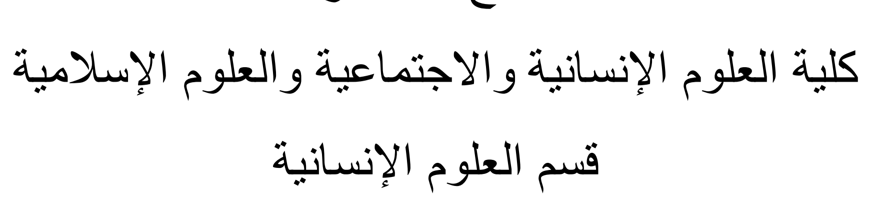
وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعــة الحــاج لخضــر - باتنــة -





كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية



شعبة التاريخ

السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر
1870-1930م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:
عبد الحكيم رواحنة

إشراف الأستاذة :
أ.د/ لميـــاء بوقريـوة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د/رشيد باقة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة الحاج لخضر باتنة
أ.د/لمياء بوقريوة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة الحاج لخضر باتنة
د/السبتي غيلاني	أستاذ محاضر- أ-	مناقشا	جامعة الحاج لخضر باتنة
د/سليمان قريري	أستاذ محاضر- أ-	مناقشا	جامعة الحاج لخضر باتنة

السنة الجامعية: **2014/2013**


بسم الله الرحمن الرحيم



اللهم يسر لي أمري واشرح لي صدري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي أما بعد: بادئ ذي بدء أحمد الله عز وجل وأشكره عدد خلقه ورضاء نفسه وزينة عرشه ومداد كلماته الذي من علي ووفقني في إتمام هذا البحث، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" ومن باب العرفان بالجميل لا يسعني إلا أن أتقدم بأبلغ صيغ الشكر وأسمى عبارات التقدير والاحترام وعظيم الامتنان للأستاذة المشرفة الفاضلة الأستاذة الدكتورة **بوقريوة لمياء** عرفانا بجهودها المتواصلة نصحا، توجيها، وتعقيبا، فقد غمرتني بتواضعها ولم تدخر جهدا في تشجيعي ومساعدتي بالرأي والنصيحة بالرغم من كثرة انشغالاتها فجزاها الله خيرا وأبقاها ذخرا لطلاب المعرفة، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أساتذتي في مرحلة ما بعد التدرج بجامعة باتنة قسم التاريخ.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى من شجعني معنويا وبدرجة عالية على إنجاز هذا البحث زميلي وصديقي وأخي الأستاذ **هدوش صلاح الدين**.

والشكر موصول أيضا إلى مدير ثانوية محمد الطاهر قدوري السيد **شلاغمة الصالح** وأستاذي نائب المدير للدراسات السيد **شينار محمد**.

الاهداء

إلى من ملأتني بحنانها، وأدفأتني بعطفها وغمرتني بحبها اللامتناهي، إلى من حملتني وهنا على وهن إلى أميرة الأمهات أمي الغالية.

إلى من تسجد له كلماتي، وتنحني له أحاسيسي، إلى السيد الذي تعب لأجل أن لا نتعب، إلى من تحمل مشاق السفر لأجلنا، إلى من علمني أن الحياة كفاح والعلم سلاح، إلى أبي الحنون.

إلى من قاسمتني الحلو والمر، إلى زوجتي الكريمة إلى أم أولادي.

إلى قرة عيني إبنى لؤي حبيب الرحمان، وإلى من أدخلت على قلبي نورا وسرورا إلى من أحبها حتى النخاع ابنتي العزيزة الغالية بيلسان.

إلى سندي في هذه الحياة إخوتي وأخواتي: علي، حياة، فطيمة، نزيهة، محمد الصغير، الصالح، وإلى بهجة الدار بشير وعقيلة.

إلى من له مكانة مميزة في قلبي إلى ابن أختي محمد وإلى أبناء أخي: "فطيمة، جمال، خديجة ومومن" وزوجته.

إلى جدتي أطال الله في عمرها وإلى روح جدي رحمه الله.

إلى عمتي وأعمامي، خالي وخالاتي، إلى عائلة رحماني مسعود بدءا بلعلى والجمعي وأبو بكر خليل، إلى شهيناز وكوثر، إلى عماد هؤلاء الأم كلثوم والأب مسعود، إلى زميلي ورفيق دربي في الدراسة الجامعية: الأستاذ هدوش صلاح الدين إلى الأصدقاء: يحيى، كمال، حمزة، محفوظ وإلى أبناء أعمامي: محمد، عز الدين.

إلى خالد وزوجته سعيدة.

إلى زملاء العمل: عيسى، مخلوف، بشير، ، عبد القادر وبلال.

إلى من قاسمني وشاركني هموم هذا البحث صديقي فاتح.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا البحث من قريب كان أو من بعيد.

مختصـرات البحـــث

ش.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

د.و.م.ج: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

م.و.ك: المؤسسة الوطنية للكتاب.

م.و.ف.م:المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية

د.ت: دون تاريخ.

ف.ف: فرنك فرنسي.

P.U.F : Presse Universitaire de France.

G.G.A : Gouvernement Générale Algérien.

E.N.L. : Entreprise Nationale de livre.

B.O.G.G : Bulletin Officiel du Gouvernement général.

S.D : Sans Dates.

مقدمة

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م وهي تعمل على ترسيخ دعائم وجودها من خلال السيطرة الواسعة عسكريا و مدنيا، وذلك بتشجيع الهجرة الإستيطانية قصد تشكيل القاعدة الديمغرافية لتدعيم القوة العسكرية (تدعيم التواجد العسكري بالتواجد المدني)، وقصد تحقيق أهدافها، ومن أجل إرضاء المستوطنين لجأت السلطات الإستعمارية في الجزائر إلى إنتهاج سياسات متعاقبة ومختلفة حيث عملت على دمج الجزائر بفرنسا واعتبرتها جزءا لا يتجزأ من الممتلكات الفرنسية أرضا وشعبا،فكرست جهودها لإقامة مستعمرة إستيطانية في الحوض الجنوبي للمتوسط.

كما عمدت أيضا إلى إقامة نظام سياسي وإداري يمكنها من إحكام السيطرة على التراب الجزائري وإخضاع شعبه ، من خلال منح صلاحيات واسعة للعسكريين في تسيير شؤون الجزائر و بذلك أقامت نظاما عسكريا بها، كما قسمت التراب الوطني إلى ثلاث مقاطعات أو عمالات وهي الجزائر،وهران وقسنطينة لتسهيل التحكم وتسيير الشؤون العامة بالجزائر.

لقد إرتكزت إهتمامات السلطات الاستعمارية في بادئ الأمر و في العقود الأولى للإحتلال على الإستيلاء على الأراضي في كل المناطق، فقد أدركت منذ الوهلة الأولى أن السيطرة على الأرض تعني السيطرة على الشعب،وبذلك برزت قضية الأرض وملكيتها كميدان للصراع بين مجتمع متمسك بأرضه ومحتل يعمل بكل الأساليب لانتزاعها منه، ثم اتجهت فيما بعد - خاصة بعد1870- إلى إنتهاج سياسة إقتصادية كانت حقيقة بمثابة هجمة رأسمالية حقيقية كبرى للإقتصاد الفرنسي الرأسمالي على النمط الإقتصادي الجزائري.

لقد مثلت هذه الهجمة الإمبريالية في أقصى درجاتها،الشيء الذي أثر على النواحي الإقتصادية الإجتماعية وحتى السياسية لسكان الجزائر مستوطنين وأهالي.

و هذا البحث هو دراسة تاريخية لمسيرة السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر من1870-1930 م مع التركيز على التحولات الكبرى التي عرفتها الجزائر من حيث تطور

الملكيات العقارية والبنى التحتية، وتطور الإنتاج الإقتصادي وانعكاساته على سكان الجزائر، أردت من خلالها كشف خبايا السياسة الفرنسية في الميدان الإقتصادي بالجزائر في تلك الفترة من خلال توضيح أهم التحولات التي شهدتها هذه السياسة، ومن كان وراءها مع محاولة إبراز تأثيراتها على الجزائريين والمستوطنين، وبالتالي فهي دراسة تهتم بالجانب الإقتصادي في السياسة الفرنسية.

أسباب إختيار الموضوع:

إن إختياري لموضوع السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر1870-1930 وانعكاساتها يعود إلى عدة أسباب من أهمها:

- ميولاتي الشخصية إلى مثل هذه المواضيع ورغبة مني في إثراء ميدان البحث بهذه الدراسة.
- البحث عن غاية السلطات الاستعمارية الفرنسية الحقيقية من إنفاق تلك الجهود والأموال على بناء السدود ومد الجسور والسكك الحديدية في مناطق تبعد مئات الأميال عن أراضيها.
- ضآلة الأبحاث المتخصصة في تاريخ الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية خاصة في المجال الاقتصادي.
- رغبتي في الابتعاد عما هو مألوف حيث أن أغلب الطلبة الباحثين يتوجهون إلى التركيز على دراسة الصراع العسكري والسياسي بين الجزائريين وإدارة الاحتلال فأردت أن أتوجه إلى ميدان آخر والذي يؤثر في الجانب السياسي ويتأثر به ألا وهو الجانب الإقتصادي.

الإشكالية:

إن موضوع السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها يعد على قدر كبير من الأهمية وللإلمام بمختلف جوانب الدراسة طرحنا إشكالية أساسية متمثلة في:

- ما هي طبيعة السياسة التي إنتهجها الاستعمار الفرنسي بالجزائر في المجال الإقتصادي، وما هي انعكاساتها؟
- وتتفرع عنها أسئلة فرعية:
- ما هي الوضعية الاقتصادية لفرنسا والجزائر أثناء الفترة موضوع الدراسة؟
- و هل يعتبر تدمير بنى المجتمع الجزائري ضرورة حتمية لخلق اقتصاد رأسمالي إستعماري ؟.
- هل راعى المشروع الإستعماري الفرنسي خصوصيات المجتمع الجزائري المسلم كما تعهدت بذلك فرنسا مع الداي حسين في معاهدة الاستسلام؟أم انتهجت أسلوبا آخرا مخالفا لذلك؟.
- هل يعتبر ما قدمته فرنسا من بعض المنجزات وحتى ما نستطيع أن نقول عنه بنى تحتية في المجال الاقتصادي كاف من أجل رفع المستوى الإقتصادي والمعيشي للأهالي الجزائريين؟أم كان ذلك يصب في إطار المصلحة الخاصة لفرنسا ومستوطنيها في الجزائر؟
- لماذا عملت فرنسا على ربط الإقتصاد الجزائري باقتصادها؟
- هل كان المجتمع الأهلي الجزائري راضيا على السياسة الإقتصادية الإستعمارية المنتهجة في الجزائر؟وكيف كان رد فعله اتجاهها؟

حدود البحث:

لا شك أن الفترة الممتدة من1870-1930 تعتبر أبرز الفترات التي تجلت فيها السياسة الإستعمارية ونتائجها في الجزائر خاصة في المجال الإقتصادي،حيث يقول المؤرخ شارل روبير آجيرون في كتابه تاريخ الجزائر المعاصرة،إن هذه الفترة هي فترة إنتصار

المستوطنين، فتحديدي لهذه الفترة الزمنية في هذه الدراسة يعود إلى التحولات السياسية التي شهدتها فرنسا بعد هزيمتها أمام بروسيا عام1870،وتأثيرات ذلك على المستعمرات خاصة الجزائر،أين شهدت هذه الأخيرة بعد هذا التاريخ سيطرة شبه تامة للمستوطنين على الحياة الإقتصادية والسياسية بالجزائر،وغدت الجزائر نموذجا لمستعمرة استطاعت فرنسا إخضاعها واستغلالها،وهذا ما أدى بها إلى التبجح بما أحدثته من إنجازات في الجزائر خاصة أثناء الاحتفالات بالذكرى المئوية لإحتلال الجزائر سنة1930.

مناهج البحث:

إعتمدت في دراستي هذه على مجموعة من المناهج التي يقتضيها طبيعة الموضوع،كما مكنتني من الوصول إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وتلك التساؤلات الكثيرة التي طرحتها سابقا وهي:

أولا:المنهج التاريخي الوصفي:واعتمدته في وصف الأحداث المختلفة من حيث الزمان والمكان واستعراض الوقائع حسب تسلسلها الزمني في غالب الأحيان.

ثانيا:المنهج المقارن:واعتمدت عليه في مواطن مختلفة من فصول البحث للمقارنة بين مختلف الوقائع والإحصائيات.

ثالثا:المنهج الإحصائي:اعتمدت عليه بشكل أساسي وكبير في مختلف مراحل البحث من خلال دراسة معطيات إحصائية متنوعة وكثيرة،أرقام،جداول،نسب مئوية...،و هذا لتسهيل فهم الدراسة،وتعميقا وتدعيما للمناهج السابقة.

رابعا:المنهج التحليلي الإستنتاجي:هذا المنهج اعتمدت عليه بشكل أساسي في الفصل الرابع لربط الوقائع واستنتاج مختلف إنعكاسات السياسة الإقتصادية الفرنسية على الأهالي وعلى النظام الاستعماري.

خطة البحث:

يتألف هذا البحث من مقدمة و مدخل وأربعة فصول وخاتمة بالإضافة إلى الملاحق والفهرس،فالفصل الأول موسوم بعنوان"السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في ظل الحكم العسكري1830-1870 حيث ومن خلاله تناولت في المبحث الأول طبيعة ملكية الأراضي في العهد العثماني،وهذا لتوضيح طبيعة البنية الإقتصادية للمجتمع الجزائري ولفهم أهم التحولات التي ستطرأ على هذه الملكية من خلال السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك هذه الملكيات ومنحها للمستوطنين الأوروبيين والتي تطرقت لها في المبحث الثاني،وفيما يخص المبحث الثالث،فقد تناولت الأوضاع الإقتصادية الجزائرية بين1830-1870، بدءا بأوضاع الزراعة وبعض التغييرات التي طرأت عليها من جراء السياسة الفرنسية مرورا بالمنظومة الضريبية والنظام الجمركي المستحدثين من قبل السلطات الاستعمارية لتغطية النفقات والتكاليف المختلفة،وصولا إلى أوضاع الصناعة والمؤسسات المالية التي أقامها الإستعمار الفرنسي،وتطرقت إلى هذه الدراسة بهدف فهم التحولات الاقتصادية التي ستشهدها هذه القطاعات خاصة بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة سنة1870.

أما الفصل الثاني، فعنونته "بدعائم التحول الإقتصادي بالجزائر" حيث تطرقت في المبحث الأول إلى إستكمال إستصدار قوانين نزع الملكيات ومصادرة الأراضي وتوسع الإستيطان وخاصة بعد ثورة المقراني سنة1871،وأهم تلك القوانين قانون وراني الذي كرس إقامة الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية،الشيء الذي سهل مهمة الحصول على الأراضي من قبل المستوطنين لذلك تضاعف عدد المستوطنات الأوربية بالجزائر،وفي المبحث الثاني تطرقت إلى البنى التحتية وأهميتها الاقتصادية وبشكل خاص تناولت الطرق البرية،والسكك الحديدية والموانئ البحرية والسدود،وكلها ساعدت على تكثيف إستغلال الموارد المعدنية الجزائرية والمنتوجات الفلاحية،الشيء الذي ساهم في تطور الحركة التجارية،وفي كلا المبحثين تناولت في نظري إلى عوامل ساهمت وساعدت وحفزت على التحول الذي ستشهده القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

أما الفصل الثالث الذي فيحمل عنوان"التحولات الكبرى للإقتصاد الجزائري"خلال الفترة موضوع الدراسة ،حيث تناولت في المبحث الأول نمو الزراعات التجارية وعلى رأسها الكروم والحمضيات إلى جانب الحبوب والخضر والتبغ،وفي المبحث الثاني تطرقت إلى نمو الصناعات الإستخراجية كالحديد والفوسفات والزنك والرصاص والفحم الحجري،أما المبحث الثالث فتناولت فيه القطاع التجاري وبصفة خاصة تجارة الجزائر الخارجية والمتمثلة في الصادرات والواردات والتي هي الأخرى شهدت تحولا كبيرا نتيجة نمو القطاع الزراعي والصناعي،وتناولت أهم المؤسسات المالية التي أقامتها السلطات الإستعمارية وعلى رأسها المندوبيات المالية ،هذا إلى جانب إرهاق كاهل الأهالي بالضرائب المختلفة.

أما الفصل الرابع والموسوم بعنوان"إنعكاسات السياسة الإقتصادية الفرنسية بالجزائر"فقد قسمته إلى مبحثين تناولت في المبحث الأول إنعكاسات السياسة الإستعمارية في الميدان الإقتصادي على الأهالي وفي المبحث الثاني تطرقت إلى إنعكاسات تلك السياسة على النظام الإستعماري الممثل في المستوطنين والسلطات الاستعمارية.

وأنهيت هذه الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي أمكن التوصل إليها خلال مراحل البحث.

مصادر ومراجع البحث:

إعتمدت في هذه الدراسة على جملة من المصادر والمراجع وتتمثل أساسا في منشورات الحكومة في الجزائر نذكر منها:

- **Conseil Supérieur de Gouvernement** لسنوات مختلفة.
- **Exposé de situation générale de l'Algérie** لعدة سنوات أهمها سنة 1912 وسنة1925، وسنة1926، و1928.
- **La colonisation en Algérie**
- **L'Algérie expansion économique et progrès sociales et réforme administrative**

وهذه المناشير أعطت لي فكرة عن السياسة الفرنسية في الجزائر خاصة في المجال الاقتصادي من خلال القوانين الصادرة أو من خلال المبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية زراعة، صناعة، سكك حديدية، طرق برية، موانئ، غابات، وحتى الإحصائيات المتنوعة وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر.

وإلى جانب هذه المصادر هناك مراجع قيمة أيضا نذكر منها:

- كتاب**Pour Comprendre l'Algérie**لمؤلفه LESPESE Rene،الذي استفدت منه بشكل كبير في التعرف على أهم المنجزات الفرنسية بالجزائر خاصة فيما يتعلق بالطرق والسكك الحديدية.
- إضافة إلى كتاب**L'économie Algérienne**لمؤلفه Germes. J Saint، والذي أفادني بشكل كبير في إعطاء صورة على الزراعات التجارية وإحصائيات مختلفة في المجالات المتعددة.
- إضافة إلى ذلك كله اعتمدت على الدراسات القيمة لـHildebert INSARD خاصة كتاب **L'ALGERIE** الذي استفدت منه كثيرا خاصة في التعرف على تطورات الاقتصاد الزراعي الاستيطاني.
- كتاب **L'ALGERIE ECONOMIQUE** لمؤلفه GENDARMES Rêne الذي ساعدني على دراسة النظام الجمركي والمؤسسات المالية المعمول بها.
- كتاب**LES PORTS ET LE NAVIGATION DE L'ALGEIE** لمؤلفه BILLARD(L) الذي أفادني في التعرف على أهم الموانئ الجزائرية في تلك الفترة وطبيعة نشاطاتها وكمية وقيمة الحمولة لكل ميناء.

أما باللغة العربية فالمراجع عديدة أيضا وأهمها:

- كتاب **تاريخ الجزائر المعاصرة** وكتاب **الجزائريون المسلمون و فرنسا** في جزأيه الأول والثاني لمؤلفيهما شارل روبير أجيرون،والتي لا يمكن للباحث في تاريخ الجزائر الاستغناء عنهما،فقد أفاداني في مختلف مراحل البحث فكتاب الجزائريون

المسلمون وفرنسا مثلا:استفدت منه في معرفة الأوضاع الاقتصادية للأهالي قبل وبعد1870،السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خاصة فيما يتعلق بزراعة الكروم، والحبوب،الثروة الحيوانية،الاستيطان،الضرائب ومختلف القوانين المتعلقة بالغابات، كما أفادني في التعرف على انعكاسات السياسة الفرنسية فيما يتعلق بالثروات الشعبية والهجرة.

- كتاب **تكون التخلف في الجزائر** لمؤلفه عبد اللطيف بن أشنهو الذي تعرفت من خلاله على نمو الإقتصاد الرأسمالي الفرنسي بالجزائر وذلك لما يحتويه على جداول إحصائية فيما يتعلق بالإستيطان زراعة الكروم وإنتاج الخمور،زراعة الحبوب،الحلفاء والتبغ إلى غير ذلك من الجداول الإحصائية .
- كتاب **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي** لمؤلفه بن داهة عدة ،وهي دراسة تستحق التقدير فقد أفادني كثيرا في مختلف مراحل البحث خاصة فيما يتعلق بالاستيطان وقوانين نزع الملكية والسياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر لفائدة المستوطنين.
- كتاب **الحركة الوطنية الجزائرية** في جزأيه الأول والثاني لمؤلفهما أبو القاسم سعد الله فالجزء الأول تناول الأوضاع الاقتصادية للجزائر خاصة بين1830-1870حيث تطرق إلى الزراعة والتجارة والضرائب،كما أفادني أيضا فيما يتعلق بانعكاسات السياسة الاستعمارية على الأهالي الجزائريين من خلال تطرقه إلى المجاعات والحوائج وإلى الإنتفاضات،أما الجزء الثاني فقد أفادني خاصة فيما يخص تبلور الحركة الوطنية والهجرة الجزائرية إلى المشرق وإلى فرنسا.
- الدراسة القيمة لمغنية الأزرق **نشوء الطبقات في الجزائر** والتي تحتوي على معلومات قيمة فيما يخص القوانين العقارية وتأثيراتها على بني المجتمع الجزائري.
- كتاب **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954** لمؤلفه يحي بوعزيز والذي تطرق فيه إلى السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وقد أفادني خاصة فيم يتعلق بسياسة الإستيطان والسياسة الإقتصادية بعد قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.

صعوبات البحث:

يعد البحث العلمي من الميادين التي لا يلجأ لها إلا من كانت له إمكانات البحث والقدرة علـى تحمـل مشـاقه،وكون البحـث رسـالة نبيلـة فهـي ليسـت بالسـهولة التـي يتصـورها البعض،ولا يدرك صعوبتها وحلاوتها في آن واحد إلا من عايشها،ومن هذا المنطلق فقد واجهتني صعوبات عدة في مختلف مراحل إنجاز هذا البحث ومنها:

- طغيان العاطفة على الدراسات الفرنسية في المجال الإقتصادي،حيث أن معظمها يمجد الاستعمار ومنجزاته في الجزائر،في حين أن الدراسات الجزائرية تركز على الإنعكاسات السلبية لهذه السياسة.
- إن السعي لتحقيق ترجمة أمينة كلفني جهدا مضنيا ووقتا طويلا لأن أغلب مادة البحث باللغة الفرنسية.
- نقص المراجع والدراسات باللغة العربية التي تعنى بالسياسة الفرنسية في المجال الاقتصادي بنوع من التفصيل.
- بمـا أن البحـث ذو طـابع اقتصـادي فقـد بـذلت جهـدا إضـافيا للإحاطـة بمختلـف المصطلحات الاقتصادية.
- ولعل أكبر الصعوبات التي واجهتني على الإطلاق هي صعوبة التوفيق بين مهنتي في التعليم كأستاذ في العليم الثانوي وبين الإهتمام والإستمرار في البحث من جهة وبين التوفيق بين مسؤولياتي العائلية والإستمرار في البحث من جهة ثانية،فكان ذلك يتطلب مني تقسيما دقيقا للوقت ،كما يتطلب مني ذلك صبرا كبيرا.

وفي ختام هذه المقدمة لا يسعني إلا إن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة المشرفة،الأستاذة بوقريوة والتي لم تبخل علي بالنصائح والتوجيهات والنقد العلمي إلى أن اكتمل هذا العمل.

الفصــل الأول:

السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1830-1870

المبحث الأول: طبيعة ملكية الأراضي في العهد العثماني.

المبحث الثاني: السياسة المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية وتطور حركة الإستيطان .

المبحث الثالث: الأوضاع الإقتصادية للجزائر في ظل الحكم العسكري 1830-1870م.

قصد السيطرة على الجزائر ودمجها بفرنسا أرضا وشعبا،قامت السلطات الفرنسية بالجزائر بتطبيق سياسات مختلفة شملت الجانب العسكري، الإداري، الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي، ومنذ البداية أدرك الاستعمار الفرنسي أن أهم ركائز بقائه في الجزائر مرتبط بالاستيلاء على الأرض وتشجيع سياسة الاستيطان، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال رسم سياسة محكمة أضفت عليها الصبغة القانونية بسن مجموعة من القوانين تمكنها من ذلك.

المبحث الأول: طبيعة ملكية الأراضي في العهد العثماني

إكتست الأرض أهمية كبيرة في العهد العثماني، لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي، وارتباطها المباشر بالمحاصيل الزراعية، فالأغلبية الساحقة للمجتمع الجزائري ظلت طيلة الوجود العثماني مجتمعا ريفيا، يعيش على استغلال الأرض حيث أجمعت المصادر أن هؤلاء كانوا يمارسون نشاطا فلاحيا رعويا، وهذا ما جعل نوعية الأرض وامتلاكها، وطريقة استغلالها أساس الحياة الاقتصادية، وقد شكلت القبلية إطارا سياسيا واجتماعيا في معظم جهات البلاد مما حافظ على شكل ملكية الأرض ونمط الإنتاج طيلة فترة الوجود العثماني، حيث تسود الزراعات المعاشية وزراعة الأشجار المثمرة في المناطق الجبلية وتباين حرفتي الزراعة و الرعي في المناطق التالية، لذلك فقد تميز نظام الملكية المطبق في العهد العثماني بتكيف الإجراء و التقاليد المحلية مع الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية، مما سهل للدولة الاستحواذ على أغلبية الأراضي، وللتعرف على أشكال الملكية العقارية في هذه الفترة من التاريخ العثماني في الجزائر يمكن تقسيمها إلى:

المطلب الأول: أرضي البايلك

تشمل هذه الأراضي ممتلكات البايلك، وهي المخصصة للحاكم التركي وعائلته، هذه الأراضي محيطة بالمدن خصبة ومسقية جيدا وصالحة لكل أنواع الزراعة، توجد عليها حاميات الجند، تزرع بالاعتماد على السخرة(1) أو عن طريق التويزة(2) التي تفرض على القبائل المجاورة(3)، أو مباشرة عن طريق الخماسين(4) الذين يتحصلون على جميع وسائل وأدوات الإنتاج مقابل خمس منتوج الجابدة(5)، حيث عبر أحد أعضاء اللجنة البرلمانية الفرنسية في تقرير له عام 1833م قائلا: "كانت تمنح للخماسين عصى من الزان تثبت فيها سكة-محراث- و كانت هذه هي الوسيلة الوحيدة المستعملة في الميدان الزراعي في أواخر العهد العثماني(6)، وكان يحصل على الأراضي عن طريق الشراء أو المصادرة التي تحدث بعد إبعاد السكان و ترحيلهم عن أراضيهم، نتيجة عدم قدرتهم أو امتناعهم عن دفع الضرائب المتنوعة التي كانت تفرض عليهم، أو عن طريق الاستيلاء على أراضي القبائل المتمردة على الحكم التركي(7).

المطلب الثاني: أراضي العزل

لغة يقصد بها الاقتطاع الترابي، والأراضي التي يصادرها أو يشتريها الباي ويمنحها للموظفين الكبار والعمال قصد استغلالها(8)، وتبقى ملكية هذه الأراضي للباي لا يمارس حقه في تحديد وسائل الإنتاج، وكان المستفيدون من الأرض يستخدمون بدورهم

1- هو نظام يخص تسخير الفلاحين في الأعمال، حيث تقوم قبائل الرعية الخاضعة للبايلك بالتطوع للعمل بمقابل زهيد، للمزيد أنظر: ناصر الدين سعيدوني : **النظام المالي في الفترة العثمانية 1800-1830م**، ش.و.ن.ت،الجزائر، 1997،ص92.

2- التويزة مصطلح شائع في الجزائر، و يقصد به ذلك العمل الجماعي التطوعي الذي يؤديه مجموعة من الأفراد دون مقابل ، أنظر: الهواري عدي: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر" سياسة التفكك الإقتصادي و الإجتماعي"(1830-1930)**، ترجمة عبد الله جوزيف ،ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر ، بيروت، 1983، ص20.

3- عبد اللطيف بن اشنهو : **تكون التخلف في الجزائر" محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962"**، ترجمة نخبة من الأساتذة، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1979 ،ص27.

4- نظام كان يسمح للفلاح الجزئري من العمل لفائدة الدولة مقبل خمس الإنتاج، مهما كان مردوده بعد أن توفر له الأرض والمحراث،الحيوانت و البذور، وقد كان الخماس يوفر في بعض الأحيان من العمل في أرض البايلك دخلا محترما، أنظر، ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق، ص92.

5- ENDRI NOUCHI: **Enquête sur le niveau de la pouplation rurales constontinois de la conqute jusqu'en 1919, d'histoire Economique et social**.P.U.F,Paris ,1961,p79.

6- René Lespes: **Pour Comprendre l'Algerie**, Imprimerie, Victor Heintz,Paris,1937,pp8-9 .

7- ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي: **الجزائر في التاريخ**، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984،ص51.

8- الجيلالي صاري ، محفوظ قداش: **الجزائر في التاريخ" المقاومة السياسية 1900-1954 "**، ترجمة عبد القادر بن حرات ،م،و،ك،الجزائر،1987،ص127.

منتجين مباشرين، كما أن وسائل الإنتاج والمحصول يكون لصالحهم، لكن ملكية هذه الأرض ليست خاصة كما يبدو، وهي غير مستقرة، إذ أن المالك الأول "الباي" قد يضع حدا للمستفدين منها، فتنتقل إلى ملكيته مباشرة[1].

و قد بلغت مساحة العزل حوالي 150ألف هكتار، جزء منها يستخدم لمكافأة أفراد الأركان على خدماتهم، أو بعض القبائل التي تبدي استعدادا لرعي ماشية الباي[2]، وهي ما كان يطلق عليها اسم "عزل الغريب"[3]، وغالبا ما كان العزل يعني مجرد حق جباية الضرائب التي يتنازل عنها الباي لقبيلة معينة[4]، و القبائل التي كانت تستفيد من عزل الضرائب تسمى قبائل المخزن.[5]

ونشير إلى أن أراضي العزل تنقسم إلى عدة أصناف منها:

- عزل الخماسة: تستغل هذه الأراضي من قبل الخماسين مع منحهم وسائل الإنتاج ويحصل الخماس على الخمس($\frac{1}{5}$) مقابل جهده بينما تحصل السلطةعلى $\frac{4}{5}$ من المحصول[6].

- عزل جبري: أو الأراضي الجوابرية وتمثل الجزء الأكبر من أراضي البايلك[7]، وتعطى للفلاحين مقابل دفع ضريبة جبري أي 12 صاع من القمح و12 صاع من الشعير على الجابدة، وكان على المستفيد الإعتناء بعدد معين من الجابدات المحددة من قبل الباي ويمكنه أن يزيد على المساحة المتفق عليها مع الباي لفائدته الخاصة[8].

- عزل الغريب: هي الأراضي التي منحت للقبائل مقابل تربية أو الاعتناء بقطعان الباي ولا تدفع هذه القبائل إلا العشور (صاع من القمح، وصاع من الشعير عن كل جابدة)،

1- عبد اللطيف بن اشنهو : المرجع السابق، ص28.
2- مغنية الأزرق: **نشوء الطبقات في الجزائر**، ترجمة كرم سمير، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980 ، ص42.
3 ENDRI NOUCHI : op, cit,p 81.
4- الأزرق مغنية: المرجع السابق، ص.42.
5- المخزن في الأصل مكان لخزن البضائع، ثم صارت الكلمة تطلق على القبائل التي يستعملها الداي لفرض سلطانه. أنظر: مصطفى الأشرف : **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة بن عيسى حنفي،م،و،ك، الجزائر ,1983م، ص.81.
6-. ENDRI NOUCHI : op, cit,p 80.
7- فلة قشاعي :**النظام الضريبي بالريف القسنطيني في أواخر العهد العثماني 1771-1837**، مذكرة ماجستير،معهد التاريخ ،جامعة الجزائر، 1989-1990، ص99.
8 -ENDRI NOUCHI : op, cit,p 81.

وكانت تلك القبائل تتعهد بإمداد الباي وموظفي البايلك بكل ما يحتاجونه من الزبدة و اللحوم[1].

- عزل متاع الجبل: تقع هذه الأراضي في المناطق الجبلية التي يجد البايلك صعوبة كبيرة في السيطرة عليها، فمنح استغلالها لبعض العائلات القوية مقابل المال[2] أو مقابل خدماتهم [3].

المطلب الثالث: أراضي العرش

يشير العرش إلى كل القبيلة والأرض التي يشترك فيها رجالها طبقا لقدراتهم على فلاحتها، ويطلق عليها أيضا "السابقة"[4]، و تعتبر أراضي العرش ملكية جماعية للقبيلة تستعملها للرعي أو يوزع جزء منها على أفراد القبيلة ممن هم في حاجة أكثر من غيرهم، وبفضل هذا النظام كانت القبيلة تحافظ على التوازن بين الموسمين الجيد و السيئ، وضعاف الحال من أفرادها[5] و يؤكد نوشي أن العرش لا يعني أبدا الملكية الجماعية[6]، إذ أن طريقة استغلال الأرض تكون بتعاون أفراد القبيلة على فلاحة الأرض دون اقتسام نتاج الأرض إذ أن كل فرد يملك بذوره الخاصة[7]، وقطعانه وأدوات الحرث الخاصة، و ينتقل حق التمتع في استغلال الأرض عن طريق الإرث العائلي[8]، فحينما يموت صاحب هذه القطعة من الأرض يرثه ذريته من الذكور فقط، فإذا لم يكن للمتوفي ورثة أو غير قادرين على استغلال ملكيتة تعاد الأرض إلى الجماعة التي تتولى توزيعها على أفرادها[9].

1- فلة قشاعي : المرجع السابق، ص100.

2 -ENDRI NOUCHI : op, cit,p 81.

3- فلة قشاعي : المرجع السابق، ص100.

4- السابقة " Sabga" مأخوذة من السباق و التسابق في إشارة إلى أن أول من يحتل أو يصل بورا هو أولى بإستغلالها، أنظر:
GERMES J SAINT: **L'économie Algerienne**, Imp, P Guivachain, Alger, 1955, pp 155-156.

5- عبد الله شريط ، محمد أمبارك الميلي: **مختصر تاريخ الجزائر السياسي الثقافي والإجتماعي،** م،و،ك، الجزائر، 1985، ص183.

6 - ENDRI NOUCHI : op, cit,p 85.

7 -Ibid,pp86-87.

8 -Ibid,p 88.

9 -Ibid, p 90.

ففي نظام العرش، لم تكن هناك حجة مكتوبة لقطعة الأرض، فقد كان المفهوم أن المسلم لا يملك إلا حق الانتفاع بها، وكان يحصل عليه عن طريق العمل، حتى إذا أراد أحد أفراد القبيلة أن يفلح أرضا مراحة فإنها تصبح له، ويكمن الطابع الأصلي لشكل ملكية العرش في الحقيقة هي أن العمل الذي يستثمره الفرد في الأرض يجعله مالكا لها[1]، وفي هذا النظام يذوب الأفراد في القبيلة و يصبحون مرتبطين ببعضهم البعض، ويخضعون لضرورات أخلاقية ودينية، ويشدون إلى قاعدة أرضية مشتركة يمارسون عليها نشاطهم، وهي غير قابلة للتصرف مثل البيع، خاصة للغرباء[2]، وكانت أراضي العرش منتشرة بشكل كبير في مناطق الهضاب العليا.[3]

المطلب الرابع: أراضي الوقف

وتسمى كذلك بأراضي الحبوس،وهي الأراضي الموهوبة للمؤسسات الدينية والخيرية، وبمجرد أن تسلم ملكية هذه الأراضي، تصبح غير قابلة للنقل للغير، على أن يستفاد من عوائدها سواء في صورة محاصيل، أو أي دخل آخر، وكانت تصرف في الهدف الذي حسبت له وهو الأعمال الخيرية[4]، وفي بعض الأحيان كانت أسرة الواهب تحتفظ بحق الانتفاع من الحبوس خلال آجال يحدده الواهب[5].

كان هذا الإجراء من أجل تحاشي المصادرات التي كانت الحكومة التركية تلجأ إليها باعتبار أن الملكية الموهوبة تعود في النهاية إلى المؤسسات الدينية والخيرية، كما كانت الأوقاف التي توفي أصحابها ولم يتركوا ورثة تحول مباشرة إلى هذه المؤسسات، وهذا يمثل عائقا في طريق المصادرة حيث تكون الأملاك تحت حماية الدين أو المصلحة العامة[6].

1- مغنية الأزرق : المرجع السابق، ص39.

2- G.G.A: **Algérie Expansion Economique et progès social et réforme administrative**, Paris, S.D, P90.

3- René Lespes : op,cit,p157.

4- Charles Robert Ageron :**les Algériens Musulmans et la France (1871-1919)**, Tome1, p.u.f, Paris S.D, P75.

5- Ibid , P77.

6- أندري برنيار ، وآخرون: **الجزائر بين الماضي و الحاضر**، ترجمة: رابح اسطمبولي و عاشور منصف ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص290.

و كانت الحبوس أكثر إنتشارا في المدن، حيث تتألف من أبنية وبساتين في الضواحي و المزارع القريبة[1]، حيث أصبحت تغطي أكثر من ثلاثة أرباع المساحة الصالحة للزراعة والخاضعة للبايلك[2]، أما حبوس الريف، فكانت تتكون من أراضي العائلات الكبيرة وكانت مساحتها تقدر بحوالي 75 ألف هكتار[3].

المطلب الخامس: أراضي الملك

تعنى كلمة ملك حرية التصرف المطلق في الأرض، وهذا الشكل من أشكال الملكية كان ينضوي على فكرة السيادة[4]، والحقيقة أنه فيما كانت ملكية العرش مبنية على حق العمل،فإن ملكية الملك ترتبط أساسا بحق الامتلاك، ولهذا فإنها أقرب إلى التصور الأوروبي للملكية الخاصة[5]، إذ يمكن للمالك أن يبيع ملكيته عندما يريد ذلك ولكن ليس كما يحلو له، إذ يعتبر البيع إهانة كبيرة للبائع وعائلته لأنه تخلى عن ما تركه الأجداد[6].

وكان أغلب هذا النوع من الملكية منتشرا في المناطق الجبلية، خاصة في منطقة القبائل حيث يتم استغلالها و الانتفاع بها بشكل فردي وخاص[7]، وعادة ما كانت هذه الأراضي تسور[8]، ويملك أصحابها حججا مكتوبة على ملكيتها، فإن لم يكن لهم ذلك فإن الشهرة تكفي للشهادة على الملكية الطويلة للأرض، ولا يفكر أحدا أبدا في التشكيك بهذا الحق في الملكية[9]، ورغم أن الملكية في هذه الحالة خاصة إلا أن صاحبها يخضع لقيود عرفية إذا أراد بيع ملكه، إضافة إلى استشارة مشاركيه في الميراث[10]، الأرض إذا أراد أحد بيعها فإنها تعرض أولا على أفراد القبيلة للحفاظ على تكاملها، فلا تباع لغريب إلا إذا لم يستطع أحد من القبيلة شراؤها، ويسمى هذا الحق في الإسلام "بحق الشفعة"[11]، وقد

1- مغنية الأزرق : المرجع السابق، ص40.
2- أندري برنيار : وآخرون، المرجع السابق، ص290.
3- مغنية الأزرق : المرجع السابق، ص41.
4- G.G.A, Algérie Expansion Economique : Op,cit,p90.
5- مغنية الأزرق : المرجع السابق، ص39.
6- ENDRI NOUCHI : op, cit,p 90.
7- GERMES J Saint : Op ,cit,p157.
8- أي تحاط بسياج من الأخشاب "السيدرة" والحجارة.
9- مغنية الأزرق : المرجع السابق، ص39.
10- المرجع نفسه، ص40.
11- هي عملية آلية في القانون الإسلامي، تضمن استمرار الترابط الأسري، وإبعاد كل غريب، أنظر: عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق، ص30.

وجد هذا النوع من الملكية متناثرا مع أرض العرش، أو كنظام سائد حسب المنطقة الجغرافية، وكانت تعرف باسم "الحوش" الذي يطلق عليه اسم صاحبه[1]، وهي عبارة عن بساتين في بعض المزارع المنتجة للحبوب، كان يملكها الميسورون، وكانت الأحواش تحيط بمدن تلمسان، قسنطينة والجزائر وتمتد إلى سهول متيجة وغيرها[2].

المبحث الثاني: السياسة المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية و تطور حركة الاستيطان

المطلب الأول: السياسة المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية

لقد أدرك الفرنسيون بأن للأرض أهمية ودورا كبيرا في تلاحم وترابط القبائل والأعراش الجزائرية، وتيقنوا أن إحكام القبضة على الشعب الجزائري لن يتم إلا بتفتيت هذه القبائل والأعراش، الشيء الذي أكده الجنرال بيجو قائلا: "إني لم أجد أية وسيلة فعالة لإخضاع الجزائريين أحسن من مصادرة أملاكهم الزراعية"[3]، وبحكم أن فرنسا دولة القانون كما يقولون- فإنها حاولت تقنين تفكيك المجتمع الجزائري، وتجلى ذلك واضحا في القوانين والمراسيم التي أصدرتها، وتتمثل أهمها فيما يلي:

1- قانون 8 سبتمبر 1830م: بموجب هذا القانون إستولت سلطات الاحتلال على مساحات شاسعة من أراضي الأتراك الذين غادروا الجزائر، ونصبت نفسها وريثة للدولة العثمانية في الجزائر[4]، كما سمح هذا القانون بمصادرة الأملاك الوقفية ما فسح الطريق لهجرة المتعهدين الأوروبيين إلى الجزائر بعد إغرائهم بمختلف الوسائل[5].

1- Hildebert Isnard: **La réorganisation de la propriété rurale dans la Mitidja**,Imprimerie, Joyeux, Alger, 1947, P28.

2- ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 30.

3- عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا**، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1979م، ص 49.

4- شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمةعيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م، ص 332.

5- يحي بوعزير : **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص.07.

2- القرار المؤرخ في 07 ديسمبر 1830: أصدره الجنرال كلوزيل[1]، ألحقت بموجبه الأوقاف جميعا بأملاك الدولة الفرنسية، وقد تمكنت السلطة الفرنسية من تطبيق هذا القرار بصفة كلية في مدينتي وهران وعنابة، وبصفة جزئية في مدينة الجزائر[2].

3- مرسوم 22 جويلية1834م: حدد هذا المرسوم الوضعية الجزائرية بالنسبة لفرنسا "الجزائر أرضا فرنسية"، كما عين الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية لاسيما تلك المتعلقة بانتزاع الملكية، والتي ستجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملا قانونيا[3]، وبناءا على هذا المرسوم أعلنت أن جميع المناطق التي سيطرت عليها القوات الفرنسية تعود ملكيتها للوطن الأم[4]. ويعتبر مرسوم الضم هذا أخطر المراسيم والقوانين، كونه سمح للسلطات الاستعمارية بممارسة كل تجاوزاتها في الجزائر دون أن تحسب أي حساب، لأنه أضفى طابع الشرعية على الأعمال الإجرامية لفرنسا، فالجزائر ملك لهذه الأخيرة، ولذلك يحق لها أن تصادر، وتنهب وتستفيد من وطنها كيفما تشاء، وبعبارة أخرى إن هذا المشروع شرع لفرنسا استنزافها الاقتصادي للجزائر.

4- مرسوم 24 مارس 1843م: يقضي هذا المرسوم بمصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية، وكان ذلك سلاحا يسمح للفرنسيين باختيار أجود الأراضي الزراعية.

5- مرسوم 01 أكتوبر 1844م: أعلن هذا المرسوم أن جميع الأراضي غير المستغلة في مناطق محددة، ستصنف على أنها خالية إذا لم يثبت أحد حق ملكيتها، وفيما يتعلق بالحبوس ادعت أن الإجراءات المتكررة قد أفقدتها نفعها البدائي، وهي تشكل عقبة في

1- ولد في ميرايو سنة 1772، انضم إلى الثورة الفرنسية سنة 1791م، شارك في عدة حملات، بعد 1815 م هاجر إلى أمريكا ثم عاد إلى فرنسا، حكم الجزائر 1830-1831، 1835-1837،رقي إلى رتبة ماريشال، كان شرها في جمع المال ومصادرة أراضي الجزائريين، أنظر: ابراهيم مياسي:**مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**، دار هومه، بوزريعة، الجزائر،2007، ص- ص15- 16.

2- موسى عاشور : **"أساليب الإستعمار الفرنسي للإستيلاء على الأوقاف"**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 77.

3- الهواري عدي : المرجع السابق، ص61.

4- صالح عباد: **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين**، 1830-1930 ، د.و.م.ج،قسنطينة، 1991م، ص20.

وجه التطور وقد حان الوقت لإعلانها قابلة للبيع، وبعبارة أخرى فقد ألغى هذا المرسوم ملكية الحبوس[1].

6- قانون 21 جويلية 1846م: فرض هذا القانون على كل مواطن إثبات سندات الملكية وعمل على تحديد الملكيات انطلاق منها، أما الأراضي التي ليس لها سندات أو لم يستطع أحد إثبات ملكيتها فستحول إلى المستعمر[2] وبموجب هذا القانون تم انتزاع حوالي 168000هكتار منها 37000 هكتار للمعمرين[3].

7- مرسوم 16 جوان 1851م: إن التدفق الكبير للمهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر بعد 1848[4] خاصة من الألزاس واللورين، هو ما دفع بالسلطة الاستعمارية إلى التفكير في كيفية الحصول على أراضي جديدة لتوطين هؤلاء المهاجرين[5]، فأصدر مرسوم 1851م الذي خول للإدارة الاستعمارية الحصول على أراضي العرش وأراضي القبائل بحجة المنفعة العامة، ومصلحة الاستيطان، ويستند هذا الإجراء إلى الفكرة القائلة بأنه ليس للقبائل حق ملكية الأرض بل لهم حق الانتفاع بها[6].

كما نص هذا المرسوم أيضا على أن تحويل الملكيات بين الأهالي يبقى خاضعا للشريعة الإسلامية وفي الحالات الأخرى يخضع التحويل للقانون المدني الفرنسي، أي أنه إذا تمت المعاملة العقارية بين المعمرين فيم بينهم أو بين المعمرين والأهالي فإنها تخضع للقانون الفرنسي، أما معملات الأهالي فيما بينهم فإنها تبقى تحت حكم الشرع الإسلامي[7]، وبحكم ما هو متعارف عليه عند الأوروبيين آنذاك فإن أملاك المغلوب تصير بيد الغالب، لهذا تصرفت سلطة الإحتلال بهذه الملكيات بإقامة مشايع لصالح المعمرين[8].

1- Hildebert Isnard: op,cit, p23.

2- الهواري عدي : المرجع السابق، ص61.

3- عدة بن داهة : **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر**، ج2، الجزائر، طبعة خاصة، دار الحكمة، الجزائر، 2008، ص 318.

4- في هذا العام حدثت في أوروبا ثورات، كانت فرنسا الشرارة التي اندلعت منها باقي الثورات، أنظر: جورج دريفوس فرانسوا وآخرون: **موسوعة تاريخ أوروبا العام**، ج3، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1995، ص ص155-154.

1- Hildebert Isnard:**L'Algérie**, Editions B.Arthaud,Paris,1954,p23.

6- الهواري عدي : الرجع السابق، ص61.

7- رشيد فارح : **"المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري"**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص108.

8- احميدة عميراوي : **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص114.

8- القرار المشيخي"سيناتوس كونسيلت"(Sénatus Consult)[1] 22 أفريل 1863:

إن التغير الذي حدث في نظام الحكم الفرنسي بقيام الإمبراطورية الثانية "نابليون الثالث" هذا الأخير الذي قام بزيارة إلى الجزائر في سبتمبر 1860، واطلاعه على أحوال الجزائريين، وتذمرهم من تطبيق قوانين مصادرة الأراضي، حيث ذكرهم أثناءها بأن واجب الفرنسيين هو إدخال الحضارة والارتقاء بالجزائريين إلى مستوى الإنسانية[2]، حيث تصور أن الجزائر "مملكة عربية" وهو ما أعرب عنه في رسالته للحاكم العسكري بيليسي بتاريخ 06 فيفري 1863م بقوله: "إن الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين[3]". ولذلك طالب بضرورة فتح الأبواب أما رؤوس الأموال الأوروبية، ورجال الأعمال والصناعة وترك الفلاحة للمواطنين الأهالي، كما عارض سياسة التوطين ومنح الأراضي مجانا للأوروبيين و شرح أن عملية حصر الأراضي لا تستهدف انتزاعها من أصحابها بل تهدف إلى تقسيم الأراضي إلى قرى، وإقامة الملكية الفردية بها، حتى يتمكن الأهالي من التصرف فيها بحرية[4]. ولتحقيق ذلك نُشر في 22 أفريل 1863م قرار مجلس الأعيان الذي قوم إعوجاج المراسيم السابقة حيث قام بتعيين حدود أراضي القبائل، ثم تقسيم وتوزيع هذه الأراضي بين مختلف الدواوير، وفي النهاية تعميم الملكية الفردية بين أعضاء الدوار[5]. لقد أكد هذا القرار حق القبائل في ملكيتها لهذه الأراضي، حيث تنص المادة الأولى على أن القبائل الجزائرية مالكة للأراضي المنتفع بها بشكل دائم وتقليدي[6]، وكانت إرادة السلطة الاستعمارية هي خلق الشروط القانونية والاقتصادية التي تسمح بتنمية رأسمالية في الجزائر، وقد عارضت تطبيق هذا القانون- الذي يقيم ملكية فردية غير قابلة للنقل- المؤسسة العسكرية التي كانت تقف دوما في صراع تقليدي مع الإدارة المدنية[7]، وتم بموجب هذا القرار تحويل ما يقارب 800000 هكتار من الأراضي العرشية إلى ملكية خاصة[8]، وكان من هذا التعديل أنه مكن

1- أنظر :الملحق رقم03،ص 220.

2 - Charles André Julien: **Histoire de l'Algérie contemporaine (1827-1872)**, P.U.B, 1964, pp25-26.

3- ناصر الدين سعيدوني : **الجزائر منطلقات وآفاق**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص25.

4- ، يحي جلال : **المغرب الكبير**، ج3، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م ،ص233.

5 - G.G.A:L'Algérie Expansion Economique : Op,cit,p09.

6- الهواري عدي : المرجع السابق، ص65.

7 - Charles Robert Ageron :op, cit, pp75-76.

8- أجرون شارل روبير: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ترجمة: م.حاج مسعود،أ.بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص.143.

المستوطنين من شراء أراضي القبائل و خلق مكليات فردية[1]، وبالتالي اكتساب المزيد من الأراضي الزراعية، كما أنه لم يمنع سلطة الاحتلال من مصادرة أراضي جديدة بدعوى "الصالح العام" كإنشاء المدن والقرى، كما منحها أيضا قوة النفوذ والهيمنة[2]، ومهما كان الأمر فإن مرسوم 1863 قد توقف العمل به سنة 1870، وصدرت بدله قوانين أخرى أكثر عنفا لاغتصاب الأرض[3].

إن إتباع الإستعمار لهذه السياسة –مصادرة الأراضي ونزع الملكيات- كانت لها أبعاد منها تشجيع الاستيطان والاستحواذ على أجود الأراضي و أخصبها من جهة، وإفقار الجزائريين وسلبهم مصدر عيشهم من جهة أخرى وبالتالي تفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

المطلب الثاني: تطور حركة الاستيطان

منذ احتلت القوات الفرنسية مدينة الجزائر سنة 1830، شرعت الإدارة الاستعمارية في ترسيخ دعائم وجودها ، من خلال السيطرة المنظمة والواسعة عسكريا ومدنيا بتشجيع الهجرة الاستيطانية قصد تشكيل القاعدة الديمغرافية لتدعيم القوة العسكرية، فخلال السنوات الأولى من الاحتلال وعلى الرغم من عدم ملاءمة الظروف للهجرة الأوروبية إلى الجزائر إلا أن السلطات الفرنسية دأبت على تشجيع الاستيطان، فلقد أصدر القائد الأعلى للقوات الفرنسية برتران كلوزيل قرارا في 21 سبتمبر 1830م يسمح بمصادرة أملاك الوقف والبايلك[4]، قصد توزيعها على الوافدين الأوروبيين، ويعتبر هذا الأخير من أكبر مشجعي الاستيطان في الجزائر حيث صرح في عام 1835م في كلمة وجهها إلى مشردي فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، مالطا قائلا: "لكم أن تنشؤا من المزارع ما تشاؤون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة، فبالصبر سوف يعيش هنا شعب جديد، وسوف يكبر ويزيد بأسرع ما كبر

1 - Mourcier Pouyanne: **Proprieté Foncière en Algerie**, Tom1, Imprimeur librare, Alger, 1900, P446.
2- عدة بن داهة : المرجع السابق، ص343.
3- أبو القاسم سعد الله : **الحركة الوطنية 1860-1900**، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص42.
4 - Djillali Sari:**La dépossession des Fallahs (1830-1962)**,S.N.E.D, Alger, 1975, P9.

وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي، واستقر في أمريكا منذ بضعة قرون" وبهذا فقد كان كلوزيل الاستيطاني القدوة لغيره[1].

لقد تواصلت سياسة إغراق الجزائر بالمستوطنين حيث زادت وتدعمت في فترة حكم الجنرال بيجو Bugeaud [2] الذي صرح سنة 1841م قائلا: "يجب أن يقيم الفرنسيون المستوطنون حيث ما وجدت المياه الغزيرة والأراضي الخصبة بدون أي اهتمام بحق ملكية الأرض التي يجب أن توزع على المستوطنين، وأن تصبح هذه الأرض من أملاكهم الشخصية"[3].

لقد كانت سياسة بيجو الإستطانية تعتمد على اختيار العناصر التي سيتم تهجيرها إلى الجزائر، وكذلك الأماكن التي سينقلون إليها، فأنشئت القرى، وزود المستوطنون بالمعونات المادية والحماية العسكرية، وتم تنظيم هؤلاء المستوطنين في شكل ميليشيات[4] يواظبون على التدريبات العسكرية، ويحمون أنفسهم، ويشاركون في بناء مستوطنات جديدة، وكانوا يقومون باستغلال الأراضي المجاورة لمستوطناتهم[5]، وكانت حجة الجنرال بيجو في ذلك أن الجندي أقدر على الحياة الجماعية والدفاع على مزرعته[6].

لقد كان هؤلاء الجنود يقتسمون أرباح المزرعة الجماعية على الطريقة الاشتراكية، لكن هذه الطريقة لم تنجح، فطالب الكثير منهم بالملكية الفردية نظرا لعدم تعود الأوروبيين على هذا النمط من الحياة الاجتماعية[7]، ووجود اختلاف كبير في أنماط الحياة بين المهاجرين الأوروبيين المنحدرين من مختلف الدول الأوروبية[8].

1- مصطفى الأشرف : المرجع السابق، ص80.

2- Hildebert Isnard: l'Algérie: op,cit,p23.

3- فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، ترجمة أبوبكر رحال،ANEP ، الجزائر، 2005، ص75.

4- الميليشيا، أصل هذه الكلمة " MILCIE" وهي فرقة عسكرية رفيعة المستوى، كانت تتواجد في البلديات قبل اثورة الفرنسية عام 1789م، لدعم الجيش، واليوم أصبحت هذه أصبحت هذه الكلمة تطلق في كثير من الدول على القوات غير النظامية والشبه عسكرية، المساعدة للجيش النظامي، أنظر: « **La rousse, petit dictionnaire français** », Paris, France, Juillet, 1997, p402

3- يحي جلال : المغرب الكبير، المرجع السابق، ص220.

4- يحي بوعزيز : سياسة الشلط الاستعماري، المرجع السابق، ص10.

5- يحي جلال : المغرب الكبير، المرجع السابق، ص117.

6- محمد حربي: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد ، صالح المثلوثي ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص81.

رغم النجاحات التي حققتها هذه السياسة، والتي تمثلت في شق الطرق واستصلاح الأراضي، وبناء القرى، حيث تم إنشاء 35 مركزا استيطانيا، وتسليم أكثر من 105 آلاف هكتار، ووصل عدد المستوطنين سنة 1845م إلى أكثر من 46 ألف أوروبي في الجزائر[1].

هذه الحركة الاستيطانية النشيطة أدت إلى نفاذ الأراضي التي كانت تحت تصرف الدولة ولمعالجة المسألة، أصدرت فرنسا قانوني 1844-1846م، اللذان يسمحان للإدارة الفرنسية بمصادرة الأراضي الجزائرية غير المستغلة، والتي لا يملك أصحابها وثائق الحيازة.

عند رحيل بيجو من الجزائر في سبتمبر1847م، كان مجموع المستوطنين الأوروبيين بالجزائر حوالي 190400 مستوطن أوروبي، بينهم أكثر من 15ألف شخصا في المستوطنات الريفية الداخلية وحوالي 50 ألف فرنسي ينادون بضرورة إنهاء وصاية العسكريين عليهم وإلحاق الجزائر بفرنسا، كما ينص على ذلك قانون أفريل 1845م والقوانين السابقة له[2].

لقد كان لثورات 1848م، والمشاكل الاجتماعية التي نجمت عنها دور كبير في دفع حركة الاستيطان الأوروبي بالجزائر، حيث ولمواجهة تلك المشاكل قامت الجمهورية الثانية (1848-1852م) بإصدار مرسوم 19 سبتمبر 1848م الذي خصص مبلغ 50 مليون فرنك لإنشاء مستعمرات زراعية[3]،وإعطاء امتيازات لإنشاء مشاريع صغيرة، وكان ذلك لفائدة العمال الثائرين في فرنسا حيث قررت هذه الأخيرة إرسال حوالي 12000 منهم إلى الجزائر مع توفير الكثير من المغريات لهم، وفي هذا الصدد قال رئيس الجمهورية لويس نابليون: "... إن المستقبل لكم حيث ستجدون أمامكم مناخا صحيا،

7- شارل روبير آجرون : تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص43.
1- يحي بوعزيز : سياسة التسلط الإستعماري ، المرجع السابق، ص11.
2- يحي جلال :المغرب الكبير، المرجع السابق، ص220.

وسهولا شاسعة، وأرضا خاما خصبة ملكا لكم، وليس لأحد غيركم، والتي ستحرثونها وترقون إلى حياة مزدهرة وشريفة ..."[1]

ورغم أن عدد الذين هجرتهم هذه الجمهورية يقارب الثمانون ألفا من ضمن 131 ألف مستوطن أوروبي عام 1851م،منهم 66 ألف من أصل فرنسي،إلا ان الذين اشتغلوا كفلاحين ومزارعين قليلي العدد و يعود ذلك إلى:

- كونهم عمالا وتجارا لا يفقهون شيئا في أمور الفلاحة.

- عجزهم على التأقلم في الأرياف.

- عجزهم عن التعود على الحياة الاجتماعية في المزارع الجماعية.

- عجز الحكومة على توفير الإمكانيات التي وعدت بتقديمها لهم[2].

ولإنجاح الاستيطان الريفي اتجهت فرنسا إلى تطبيق فكرة "ليون لامورسيير" القائمة على الاستيطان الرأسمالي الكبير, وتمهيدا لذلك أصدرت عدة قوانين وقرارات منها قانون 16أفريل 1851م الذي تخول للإدارة الحق في الحصول على أراضي العرش والقبائل بحجة المنفعة العمومية وخدمة للمستوطنين، هذا إلى جانب قانون 21 سبتمبر من نفس السنة الذي يسمح بإعفاء المواد الزراعية المصدرة من الجزائر والتي تحتاجها السوق الفرنسية من الرسوم الجمركية[3]، لقد شجع هذا القانون ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، حيث جعل المستوطنين ينتجون ما تحتاجه السوق الفرنسية بدلا من حاجيات السوق الجزائرية، وبهذا أصبح الغزو اقتصاديا ومدنيا بعدما كان عسكريا[4].

إن المشاكل الاجتماعية التي واجهها المستوطنون أثبتت فشل إرسال مستوطنين أجانب بأعداد كبيرة إلى الجزائر بالتوازي مع مصادرة الأراضي، والدليل على ذلك هو

3- عمار بوحوش : المرجع السابق، ص ص 57-58.
2- يحي بوعزيز : سياسة الشلط الإستعماري، المرجع السابق، ص16.
3- صالح عباد ، المرجع السابق، ص19.
4- عبد الله شريط : محمد امبارك الميلي ، المرجع السابق ص270.

فشل إقامة مستعمرات عسكرية طبقا لفكرة بيجو، وإقامة مستعمرات زراعية طبقا لآراء الجمهورية الثانية.

بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية، خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة نابليون الثالث أوائل 1852م،ولقدعرفت حركة الاستيطان نشاطا كبيرا خاصة في عهد جاك لويس راندون الذي بنى حوالي 556 قرية استيطانية خلال (1853-1858م) واستعمل أسلوب مصادرة الأراضي وتفتيت أراضي الأعراش[1]، غير أن الإمبراطورية وبصفة عامة أدركت فشل السياسات السابقة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ومحاولة منها تصحيح الأخطاء قلصت عدد المهاجرين، واتبعت النمط البريطاني، وأعطت صكوك الملكية دون أن تشترط زراعتها أو تقدم المساعدة لهم، فألغي تسليم الأراضي مجانا في ديسمبر 1864م،وهكذا أخذت فكرة الاستغلال الرأسمالي تحل محل فكرة تهجير الأوروبيين ومساعدتهم على النمط الاشتراكي[2].

وبهذا دخلت الشركات الأوروبية وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة في مجال استغلال الأراضي بالجزائر، فحصلت شركة جينيف السويسرية على 25 ألف هكتار وشركة ".الإنجوانز" على 20 ألف هكتار مقابل توطين 500 عائلة سويسرية بالجزائر[3]، وبناء عشر مستوطنات كما تعهدت الشركة العامة الجزائرية بتنفيذ ما قيمته مائة مليون فرنك من الأشغال، وحصلت على مائة ألف هكتار من الأراضي[4]، واستخدمت هذه الشركات الأيدي العاملة الجزائرية بنسبة 90 % [5]، كما وزعت الحكومة الفرنسية 50 ألف هكتار على 50 شخصية اقطاعية سنة 1860م و250 ألف هكتار على 85 قرية تضم 15 ألف مستوطن في شكل اقتطاعات صغيرة[6].

1- يحي بوعزيز : سياسة التسلط الإستعماري ،المرجع السابق، ص19.
2- يحي جلال : المغرب الكبير، المرجع السابق ، ص226.
3- عبد الرحمن الجيلالي بن محمد: **تاريخ الجزائر العام**، ج4،ط7، ، ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر, 1994م، ص9.
4- شارل روبير آجرون : تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق ،ص67.
5- عبد الله شريط : محمد أمبارك الميلي ، المرجع السابق، ص270.
6- يحي جلال : المغرب الكبير، المرجع السابق، ص227.

لقد اعتمدت فرنسا في تدعيم مشروع الاستيطاني في ظل الحكم العسكري بالجزائر (1830-1870م) على العديد من الوسائل والأساليب فإلى جانب السياسة العسكرية، سياسة قانونية تأرجحت بين الارتجالية، التردد والجور، قائمة أساسا على مصادرة أراضي الجزائريين ومنحها للمستوطنين مع منح مختلف الامتيازات والمساعدات لهؤلاء وهذا بهدف تحويل الجزائر إلى مستعمرة أوروبية يسري فيها الدم الفرنسي.

المبحث الثالث:الأوضاع الاقتصادية للجزائر في ظل الحكم العسكري1830-1870م

المطلب الأول: أوضاع الزراعة

كانت للجزائر إمكانيات اقتصادية ضخمة قبل الاحتلال الفرنسي، حيث كانت أراضيها خصبة وتعتبر سهول متيجة من أجمل الأراضي وأوسعها في العالم وذلك نظرا لخصوبتها ومناخها إذ تقدر مساحتها بحوالي 330ميلا مربعا، هذا إلى جانب سهول عنابة ووهران، إضافة إلى السهول الداخلية والهضاب العليا[1].

إن الظروف المناخية ونوعية التربة تؤثر تأثيرا مباشرا على الزراعة، فاختلاف المناخ من منطقة لأخرى يؤدي إلى تنوع المحاصيل الزراعية ، فالمناطق الساحلية تختص بزراعة البقول والحبوب أما المناطق الجبلية فتشتهر بزراعة الأشجار المثمرة، بينما يرتكز نشاط الرعي في مناطق الهضاب العليا - مع وجود زراعة معاشية بسيطة- وفي المناطق المرتفعة كالونشريس والأوراس خاصة[2].

و من بين المحاصيل الزراعية الجزائرية في أواخر العهد العثماني نجد القمح خاصة القمح البليوني أو الصلب الذي يتصف بالجودة حيث يزرع في مناطق الأطلس التلي والهضاب العليا، أما المناطق الساحلية وبعض السهول المنخفضة فكانت تنتج قمحا منحط النوعية بسبب ارتفاع الرطوبة وكثرة التساقط[3]، وقد وصف ذلك حمدان خوجة في

1- محمد العربي الزبيري:**التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830**،ط2،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص57.

2- ناصر الدين سعيدوني :**ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العثماني**،دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص ص 388- 389.

3- وليم سبنسر:**الجزائر في عهد رياس البحر**،تعريب وتقديم عبد القادر زيادية،دار القصبة للنشر،الجزائر،2006،ص143.

كتابه المرآة: "...إن قمح متيجة أقل جودة من غيره، ولونه يميل إلى السواد، فكمية النشاء فيه أقل من تلك التي تحتوي عليها القموح الأخرى ولا يمكن خزنه لأكثر من سنة لأنه يتعرض للفساد، و هذا ناتج عن جو المنطقة ومناخها... "[1]، بالإضافة إلى القمح هناك الشعير، فمعظم سكان السهول يستهلكون الشعير بكثرة رغم توفر القمح لديهم[2]، فقد اشتهرت الحضنة بهذه الزراعة، ويعتمد عليها السكان في معيشتهم ومعيشة الحيوانات حيث تستخدم كأعلاف لها[3]، على غرار حبوب أخرى كالذرة والخرطال (القصيبة)[4].

أما الأشجار المثمرة في الجزائر فنجد"التين، الزيتون، الخوخ، التفاح، المشمش، حب الملوك، التين الشوكي، التوت، البلوط، النخيل وغيرها[5]، وإلى جانب هذه المزروعات تنتج الجزائر العسل بكمية معتبرة خاصة في المناطق الشرقية كعنابة والقالة وبجاية، كما تشتهر الأقاليم الجبلية من بايلك الغرب بذلك[6]، أما الغابات فكانت تغطي مساحات شاسعة من جهات التل والهضاب العليا، ومرتفعات الأطلس الصحراوي، ورغم ضيقها إلا أنها تتميز بتنوع أشجارها[7].

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد كانت منتشرة في كامل البلاد، خاصة في مناطق الهضاب العليا، ومن أهم الحيوانات التي كان يربيها الجزائريون نجد :الأحصنة والبغال والجمال والأبقار، فقد حافظت الجزائر على سلالة نقية من الخيول الجيدة، حيث امتازت بعض المناطق بتأصيل الخيول مثل الجنوب الوهراني والشلف وجنوب قسنطينة، أما الإبل فكانت منتشرة في الجنوب[8]، وتعرف المناطق الإستبسية والسهول العليا الداخلية وبعض المناطق الساحلية تربية واسعة للضأن، أما الماعز فتنتشر في المناطق الجبلية

1- حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تقديم وتعريب، محمد العربي الزبيري ، الجزائر، 1975م ،ص87.
2- المصدر نفسه،ص70.
3- كمال بيرم :**الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية"فترة الاحتلال1840-1954"**،رسالة دكتوراه،قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2010-2011،ص329.
4- يحي بوعزيز :**مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية في الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،1999،ص.324.
5- يحي بوعزيز :**موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال في الجزائر**،ج1،دار الهدى،الجزائر،2004،ص486.
6- ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي :المرجع السابق،ص59.
7- أحمد توفيق المدني:**هذه هي الجزائر**،دار البصائر،الجزائر،2009،ص230.
8- أبو القاسم سعد الله :**محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث،بداية الاحتلال**،عالم المعرفة ،الجزائر،2009،ص ص152-153.

الوعرة التضاريس غير الخصبة وذلك لتحملها قساوة الطبيعة والمناخ[1]، وعليها فإن الحيوانات تتوزع في المناطق التي تتأقلم معها.

وبصورة عامة كان الاقتصاد الجزائري في أواخر العهد العثماني والسنوات الأولى للاحتلال الفرنسي يرتكز على نمط الإنتاج الزراعي والرعي، وكان يستوجب توفر مساحات شاسعة بسبب الأساليب التقليدية التي لا تعتمد على الحرث العميق ولا التخزين، ولا الأسمدة الكيماوية، بل كان يلجأ إلى ترك الأرض تستريح سنة بسنة، لتمكينها من تجديد كميات الآزوت الضرورية لزراعة الحبوب[2].

لقد تأثرت الزراعة الجزائرية بالاحتلال سلبا وإيجابا، فمن جهة انتقلت الأرض غصبا من أيدي أصحابها إلى جالية أوربية يحميها جيش قوامه حوالي مائة ألف جندي، مسلحا بأسلحة حديثة، وخسر الفلاح الجزائري بذلك مورد رزقه الأساسي، وتحول في كثير من الأحيان إلى أجير عند الكولون، وأحيانا إلى خماس على الأرض التي كانت له ولأجداده من قبل، وكانت الفلاحة أغلبها في المجال الاستهلاكي، كالقمح والشعير والنخل والزيتون والتين[3].

وهناك نواحي إيجابية نتجت عن الاحتلال في مجال الزراعة، ومن ذلك تجفيف البرك والمستنقعات وتوسيع المساحات الزراعية، وإدخال تقنيات جديدة لتجويد الإنتاج وتوفيره[4]، حيث وعن طريق المكاتب العربية[5]، تم توزيع المحاريث الخفيفة وبعض الأمشاط والمناجل الكبيرة إلى جانب تدريب الأهالي على استعمالها اعتمادا على ممرنين عسكريين وأخصائيين فلاحين[6]، كما تم تحديد المواسم الزراعية بطريقة أكثر علمية فقد كانت هناك محاولات إنشاء ما يسمى بالمزارع التعليمية على غرار المزرعة التعليمية

1- يحي بوعزيز :**السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب(1830-1959)**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995، ص73.

2- شارل روبير أجيرون:الجزائريون المسلمون وفرنسا،المرجع السابق،ص671.

3- أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق،ص65.

4- المرجع نفسه.

5- المكاتب العربية:أسسها الجنرال بيجو سنة 1844،وتعتبر المكاتب العربية الوسيلة الأساسية التي يستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين ومراقبتهم وقمع المقاومات،فهي بذلك إدارات للتحكم في السكان الجزائريين، أنظر: عمار بوحوش :**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**،ط2،دار البصائر ،الجزائر،2008،ص ص129-130.

6- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا،المرجع السابق،ص ص673-674.

العربية الفرنسية في عين وارات (قسنطينة)1865م، ومزرعة أخرى في منطقة الجزائر في نفس السنة[1]، إضافة إلى ذلك تم إدخال زراعات جديدة كالبطاطا، وتوفير الأدوية للقضاء على الحشرات الضارة بالنباتات والأشجار.

لقد كان الاستعمار الفرنسي مهتما بشؤون الزراعة في الجزائر، فرغم المقاومة العنيفة إلا أن الإدارة الاستعمارية كانت تعمل على جبهتين، محاربة المقاومين بواسطة الجيش، والاستيلاء على الأرض بواسطة الكولون[2] بمساعدة الجيش واعتمادا على القوانين والمراسيم التي وضعتها السلطات الفرنسية، فبين عامي 1830-1870 م تحصل الاستعمار الفرنسي على أكثر من 480000 هكتار[3] وفقدت الكثير من القبائل ما بين40 إلى 85%من أراضيها[4].

موازاة مع نزع الملكيات ومصادرة الأراضي، وتشجيع الاستيطان، ساهم الاستعمار في تطوير قطاع زراعي حديث، استحوذ على أجود الأراضي وأخصبها، واستأثر على ثلثي الناتج العام للبلاد، والمتمثل في قطاع الزراعة التجارية أو الزراعة النقدية، حيث رأى الفرنسيون أن عقلية الفلاح الجزائري تميل إلى الإنتاج الزراعي الاستهلاكي، لذلك حاولوا توجيهه إلى إنتاجات أخرى ذات الطابع التجاري وفي مقدمتها الكروم والحمضيات والتبغ إلى جانب استغلال الحلفاء والفلين[5].

فبالنسبة لزراعة القطن يرى أبو القاسم سعد الله أنها موجودة قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر ويعود الفضل في ذلك إلى المهاجرين الأندلسيين[6]، غير أن هذا الأخير عمل على تطوير إنتاجه حيث وعن طريق وسائل الإعلام تم شرح كيفية زراعته وجذيه،

1- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا،المرجع السابق ،ص673.
2- أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق،ص65.
3- ابراهيم مياسي:**من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،2007،ص250.
4- Charles André Julien :op,cit,p.406.
5- أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق،ص66.
6- المرجع نفسه،ص67.

وأماكنه المفضلة ومواسم زرعه وحصاده إلى جانب إرسال كميات معتبرة من البذور بهدف تجريبها، وكانت النتائج مشجعه[1].

كان الحاكم العام "راندون" من بين المهتمين بزراعة القطن في الجزائر، إذ طلب من المسؤولين تكرير محاولات زراعتة عدة مرات في السنة لمعرفة أفضل الأوقات الزراعية، وكان الإقبال على إنتاج القطن في مصر وأمريكا، قد جعل فرنسا تنافس غيرها على زراعته في الجزائر، لذلك اهتم به أيضا "نابليون الثالث"[2] الذي أصدر عدة مراسيم إمبراطورية فيما بين1853-1859م لتشجيع زراعته منها مرسوم16أكتوبر1853م الذي نص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن وقرار19أوت 1856م ثم قرار19 مارس1859م الذي أقر منح جائزة سنوية تقدر بـ 20000 فرنك لمنتجي القطن، هذا إلى جانب توزيع البذور مجانا على الكولون[3]، ومنح "أموال للمهتمين بزراعته إضافة إلى شراء الدولة لمحصوله من الأهالي بثمن خاص، بل تعدى ذلك إلى تخصيص مكافأة لمن يصدر القطن إلى فرنسا، ولمن يستعمل الآلات وكذا لمن يزرع أكبر مساحة[4].

إن هذه التشجيعات أعطت نتائج لا يستهان بها منذ 1854م، وتطور منتوج القطن الذي أصبح يضاهي في جودته محصول الولايات المتحدة الأمريكية من 507000كلغ سنة 1854 م إلى 780000 كلغ سنة 1857م، وقد احتلت عمالة وهران المرتبة الأولى من حيث الإنتاج والمساحة التي أصبحت تغطي حوالي 902.92 هكتار مقابل 75 هكتار في عمالة الجزائر وحوالي 522 هكتار في عمالة قسنطينة، وابتداء من سنة 1867 م بدأت المساحة المزروعة قطنا في التراجع[5]، وتراجع معها الإنتاج ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الجفاف الذي عرفته البلاد في تلك الفترة[6].

1- ابراهيم لونيسي: **القضايا الوطنية في جريدة المبشر"1847-1870"**، مذكرة ماجيستير،قسم التاريخ ،جامعة الجزائر ,1986 ،ص238.
2- سعد الله أبو القاسم:الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق،ص67.
3- عدة بن داهة:المرجع السابق،ص217.
4- أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق،ص67.
5- عدة بن داهة :المرجع السابق،ص217.
6- أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق،ص67.

وإلى جانب زراعة القطن اهتم الاستعمار الفرنسي بزراعة الكروم في الجزائر، والتي كانت معروفة منذ القدم حيث نقلها الفنيقيون إلى شمال إفريقيا ثم ازدهرت في العهد الروماني[1]، لكنها بعد الفتوحات الإسلامية تراجعت حيث تم توجيه إنتاج العنب للاستهلاك المحلي أو صناعة الزبيب[2] فالتنوع المناخي الموجود في الجزائر، وتوفر الأراضي الخصبة والتربة الرملية خاصة في المناطق الشمالية جعل الظروف ملائمة لزراعة الكروم[3]، ولقد شجع الاستعمار الفرنسي هذه الزراعة، فأصدر في 11 جانفي 1851م قانونا يشجع إنتاج الخمور، وهو نفسه قانون الموافقة على تصدير الخمور الجزائرية إلى فرنسا[4].وبذلك توسعت مساحة زراعة الكروم لتبلغ سنة 1860 م حوالي 4632 هكتار تحتل فيها عمالة وهران مساحة تقدر بحوالي 2124 هكتار بإنتاج بلغ حوالي 9929 هكتولتر من الخمور وحوالي 5700 قنطار من عنب المائدة[5]، ويذكر شارل روبير أجيرون أن زراعة الكروم في الجزائر لم تشهد تطورا كبيرا بين 1864 و 1880 م بفعل سياسة الاستيطان الفردي، وبسبب ارتفاع تكاليف التجهيزات الخاصة بالتخمير بالنسبة للفلاحين الجزائريين.

لقد اهتم الاستعمار الفرنسي بزراعات أخرى على غرار زراعة التبغ التي أدخلها المستوطنون ابتداء من سنة 1843م، وكانت زراعته في تطور مستمر إذ يمارسها قرابة 8000 فلاح من الأهالي وقرابة 2000 مستوطن أوروبي، وكان التبغ الأهلي أجود من التبغ الذي ينتجه المستوطنون حيث كان الفلاحون الأهالي يخصصون له أجود أراضيهم ويعتنون بتسميدها باستمرار، وذلك برعي قطعانهم فيها لمدة ستة أشهر، وزيادة على ذلك كانوا يقطفون التبغ ورقة بورقة عند نضجه، بينما يقطع المستوطنون قصب نباته من أجل جني أوراقه دفعة واحدة الشيء الذي يؤدي إلى تضرر المحصول[6].

1-Mahfoud Smati: **Viticulture paupérisation de la paysannerie algérienne** ,**Revue Alinsan** ,N°1,Alger,s.d,p73

2- عبد القادر علي حليمي:**الجزائر طبيعة ،بشرية،اقتصادية**،ط2،مطبعة الإنشاء،دمشق،1968م،ص187.

3- Hildebert Isnard:**Les vignes en Algerie**,tom1,Edition Ophrys, Louis Jeanggap,Paris,1954,pp5-6.

4- عبد القادر حليمي:المرجع السابق،ص188.

5- عدة بن داهة : المرجع السابق،ص ص192-193.

6- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا،المرجع السابق،ص690.

إضـافة إلـى هـذه المزروعـات اهـتم الجزائريـون بزراعـة الأشـجار المثمـرة فـي المناطق الجبلية وأراضي الفحوص القريبة من المدن كقسنطينة، عنابة، ميلة، المسيلة، جيجل، سطيف، باتنة و غيرها[1].

ومـن هـذا أشـجار الزيتـون، لكـن المعمـرون لـم يهتمـوا بهـا كثيـرا لأن الأسـواق الأوربية تعج بها وبأسعار منخفضة[2].

هذا إلى جانب أشجار التين، الرمان، الخوخ، التفاح، الإيجاص، البرقوق، المشمش، الزعرور، الكرز[3]، كما اهتم الجزائريون كذلك بزراعة النخيل في الجنوب، وسيطر الاستعمار على أحسن أشجار النخيل، والتي تنتج تمور دقلة نور المطلوبة كثيرا في السوق الخارجية[4].

وبصورة عامة فإن الاستعمار الفرنسي 1830-1870م حاول تهديم البنية الفلاحية للمجتمـع الجزائـري عـن طريـق مصـادرة أراضـيه ونـزع ملكياتـه والقضـاء علـى نمطـه الزراعي المتمثل في الزراعة المعاشية واستبدالها بالزراعة النقدية و هذا بغية تحقيق أهدافـه المسـطرة والتـي مـن بينهـا تحقيـق الـربح وتصـريف الفـائض السـكاني بتشـجيع الاستيطان.

المطلب الثاني:المنظومة الضريبية و النظام الجمركي

أولا: المنظومة الضريبية

إن مظاهر السياسة الاستعمارية المطبقة على الجزائريين في المجال الاقتصادي والتـي اتسـمت بالقسـوة والاضـطهاد ، إثقـال كاهـل الأهـالي بالضـرائب المتنوعـة، ولقـد حافظت السلطات الفرنسية تقريبا على نفس النظام الضريبي الذي كان سائدا أثناء العهد العثماني، وكان في أغلبه ذا طابع ديني ففرنسا لم تكتف بحرمان الجزائري من أرضه، بل اتجهت إلى فرض ضرائب كانت في معظمها جائرة في حقه.

1- فلة قشاعي:المرجع السابق،ص11.
2- مليكة جرمولي:**السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها،دراسة حالة ولايات البويرة**،مذكرة ماجستير،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2005-2006،ص10.
3- عزالدين بومزو : **الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري " إرنست مرسييه نموذجا"** ، مذكرة ماجستير،قسم التاريخ ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007-2008 ، ص67.
4- مليكة جرمولي : المرجع السابق ، ص12.

فقد رأت السلطات الفرنسية أن الأهالي لا يصرفون كثيرا و لذلك يجب فرض الضرائب عليهم بطريقة أثقل، فهم لا يسكنون البيوت المكلفة ولكن يسكنون الخيام، وبيوت القصدير والطوب ونحوها، ولا يشترون الكماليات ولا يستهلكون إلا ما تصنعه أيديهم ، أو ما يستخرجونه من الأرض أو من الحيوانات، ومن ثمة فمصاريفهم قليلة وأموالهم باقية في أيديهم[1]، وتساءلت عما سيفعل الأهالي بها، ولا شك أن هذا الإرهاق بالضرائب كان مقصودا من قبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية لتجريد الجزائريين من ثرواتهم وحرمانهم من وسائل المقاومة وإجبارهم على الاستسلام والخضوع[2]، وقد كانت الضرائب المفروضة تنقسم إلى قسمين:

أ- الضرائب العربية: لقد فرض الاستعمار الفرنسي مع بداية الاحتلال مجموعة من الضرائب على الأهالي والتي قننت لأول مرة بموجب مرسوم ملكي مؤرخ في تاريخ 17 جانفي 1845م[3]، وعموما فقد قسمت الضرائب العربية إلى:

1- **العشور**: كانت ضريبة العشر في سلم الهيكل الضريبي تجبى بشكل أساسي من عشر المحاصيل الزراعية، وإذا كان العشور يتم احتسابه باقتطاع عشر الإنتاج، فإن هذه الطريقة لم يعد يعمل بها في العهد العثماني حيث حدث تغيير تم بموجبه الاستغناء عن هذا التقدير و استبدل بأسلوب آخر يعتمد على أساس الجابدة أو الزويجة ، و هي وحدة متقلبة بحسب طبيعة الأرض و تقدر ما بين 12 و 14 هكتار في السهول الخصبة و بين 08 و 10 هكتار في النواحي الوعرة[4].

2- **الحكور**: ضريبة خصت بها مقاطعة قسنطينة، وعرفت منذ العهد العثماني كإيجار على أراضي العزل و أراضي البايلك و ذلك منذ عهد صالح باي[5] ، أي أنها كانت تمثل إيجارا يدفعه الفلاحون في المزارع المقتطعة (التي يقتطعها الحاكم لمن يراه أهلا لذلك)[6]، و قد

1- الغالي غربي و اخرون: **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات و الأبعاد** , سلسلة المشاريع للبحث منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ،طبعة خاصة ،وزارة المجاهدين , دار هومة , الجزائر , 2007 ، ص225.
2- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية , المرجع السابق ،ص 77.
3- توفيق دحماني :**الضرائب في الجزائر1792-1865 دراسة مقارنة**،رسالة دكتوراه ،قسم التاريخ،جامعة الجزائر ،2007-2008،ص343.
4- المرجع نفسه،ص165.
5- المرجع نفسه، ص351.
6- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا،المرجع السابق،ص464.

تم توسيع هذه الضريبة لتشمل إضافة إلى أراضي العزل أراضي العرش أو القبائل ،وتم ضبطها بموجب مرسوم 22 أفريل 1863 م ولم تكن هذه الضريبة تجبى إلا في عمالة قسنطينة والظاهر أنها كانت تكملة لضريبة العشور، وقد حددت تعريفتها بـ 20 فرنكا للجابدة عندما يتم اقتطاع العشور بـ 25 فرنكا ، وبـ 10 فرنكات عندما يكون العشور أقل من 25 فرنكا[1] وإضافة إلى كونه ضريبة عقارية ثانية إلى جانب العشور فقد تواصل دفعه عندما يصرح بتحول أراضي العزل إلى ملك، إثر تنازل أو هبة من طرف الدولة[2]، ويذكر شارل روبير أجيرون أن هذه الضريبة كانت تدفع من قبل أهالي عمالة قسنطينة بعد سنة1870م في81 بلدية من جملة 112بلدية الموجودة في العمالة .

3- الزكاة: فرضت هذه الضريبة على الأنعام (الجمال والبقر والغنم والماعز)[3]، وعرفت أيضا بضريبة النصاب أو التحديد (impôts de quotité) وكانت تقتطع على الشكل التالي:شاة عن خمسة جمال والأبقار $\frac{1}{30}$، وبالنسبة للأغنام والماعز $\frac{1}{40}$، واحتفظت بشكلها إلى غاية سنة1863م، حيث تم ضبطها بتحديد زكاة الجمال بـ 04 فرنكات لكل رأس، و03 فرنكات لكل رأس بقر و0.15 فرنك لكل رأس غنم و0.20 فرنك لكل رأس ماعز[4].

وكانت ضريبة الزكاة تفرض على قطعان الماشية في ولايتي الجزائر ووهران في البداية إلى أن تم تعميمها لتشمل ولاية قسنطينة في حدود سنة 1858 م عملا بالقرار الصادر في السنة نفسها ولم يشرع في تطبيقها إلا ابتداء من سنة1863م[5].

لقد أنشأت ضريبة العشور تلك في الشرق الجزائري من طرف أحمد باي، وكان يتم حسابها وفق عدد المحاريث المسخرة للفلاحة، وكانت هذه الضريبة كأهم ضريبة فرضتها السلطات الفرنسية على الأهالي ، أما عملية جبايتها فتتم بصورة مختلفة في

1- توفيق دحماني ، المرجع السابق، ص351.
2- شارل روبير أجيرون:الجزائريون المسلمون وفرنسا،المرجع السابق،ص464.
3- المرجع نفسه،ص466.
4- توفيق دحماني : المرجع السابق ،ص353.
5- المرجع نفسه،ص354.

مقاطعتي الجزائر ووهران من جهة وفي مقاطعة قسنطينة من جانب آخر[1] فيعود حساب العشور في عمالة الجزائر وو هران إلى الأمير عبد القادر، وكان يقدر حسب المساحة المزروعة فتحسب بعدد المحاريث (وحدة مساحتها 10هكتارات)، وتقدر أيضا بنوعية الغلة[2]، وحسب التوقعات السنوية للغلة[3]، فقد كان الفلاح بصورة عامة يبذر الشعير في ثلثي أرضه والقمح في الثلث الآخر و يؤدي عن كل زويجة قيمة قنطارين من القمح، وأربعة قناطير من الشعير، إن كانت الغلة جيدة جدا، ونصف ذلك إذا كانت الغلة متوسطة وقيمة نصف قنطار من القمح وقنطار من الشعير إذا كانت الغلة رديئة، ويقوم قنطار القمح باثنين وعشرين فرنكا، وقنطار الشعير بأحد عشر فرنكا، وبالتالي كان يدفع الفلاح عوض عشر حبوبه 88 فرنكا إذا كانت غلته جيدة جدا و 44 فرنكا إذا كانت متوسطة و 22 فرنكا إذا كانت رديئة، وإن لم يحصل على شيء تسقط عنه العشور، وكان العمل بهذا في كل النواحي، ما عدا قسنطينة والتي كانت تقدر في الغالب بـ25فرنك عن كل جابدة إضافة إلى ضريبة الحكور.

وعلى سبيل المثال كانت الضرائب(العشور)المدفوعة في عمالتي الجزائر ووهران سنة1863م كما يلي:[4]

	القناطير المستحقة		الجزائر		وهران		المجموع بالزويجة	
نوعية المحصول	قمح	شعير	قمح	شعير	قمح	شعير	الجزائر	وهران
جيدة جدا	2	4	44	52	50	40	96	90
متوسطة	1.5	3	33	39	37.5	30	72	67.5
رديئة	0.5	1	11	13	12.5	10	24	22.5

1- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا،المرجع السابق،ص465.
2- توفيق دحماني :المرجع السابق ،ص344.
3- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا،المرجع السابق،ص465.
4- توفيق دحماني :المرجع السابق ،ص ص348،345.

انطلاقا من الجدول وبإجراء عملية بسيطة نجد أن قيمة ما تستخلصه السلطات الإستعمارية الفرنسية منعن القمح والشعير المتميزين بالجودة في عمالتي الجزائر ووهران حوالي 12320 فرنك، وتستخلص عن القمح والشعير المتوسطي الجودة حوالي 4600فرنك،أما عن القمح والشعير المتميزين بالرداءة فتستخلص ما قيمته760 فرنكا، أي أن مجموع ما تسخلصه السلطات الإستعمارية حوالي 17679 فرنك وبطبيعة الحال هو مبلغ ضخم مقارنة إلى الأوضاع التي كان يعيشها الشعب في تلك الفترة.

4- **اللزمة:** لم يشرع في تطبيقها إلا بدءا من تاريخ 18 جوان 1858م، فكانت تظهر في شكل ضريبة ثابتة شاملة، وهي بمثابة حق ولاء القبائل البعيدة، أو في شكل ضريبة فردية وتعرف بأسماء متعددة منها ضريبة الدم أو ضريبة الرأس أو الجزية[1] وكان يتحملها كل شاب قادر على حمل السلاح تعويضا على دفع الزكاة والعشور، أما في الجنوب فتدفع هذه الضريبة على كل نخلة بدل الشخص المالك[2]، وكانت توجد هناك أربعة أصناف للزمة، لزمة القبائل الكبرى وهي عبارة عن ضريبة الرأس تؤدى من كل البالغين بحسب ثروته (من 5 فرنكات إلى 100 فرنك) حيث قسم السكان البالغون وفقا لدرجة ثرائهم إلى سبعة أقسام[3] أما لزمة المنازل فكانت تقريبا تؤدى بشكل جماعي على منازل القرية، أما بخصوص اللزمة الثالثة والتي تمثل الصنف الثالث فلم تكن سوى تأقلما أو تكيفا مع بعض النواحي الجزائرية السابقة: القبائل الصغرى، الأوراس، ميزاب، وأخيرا لزمة النخيل التي كانت كرسم يضرب على الأشجار المثمرة، والجدير بالذكر أن هذه الضريبة لم تفرض على أهالي عمالة وهران[4].

5- **العسة أو اللوسة**: (l'ussa): ضريبة كانت تدفعها القبائل الصحراوية والرحل والتي كانت تأتي إلى الشمال بحثا عن الكلأ، والتي انضوت تحت الحكم الفرنسي وألغيت سنة 1858م.

1- توفيق دحماني :المرجع السابق ،ص355.
2- أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق،ص76.
3- R .Establon et Autres:**Code de l' Algérie annoté**, Alger,1845,p696.
4- توفيق دحماني :المرجع السابق ،ص356.

6- حق الشعير : واختصت بها عمالة وهران فقط. وكانت تدفعها قبيلتا الدواير والزمالة منذ خضوعهما للإدارة الفرنسية منذ 1835م.

7- **حق البرنوس:** اعتبرت بمثابة هبة أو صدقة، وكان استكمالا لما كان قائما في الجزائر منذ العهد العثماني كحقوق لتوليه المناصب، وكان يقدمها السكان لجباة الضرائب بغية تغطية مصاريف عملية تقدير الضرائب العربية وجباية مختلف أنواعها[1].

إضافة إلى هذه الضرائب يمكن أن نزيد عليها تلك الضرائب غير المباشرة التي كانت تحصلها الإدارة الاستعمارية ومنها:

1- **السخرة**: وكانت واجبا خاصا في كل بلدة بإصلاح الطرق، ويجب أداؤه في كل عام على كل رجل بلغ عمره 18 سنة، ولم يتعدى 55 سنة بأن يقضى ثلاثة أيام بطرق البلدة ، لكن يمكنه التعويض عن أيام الخدمة بالأموال (أن يعوض في اليوم الواحد خدمة الرجل بفرنكين).
2- **مكس الأسواق:** كانت الإدارة الاستعمارية تفرض على كل شخص يقدم إلى السوق لبيع محصول من محاصيله أن يدفع إلى البلدة الواقع السوق في وطنها مكسا.
3- **حقوق التسجيل**:كان التسجيل عبارة عن تقييد لأعمال قضائية من أحكام وأنواع العقود والوثائق المتعلقة بالبيع والكراء والمبادلة والإعارة والهبة وغير ذلك، وحقوق التسجيل كان يقبضها أعوان إدارة التسجيل[2].

ب- الضرائب الأوربية:

1- **ضريبة المهن(patente)**:طبق حق ضريبة المهن في الجزائر منذ بداية الاحتلال في شهر ديسمبر1830 م ثم ضبط شكلها النهائي عن طريق مرسوم 31 جانفي 1847 م على كل شخص قاطن في مدن الجزائر وبلدياتها، وكل الذين يمارسون

1- توفيق دحماني :المرجع السابق ،ص361.
2- المرجع نفسه ، ص ص364-365.

التجارة والصناعية أو أية مهنة خاضعون لضريبة المهن، وكانت طرق تقييد هذه الضريبة واستخلاصها هي نفسها المسلوكة في ضريبة العقارات، وكان يراعي في ذلك عدد سكان البلدة التي يقوم فيها الحرفي بعمله إلى ثمن كراء المحل[1].

2- **رسم البحر(Octroi de mer)**: يعرف بمكس البحر ولقد وضعت هذه الضريبة لإعانة البلديات وتغطية تكاليف الجباية ،مفروضة على سفن الاستيراد، المنتوج المخصص للبلديات، إلى جانب ذلك نجد ضريبة الكراء المفروضة على المستوطنين وتدفع على كل مسكن فيه أثاث ويقدر بالنسبة إلى ثمن كراء المنزل[2].

وكانت جباية الضرائب العربية في أيدي المكاتب العربية، وهي التي كانت تستعمل القيادة الأهلية لتنفيذ إرادتها، فقد كانوا يضعون القوائم في كل سنة ويشرعون في تنفيذ العملية في شهر ماي من كل سنة[3].

لقد كان الظلم في فرض الضرائب بطريقة عمياء هو أحد مصادر الشكوى لدى الجزائريين لأن الضرائب على ما فيها من إجحاف وتعسف لا يستفيدون منها، بل كانت تستعمل في مشاريع لا تخدم في الواقع سوى الكولون والإدارة الاستعمارية، فالمدارس كانت مهملة، والتعلم منقطعا عنهم والجيش كان للدفاع عن الكولون ومؤسسات الدولة[4].

لقد كان الفرد الجزائري مجبرا على دفع الضرائب التي يدفعها المستوطنون بالإضافة إلى أخرى حتى وصل معدل ما يدفعه الجزائري يصل إلى 75 فرنكا في الوقت الذي لا يتجاوز معدل ما يدفعه الأوربي 1.5 فرنك ويضاف إلى ذلك الجباية التي قد تصل إلى حد نزع أسقف المنازل واحتجاز العائلات حتى يتم تسديدها[5].

1- توفيق دحماني :المرجع السابق ،ص368.
2- المرجع نفسه،ص ص370-371.
3- أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق،ص77.
4- المرجع نفسه،ص78.
5- جمال قنان :"**التوسع الاستعماري ظاهرة تسلطية عدوانية واستغلالية** "،أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007،ص64.

يمكن القول أن النظام الضريبي المطبق من قبل فرنسا في الجزائر وحسب سعد الله ما هو إلا امتداد للنظام الضريبي الذي كان سائدا في العهد العثماني، فقد امتاز بالجور وزاد من معاناة الجزائريين وكرس بؤسهم وشقاءهم.

ثانيا: النظام الجمركي

تعتبر السياسة الجمركية من أهم العوامل التي تتحكم بها الدول في توجيه التجارة الخارجية ، وتسخرها لخدمة الاقتصاد و غيرها من المصالح الوطنية، وقد لعبت هذه السياسة دورا رئيسيا في ربط الجزائر بفرنسا اقتصاديا منذ الاحتلال، وتوجيه هذا الاقتصاد بحيث يكون مكملا للاقتصاد الفرنسي[1].

لقد قامت فرنسا بغلق أبواب الأسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني، خاصة تونس و المغرب، و حصرت التعامل التجاري بالأسواق الفرنسية فقط، و قد كان هذا التعامل يواجه جملة من العراقيل أبرزها وضع قيود جمركية حادة على السلع الجزائرية الداخلة إلى فرنسا، واعتبارها كأنها سلع تابع لدولة أجنبية ذات سيادة، وهذا يتناقض مع موقف السلطات الفرنسية في باريس التي كانت تعتبر الجزائر جزءا من فرنسا[2]، وعلى العكس من ذلك فقد كانت السلع الفرنسية تدخل الجزائر بكل حرية وبدون قيود جمركية خاصة المواد التي تساعد في تقدم الاستعمار، كمواد البناء المدني و الريفي ووسائل الإنتاج الزراعي[3]، وكان الأمر المؤرخ في 11 نوفمبر 1835 م أول تنظيم رسمي للعلاقات الجزائرية الخارجية، حيث أعفى هذا النص الصادرات الجزائرية الموجهة لفرنسا من الرسوم الجمركية، بينما الصادرات لغير فرنسا أخضعها للتعريفة العامة المطبقة في فرنسا، وتوالت القوانين والمراسيم التي كان هدفها واحد، وهو سيطرة

1- عبد الرحمان رزاقي :**تجارة الجزائر الخارجية**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،د ت، ص12.
2- المرجع نفسه ، ص13.
3- ابراهيم لونيسي :المرجع السابق،ص256.

فرنسا على اقتصاد الجزائر، وهكذا صدر قانون 09 جوان 1845م الذي أعفى صادرات فرنسا إلى الجزائر من رسوم الخروج[1].

لا شك أن محاولة تجسيد فكرة أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا-فكرة الإدماج[2]- وتحسيس المستوطنين بأنهم في جزء من بلدهم، وذلك بتحسين أوضاعهم المعيشية، كان لابد من إلغاء الحواجز الجمركية، وتحقق ذلك بفضل قانون11جانفي1851م[3] الذي ألغى هذه الحواجز نهائيا[4]، وصاحب هذا القانون هو"راندونRandon" وزير الحربية، الذي عرضه على البرلمان الفرنسي من أجل دراستة والمصادقة عليه، وشرع في تنفيذه ابتداء من 01 مارس 1851م، وينص على السماح للسلع الجزائرية بالدخول إلى فرنسا دون رسوم جمركية، ويفرض على كل السلع الأجنبية الداخلة إلى الجزائر رسوما مساوية للرسوم التي تفرض عند دخولها إلى فرنسا، ومن خلال هذا القانون يمكن القول أن الوحدة الجمركية تحققت بين الجزائر وفرنسا[5].

وعليه فإن فرنسا اتخذت خطوة حاسمة في سبيل إدخال الجزائر في النظام الجمركي الفرنسي[6].

إن تطبيق هذا النظام الجمركي في الجزائر، سوف يكون امتيازا لفرنسا التي احتفظت بالسوق بدون اعتبار الأهداف الخاصة للاقتصاد الجزائري، وجعل من فرنسا المعطي والزبون الأول للجزائر أي أن هذا القانون حقق المماثلة الجمركية بين الجزائر وفرنسا[7].

1- R Establan et autres: op,cit,p71.
2- Charles Robert Ageron:**Histoire de L'Algerie contemporaine**,P.U.F ,Paris,1966, p25.
3 - يذكر عبد اللطيف بن أشنهو :المرجع السابق،ص96،أن القانون صدر في 16جانفي1851م.
4- R Establan et Autres:op,cit,p131.
5- ابراهيم لونيسي :المرجع السابق،ص257.
6- يحي جلال :المغرب الكبير:المرجع السابق،ص224.
7- Rêne Gendarme :**L'économie de l'Algérie**, librairie Armand Colin,paris,1959,p154.

وفي17جويلية1867م، أصدرت السلطات الاستعمارية قانون السوق الحرة للتجارة الفرنسية بالجزائر[1]، وبمقتضاه فإن السلع الجزائرية أصبحت وكأنها سلع فرنسية[2]، وكانت السياسة الجمركية تتماشى مع الخط الإدماجي العام، فالقانون الصادر في 29 ديسمبر 1884م، نص على الوحدة الجمركية بين فرنسا والجزائر[3]، فألحق النظام الجمركي الجزائري بالفرنسي، كما نص هذا القانون على أن المنتجات الأجنبية الواردة إلى الجزائر تخضع لنفس القوانين التي تعامل بها لو دخلت إلى فرنسا، وصارت الجزائررغم الفواصل الطبيعية وكأنها عمالة فرنسية[4].

المطلب الثالث:التجارة

لقد كان أغلب التجار في الجزائر خلال العهد العثماني من الانكشارية أو البحارة أو الأندلسيين لكن الوضع اختلف فيما بعد فأصبح يسيطر على هذا القطاع فئة قليلة من التجار الأجانب و في مقدمتهم اليهود و كان النشاط التجاري يتوزع عموما على مراكز خارجية ممثلة في الموانئ، كميناء الجزائر وعنابة وغيرها باعتبارها ترتبط مع دول البحر الأبيض المتوسط سواء الإسلامية أو الأوروبية[5].

كانت الجزائر تصدر الصوف والقمح والمرجان[6]، والذي سيطرت على صيده الشركة الملكية الإفريقية في ساحل الشرق الجزائري، فكانت تستعمل من أربعين إلى خمسين مركبا، وتستخرج سنويا ما بين مائة ومائة وعشرين صندوقا، وترسلها إلى معامل مرسيليا، التي كانت تدفع في كل عام حوالي مائتي ألف فرنك أجورا لعمالها، لتصنيع المرجان الضروري لتجارة فرنسا مع الهند والصين، وعلاوة على ذلك كانت الجزائر تصدر الشعير والفول والحمص، ولقد ساهمت الثروة الحيوانية أيضا في توفر الصوف

1- R Establan et Autres:op,cit,p335.

2- عبد القادر حليمي:المرجع السابق،ص310.

3- Establan R, et Autres: op,cit,p335.

4عبد القادر حليمي :المرجع السابق،ص310.

5 -HAEDO(F.D.D.E):**Topographie et histoire d'Algeie**,Traduit par Berbrugger et onerrau,Alger,1871, pp52-53.

6- ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي :المرجع السابق،ص72.

والجلود والتي تعتبر أيضا من صادرات الجزائر[1]، هذا إلى جانب صادرات أخرى كالعسل والشمع الذي كان يباع بمؤسسات فرنسية أو يصدر إلى تونس وتعتبر مدينة القل أكبر منتج لهذه المادة إذ تبيع وحدها حوالي أربعمائة قنطار للفرنسيين سنويا[2].

أما واردات الجزائر فتمثلت في بعض المواد الغذائية كالسكر والبن والتوابل التي يستعملها السكان في حياتهم اليومية، فقد كانت تستوردها من انجلترا[3]، كما تستورد البضائع الكمالية من فرنسا، والمصنوعات الحديدية من إيطاليا، والفخار المستورد من تونس وإيطاليا وهولندا، والرصاص والأقمشة الصوفية من إسبانيا. [4]

وبصفة عامة فقد كانت التجارة الجزائرية في أواخر العهد العثماني محتكرة من قبل اليهود الذين كان لهم دور كبير في رواج المنتوجات الأوربية في الجزائر[5]، ولقد ظهر اختلاف حول ما إذا كانت الجزائر استفادت تجاريا من الاحتلال الفرنسي لها، فيرى أبو القاسم سعد الله على أنه ليس هناك ما يدل على أن الجزائر استفادت تجاريا من الاحتلال، فقد كانت تجارتها الداخلية نشيطة قبل الاحتلال ولها طرقها الخاصة من الشمال إلى الجنوب و من الشرق إلى الغرب، غير أن السلطات الفرنسية كانت حريصة على تأمين الأسواق الموجودة، و فتح أخرى جديدة، وكان التحكم في الأسواق يتم بمراقبة البضائع الداخلة والخارجة، وتنظيم المكوس وعد الأحمال ومعرفة البضائع المحلية والمجلوبة من مناطق أخرى أو من بلدان أخرى، والسهر على منع الأمور الممنوعة كالأسلحة ولوازمها ومراقبة الغرباء، وإذا أرادت السلطات تشجيع بعض الأسواق فإنها كانت ترفع عنها المكوس بعض الوقت ،وتبعا للأمن كانت السلطات الفرنسية تفتح أسواقا في أماكن جديدة وتلغي القديمة ،وأبرز ما كان الناس يتاجرون فيه المواد الاستهلاكية كالحبوب، الزيت والماشية[6]، وفيما يخص التجارة الخارجية فقد انحصرت في فرنسا،

1- ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي :المرجع السابق ،ص ص97-98.
2- محمد العربي الزبيري :التجارة الخارجية للشرق الجزائري ،المرجع السابق،ص ص99-100.
3- ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي :المرجع السابق،ص81.
4- أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق،ص156.
5- احميدة عمراوي وآخرون:**آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ،2007،ص35.
6- أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق،ص- ص70-71.

فقد توقفت التجارة مع الدول الأوربية الأخرى وكذلك مع المغرب وتونس وسوريا واسطنبول، كما توقفت التجارة مع إفريقيا(السودان) بعد أن أصبحت طرقها غير آمنة نحو الشمال، أما في الجنوب فقد استمرت التجارة وهذا في السنوات الأولى للاحتلال[1].

وذكر أيضا عبد اللطيف بن أشنهو أن عملية التبادل كانت تتم ببطء، و هي تتعلق أساسا بما ينفق على القوات وعلى المعمرين[2].

غير أن شارل روبير أجيرون يرى أن التجارة الداخلية تطورت بشكل واسع لكنها ظلت حكرا على الأوربيين واليهود[3]، ويذكر أيضا يحي بوعزيز أن العلاقات التجارية كانت مزدهرة فوصف النشاط التجاري بأنه يشبه قطعة فسيفساء، وذلك من خلال الطرق التجارية الرئيسية والتي فاق عددها 15طريقا، فكانت القوافل تجوب الصحراء الجزائرية وهي محملة بالسلع والبضائع النادرة والنفسية من الأقمشة والسروج، والألجمة والأدوات الحديدية كالقدور والسكاكين والإبر والأواني المنزلية[4] .

علاوة على ذلك فقد عرف الشمال الشرقي الجزائري نشاطا تجاريا كبيرا في عهد الاحتلال الفرنسي ،إذ جاء في تقرير الوزارة الحربية الفرنسية أنه قد تم شراء 2240 رأس غنم و4605 رأس بقر أي مجموع 6845 رأس حيوان في سوق فيليب فيل و تم تصديرها إلى جيجل والجزائر العاصمة و هو ما ينطبق على بقية الموانئ الجزائرية والتي عرفت نفس النشاط التجاري[5].

منذ سنة 1853م، سمح الفرنسيون بإعادة المتاجرة مع تونس والمغرب، شرط مرور البضائع بأماكن محددة لكل بلد، كما أن البضائع الجزائرية المتبادلة مع هذين البلدين كانت تخضع لنفس الشروط وقد حددت تلمسان، ندرومة ومغنية لمرور البضائع المغربية، وحددت قالمة وبسكرة وسوق أهراس وتبسة وعين البيضاء لمرور البضائع

1- أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق،ص72.
2- عبد اللطيف بن أشنهو :المرجع السابق،ص96.
3- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا،المرجع السابق،ص ص684،655.
4- يحي بوعزيز :مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية،المرجع السابق،ص ص111-112.
5- احميدة عمراوي وآخرون: المرجع السابق،ص36.

التونسية، كما فتحت الطرق التجارية مع إفريقية (السودان) وقد حددت البيض والأغواط وبسكرة كمراكز انطلاق واستقبال القوافل سنة 1860م[1].

لقد بلغت قيمة الواردات الجزائرية سنة 1836 م حوالي 22.5 مليون فرنك وبلغت الصادرات نحو فرنسا حوالي مليون فرنك[2]، وفي سنة 1857 م بلغت قيمة الواردات حوالي 22 مليون دولار وقيمة الصادرات حوالي 3 مليون دولار، والبضائع المستوردة تمثلت في المنتوجات الصوفية والقطن والحرير، إضافة إلى الحبوب والدقيق والحوامض والسكر الرطب أما الصادرات فهي المرجان الخام والجلود والقمح والزيت والصوف[3].

لتدعيم نشاط فرنسا التجاري في الجزائر عمدت إلى إنشاء ومد خطوط السكك الحديدية فكان أول طريق في الجزائر سنة 1962 الرابط بين الجزائر والبليدة[4].

المطلب الرابع: الصنــاعة

لقد عرفت الجزائر في العهد العثماني نشاطا مزدهرا بخلاف ما تناقلته كتابات الأوربيين حول ضعف الصناعات من جهة، وانعدام بعضها من جهة أخرى، وحتى وإن وجدت فالفضل يعود في رأيهم إلى الأسرى الأجانب الذين يتوفرون ويتمتعون بالخبرة في الميدان الصناعي[5].

وبالرغم من التقدم الذي أحرزته الصناعة إلا أنها لم تتجاوز طابعها التقليدي البسيط مثل صناعة الحديد والتي لم تكن لها مناجم بالمعنى الحديث، كما نجد صناعة الملح في أرزيو، وصناعة الزيت بواسطة الطواحين التي اختص بها سكان منطقة جرجرة[6]، وقد اشتهرت تلمسان وقسنطينة وعنابة والعاصمة بصناعة الزرابي والأقمشة والبرانس،

1- أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق، ص72.
2- صالح عباد :المرجع السابق،ص101.
3- أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق، ص70.
4- صالح عباد :المرجع السابق،ص96.
5- لخضر درباش :**المدفعية الجزائرية في العهد العثماني**،رسالة دكتوراه ،معهد التاريخ،جامعة الجزائر،1989-1990،ص56.
6- أبو القاسم سعد الله :محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث،المرجع السابق،ص153.

هذا إلى جانب صناعة الأسلحة والذخائر الحربية[1]، وقد ساهم توفر الجلود والأخشاب بنمو صناعة الجلود والزوارق والسفن الصغيرة[2].

وعموما يمكن حصر الصناعات الجزائرية في العهد العثماني فيما يلي:

1- **صناعة السفن**:وقد شجع عليها نشاط البحرية الجزائرية، وتطور عمليات الغزو البحري، إذ كانت أغلب المراسي الجزائرية تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع السفن والقوارب، حيث يتم صنع سفن تتجاوز حمولتها 300 طن وهي من نوع الفرطاقات المجهزة بـ20إلى30مدفعا.

2- **صناعة الأسلحة**: وتتمثل في صنع البنادق وسبك المدافع وتحضير البارود ، وقد كانت تتم في المدن الكبرى، كقلعة بني راشد وقسنطينة والجزائر[3].

3- **الصناعة التحويلية**:تتمثل في تحضير مواد البناء وتذويب المعادن كالحديد والفضة والزنك واستخراج الملح، وصناعة العملة، وهي تنتشر بالمدن الكبرى.

4- **الصناعة الغذائية:**تتمثل في مطاحن الدقيق و صناعة الخبز وعصر الزيتون و قد تركزت خاصة في مدينة الجزائر وقسنطينة[4].

هذا إلى جانب صناعة الصابون خاصة في قلعة بني راشد، بوسعادة، بلاد القبائل، والصناعة النسيجية في تلمسان، عنابة، مدينة الجزائر، وقسنطينة، أما صناعة الجلود فقد كانت منتشرة في مستغانم، تلمسان، قسنطينة، مدينة الجزائر ومازونة[5].

والجدير بالذكر أن الحرفيين كانوا منظمين في نقابات حسب التخصص وكل حرفة يشرف عليها أمين[6] حيث نجد:

النجارين: ومهمتهم صناعة الصناديق والأبواب والنوافذ وغيرها من المنتجات الخشبية، ويجلبون المواد الأولية من غابات الأوراس وغيرهامن الغابات الأخرى.

1- محمد العربي الزبيري:التجارة الخارجية للشرق الجزائري،المرجع السابق،ص61.
2- ناصر الدين سعيدوني :ورقات جزائرية،المرجع السابق، ص514.
3- ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي :المرجع السابق،ص ص65-66.
4- ، ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي :المرجع السابق ،ص67.
5- المرجع نفسه،ص ص.68،70.
6- الأمين هو الواسطة بين الحرفيين والسلطة وله مسؤوليات كبيرة في حفظ الأمن والتنظيم الاجتماعي وجمع الضرائب،أنظر:أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق،ص ص102-103.

الحدادين: يتولون صناعة المحاريث والمناجل والألجمة إلى غير ذلك.

الصفارون: وهم الذين يصبغون الأواني النحاسية ويقومون بنقشها وإصلاحها.

الشقماقمجية: مهمتهم صناعة الأسلحة وإصلاحها عند الكسر، ويلحق بهذه الهيئة جمعية السرارين أي الذين ينحتون الأجزاء الخشبية من البنادق والسيوف خاصة.

الحواكون: ويتولون صناعة الملابس الصوفية وحياكة الزرابي والخيم والأغطية...الخ

الفخارون: يقومون بصناعة الأدوات الفخارية[1].

وكانت الصناعة خلال العهد العثماني تراقب من قبل النقابات المهنية التي كانت تحرص على جودة البضائع وتحديد كمياتها[2].

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عرف القطاع الصناعي ركودا في السنوات الأولى للاحتلال فقد تم تدمير الصناعات التقليدية[3] بسبب منافسة الصناعات الأوربية إلى جانب أن الاستعمار الفرنسي قام بهدم الأحياء الشعبية وبناء منازل أوربية على أنقاضها مما أدى بالحرفيين إلى مغادرة المدن بحثا عن موارد أخرى للرزق[4]، ضف إلى ذلك أنه على مستوى المواد الأولية، أصبح إنتاج الأصواف والجلود والأخشاب أكثر توجها نحو التصدير تحت ضغط التجارة والضريبة، وارتفع سعر المادة الأولية بالنسبة للحرفيين وانتزعت بذلك المواد الأولية بسرعة لصالح الصناعة الأوروبية التي شرعت ترسل منتوجاتها المصنعة وتقدمها للاستهلاك المحلي والأوروبي[5].

في سنة 1868 م صدر أمر من الإدارة الفرنسية بإلغاء الأمانات والنقابات الحرفية والعمالية[6] و بذلك تم تفكيك الرابط الذي يجمع الحرفيين والصناع، ويمكن القول أن الصناعة الجزائرية في السنوات الأولى للاحتلال لم تشهد تطورا كبيرا، فقد أثر عليها

1- محمد العربي الزبيري :التجارة الخارجية للشرق الجزائري،المرجع السابق،ص63.
2- حنيفي هلايلي:**أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**،ط1، دار الهدى،الجزائر،2008،ص158.
3- عبد اللطيف بن أشنهو :المرجع السابق،ص244.
4- أبو القاسم سعد الله :محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث،المرجع السابق،ص105.
5- عبد اللطيف بن أشنهو :المرجع السابق،ص245.
6- أبو القاسم سعد الله :محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث،المرجع السابق،ص103.

الاستعمار سلبا، فقد تم تدمير الصناعة التقليدية كالدباغة والنسيج بفعل غزو المنتوجات الأوروبية للسوق الجزائرية، و من جهة أخرى اتجه الاستعمار الفرنسي إلى استغلال الثروة المعدنية الجزائرية ونما بذلك قطاع المناجم وتطورت الصناعة الإستخراجية لفائدة الاقتصاد الفرنسي[1].

المطلب الخامس: المؤسسات المالية

موازاة مع قوانين نقل الملكية العقارية، ومصادرة الأراضي، وحركة تهجير و توطين الأوروبيين بالجزائر كان لابد من خلق نظام مالي متكامل لتثبيت الاستعمار وتطويره، ونظرا للأهمية القصوى التي يمثلها المال أو النقد في الحياة الاقتصادية التي تنعكس بدورها على مختلف المجالات الأخرى، وإدراكا من فرنسا لهذه الأهمية، عملت على نشر العملة الفرنسية وتداولها، لذلك أصدرت قانون7ديسمبر1831م الذي يقضي بأن النقد الفرنسي هو العملة الرسمية في الجزائر والتي لا يمكن رفضها[2].

ويمكن اعتبار هذا التاريخ بداية لتطور وتقدم النقد الفرنسي في الجزائر، حيث أن هذا التقدم واكب توسع الاستعمار وسيطرته على الثروات والأسواق، ولهذا فقد اهتمت الحكومة الفرنسية بإحداث مؤسسة بنكية في الجزائر عام1845م رأسمالها10مليون فرنك." 2 مليون يدفعها البنك الفرنسي، و8 مليون فرنك تدفع من التبرعات الشعبية، ويؤمن تسيير هذه المؤسسة البنك الفرنسي من باريس، لكن هذه المؤسسة لم تعرف تطورا خاصة بعد الأحداث الثورية لعام 1848م، وما نجم عنها من أزمة اقتصادية واجتماعية، وهو ما قلل من موارد المؤسسة البنكية في الجزائر[3].

أعيد إحياء مشروع بنك الجزائر، بمقتضى قانون 14 أوت 1851م، حيث أعيد تأسيسه من جديد[4]، وشرع هذا البنك في عملياته المالية في الأول من نوفمبر

1- عبد اللطيف بن أشنهو :المرجع السابق،ص249.
2- عبد الرحمان رزاقي :المرجع السابق،ص21.

3-Fréderic Selent: **Colonisation officielle et crédit Agricole en Algérie** ,Imprimerie Minerva,Alger,1930,p137.
4- Victor Demontes : **L'Algérie industrielle et commerçante**, La rose, Paris,1930,p.105.

عام1851م، ثم إصدار العملة سنة 1852م والتي أصبحت تطبع في مطابعه الخاصة، بينما كانت من قبل تطبع في باريس، وأخذت هذه العملة في الانتشار على حساب العملات الأجنبية[1]، وأصبح هذا البنك أكبر مؤسسة مالية في الجزائر في ذلك الوقت، وقام هذا البنك يفتح فروع له في وهران في 13 أوت 1853م، قسنطينة في 03 ديسمبر 1856م، وفي عنابة يوم 11 جويلية 1863م[2].

ومن أهم العوامل التي ساعدت على انتشار النقد الفرنسي، هي أن الضرائب كانت تسدد عينا في بداية الاحتلال حيث كان الجزائريون ملزمين بدفع هذه الضرائب نقدا، وأجبر الأهالي على التعامل بها[3].

ونظرا لأهمية البنك في تحريك العملية الاقتصادية بالجزائر، رفع رأس ماله إلى 10 مليون فرنك بمرسوم 13 مارس 1861م، ثم 20 مليون فرنك بمقتضى قانون 1880م، بعد أن كان رأس ماله يقدر بـ03مليون فرنك مقسمة إلى 6 آلاف سهم، قيمة السهم الواحد 500 فرنك، اشترت الدولة 2000 سهم[4]، وبحكم أن التجارة هي التي كانت تتطلب وجود البنوك، وليست الزراعة، فإن القطاع الزراعي الأوروبي لم يكن له إنتاج في البداية، بل اعتمد على إنتاج القطاع التقليدي الأهلي، أي أن القطاع الأوروبي كان يلعب دور الوساطة بين القطاع التقليدي والأسواق الخارجية، ولذلك فإن الأعمال التجارية هي التي أحست بوجود البنك، وكانت القروض والمساعدات متركزة في القطاع الأوروبي[5].

ويرجع سبب ضعف رؤوس الأموال في الجزائر إلى أن أصحابها كانوا يخافون عدم نجاح الاستعمار، نتيجة الحالة السياسية غير المستقرة بسبب الثورات الشعبية[6] كما

1- أهم هذه العملات،المحبوب العثماني،الدور الإسباني،الريال والسلطان التونسي،أنظر: ناصر الدين سعيدوني :النظام المالي،المرجع السابق،ص202.
2- إبراهيم لونيسي :المرجع السابق،ص267.
3- الهواري عدي :المرجع السابق،ص170.
4- Fréderic Selent:op,cit,pp129-130.
5- عبد الرحمان رزاقي :المرجع السابق،ص22.
6- عرفت الجزائر ثورات كثيرة منذ دخول الاحتلال إلى غاية1881م كانت عائقا أمام تطور الاستعمار ومن بينها ثورة الأمير عبد القادر، ثورة لالا فاطمة نسومر،المقراني،ثورة بوعمامة:...لمزيد من المعلومات حول هذه الثورات أنظر: صالح فركوس : **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين" (814ق م- 1962)**، دار العلوم للنشر و التوزيع،عنابة،2003،ص ص183-194.

كان يرى هؤلاء أن أرض الجزائر ليست حديثة الاستغلال وإنتاجها محدود وغير ثابت لتذبذب المناخ[1].

إن الاستعمار الفرنسي في الجزائر استيطاني زراعي، تحت إشراف الحكومة الفرنسية وتمويلها، وليس استعمارا يعتمد على شركات كبرى تملك رؤوس أموال كافية للاستثمار، إضافة إلى أن المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر كانوا من أدنى الطبقات الاجتماعية[2] في أوربا ، وهم بدورهم محتاجون إلى رعاية الحكومة الفرنسية، زد على ذلك أن فرنسا لم تشجع رؤوس الأموال والشركات الأجنبية لأنها أرادت أن تجعل من الجزائر أرضا فرنسية[3].

مما لا شك فيه أن الحملة الفرنسية على الجزائر، كان من أهم أسبابها الدافع الاقتصادي وذلك لسمعة الجزائرية الخارجية في هذا المجال خاصة الفلاحي، هذا الأخير كان يرتبط ارتباطا وثيقا بالأرض.

فمنذ دخول فرنسا للجزائر، حاولت تحطيم بنى المجتمع الجزائري من خلال عمليات مصادرة وحجز الأراضي بشكل جماعي، وأضفت على ذلك الصبغة القانونية من خلال العديد من قوانين نقل ونزع الملكية العقارية التي سنتها، لخلق ملكية خاصة على النمط الرأسمالي الفرنسي، لكن العلاقات التكافلية التكاملية للمجتمع الجزائري في ظل العادات والتقاليد الإسلامية جعلت فرنسا تجد صعوبة كبيرة في فرض نظام رأسمالي على المجتمع الجزائري المسلم.

ولأجل هذا اضطرت إلى جعل الجزائر مستعمرة استيطانية، من خلال عمليات تهجير الأوربيين إليها وتقديم كل التسهيلات والمساعدات لهم، ومن أجل إبقائهم بالجزائر قامت بمنحهم الأراضي مجانا،وساعدتهم ماديا، خاصة بعدما وضعت منظومة واسعة من

1- Hildebert Isnard:L’Algérie ,op ,cit ,p12.

2 - كان معظم المهاجرين الأوربيين إلى الجزائر من الفقراء والبؤساء والمجرمين،فقد خصصت الإدارة الفرنسية50مليون فرنك أثناء فترة حكم الجمهورية الثانية لتخليص باريس منهم،أنظر: إبراهيم مياسي،**توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري1881-1912**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر،1996،ص92.

3- عبد الرحمان رزاقي :المرجع السابق،ص22.

البنـوك والمؤسسـات الماليـة، التـي أدت إلـى إحـداث خلـل فـي المسـتوى المعيشـي بـين المستوطنين والأهالي، خاصة بعد عزل المسلمين الجزائريين اقتصاديا بواسطة قوانينها الجمركية والتي كان هدفها الأول والأخير هو جعل الاقتصاد الجزائري مكملا لاقتصاد فرنسا.

الفصـل الثانـي:
دعائم التحول الاقتصادي بالجزائر 1870-1930 م

المبحث الأول: استكمال استصدار قوانين نزع الملكية ومصادرة الأراضي وتوسع الإستيطان .

المبحث الثاني: البنى التحتية وأهميتها الاقتصادية .

قصد تحقيق الأهداف الاستعمارية المسطرة في الجانب الاقتصادي لا بد من توفر مجموعة من الأسس والدعائم وعلى رأسها العنصر الأوروبي من جهة وضروريات بقائه وممارسة نشاطه من جهة أخرى، فبقاء هذا الأخير يعتمد بالدرجة الأولى على حصوله على الأرض لذلك انكبت السلطات الاستعمارية على تكثيف نزع الأراضي من الجزائريين ومنحها للمستوطنين الأوروبيين وذلك وفق ترسانة من القوانين والتشريعات، كما عملت على تطوير وإنجاز مجموعة من الهياكل القاعدية والبنى التحتية لتحقيق أغراضها وأغراض المستوطنين الاقتصادية.

المبحث الأول: إستكمال إستصدار قوانين نزع الملكية ومصادرة الأراضي وتوسع الإستيطان

المطلب الأول: إستكمال إستصدار قوانين نزع الملكية ومصادرة الأراضي

بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية عام 1870 م على إثر هزيمة فرنسا أمام بروسيا[1]،تدفق الآلاف من المهاجرين الألزاسيين و اللوريين الذين منحتهم الجمعية الوطنية الفرنسية 100.000هكتار من أراضي الدومين في الجزائر بقرار 21جوان1871م[2] أمضاه رئيس الجمهورية الفرنسية مكماهون[3][4]، ولقد شهدت سنة 1871 م فشل ثورة المقراني في الجزائر، وقد أعطى ذلك لفرنسا فرصة لتطبيق قانون الحجز إذ تم مصادرة أكثر من 406.446 هكتار بقرار واحد، وهي تمثل5/1 من رأس مالهم العقاري(المشاركين في المقاومة)، أضيف إليها ضريبة الحرب والمقدرة بـ 65 مليون فرنك[5] أي 70.4 % من رأسمال المنتفضين، وهكذا تحول الآلاف من الفلاحين

1- Maurice Pouyanne:**propriété foncière Algérie** , tom1, Algérie tom1, Imprimeur libraire Alger,1900,p446.
2-G.G.A: **la colonisation en Algérie** ,IM ,Alger,1889,p02.
3- مكماهون« MAC-MAHON » (1808-1898م) :ماريشال،وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية،من أصل إيرلندي،تخرج من مدرسة "سان سير" سنة1827م، شارك في حملة الجزائر1830 و في حصار قسنطينة1837 م بقي في الجزائر إلى غاية1855 م خاض حرب القرم1855م،ثم عاد إلى فرنسا عضوا في مجلس الشيوخ،عين حاكما عاما على الجزائر سنة1864م، في عهده دشن ميناء وهران(27-02-1864)،أنظر ،عدة بن داهة:الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، المرجع السابق، ص 501.
4- ERNEST .Mercière :**L'Algérie et les questions Algériennes** ,Im ,CH -Ainé Paris,1883,p63.
5عيسى يزير:**السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية1830-1914**،مذكرة ماجستير ،قسم التاريخ ،جامعة الجزائر، 2008-2009،ص72.

الجزائريين إلى عمال أجراء وخماسين على أراضيهم بعد اغتصابها منهم، وفي عهد الحاكم العام دي قيدون[1] بلغ مجموع الأراضي المحجوزة الجماعية والفردية حوالي 611.130هكتار[2]، وهي أكبر عملية مصادرة في التاريخ، وهناك من الجزائريين من اضطر إلى البيع أو التنازل عن أرضه حينما أرهقته خزينة الحرب على الدفع.

لقد تواصلت السياسة الفرنسية لإغناء احتياطها العقاري لخدمة الاستيطان لتحقيق هدف أساسي وهو الاحتلال الفعلي لأقاليم واسعة من طرف السكان الأوروبيين بما يكفي لتشكيل حاجز حقيقي لمنع عودة الأراضي إلى الأهالي مالكيها القدامى[3]، ولتحقيق ذلك عمدت إلى إضافة وسن قوانين أخرى مكملة للقوانين السالفة الذكر و منها:

1- قانون وراني[4]"WARNIER" 26 جويلية 1873م

أخذ هذا القانون اسمه من اسم صاحبه وراني، بقانون المعمرين"لأنه أطلق العنان لتحقيق مآربهم وإشباع نهبهم من أراضي الجزائريين، وقد تضمن بالأساس فرنسة الأراضي الجزائرية، والتعريف الدقيق لفرنسة الأراضي بالنسبة للمشرع الفرنسي هو"الإخضاع الكلي والنهائي للقوانين الفرنسية، كل الأملاك المسيرة سابقا عن طريق القانون الإسلامي"[5].

وقد نص القانون على وجوب إشراف الإدارة الاستعمارية على كل أنواع الأملاك العقارية ومراقبتها في الجزائر مهما كانت صفة مالكيها، و هدف بهذا إلى القضاء على القوانين الإسلامية وأشكال التعاون والتضامن بين أفراد القبيلة وإزالة قواعد الملكية

---

1 د يقيدون لويس-هنري(1809-1886م) « DEGUEDON» :من أصل إيطالي ،دخل المدرسة البحرية لأنغولام في 1823م، عين حاكما عاما للجزائر في20-03-1871م،و اجه ثورة المقراني،ألغى المكاتب العربية في14-09-1871م،أنشيء في عهده 20 مركزا استيطانا استجابة لقانون 21-06-1871 م وبناء على اقتراح منه أصدر ماك ماهون مرسوما في16-10-1871م، خاص بتمليك الأراضي للمستوطنين مقابل التزامهم الإقامة فيها واستغلالها لمدة تسع سنوات،أنظر، عدة بن داهة :الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ،المرجع السابق،ص494.

2- Maurice Peyrimhoff: **La colonisation officielle de1871a1895**, Ed ,Comité Bougeaud,1928,p78.

3- G.G.A: La colonisation en Algérie, op, cit, p26.

4- هو أوقسط إباروانى (Auguste-Hubert Warnier) ولد بروكروا(Rocroi) في 08 جانفي1810م، درس الطب واشتغل طبيبا جراحا،عرف باهتمامه بالتاريخ والجغرافيا،كما تعلم اللغة العربية وأتقنها،شغل عدة مناصب عسكرية ومدنية،وفي الفترة ما بين1863-1866م،أصبح ناطقا غير رسمي باسم المستوطنين،وبعد سقوط الإمبراطورية الثانية عين واليا على الجزائر في 05ديسمبر1870م،انتخب في جويلية1871 نائبا عن مقاطعة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية وفي نفس السنة عين عضوا في لجنة الحجز والمصادرة،ورئيسا للجنة تعويض المستوطنين المتضررين من انتفاضة1871م،ساهم بفعالية في وضع نظام الملكية العقارية في الجزائر،كان عضوا مؤثرا في لجنة إعداد قانون الملكية العقارية بالجزائر الصادر سنة1873 م والمعروف بقانون وراني،أنظر:

Foucon Narcisse : **Livre d'or de l'Algérie** ,t1,Biographies Challamél et Cie,Edition ,Paris,1889,pp371-377.

5- عيسى يزر :المرجع السابق،ص74.

المستمدة من الشريعة الإسلامية أو تقاليد القبائل التي تتعارض مع القوانين الفرنسية، أي أنه أخضع بشكل تام سير الملكية للقانون الفرنسي طبقا للمادة الأولى من القانون[1]، إن تأسيس الملكية العقارية بالجزائر، والانتقال التعاقدي للملكيات والحقوق العقارية مهما كان صاحبها تخضع للقانون الفرنسي[2]، وبموجب هذا القانون أصبحت الأراضي العرشية التي كانت لا تباع ولا تشترى ولا تحجر، حسب الأعراف الجزائرية المعمول بها قبل الاحتلال أراضي ملكية خاصة أو فردية ليتمكن المعمرون من شرائها[3]، إذ يقر وراني"بوجود الملكية الخاصة أو الفردية ضمن أراضي العرش وأراضي الملك على حد سواء لأنه في نظر القبيلة حسب اعتقاده أن لكل فرد من أفراد الدوار حق حصري في أراضي الملك أو العرش التي يتواجد بها الدوار[4] الذي يسكنه[5].

وعليه فإن هذا القانون قد أتاح للإدارة الفرنسية تطبيق سياستها فيما يخص تحديد ملكية الأرض لكل فرد[6].

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائريين تحملوا نفقات مالية لا تطاق، وهي متعلقة بالوسائل المالية الخاصة بتنفيذ هذا القانون، إذ تشرف الدولة والبلديات المعنية على نفقة الإجراءات العامة مع دفع الجزائريين لـ07 فرنك للهكتار(ثم 05 فرنك فيما بعد)، وهذه القيمة ثقيلة جدا على الجزائريين، خاصة إذا علمنا أن قيمة الهكتار الواحد من أراضيهم عند البيع كانت في حدود 20 فرنك للهكتار[7].

1- عدة بن داهة :"**الخلفيات الحقيقة للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830 – 1873 م)** "، الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007،ص149.

2- عيسى يزر :المرجع السابق،ص74.

3- جلول شيتور :"**العقار إبان الاحتلال دراسة قانونية**"،الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007،ص213.

4- الدوار جمعه دواوير،وهو أصغر وحدة قبلية تتألف من مجموعة محدودة من الأسر،وكانت الإدارة الفرنسية تهدف إلى إحلال نظام البلدة"« commune »الفرنسي محل الدوار،أنظر: Charles Robert Ageron :les Algériens Musulmans, op,cit,p285.

4- عدة بن داهة :الخلفيات الحقيقة للتشريعات العقارية...،المرجع السابق،ص149.

5- المرجع نفسه.

6- Xavier Yacono: **La colonisation des plaines du cheliff**,tom2,imprimerie Imbert,Alger,1955,p393.

7- عيسى يزر :المرجع السابق،ص78.

لقد منح وراني مكانة هامة للاستعمار الحر، ووضع حدا لأولوية السلطة العسكرية لصالح المستوطنين المدنيين[1]، فاستنادا إلى تقرير الحكومة العامة حسب أجيرون (5أفريل1882م) تم إنشاء الملكيات الفردية التالية:

- 170.490هكتار في عمالة وهران
- 136.499هكتار في عمالة الجزائر
- 28.157هكتار في عمالة قسنطينة

أي ما مجموعها 334.146 هكتار[2].

لقد حدثت الكثير من المشاكل أثناء تطبيق هذا القانون، وخصوصا عند التوثيق، كأن يسجل عقد الملكية باسم شخص آخر لا علاقة له بتاتا[3]، بسبب تشابه الأسماء، أو لتناقض عقود الملكية المفرنسة مع عقود إدارية، إلى جانب التفسيرات الخارجة عن القانون والتي مكنت من تدعيم فاعليتة لصالح الأوروبيين[4] .

تظهر نتائج القانون بوضوح أكبر في الإحصائيات التي تبين إنتقال ملكية الأرض من الجزائريين إلى الأوروبيين والعكس ، فالأرقام التي أوردها وارني في تقريره أن الجزائريين لم يبيعوا في فترة سبع سنوات (1863-1871م)سوى 52005 هكتار من أراضيهم ، مقابل شرائهم لما مساحته 11320 هكتار من الأروبيين ،أي أنهم لم يخسروا خلال هذه الفترة سوى40685 هكتار، كما يتضح كذلك أن الجزائريين لم يكونوا يقبلون على بيع الأراضي إلا في حالة الأزمات، كما هو الشأن خلال الأزمة الاقتصادية 1866-1869م، وفيما بين 1877-1898 م خسر الجزائريون ما مساحته حوالي 432388هكتار، وما هو ملفت للانتباه أن مبيعات الجزائريين كانت بسعر أدنى من سعر مبيعات الأوربيين، ويمكن توضيح مبيعات الجزائريين والأوربيين في الجدول التالي[5]:

1- عدة بن داهة :الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض،المرجع السابق،ص368.
2- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا،المرجع السابق،ص166.
3- Djilali Sari : op.cit, p45.
4- Charles Robert Ageron :Histoire de l’Algérie contemporaine, op.cit, p51.

5- صالح عباد : المرجع السابق،ص ص116-117.

السنوات	مبيعات الجزائريين إلى الأوربيين(هكتار)	مبيعات الأوربيين إلى الجزائريين(هكتار)	الأرصدة(الفرق)
1877	22 194	2520	19 674
1878	11 288	2848	8449
1879	18 129	4164	13 965
1880	40 143	2917	37 226
1881	54 184	1171	53 015
1882	29 093	2465	16 628
1883	64 375	3951	60 424
1884	32 713	3705	29 008
1885	21 997	1612	20 385
1886	21 557	5037	16 521
1887	13 404	5013	8391
1888	15 576	5073	10 503
1889	13 641	25 234	11 593
1890	19 683	6463	13 320
1891	13 104	10 458	2946
1892	17 806	8869	8967
1893	32 102	5423	26 679
1894	23 133	5061	18 072
1895	21 796	6250	15 546
1896	18 643	6619	12 024
1897	31 472	6381	25 091

1898	27 429	10 140	17 289
المجموع	563 762	131 374	8 432

نلاحظ من خلال الجدول التباين والفرق الواضح بين مبيعات الجزائريين إلى الأوروبيين ومبيعات الأوروبيين إلى الجزائريين فالأولى تفوق الثانية بعدة أضعاف ،ونلاحظ أن الفترة الممتدة من1880إلى1886م والفترة الممتدة من 1893الى1898م شهدت نشاطا غير مسبوق في بيع الاراضي من قبل الجزائريين ،ويمكن إرجاع ذلك إلى الوضعية الإجتماعية المزرية للجزائريين الراغبين في توفير لقمة العيش عن طريق بيع أراضيهم من جهة،وإلى هجرة الجزائريين من جهة أخرى،حيث لجأ العديد منهم إلى البيع بنية عدم العودة إلى الوطن ثانية.

2- قانون22أفريل1887 « Petit Sénatus » : يعرف أيضا بالقانون الإمبراطوري المصغر وضع هذا القانون ليعدل ويكمل قانون وارني ، وقد صدر مرسوم في22سبتمبر1887م يحدد كيفية تطبيقه[1]، ومن بين النقاط التي تضمنها:

- إجبارية الاعتراف بالأعراش وتحديدها، وتعيين فروعها، والتي لم يطبق عليها السيناتوس كونسيلت لعام 1863م وأهملها قانون وراني لعام1873م.
- التقليل من الآجال وبعض الإجراءات التي كانت مفروضة في قانون1873م.
- منع المحافظ من التعرض للعقارات التي بها عقد فرنسي والتي يمكن أن يعتبرها أراضي الدولة[2].

وبصورة عامة فقد رفع هذا القانون القيد عن الأوروبيين لأول مرة منذ صدور قانون 1851م في الحصول على عقارات في أراضي العرش من غير الاضطرار إلى

1-G.G.A :**Exposé de la situation générale de l'Algérie**,Imprimeur du Gouvernement Générale ,Victor Heintz ,Alger,1902,p88.

2- يسين واد فلي : **التنظيم العقاري لمنطقة الأوراس بين1863-1900م وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، مذكرة ماجستير ،قسم التاريخ ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010-2011،ص172.

استنفاذ كافة التدابير المنصوص عليها في القانون[1]، كما وضع هذا القانون قائمة جديدة لجرد الأراضي، ويقال إن المحققين كانوا يقبضون نسبة من الأرباح في كل قطعة أرض جديدة يستطيعون استخلاصها من القبائل[2].

وهكذا يتضح أن تكوين الملكية الفردية للأهالي أصبحت الأمر الأكثر أهمية للسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر فالإدارة الاستعمارية لم يكن همها إلا تقنين التبادل الحر للأراضي، في هذا الاتجاه المتوحش يكمن قانون 1887م، إنه أكثر من قانون مكمل"أو مصحح"، فهو يتكلم عن دعم وتوسيع الحقوق الممنوحة للأوروبيين عن طريق وراني[3]، وأصبحت الأراضي الجماعية مفتوحة على كل التأويلات[4].

ومن الأمثلة عن الأعراش التي مسها قانون1887 م في الأوراس[5]:

القبائل والأعراش	رقم التسجيل	سنة تطبيق قانون1887	الدواوير
لعشاش	03	1890	أولاد موسى، أولاد أملوك، أولاد منصر، أولاد أعمر بن فاضل، أولاد فاضل، أولاد مخلوف، أولاد سيدي بلخير
بسكرة	95	1890	بسكرة
أولاد سلطان	240	1890	أولاد سيدي بوسليمان، نقاوس، ماركوندا، سفيان، أولاد عوف

1- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا،المرجع السابق،ص721.
2- Hildebert Isnard:la Réorganisation De la rurale des Mitidja ,op,cit,p112.
3- Charles Robert Ageron: Histoire de l'Algérie contemporaine, op.cit, p93.
4- يسين وادفلي :المرجع السابق،ص.34.
5-Abdelkrim Badjadja: **Cartographie agraire de l'est Algérien à la fin du 19 éme siècle** ,**étude de géographie à partir des archives des S. consulte** ,D.E.A Constantine,1974,pp50,61.

بني بوسليمان	41	1892	تيلاطو
أولاد علي بن صابور	187	1894	رأس العيون، القصبات
أولاد فضالة	213	1896	تاحمامت، أجبل القرون، أولاد مريال
أولاد داود	205	1896	إشمول، واد البيض، تيغانمين
بني فرح	100	1900	عين زعطوط

من خلال الجدول نلاحظ أن تأخر تطبيق هذا القانون فاق ال10سنوات في بعض المناطق،وعليه نستنتج أن السلطات الإستعمارية عازمة على تجزئة ملكية الأعراش وتشتيت القبائل التي لا تزال تحافظ على صفتها الجماعية وعلى تماسكها.

وانطلاقا من هذا القانون طبقت عمليات تحديد أراضي القبائل (الحصر الجديد) على 224 قبيلة لم يمسها السيناتوس كونسيلت من قبل، فحصل الدومين بذلك على957000 هكتار مجانا بالإضافة إلى تلك الأراضي التي ألحقت بالبلديات، والتي ستحول إلى ملكية خاصة بالأوروبيين[1].

إن هذه القوانين قد منحت الوسيلة القانونية للأوروبيين، بشراء الأراضي التي تملكها القبائل بشكل جماعي فهذه الأراضي المجزأة بين صغار الفلاحين، ستجد طريقها إلى البيع سهلا، خلافا لما كانت عليه تحت نظام الملكية الجماعية الذي كان فيه الطريق مسدودا أمام كل من البائع والمبتاع[2]، وما إن حلت سنة1919 م بعد تطبيق قانون1873م، وما لحقه من قوانين أخرى، حتى خسر الجزائريون حوالي7مليون ونصف هكتار[3].

1- Fatiha Benchikh:**L'impact des lois fonciers coloniales sur la situation sosio économique des paysans Algériens de 1873à1911** , Thése pour obtenus le grade de Docteur d'état en sociologie de développement ,Université Mentouri de Constantine,2007,p85.

2- عدة بن داهة :الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض،المرجع السابق،ص369.

3- Benyamin Stora :**Algérie histoire contemporain1830-1988**, Edition Casbah, Alger ,2004,p31.

المطلب الثاني: توسع الاستيطان

إن أهمية الأرض التي تحدثنا عنها سابقا، و قوانين مصادرة الأراضي وتفكيك الملكية العقارية الجزائرية التي اتبعتها فرنسا في الجزائر، لن تحقق أهدافها إلا بوجود عنصر بشري مؤهل لخدمتها، ومنذ السنوات الأولى للاحتلال بذلت السلطات الاستعمارية قصار جهدها لجلب أكبر عدد من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين و هذا تماشيا مع نزع الملكيات ومصادرة الأراضي، وقد عرفت حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر ذروتها بعد1870م في ظل الحكم المدني.

فقد انتهجت الجمهورية الثالثة، سياسة مغايرة في ميدان الاستيطان تختلف اختلافا جذريا في النوعية والهدف عن سياسة الإمبراطورية الثانية، فإذا كانت هذه الأخيرة قد اعتمدت على الاستيطان الرأسمالي قصد الحصول على الدعم المالي والتخلص من التكاليف، فإن الجمهورية الثالثة قد لبت مطلب المستوطنين في جلب أكبر عدد ممكن من الأوروبيين لمواجهة الجزائريين بشريا[1]، فقد فسحت المجال دون قيد أو شرط أمام الأوروبيين للاستيطان بالجزائر، ولتحقيق ذلك شجعت سياسة الإسكان والملكية الصغيرة عن طريق بناء المراكز الاستيطانية، وتقديم الأراضي لهم مجانا[2].

لقد عملت الجمهورية على إسكان الجزائر لا بالأوروبيين، كما كان الحال في السابق، بل بالفرنسيين على الخصوص، و يرجع هذا الخيار إلى طبيعة الفترة التاريخية التي كانت تعيشها فرنسا حين آذاك ، حيث كانت فترة التنافس الاستعماري وتجسيدا لذلك تم إصدار مرسوم 16 أكتوبر 1871 م الذي حاول أن يطبق هذا التوجه بمنح الأرض للفرنسيين فقط، فبعد الإقامة عليها لمدة تسع سنوات تسلم للممنوح شهادة الملكية النهائية، ويظهر أن هذا المرسوم لم ينشط الهجرة الفرنسية إلى الجزائر، فتم إصدار مرسوم15جويلية1874م الذي عمل على تسهيل الاستيطان أكثر، فجعل فترة الإقامة

1- صالح عباد :المرجع السابق،ص104.

2جمال قنان :**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**،منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر،1994،ص124.

لمدة تسع سنوات فقط، ووسع نوعا ما من العناصر المستفيدة من الاستيطان من الفرنسيين من أصل أوروبي إلى الفرنسيين المجنسين الذين لهم موارد تكفيهم للعيش مدة سنة[1].

فبعد الحرب الفرنسية الروسية لعام 1870م، وعلى إثر هزيمة فرنسا، قامت الجمهورية الثالثة وكرد فعل على سياسة نابليون الثالث على ترحيل سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر ووعدتهم بـ 100 ألف هكتار من أخصب الأراضي الجزائرية[2] وهذا وفق قانون 21 جوان 1871[3]، وكان معظم هؤلاء السكان من عمال المصانع والمناجم التي تزخر بها المنطقتين، وبعد تعطل شركاتهم، فكر أصحاب رؤوس الأموال باستثمارها خارج هذه المناطق وتحديدا في الجزائر[4].

ولما كان أغلب هؤلاء المهجرين من العمال، تجارا وصناعا فقد أدى ذلك إلى فشلهم في أعمالهم الفلاحية ولم يستقر منهم سوى 387 عائلة مهجرة ضمن 1183 عائلة مهجرة، أنفق على نقلها وإسكانها 6500 فرنك[5]، وبسبب ذلك اتجهت الإدارة الاستعمارية إلى جنوب شرق آسيا، وإلى فرنسي الجزائر أنفسهم لتطوير حركة الاستيطان الأوروبية وصادفت نجاحا في أعمالها وجهودها، فهجرت من فرنسا، أربعة آلاف عائلة خلال عشر سنوات، وتنازلت الإدارة الفرنسية مجانا على 34726 هكتار لصالحهم وهذا ما بين1881و1882م، وأنشأت أكثر من 197 قرية استيطانية بها أكثر من 30 ألف شخص، غير أن أغلبهم أجروا أراضيهم إلى مزارعين من الأهالي، وباع البعض منهم الأراضي الممنوحة لهم، وتخلوا عن الفلاحة وكان عددهم سنة 1882 م حوالي 331 عائلة[6].

وبسبب هذه السلبيات طلبت الإدارة الاستعمارية عام 1881 م اعتماد 50 مليون فرنك لبناء 185 قرية استيطانية على مساحة 380.000 هكتار منها 300 ألف هكتار عزمت على انتزاعها من الأهالي، وفيما بين 1881 و 1889 م تم تسليم 176 ألف

---

1 - صالح عباد:المرجع السابق،ص ص105-106.

2- Mahfoud Smati :op,cit,p75.

3- عمار بوحوش :التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،المرجع السابق،ص163.

4- Maurice Pouyanne :op,cit,p293.

5- Hildebert Isnard:L'Algerie, op,cit,p23.

6- يحي بوعزيز :سياسة التسلط الإستعماري،المرجع السابق،ص ص40-41.

هكتار للاستيطان الأوروبي ، وزعت على 3206 حصة، أغلبها مجاني، وقام أصحابها ببيعها في المزاد العلني إلى فلاحين أوروبيين آخرين كانوا يؤجرون أراضيهم الزراعية إلى مزارعين من الأهالي(1).

لقد حرصت إدارة الاحتلال الفرنسي على توفير جميع ضروريات الحياة المسهلة والمشجعة للأوربيين على الاستقرار النهائي بالجزائر، ولهذا كانت دائما في حالة مراقبة للحالة الاقتصادية لهم، وفي سبيل ذلك لجأت إلى تزويدهم إلى جانب الأراضي الزراعية بالمعدات اللازمة لضمان الاستمرار في استغلال الأرض خاصة بعد انتشار زراعة الكروم، هذا إضافة إلى تأسيس عدة مؤسسات مالية لتقف وراء دعم المستوطن الأوروبي(2)، ولأخذ صورة مجملة عن حجم الدعم المالي لمختلف المؤسسات المالية في الأعمال الاستيطانية بعد1871م، نسجل النفقات التالية لفترة(1871-1895م):

- 37 932.000 فرنك خصصت لإنشاء أو توسيع أو إتمام المراكز الاستيطانية.
- 29 169.000 فرنك لتحسين المراكز القديمة.
- 11 400.000فرنك نفقات لها علاقة غير مباشرة بالاستيطان.

ومن هذه المؤسسات نذكر:مؤسسة القرض المالي والزراعي التي أنشأت في أكتوبر 1880م، والتي خصصت للنشاطات الزراعية والتجارية، القرض الليوني، بنك الجزائر، فهاتين المؤسستين الأخيرتين بلغت عدد فروعها في إقليم الجزائر سبعة فروع (الأربعاء، بوفاريك، الأصنام، القليعة، حجوط، المدية، تيزي وزو)، وثمانية في إقليم وهران (تلمسان، عين تيموشنت، غيليزان، أرزيو، معسكر،سيدي بلعباس، سيق)، وثلاثة في إقليم قسنطينة (قالمة، سكيكدة، سوق أهراس)(3).

لقد اتبعت الجمهورية الثالثة أساليب مشجعة للإستيطان، فقد حققت في ظرف10سنوات فقط حوالي 65% مما حققته فرنسا في هذا الميدان خلال 40 سنة(4)، فقد استطاع الاستيطان أن يحصل في أقل من 30 سنة (1871-1898م) على أكثر من

1- عيسى يزر:المرجع السابق،ص100.
2- عدة بن داهة :الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض،المرجع السابق،ص ص243،247.
3- Maurice Peyeriemhoff :op,cit,p94.
4- صالح عباد : المرجع السابق، ص 104.

مليون هكتار من الأراضي الجزائرية، في حين ارتفع عدد سكان الريف من 119 ألف نسمة عام 1871 م إلى أكثر من 200 ألف نسمة عام 1900م[1].

لقد استمر الاستيطان نشيطا إلى غاية 1914م، إذ شهدت سنة1904 انطلاق المشروع الاستيطاني الضخم وكانت نتيجته كالتالي[2]:

التعيين	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
إنشاء	بوريي، بيردو، فولتير، برازة، موليير، ثان، فيكتور هيغو، ماسكاري، موجابور، بوانت روج، بني حوا، بول روبير، هاردي، نيلسون، بزوغ المرسى	عين تيدامين، بريفوست بارادو، مونتغولفي، سيلي، ولدك روسو، عبلاي، غيامي، بريزان، بارتيلو، وادليلى، عين كرمة، عين دزاريت	بهاغل، لامي، باسكال، زيامة منصورية، برنال كورناي، كاتينال، غاميتا، قصر صبايحي، روب، سكرانيا، تيكستر، عين بابوش، آدكار كابوش، ولاد حملة الافاسور، راغو، ادغار كيني، فيكتور ديري، كوندورسي، رأس العيون، بكارية، عين الباي، أوغست كونت، بلاعة، الأوساف، فم التوب.
توسيع	11مركزا	19مركزا	37مركزا
ضيعات	06مراكز	10مراكز	26مركزا

نلاحظ من خلال الجدول أن السلطات الإستعمارية الفرنسية وفي ظرف 10 سنوات قامت بتوسيع حوالي 57 مركزا إستيطانيا إلى جانب أنشاء 42ضيعة، هذه الأرقام تعكس التسارع الكبير الذي كانت تشهده حركة الإستيطان في الجزائر ،أين تحتل عمالة قسنطينة الريادة في ذلك ب37 مركزا و26 ضيعة،ويمكن إرجاع ذلك إلى شساعة مساحة العمالة .

في الفترة الممتدة من 1900 إلى 1920م تم توزيع أكثر من ربع مليون هكتار وبقيت أراضي المستوطنين في الاتساع، حيث قدرت عام 1917 م بحوالي مليوني هكتار لتصل مع حلول الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر إلى أكثر من2.3 مليون هكتار من الأراضي الخصبة[3]، ومن هذا التاريخ يمكن القول بأن الاستيطان أصبح مجرد مشروع لموظفين أوروبيين، خاصة بعدما أصبح الاستيطان الريفي يعتمد على الزراعات

1- شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص ص88-89.
2- عيسى يزر : المرجع السابق، ص 108.
3- ناصر الدين سعيدوني :الجزائر منطلقات وآفاق،المرجع السابق،ص25.

المربحة[1]، الموجهة للتصدير، فقد كانت هذه الزراعات تغني الجزائر الأوربية وتفقد كل تبرير في الاستيطان[2]، ورغم هذا فقد بقي هذا الأخير في التطور من حيث المساحات التي يملكها المعمرون، أو من حيث أعدادهم التي بقيت في تزايد مستمر[3].

إذن وبفعل التشريعات العقارية نمت ثروة المستوطنين الذين أصبحوا من كبار الملاك والرأسماليين هذا ما جعلهم يشكلون قوة ضغط كبيرة على الإدارة الفرنسية عن طريق ممثليهم في البرلمان الفرنسي، وعملوا على إضعاف سلطة الحاكم العام في الجزائر والذي أصبح بقاؤه مرتبطا برضى المستوطنين، حيث يقول جول فيري[4]: الحاكم العام ما هو إلا مفتش للاستيطان في قصر ملك كسول".

المبحث الثاني: البنى التحتية وأهميتها الاقتصادية

إن محاولة فرنسا تحسيس المستوطنين الأوربيين بأنهم يعيشون في إحدى المقاطعات الفرنسية رغم بعدهم الجغرافي عن وطنهم الأم، دفع بها إلى استغلال كل الإمكانيات المتاحة لتثبيت هؤلاء، فبعد السياسات المتتابعة التي كانت في معظمها تهدف إلى تهجير أكبر عدد من المستوطنين الأرووبيين من مختلف الجنسيات لزيادة عددهم، بمنحهم مساحات شاسعة من الأراضي ،إلى جانب إعطائهم امتيازات واسعة في مجال الضرائب والقروض، وتشجيعهم بكل الوسائل بهدف تكوين قاعدة ثابتة من المستوطنين، ينطلق منها الإستعمار للتوسع في أرجاء [5].

---

1 - حيث مثلث صادرات المنتجات الزراعية حوالي85%من القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية منها40%من الخمور والنبيذ،وبلغت قيمتها عام1913م أكثر من150مليون فرنك،أنظر:
G.G.A.**Le commerce et l'industrie de L'Algerie** ,Imprémérie ,Fantana,Alger,1922,p08

2- شارل روبير أجيرون :تاريخ الجزائر المعاصرة،المرجع السابق،ص93.

3- أنظر الملحق رقم:3،ص 220.

4 - جول فرانسوا كميل فيري:من مواليد 5أفريل1832م،رجل سياسة فرنسي،بدأ حياته كصحفي ثم محاميا، ، عين سنة1879على رأس وزارة الأشغال العمومية ثم مكلفا بالشؤون الخارجية ابتداء من سنة1883م/من أشد أنصار الحركة التوسعية الفرنسية،اعتزل العمل السياسي فيما بعد وتوفي في 17مارس1893م،من أشد أنصار الحركة التوسعية الفرنسية،اعتزل العمل السياسي فيما بعد وتوفي في17مارس1893م،أنظر: كريمة حوامد :**دور الجامعة في التنشئة السياسية**،مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2008-2009،ص106.

5- G.G.A:**Conseil supérieur de Gouvernement,session de Novembre-Décembre1884, procès-verbaux** ,Imprimerie Administrative gojosso et Cio Boulevard de la République,galerie de L'exposition Alger,1884,p111.

لكن كل هذه السياسات لم تحقق أهدافها المرجوة، خاصة بعد رجوع عدد كبير من المستوطنين إلى أوطانهم، نتيجة المقاومة المسلحة التي عرفتها العديد من المناطق في الجزائر، وكذلك لتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنين مقارنة بالوطن الأم، هذا بالرغم من الإمكانات الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها الجزائر، فبلد مثل الجزائر يمتد بأكثر من 1000 كلم من الشرق إلى الغرب، وأكثر من 2000 كلم من الشمال إلى الجنوب يتمتع بتنوع مناخي وبشري كبير، هذا ما أدى إلى تنوع الإنتاج النباتي والحيواني، والثروات الطبيعية والمعدنية[1]، كل هذه المعطيات أدت بالسلطات الفرنسية إلى انتهاج أسلوب جديد من السياسة الاقتصادية، تجسد في المشاريع الكبرى أو البنى التحتية، خاصة بعد مرور 20 عاما من الاحتلال الفرنسي للجزائر[2] وتزامن هذا مع قدوم عدد كبير من المعمرين العسكريين الذين شاركوا بقسط كبير في إعطاء صورة جديدة للجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ من فرنسا[3]، وكان أهم هذه المشاريع الكبرى- التي تعتبر شريان الحياة الاقتصادية – الطرق والمواصلات بمختلف أنواعها.

المطلب الأول: الطرق البرية

إن المواصلات بأنواعها المختلفة تلعب دورا هاما في حياة الشعوب والدول، خاصة في بلد بحجم الجزائر لهذا اهتمت السلطات الاستعمارية بها منذ السنوات الأولى للاحتلال، فقد وضع بعض القادة العسكريين هذه المسألة صوب اهتمامهم على غرار الجنرال فوارول[4]"Théophile Voirol" الذي كان له دورا كبيرا في تسريع حركة إنشاء الطرق خاصة الساحلية منها[5] وذلك بعدما كانت المراكز التجارية الكبرى تقام في المناطق الداخلية، فقسنطينة، المدية، تيارت، وتلمسان كانت عبر حقب زمنية متعددة مراكز إشعاع حضاري في أيدي العرب والبربر[6].

1- René Lespes : op, cit, p 8.

2- عبد اللطيف بن أشنهو :المرجع السابق،ص104.

3- René Lespes : op, cit, p 8.

4- قائد عسكري فرنسي ولد في سويسرا عام1881م،تولى شؤون الجزائر في الفترة الممتدة من 29 أفريل 1833م إلى غاية 27 جويلية 1834م، أنظر: الملحق رقم 01،ص216.

5- إبراهيم لونيسي :المرجع السابق،ص265.

6- Germes J.Saint : op,cit,p220 .

هذه المدن تقع معظمها في إقليم الهضاب الرعوي، وتنتهي إليها تجارة الصحراء، فالعرب الذين استوطنوا هذه المناطق نشؤوا في الصحراء، لم تكن هذه البيئة غريبة عنهم، ولهذا مدوا نفوذهم داخل البلاد حتى يحتموا من غزوات الرومان، وكان الاتجاه العام للطرق دوما، يتبع موجات الغزو أي من الشرق إلى الغرب[1].

أما في عهد الأتراك وحتى الفرنسيين فقد كانت البضائع والمسافرون، يصلون عن طريق البحر ولهذا تحولت الموانئ إلى مدن رئيسية[2]، لها أهمية كبيرة في المبادلات التجارية مع تركيا ثم فرنسا، وهنا تغير الاتجاه العام للطرق من شرق غرب إلى شمال جنوب، وتم بذلك ربط المدن الساحلية بالمدن الداخلية[3].

ونتيجة لهذا هدفت السياسة الفرنسية إلى ربط المناطق الزراعية الجزائرية الداخلية بالموانئ، ومنها بالدول الأجنبية وفرنسا في حد ذاتها، كما توجهت الجهود إلى رصف الطرقات بين المقاطعات والبلديات لخدمة مزارع المعمرين[4]، ففي بداية الأمر قامت السلطات الاستعمارية بإعادة توسيع ما كان يعرف بطرق البايلك ومن بينها الطريق الرابط من عنابة وسكيكدة، البليدة والجزائر، قسنطينة وباتنة، وقد ساعد في عملية التوسع هذه الطبيعة الجزائرية، حيث كانت المرتفعات والسلاسل الجبلية الموجودة تقطعها في الغالب وديان صغيرة وهو ما سهل إنشاء الممرات والأنفاق[5].

وقد بلغ طول الطرق البرية سنة 1850 م حوالي 5350 كلم كانت مدعمة بالعديد من الجسور التي بلغ عددها في نفس العام حوالي 80 جسرا، 22 منها بالحجر و 58 بالخشب، أما الطرق التي كانت تمر بها وديان صغيرة فقد أنشئ عليها أكثر من 3000 جسر صغير[6].

1- عبد القادر حليمي ،المرجع السابق،ص264.

2 - عرفت بعض المدن الساحلية تطورا كبيرا على حساب المدن الداخلية،التي تراجع دورها كقسنطينة مثلا تراجع دورها بعد تطور ميناء عنابة وسكيكدة،أنظر:

L.Billard, **Les ports et la navigation de l'Algérie**, Libraire La Rose. Alger,1930,p27 .

3- Germes J.Saint : op,cit,p220.

4- عبد اللطيف بن أشنهو :المرجع السابق،ص104.

5- Hildebert Isnard :L'Algérie,op,cit,p13.

6- ابراهيم لونيسي :المرجع السابق،ص264.

وتسهيلا لاستغلال الجزائر وربطها بفرنسا، ودعما للإستيطان وسعت الجمهورية الثالثة شبكة الطرق، فانتقل طولها من 6700 كلم إلى 9280 كلم و هذا في الفترة ما بين 1872 و 1889 م فقط، بمعنى أن الجمهورية أنجزت 42% خلال سبع سنوات، مما أنجز خلال 42 سنة من الاحتلال[1]، وكانت الأشغال من ترميم و توسيع وإنجاز الطرق تسير بوتيرة عالية.

واستمرت الجهود في مد الطرق المعبدة، ولم تكن هناك فترة للراحة، ويتضح ذلك من خلال الأرقام التالية، ففي سنة 1880م، بلغ طول شبكة الطرق الوطنية 3000كلم، والطرق الإقليمية 500 كلم والطرق البلدية 5000 كلم تقريبا[2]، بينما قفز عام 1935م إلى أكثر من 6700 كلم[3] كما تم ربط[4] معظم أنحاء الجزائر بشبكة من الطرق البلدية والولائية ووصل امتدادها عام 1954م إلى أكثر من 70000 كلم، ولأجل تحويل الجزائر إلى مقاطعة فرنسية حقيقية في مجال النقل والمواصلات، كان لزاما على السلطات الفرنسية تخصيص إمكانيات مادية ضخمة لأجل ربط مناطق هذه المقاطعة المترامية الأطراف، فبالإضافة إلى المبالغ التي تدفعها الحكومة مباشرة في إطار الميزانية، لجأت السلطات الاستعمارية إلى استغلال الأهالي الجزائريين في مجال الإنجاز أو إصلاح ما فسد من هذه الطرق[5]، و هذا عن طريق أعمال السخرة وبفضل ما فرض من أيام للخدمات[6]، هذا إضافة إلى الدور الكبير للجيش في هذا المجال، وبشكل عام كانت الميزانيات المحلية تخصص الجزء الأكبر من نفقاتها لأشغال الطرق، فمثلا في عام 1890م تم تخصيص 2.1 مليون فرنك من ميزانية مقاطعة الجزائر البالغة 3.7 مليون فرنك للطرق[7].

1- صالح عباد :المرجع السابق،ص96.
2- عبد اللطيف بن أشنهو :المرجع السابق،ص104.
3- René Lespes : op, cit, p 123.
4- Ibid, p124.
5- عبد اللطيف بن أشنهو :المرجع السابق،ص104.
6- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا،المرجع السابق،ص685.
7- عبد اللطيف بن أشنهو :المرجع السابق،ص105.

وتجدر الإشارة إلى أن عهد الجنرال راندون RANDON [1] كان أبرز العهود الفرنسية في مجال إنشاء الطرق، ودليل ذلك إعطائه الأوامر للجنود بشق الطرق أثناء عملياتهم التوسعية، خاصة في المناطق الوعرة كما أمر بتجفيف البرك وبناء الجسور، وصدر في عهده المرسوم الإمبراطوري في 08 أفريل 1857م، الذي أعطى الضوء الأخضر للحكومة بإنشاء عدد من الطرق الهامة، منها طريق جيجل وقسنطينة[2].

لكن هذه الطرق كانت تواجه مشاكل عديدة منها الانحدارات، الانزلاقات، سيلان مياه الأمطار، التضاريس الوعرة[3]، خاصة منها المصنفة وطنيا، والتي كانت مفروشة بطلاء سطحي من الزفت كثافتها ل تتعدى 40 متر في الكلم، في حين تفوق في فرنسا 150 متر في الكلم، كل هذا كان له تأثير كبير على ارتفاع أسعار النقل في المناطق الداخلية[4]، خاصة أثناء عمليات التنقيب عن البترول، والتي كان لها دور هام في تطوير التجهيزات المتعلقة بالطرق غير المعبدة والخاصة بالمناطق الصحراوية[5].

إن شبكة الطرق الجزائرية تحتوي على خطوط من الشرق إلى الغرب، الأول يمتد من تونس إلى المغرب مرورا بقسنطينة، الجزائر، وهران، والآخر يربط الجنوب الاستراتيجي، ويمتد من إلى تبسة إلى تيارت مرورا بالمسيلة وباتنة و هذين الجزأين يعتبران كمشروع دولة[6].

وكما ذكرنا سابقا إن هذه المشاريع كانت تكلف الخزينة أموالا باهضة فعلى سبيل المثال فالطرق الرئيسية في عمالة الجزائر سنة 1883 م كلفت الخزينة ما قيمته 185000 فرنك كمصاريف مضافة، هذا دون احتساب المبلغ الأصلي المخصص لها منها 20000 فرنك للطريق الرابط بين شرشال ومستغانم ،30000 فرنك للطريق الرابط بين سارفيل وذراع الميزان ، 25000 فرنك للطريق الرابط بين الجزائر وشرشال مرورا بتيبازة ، أما

1- أنظر :الملحق رقم 01،ص216.
2- ابراهيم لونيسي :المرجع السابق،ص264.
3- René Lespes : op, cit, p 126.
4- ففي المناطق الداخلية على بعد50كلم من الشواطئ،كان يعرقل سوء حالة الطرق أو عدم وجودها أصلا المواصلات و هو ما يؤثر على تسويق المنتوجات الزراعية فمثلا إن أسعار القمح تزيد لأكثر من الثلث بسبب تكاليف النقل ،أنظر :عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق،ص.104.
5- Germes J.Saint : op,cit,p222 .
6- Ibid,pp223-224.

عمالة و هران فالميزانية الإضافية المخصصة للطرق قدرت بحوالي 205000 فرنك ، منها 65 ألف فرنك للطريق الرابط بين سيدي بلعباس ومغنية، 40 ألف فرنك للطريق الرابط بين معسكر وفرندة، 30 ألف فرنك للطريق الرابط بين سيدي بلعباس والضاية، و20 ألف فرنك للطريق الرابط بين سيدي بلعباس والبحر[1]، وفيما يخص عمالة قسنطينة وفي هذا المجال قدرت الميزانية الإضافية بحوالي 168000 فرنك منها 48000 فرنك للطريق الرابط بين المسيلة وبرج بوعريريج و 50000 فرنك للطريق الرابط بين القل وتبسة، 30 ألف فرنك للطريق الرابط بين قسنطينة وجيجل وبصفة عامة تم تخصيص ما قيمته أكثر من 550000 فرنك كميزانية اضافية للطرق ناهيك عن الميزانية الأصلية[2].

هذا فقط مصاريف كميزانية مضافة، وتخيلوا حجم المبالغ المالية المسخرة لإنجاز الطرق خلال عدة سنوات، مبالغ ضخمة جدا، فلا شك أن السلطات الفرنسية لا تنفق ذلك هباءا منثورا بل لها أهداف تحققها من وراء ذلك، تسمح لها بتعويض خسائرها أضعافا مضاعفة.

إلى جانب الطرق المشار إليها سابق توجد هناك طرق أخرى[3] تمتد عبر الساحل الجزائري من عنابة إلى وهران، لكن انحدار الشواطئ الجزائرية حال دون إكمال عملية إنجاز هذا الطريق الساحلي، كما توجد طرق متوغلة نحو الجنوب مثل:طريق بشار و عين الصفراء، آفلو- الأغواط، بوسعادة- بسكرة، تقرت[4].

الأهمية الاقتصادية للطرق

تعتبر الطرق عصب الحياة الاقتصادية في قطاع التجارة، ولا شك أن فرنسا كانت على إدراك تام بذلك قبل احتلالها للجزائر، فعملت على تشييد العديد من الطرق اقتناعا منها بأن هذه الأخيرة تعد من العوامل الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق أهدافها الاقتصادية بالجزائر.

1- G.G.A: Conseil supérieur de Gouvernement, session de Novembre, Décembre1884 ,op,cit,p19.
2- Ibid, p.20.
3- أنظر: الملحق رقم 4،،ص221.
4- Marcais Albertini: **l'Afrique du nord française dans l'histoire** ,Edition Archat,Lyon,1937,p286.

فالطريق المار ببشار والأغواط يشق طريقين غير معبدين، والوحيدين في الصحراء، فهذا الطريق وحده يعرف نقلا سنويا يقدر بأكثر من 3000 طن، والآخر يربط الجزائر بتمنراست ينقل بضاعة سنوية يفوق وزنها 6000 طن، أما الطريق الرابط بين تقرت وورقلة فيقدر الوزن المنقول به بحوالي 4000 طن سنويا[1]، وكان السبب الكبير لتطور الطرق البرية، مقارنة بالسكك الحديدية، هو انخفاض تكاليف إنجازها وصيانتها مقارنة بالسكك الحديدية والتي بلغت تكاليف الصيانة بها أكثر من 6 ملايير فرنك في الثلاثينات من القرن العشرين، الى جانب انخفاض الرسوم الجمركية عليها[2].

لقد قامت السلطات الاستعمارية بتنظيم النقل العمومي في الجزائر عن طريق التقليد الحاصل في الوطن الأم وذلك عبر مراسيم وقوانين أهمها مرسوم24ديسمبر1938م ، قرار 20 أكتوبر 1948م خاصة بعد تطور الحاجات الجديدة للسكان، نظرا لنموهم الديمغرافي الكبير، وقد اعتمدت الإدارة الفرنسية مخططات للنقل العمومي للمسافرين وذلك عبر الطرق البرية، حيث فرضت تعريفات جمركية لنقل الأشخاص، ومنح تراخيص لتحرك المركبات العمومية، كما حددت أثمان النقل العمومي للبضائع والأشخاص، والمناطق المخصصة لتحرك أنواع المراكب، وهو ما أدى إلى تضييق التطور الاقتصادي الجزائري بفعل هذه الإجراءات[3].

نستنتج أن الأهمية الحقيقة للطرق تتمثل في ربط مناطق القطر الجزائري ببعضها[4]، الشيء الذي سهل عملية نقل المنتجات الزراعية والمعدنية، هذا إلى جانب ربط مناطق الإنتاج الداخلية بموانئ التصدير في المدن الساحلية، كما سهلت تحرك الجزائريين من المعمرين والمسلمين، هذا إضافة إلى أنها في حد ذاتها مصدر للثروة من خلال المبالغ المالية التي كانت تجنيها من الضرائب والرسوم المفروضة على ناقلات البضائع والأشخاص، ونستطيع القول أن الأهمية بالنسبة للسلطة الفرنسية تجاوزت

1- Germes J.Saint : op,cit,p 224.
2-Ibid.
3-Ibid, p225.
4-Ibid, p226.

الجانب الاقتصادي إلى السياسي إذ تعد من جهة السلاح القوي للتغلغل الاستعماري[1]، ومن جهة أخرى عاملا ساهم في نشر الأمن من خلال ما تسميه السلطات الاستعمارية في أبجدياتها القضاء على التمردات.

المطلب الثاني: السكك الحديدية

إن التكاليف الباهضة المخصصة لصيانة الطرقات، وتنامي الازدحام بها نتيجة لزيادة عدد المركبات و سوء حالة بعض الطرق نتيجة الظروف الجوية، جعل السلطة الاستعمارية تفكر في وسائل أخرى لتخفيف العبء على الطرقات وتلبية متطلبات الأسواق من وسائل نقل البضائع الزراعية، والمعدنية لإيصالها إلى الموانئ بأقل تكلفة، وكانت السكك الحديدية تحمل كل هذه المواصفات[2].

ويرجع تاريخ السكك الحديدية في الجزائر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقبل هذا التاريخ لم تكن الجزائر تعرف قاطرات، فالفرنسيون هم أول من أدخل هذا النوع من المواصلات إلى الجزائر[3]، وكان ذلك بموجب مرسوم 6 أفريل 1857م، و الذي أعطى دفعا جديدا للمشاريع الكبرى خاصة السكك الحديدية[4].

ويعود إنشاء أول خط للسكك الحديدية في الجزائر إلى سنة 1862 م في عهد الإمبراطورية الثانية، و هو الخط الذي ربط بين مدينة الجزائر والبليدة، وكان طوله 49كلم، فالإمبراطورية الثانية هي التي وضعت مخططا سنة 1857م لإقامة شبكة واسعة تربط السهول العليا ببعضها والسواحل وشمال الصحراء، وقبل سقوطها كانت قد أنجزت 182 كلم[5]، وإلى جانب الخط السابق شرع في التحضير لفتح خط ثاني بين الجزائر ووهران منذ عام 1866م[6].

1- Annie -Rey- Goldzeinguer:**Le royaume Arabe**,1861-1877,Alger,1977,p186.
2- Bernard Mourice Antoine:**Les chemins de fer Algériens** ,Alger,1913,p5.
3- عبد القادر حليمي :المرجع السابق،ص268.
4- احميدة عميراوي :**السياسة الفرنسية والمقاومة الوطنية في الشرق الجزائري**،رسالة دكتوراه،قسم التاريخ،جامعة الجزائر،1998-1999م،ص261.
5- عباد صالح :المرجع السابق،ص ص96-97.
6- ابراهيم لونيسي :المرجع السابق،ص265.

ففي البداية تم إنشاء ما يعرف بـ tortillard [1]، والتي كانت تؤدي خدمات كبيرة للجيش، وكذا المسافرين لكنها كانت غير عملية بالنسبة لنقل المعادن و شحنها[2]، و هو ما تطلب إعادة هيكلتها لتسهيل وتسريع عملية استنزاف الثروات، وذلك ببناء خطوط سكك حديدية جديدة أكثر اتساعا وأكثر قدرة على الشحن ومنتشرة في كافة أنحاء الجزائر، تربط بين مناطق الإنتاج الفلاحي والمعدني وموانئ التصدير[3]، ولهذا الغرض تم إنشاء سكة حديدية تربط بين عنابة و منجم مكرة، تنقل خام الحديد عام 1864م، كما تم ربط مدينة قسنطينة بميناء سكيكدة عام 1870م و كان هدفه نقل المنتجات من الهضاب إلى ميناء سكيكدة، وبعد ذلك بسبع سنوات بدأت في ربط مناجم الونزة بميناء عنابة[4].

لقد كانت الأعمال المتعلقة بإنجاز السكك الحديدية في عهد الجمهورية الثالثة تتم بوتيرة متسارعة فبإجراء مقارنة بسيطة نجد أنه وخلال الفترة الممتدة من 1862-1870م شبكة السكك الحديدية نمت بمعدل 22.5 كلم في السنة بينما نمت من 1871 و 1892م بمعدل 140 كلم في السنة، وقد ظلت الشبكة تنمو إلى أن بلغت حوالي 5250 كلم سنة 1927 منها 4000 كلم تسيرها الدولة و 1250 كلم تحت تصرف شركة باريس-ليون-البحر الأبيض المتوسط، حيث امتدت شبكة الدولة على المناطق الفلاحية في التل الوهراني والهضاب العليا الشرقية وكل الناحية القسنطينية، كما يمتد خطان من خطوطها إلى كل من توقرت والقنادسة[5].

ومن الطرق الرئيسية للسكك الحديدية في الشرق الجزائري نذكر الخط الرابط بين قسنطينة وسطيف بطول 155 كلم، باتنة و بسكرة بطول 121 كلم، بجاية - بني منصور بطول87 كلم، عنابة - قالمة بطول88كلم، قالمة - الخروب بطول115كلم، سوق أهراس والحدود التونسية بطول 52 كلم[6]، أما في منطقة الغرب فنجد خطا بلعباس- رأس الماء

---

1 - tortillardعبارة عن قاطرات صغيرة تسير في سكك ضيقة لتسهيل حركتها،وتفادي العوائق،كانت مخصصة لنقل الأشخاص خاصة الجيش،أنظر: Germes J.Saint,: op,cit,p226 .

2- Ibid,p227.

3- Bernard Mourice Antoine :op,cit,pp27-28.

4- Germes J.Saint :op ,cit, p228.

5- صالح عباد :المرجع السابق،ص97.

6- G.G.A : Conseil supérieurs de gouvernement session de Novembre-décembre1884,op,cit,pp142-145.

بطول 100 كلم، و هران - عين تيمو شنت بطول 70 كلم[1]، هذه الأر قام خاصة بسنة 1882م، إضافة إلى طرق ثانوية أخرى[2] ،وقد خصصت الإدارة الاستعمارية مبالغ مالية مرتفعة لذلك ففي نفس السنة خصص ما قيمته حوالي 15.615.262 فرنك[3].

لقد كان للسكك الحديدية دور استراتيجي استعماري، فقد حاولت فرنسا ربط مستعمراتها الثلاث في إفريقيا الشمالية: الجزائر، تونس، المغرب بشبكة من السكك الحديدية و قد بدأ هذا المشروع عام 1880م، وو جد تأييدا كبيرا لأ نه كان يعود على الإمبراطورية الفرنسية بمزايا واضحة خاصة من الناحية الاقتصادية[4] والإستراتيجية وذلك لقمع الثورات الشعبية مثل: ثورة المقراني وبوعمامة، فقد مدت سكة حديدية في الجنوب الوهراني على مسافة 215 كلم، ووصلت إلى عين الصفراء، كل هذا من أجل القضاء على ثورة بوعمامة[5].

وعلى العموم فقد كانت خطوط السكك الحديدية في معظمها موازية للسواحل، وتقطع الهضاب العليا من الحدود التونسية شرقا إلى غاية الحدود المغربية غربا[6]، حيث بلغ طول هذا الخط أكثر من 2000 كلم، وكان يحتاج إلى 50 ساعة لاجتيازه، أي بمعدل 40كلم/سا وهذا البطء راجع إلى طبوغرافية المنطقة، وطبيعة المواد المستعملة في إنجاز هذه السكك[7].

إضافة إلى الخطوط الموازية للسواحل كانت هناك خطوط متوغلة في الداخل باتجاه شمال جنوب مثل: وهران - بشار ، الجزائر - الجلفة ، قسنطينة - تقرت وخط آخر يمتد من وجدة إلى غاية منجم القنادسة في بشار من أجل نقل الفحم كما تم أيضا إنشاء

1- G.G.A : Conseil supérieurs de gouvernement session de Novembre-décembre1884,op,cit,p144.

2- أنظر :الملحق رقم 5-6،ص ص222-223.

3- Ibid,p146.

4- يحيى جلال : **السياسة الفرنسية في الجزائر (من 1830م إلى 1959م)**،ط1، دار المعرفة، 1959،ص201.

5- المرجع نفسه،ص ص202-203.

6- G.G.A: La colonisation en Algérie ,op,cit, P.1.

7- René Lespes : op, cit, p 126.

خط الكويف - عنابة لنقل خام الحديد والفوسفات وخط آخر يمتد من سطيل إلى بسكرة على مسافة 150 كلم أنشئ عام1946[1].

الأهمية الاقتصادية للسكك الحديدية

إن الأهمية التي أنجزت من أجلها السكك الحديدية في الجزائر، تكمن في نقل المعادن والمنتجات الزراعية بالإضافة إلى التوغل في الصحراء، وهو ما استوجب أعمالا فنية كبيرة مثل إنشاء الجسور، توسيع الطرق، تعديل المنعرجات، تجديد القاطرات، كل هذا كانت له نتائج كبيرة على الاقتصاد الفرنسي، فمثلا أصبح الطريق الرابط بين الجزائر ووهران يقطع في 06 ساعات، وقدرت الشحنات المنقولة عبر هذا الخط بـ 350طن، وهو ما يعادل عشر شاحنات كبيرة[2].

ففي الغرب الوهراني تسببت حمى الحلفاء بين 1873-1876 م في دفع المبادرة إلى مد العديد من السكك الحديدية المتخللة مثل: أرزيو- سعيدة ، مستغانم - تيارت ،وتقديم مشاريع جديدة من بينها العفرون - عين وسارة عن طريق قصر البخاري، وكان يصدر عن طريق وهران كميات تتراوح من 55 إلى 60.000 طن في السنة خلال الفترة المذكورة وهذا بقيمة تتراوح ما بين 135 إلى145 فرنك للطن، وارتفعت الكمية إلى 80 ألف طن سنة 1881[3]، كما كانت تنقل التمور والحلفاء إلى جانب الفحم من الجنوب، ففي سنة1913م بلغت البضائع المنقولة عبر السكك الحديدية أكثر من مليون ونصف المليون طن، وفي سنة 1927 حوالي 4 ملايين طن[4].

فبالإضافة إلى نقل البضائع، فإن السكك الحديدية كان لها دور في نقل الأشخاص حيث تم نقل سنة 1913 م أكثر من 2.7 مليون مسافر، وفي سنة 1927 أكثر من 8

1- Germes J saint :op,cit,p228.
2- René Lespes : op, cit, p 127 .

3- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا،المرجع السابق،ص689.
4- صالح عباد :المرجع السابق،ص97.

ملايين مسافر[1]، بينما تم نقل حوالي 9 ملايين مسافر سنة 1927، وارتفع هذا العدد إلى حدود 12 مليون مسافر سنة 1935[2].

لا شك في أن هذه الأرقام توضح تلك الديناميكية الاقتصادية التي خلقها استغلال الجزائر من طرف المستوطنين والرأسمالية، إنها مرحلة الاستغلال الجدي لثروات الجزائر[3].

ونظرا لتزايد أهمية السكك الحديدية في تقدم الاستعمار، فكرت السلطات الفرنسية في إنشاء مشروع يمتد من البحر المتوسط شمالا إلى أعماق الصحراء جنوبا، هدفه نقل المواد المعدنية الخام وبعض المنتجات الزراعية، وكان من المفروض "أن يمتد من وهران إلى نيامي بالنيجر، وهو ما تطلب 6 سنوات من العمل لربط المدينتين، وقد تم إنفاق أكثر من 9 ملايير فرنك فرنسي للنهوض بوتيرة الأشغال بهذا الخط[4]، لكن لم ينجز منه إلا الخمس في الجانب الجزائري، ولقد كانت الغاية من إنجاز هذا الخط هو إرسال الأرز والقطن من النيجر إلى السواحل الجزائرية ومنه إلى فرنسا وأوروبا، وفي ذلك مصلحة كبيرة للشركات الفرنسية، هذا إلى جانب تسهيل نقل الجنود إلى المستعمرات الفرنسية في إفريقيا[5].

من خلال ما تقدم نستنتج أن السكك الحديدية أعطت انطلاقة جديدة للاقتصاد الاستعماري في الجزائر خاصة في مجال نقل المواد المعدنية والمنتوجات الزراعية من مناطق الإنتاج إلى مراكز التصنيع والإستهلاك وذلك لفعاليتها وقلة التكاليف بها.

1- صالح عباد :المرجع السابق،ص97.

2- René Lespes : op, cit, p 130.

3- صالح عباد :المرجع السابق،ص98.

4- G.G.A:**Encyclopedie Mensuelle d'outre-Mer**-,Numéro spécial d'Algérie ,paris,1954,p188.

5- Germes J saint :op,cit,p230.

المطلب الثالث: الموانئ البحرية

عند نزول القوات الفرنسية على شاطئ سيدي فرج والشواطئ الجزائرية، لم تكن هناك موانئ كبيرة لرسو السفن، عدى بعض الموانئ التي أنشأها خير الدين[1]، رغم ذلك فقد كانت الموانئ الجزائرية هامة وإستراتيجية في البحر المتوسط، حيث كانت تلجأ إليها السفن المعطوبة[2]، لكنها لم تكن مهيأة كما ينبغي لاستقبال سفن كبيرة وذلك بسبب قلة عمقها، فلرسو السفن الضخمة يجب إنشاء بحيرة عميقة من المياه الهادئة لها رصيف وتجهيزات خاصة للتفريغ[3].

إن التطور التجاري هو قبل كل شيء مهمة التطور الفلاحي والصناعي والذي بدوره حتم توسيع الموانئ لتسهيل عمليات الشحن والتفريغ، و هذا ما أدى بالسلطات الاستعمارية إلى إنفاق مبالغ مالية ضخمة[4] من أجل ذلك[5]، حيث جهزت حوالي عشرون ميناء على طول السواحل الجزائرية، تختلف من حيث استعمالاتها[6]، وكان من أهمها:

- **ميناء وهران:** من أهم موانئ المنطقة الغربية، ساهم الإسبان في توسيعه عند احتلالهم لوهران وقاموا بتدعيم أرصفته على طول سواحل وهران.
- **المرسى الكبير:** يقع شمال غرب وهران على بعد 08 كلم، ويمثل البوابة الرئيسية لوهران، يتمتع بتحصينات طبيعية قوية، يمثل همزة وصل بين الساحل الأيبيري ومدينة وهران[7].

1- L Billiard :op,cit,p07.

2- عبد القادر حليمي :المرجع السابق،ص272.

3- Germes J saint :op,cit,p232.

4 - في الفترة الممتدة من 1920إلى1936أنفقت فرنسا أكثر من نصف مليار فرنك فرنسي لمحاولة تطوير ميناء الجزائر أنظر:
René Lespes : op, cit, p 133 .

5-Ibid,p131.

6- G.G.A :**L'Algérie contemporaine** ,paris ,1954 ,p.103.

7- يحي بوعزيز :"**أهمية ميناء المرسى الكبير والنشاط التجاري الفرنسي الانجليزي1732-1754**"،**دفاتر التاريخ المغربية**، عدد1،جامعة وهران،الجزائر،1987،ص61.

- **ميناء مستغانم:** يمثل ملجأ السفن الصغيرة، يقع من مرتفع صغير في الجنوب الشرقي من وهران، ويبعد عنها بـ 72 كلم[1].

- **ميناء أرزيو:** يقع إلى الشرق من و هران بـ37كلم، كان يمثل الميناء الرئيسي لبايلك الغرب خلال العهد العثماني.

- **ميناء الجزائر:** ميناء رئيسي يمكن إرساء السفن في جميع أنحائه، كما ساعدت الجزر الصغيرة الموجودة في ساحله أن تجعل السفن في مأمن.

- **ميناء عنابة:** يبعد عن قسنطينة بـ219كلم، يحتوي على ثلاث مراسي(رأس الحمام، الخروبة، وحصن الجنوبيين)[2].

هذا إضافة إلى موانئ أخرى مثل: ميناء تنس، ميناء تيبازة، ميناء شرشال، ميناء بجاية، ميناء القل، ميناء جيجل، ميناء سكيكدة[3]، وكانت أغلب هذه الموانئ على اتصال بالموانئ الفرنسية والأوروبية[4]، وجهزت معظم الموانئ الجزائرية برافعات للشحن والتفريغ، ومنارات لتدليل السفن أثناء الليل والضباب[5].

الأهمية الاقتصادية للموانئ

إنه بفضل شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية الكثيفة التي تربط بين مناطق الإنتاج، و موانئ التصدير، ازدادت أهمية الموانئ، و هو ما أثر على حركة الصادرات والواردات، فقد بلغت قيمتها أكثر من 9مليار فرنك فرنسي سنة 1928[6]، ويكفي أن نقوم بمقارنة بعض الأرقام للتدليل على التطور الكبير، والأهمية التي اكتسبتها الموانئ الجزائرية ففي عام 1888م كان الوزن المنزل والمحمل عبر مختلف الموانئ الجزائرية

1- احميدة عميراوي :**الجزائر في أدبيات الرحالة والأسر خلال العهد العثماني(مذكرة تيدنا نموذجا)**،دار الهدى،الجزائر،2003،ص101.
2- محمد العربي الزبيري :**تاريخ المغرب العربي الحديث**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1985،ص120.
3- أنظر: الملاحق 8-17،ص226-235.
4- G.G.A: La colonisation en Algerie,op,cit,p2.
5- Germes J saint :op,cit,p232.
6- L Billiard :op,cit,p07.

حوالي 02 مليون طن، وارتفع هذا الرقم إلى حوالي 4,2 مليون طن عام 1904م[1]، ووصل سنة 1927 إلى حوالي 500.000 .41 طن فيما بلغ عدد البواخر الداخلة والخارجة خلال هذه السنة حوالي 500 ,36 باخرة[2] ويمكن توضيح ذلك حسب العمالات كما يلي:

	موانئ عمالة الجزائر	موانئ عمالة قسنطينة	موانئ عمالة وهران
عدد البواخر الداخلة والخارجة	13,500	10,000	13, 000
الوزن المقاس (الداخل والخارج)	15.600,00	7.300,000	18. 600,000
الوزن المقاس للبضائع (الداخلة والخارجة) طن	3.800,000	3.100,000	3.800,000

وتتصدر موانئ وهران وعنابة قائمة الموانئ الجزائرية من حيث عدد البواخر الداخلة والخارجة والتي بلغت حوالي 32.000,000 طن،ويمكن تفسير ذلك بضخامة الإنتاج الزراعي والصناعي الذي كانت تشهده الجزائر آنذاك.

ويذكر بليارد.ل L.Biliard أن الحركة التجارية مع فرنسا تتم بصورة أساسية بميناء مرسيليا ولوهافر وبوردو[3].

وفيما يخص ميناء عنابة في نفس العام (1927م) فقد بلغت عدد البواخر الداخلة والخارجة حوالي 3700 باخرة أما الحمولة فقدرت بحوالي 4 مليون طن، أما موانئ بني صاف، أرزيو، مستغانم، بجاية، سكيكدة، جيجل، فقد بلغت عدد البواخر الداخلة والخارجة فيها حوالي 6800 باخرة وبحمولة تفوق 5 مليون طن ونجد أيضا أن عدد البواخر الداخلة والخارجة في كل ميناء المرسي الكبير، ميناء تنس، ميناء شرشال، ميناء تيبازة، ميناء

1- René Lespes : op, cit, p 131 .
2- L Billiard :op,cit,p08.
3-Ibid.

دلس، ميناء القل، ميناء القالة، ميناء سطورة بحوالي 7800 باخرة وبحمولة تقدر بحوالي 500 ألف طن[1].

من خلال الأرقام السابقة نلاحظ أن موانئ الجزائر، وهران وعنابة تحتل الصدارة من حيث عدد البواخر الداخلة والخارجة والحمولة أيضا في الجزائر، وتحتل المراتب الثالثة، الرابعة، والعاشرة على التوالي في قدرة الاستيعاب على مستوى الموانئ الفرنسية ومستعمراتها قاطبة[2].

وهكذا أصبحت الموانئ الجزائرية همزة وصل بين المناجم الجزائرية والموانئ الفرنسية الكبرى خاصة ميناء مرسيليا و صنفت الموانئ الجزائرية من طرف الإدارة الاستعمارية إلى موانئ رئيسية وهي الجزائر، وهران، عنابة وأخرى ثانوية مثل: مستغانم، بجاية، سكيكدة، جيجل، القل، ...، وذلك حسب اختلاف أهميتها[3].

ومع تطور الاقتصاد والكولونيالي في الجزائر، وازدياد عدد المستوطنين، أصبح لكل ميناء اختصاص معين، فبعضها اختص في تصدير المواد المعدنية والطاقوية مثل عنابة ووهران، خاصة وأنها ربطت بشبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية مع مناطق الإنتاج المعدني[4]، وموانئ أخرى كانت مخصصة لتصدير المنتجات الزراعية مثل ميناء بني صاف، مستغانم، وسكيكدة وذلك لقربها من مناطق الإنتاج الزراعي، فكانت تصدر من خلالها الخمور والحلفاء إلى فرنسا و عدد من الدول الأوربية منها بريطانيا[5] التي كانت تستورد 85%من الحلفاء الجزائرية،باعتبارها المصنع العالمي الأول لهذه المادة[6] ، إضافة إلى ميناء الجزائر الذي كان يعتبر الأكبر في المستعمرة، فكان متعدد الخدمات

1- L Billiard :op,cit,p08.
2- René Lespes : op, cit, p 133 .
3- Germes J saint :op,cit,p233.
4- L Billiard :op,cit,p38.
5- Ibid, p42.
6- عبد اللطيف بن أشنهو :المرجع السابق،ص256.

من نقل المسافرين إلى تصدير المواد الأولية والزراعية لقربه من سهول متيجة، حيث كان هذا الميناء يستقبل معظم واردات الجزائر من المواد المصنعة[1].

المطلب الرابع: السدود المائية

إن إدراك فرنسا بأن الاستعمار لن يحقق نجاحاته المرجوة، إلا بتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمعمرين، خاصة على الصعيد الفلاحي، لكن العائق الأكبر للتطور الفلاحي في الجزائر كان تذبذب المناخ، وقلة الأمطار وبالتالي قلة المجاري المائية[2].

ولما كانت أودية الجزائر تكاد تكون جافة في الصيف و هو موعد غرس الغلات، فإن السلطات الاستعمارية لجأت إلى محاولة حل المشكلة ببناء السدود والحواجز المائية، وقررت في الفترة الممتدة من 1860م إلى 1880م ببناء حوالي 10 سدود خاصة في شمال الجزائر[3].

ومن أهم الانجازات الاستعمارية في هذا المجال نذكر:

- **سد غريب:** يبلغ ارتفاع حاجزه المائي 65 متر، وسعة تخزينه 225 مليون متر مكعب من المياه وهو مخصص لسقي 30 ألف هكتار.
- **سد واد الفضة:** يبلغ ارتفاع حاجزه المائي 89 متر، وسعة تخزينه 73 مليون متر مكعب من المياه، وهو مخصص لسقي 18 ألف هكتار.
- **سد بني بهدل:** يبلغ ارتفاع حاجزه المائي 54 مترا، وسعة تخزينه 73 مليون متر مكعب من المياه، وهو مخصص لسقي 12 ألف هكتار.

1- G.G.A :l'Algérie contenportaine,op,cit,p107.
2- Hildebert Isnard :l'Algérie,op,cit,p13.
3- R Martin:**Les grande barrages et les irrigations en Algérie**,chantiére,Alger,S.D.P5.

- **سد بوحنيفية:** يبلغ ارتفاع حاجزه المائي 54 مترا، وسعة تخزينه حوالي 73 مليون متر مكعب من المياه وهو مخصص لسقي 20 ألف هكتار[1].

هذا إضافة إلى سدود أخرى[2] أقل حجما كسد شرفة على وادي سيق، سعة تخزينه حوالي 21 مليون م^3، وبكلفة تقديرية بـ 963.000. 2 فرنك فرنسي إلى جانب سد فرقوق (30 مليون م^3)، سد ثلاث (750 ألف م^3)، سد ماقون (مليون م^3)، سد حميز (14مليون م^3)، سد مراد (830ألف م^3)[3]، سد زردازة، سد الشرفة...الخ ،وقد بلغت سعة السدود الجزائرية عام 1954 حوالي (مليون 800م^3)[4].

أهمية السدود

يقول أحد ضباط المكاتب العربية: "إن مستقبل الجزائر في نظري يكمن في مثل هذه الإنجازات، أي السدود، فلا يجوز أن تصل قطرة ماء إلى البحر، فبالماء والشمس تستطيع أن تخرج الحياة من الأحجار"[5].

من خلال هذا القول نستشف الأهمية الحقيقية للسدود، رغم التكاليف الباهظة لإنجاز السدود، واعتماد الكولون في بداية الاستعمار على إنتاج الحبوب والكروم، لأنهما لا تتطلبان موارد كبيرة للري ويكفي الري الطبيعي بواسطة الأمطار (600-650ملم) ليكون الإنتاج جيدا[6].

ومع تقدم الاستعمار رأت السلطات الاستعمارية أن مردود هاتين الزراعتين ينمو بصورة بطيئة، وبدأت تفكر في تطوير منتوجات الخضر والفواكه، والتي تتطلب مياه كبيرة للري، وكذلك ارتفع عدد الهكتارات المروية في الأربعينات من القرن 19 إلى 47 ألف هكتار، وتم استعمال أكثر من 294 مليون متر مكعب من المياه[7]، رغم أن السدود

1- G.G.A: Encyclopedie Mensuelle ,op,cit,p200.

4- أنظر: الملحق رقم 18،ص236.

3- عدة بن داهة :الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض،المرجع السابق،ص182.

4- G.G.A:l'Algérie contenrporaine,op,cit,p46.

5- الجيلالي صاري ، محفوظ قداش :المرجع السابق،ص176.

6- Hildebert Isnard:Les Vignes en Algerie,op,cit ,p93.

7- Luis le Beau :**L'Agriculture Algérienne** ,Bacanir ,Impremerie, Alger,1954,p14.

الجزائرية كانت تواجه عدة مشاكل تمثلت في الأخطاء التقنية التي أدت إلى انهيار بعض السدود، فقد كانت مياه السدود الجزائرية قابلة لسقي أكثر من 190 ألف هكتار[1]، إلا أن المساحة المسقية فعلا لا تتعدى 100ألف هكتار[2]، بالإضافة إلى الرسوم المفروضة على الفلاحين، حيث أنه لسقي هكتار واحد من الأرض كان يتطلب دفع من 500 إلى 1500 فرنك سنويا[3].

ومن هنا يمكن القول أن سياسة الري أدت إلى نتائج عكسية أحيانا، بإتلاف الأراضي بدلا من تحسينها، ففي سنة 1865م حصلت إحدى الشركات على 24100هكتار مقابل بناء سد والقيام بعمليات التجفيف والتطهير، ومد شبكات الري، لكنها لم تقم بهذه الأعمال بل وانهار السد عام1881[4].

لقد كانت السدود تستخدم أساسا في الميدان الفلاحي (سقي مزروعات) إلى جانب استعمالات أخرى كالصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية-في بعض السدود-فمثلا سد الشرفة الواقع على وادي سيق كان يولد 120 مليون كيلو واط ساعي[5].

إن الاستعمار الفرنسي تيقن أن دعائم بقائه في الجزائر تعتمد على تشجيع الاستيطان الأوروبي ولن تنجح هذه السياسة إلا من خلال توفير فرص بقاء من تهجرهم إلى الجزائر وعلى رأسها الأراضي، فدأبت على استكمال ما بدأته خلال الأربعة عقود من الاحتلال، بسن مجموعة قوانين تمكنها من السيطرة أكثر على أراضي الجزائريين، ولم تكتف بذلك بل عملت على تهيئة أحسن الظروف الاستيطانية لتحقيق أهدافها الخاصة وعلى رأسها خدمة اقتصادها وذلك بإنجاز جملة من المشاريع الهامة الممثلة في البنى التحتية.

لقد أدركت فرنسا أهمية البنى التحتية ودورها في تثبيت المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، وذلك لتحسيسهم أنهم يعيشون في إحدى المقاطعات الفرنسية في ظل سياسة

1- Luis le Beau :**L'Agriculture Algérienne**, op,cit,p.15.
2- G.G.A: Encyclopedie Mensuelle ,op,cit,p200.
3- عبد اللطيف بن أشنهو :المرجع السابق،ص108.
4- المرجع نفسه،ص107.
5- R Martin :op,cit,p24.

الإدماج، إلى جانب تسهيل عملية استنزاف الثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، من مواد معدنية وطاقوية وإمكانيات زراعية.

ومحاولة من فرنسا لترسيخ وجودها ، وربط اقتصاد الجزائر باقتصاد الوطن الأم، وجعل الجزائر منطقة عبور، تربط فرنسا بمستعمراتها في إفريقيا، كل هذا أدى بها إلى الإنفاق بسخاء، وتوفير كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.

وتجسيد ذلك من خلال إقامة مشاريع كبرى في مختلف المجالات، خاصة المواصلات التي تعتبر شريان الحياة الاقتصادية الحديثة، وتمثل ذلك في شبكة متكاملة من الطرق البرية والسكك الحديدية، والموانئ وكان الهدف منها، هو ربط مناطق الإنتاج في الجزائر بمراكز التصنيع والاستهلاك في فرنسا وأوروبا عامة، وبذلك جعل الاقتصاد الجزائري جزءا مكملا للاقتصاد الفرنسي،أما فيما يخص السدود، والتي تتطلب جهودا كبيرة لإنجازها، فكان الهدف الحقيقي من إنشائها، هو تطوير بعض الزراعات التجارية والتي كانت الصناعة الفرنسية والأوربية في حاجة إليها مثل:القطن، التبغ، الحمضيات والكروم، والتي كان لها دور في تطويرالاقتصاد الكولونيالي الذي عرف تحولات كبيرة وجذرية كانت قاعدتها الأساسية البنى التحتية إلى جانب تحسين حياة المستوطنين.

الفصــل الثالث:

التحولات الكبرى للإقتصاد الجزائري 1870-1930

المبحث الأول: نمو المزروعات التجارية .

المبحث الثاني: نمو الصناعات الإستخراجية .

المبحث الثالث: تجارة الجزائر الخارجية .

المبحث الرابع: السياسة المالية و الضريبية .

الجزائر قبل كل شيء هي بلد الإنتاج الزراعي، وبعد القرار النهائي للبقاء الفرنسي في الجزائر، وعلى إثر التشريعات والقوانين والمراسيم الفرنسية التي تعتبر الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا، عملت السلطات الإستعمارية في الجزائر على تجسيد ذلك بتهجير أعداد كبيرة من الأوروبيين و توطينهم في الأرض التي سلبتها من الجزائريين بمختلف الطرق سواء عن طريق قوانين نقل الملكية، أو عن طريق الاستيلاء المباشر عليها، وهيأت جوا ليكون ملائما لنمو اقتصاد رأسمالي وذلك بإنشاء قاعدة من المؤسسات المالية والبنوك، وإقامة مشاريع في شتى المجالات كان من شأنها تطوير الاقتصاد الاستعماري في الجزائر، حتى يكون مكملا للاقتصاد الفرنسي.

المبحث الأول: نمو المزروعات التجارية

لقد أصبح الاقتصاد الاستعماري في الجزائر، عبارة عن نشاط موجه بشكل عام نحو التصدير فالقطاع الزراعي الحديث أصبح ينتج الخمور والحمضيات والخضر، واستغلال الموارد الغابية كالفلين إضافة إلى الحلفاء بشكل مفرط[1].

كل هذا حقق نجاحات زادت من إحكام المعمرين وسيطرتهم على مقدرات الجزائر، وجعلت الساسة الفرنسيين يتبجحون بما حققوه في الجزائر، بخلق إقتصاد زراعي من بين أنجح الاقتصاديات الزراعية في العالم[2] ومن بين الأسباب التي أدت إلى تطور هذا النمط الإقتصادي الحديث خاصة في مجال الزراعات التجارية، هو جهل معظم المستوطنين للعمل الفلاحي و هو ما أدى بهم إلى التوجه نحو الزراعات التجارية التي كانت لا تتطلب دراية كبيرة بالعمل الفلاحي، والتي لها أسواق كبيرة في أوربا إضافة إلى أنها كانت تدر أرباحا طائلة لصالح المستوطنين، وكان من بين أبرز هذه الزراعات: التبغ، الحمضيات، الكروم، هذه الأخيرة عرفت تطورا كبيرا أحدث تحولا حقيقيا في الاقتصاد الاستعماري بالجزائر.[3]

---

1 - Charles André Julien :op, cit , p398.

2- الهواري عدى : المرجع السابق، ص156.

3- ناصر الدين سعيدوني : الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص ص 36- 37.

المطلب الأول: زراعة الكروم

تعتبر سنة 1880م بمثابة منعطف حاسم في تاريخ انتشار الكروم في الجزائر، وكانت طفرة حقيقية نتيجة تطور المساحات المخصصة لهذه الزراعة، إلى جانب تطور المصانع المنتجة للخمور[1]، ففي هذه السنة أتت آفة الفليوكسيرا "phylloxera" على مساحات كبيرة من مزارع الكروم، خاصة في الجنوب الفرنسي، فأتلفت معظمها[2] إضافة إلى هجرة الكثير من الألزاسيين واللورين بعد الحرب الفرنسية البروسية سنة 1870 م، فتوجهت الشركات العالمية في هذه المناطق لاستثمار أموالها في الجزائر[3].

وكانت أغلب اهتماماتهم بالكروم، وبهذا توسعت المساحات المخصصة لزراعتها على حساب مساحات الحبوب، وتدعمت هذه الزراعة بعد حصول البنك الجزائري سنة 1880م على قرض بقيمة 20 مليون فرنك، وجهت خاصة لدعم الإنتاج الزراعي، وبهذا أصبح بوسع الفلاحين اقتراض أموال بفوائد ضعيفة وتوسيع حقولهم لأن المستقبل بدا مشعا، وفي ظرف سنوات قليلة ازدادت ثروات مزارعي الكروم ،وظهر أن النشاط الأكثر تناسبا مع عمل المعمرين في الجزائر هو زراعة الكروم[4].

فبعد أن كانت المساحة المخصصة للكروم 20 ألف هكتار سنة 1878م ارتفعت لتصل إلى أكثر من 155 ألف هكتار عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، واستمرت هذه المساحة في الزيادة[5] لتصل إلى أكثر من 411 ألف هكتار عام 1939م[6] حتى أن أعوام 1900م، 1914م، 1925م أصبحت يطلق عليها أعوام الازدهار العجيب[7].

1 - Jules Carbonal: **L'algérie et ses produits**, Imprimeur Librairie Editeur, Alger, 1922, p117 .
2- Hildebert Isnard :l'Algérie,op,cit,p27.
3- Mourice Pauyanne : op, cit, p393.

4- أندري برنيار وآخرون : المرجع السابق، ص360.
5- أنظر: الملاحق رقم 19،ص237.
6- الجيلالي صاري ، محفوظ قداش :المرجع السابق، ص171.
7- ناصر الدين سعدوني : الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق ، ص 36.

مناطق توزيع الكروم

إن الملاحظ لخريطة توزيع الكروم في الجزائر، يدرك أنه ا تتوزع توزيعا غير منتظم وتتركز أساسا في المناطق الغربية للجزائر، نظرا لاتساع الملكيات الزراعية الخاصة ، وقلة عدد السكان مقارنة بالشرق الجزائري وقد بلغت المساحات المخصصة لهذه الزراعة أكثر من 250 ألف هكتار موزعة على سهول أرزيو، وهضاب عين تيموشنت، معسكر، تلمسان، بينما لم تتعد المساحة المخصصة لزراعة الكروم في إقليم الجزائر 87 ألف هكتار، أما في إقليم قسنطينة فقد بلغت حوالي 25 ألف هكتار[1] ، غير أن إنتاجية الهكتار في إقليم الجزائر هي الأكبر وهذا ما أدى إلى اختلاف إنتاجية الأقاليم.[2]

وابتداء من عام 1900 م بدأت زراعة الكروم تكون مساحات شاسعة حيث بدأ القضاء تدريجيا على الملكيات الصغرى بفضل الشركات الكبرى وكبار الملاك والجدول التالي يوضح توزع الملكيات وإنتاج كل منها[3]:

الملكيات	ملكيات صغرى	ملكيات متوسطة	الملكيات الكبرى	المجموع (%)
النسبة المؤية (%)	68.1	3.0	1.9	100
نسبة الانتاج (%)	1.7	56.9	36.4	100

إن الملكيات الصغيرة لزراعة الكروم من خلال الجدول تمثل 68%إلا أنها لاتنتج سوى1,7 %و هذا راجع إلى طبيعة الزراعة السائدة في هذه الملكياتحيث طغى عليها الطابع التقليدي ، في حين نجد الملكيات الكبرى لاتمثل سوى 1,9% وبالرغم من ذلك فهي تنتج حوالي 36,5%حيث تتميز هذه الملكيات باستخدامها المكثف للأدوية والتقنيات الحديثة لاسيما وأنها تحت سيطرة الشركات التجارية.

1- عبد القادر حليمي : المرجع السابق، ص 192.
2- أنظر :الملحق رقم 19،ص 237.
3- عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق، ص 168.

وقد بلغ عدد المزارع الكبرى والمتوسطة لزراعة الكروم حوالي 4425 مزرعة تغطي أكثر من 266 ألف هكتار تنتج أكثر من ثلاثة أرباع ($\frac{3}{4}$) المحصول الجزائري، وبقيت الكرمة تمثل الدخل الأول للجزائر، ففي عام 1953م بلغ دخل الجزائر من هذا المحصول حوالي 55 مليار فرنك[1].

وانقسمت الكروم في الجزائر حسب مناطق تواجدها إلى:

- **كروم الجبال**: وهي تنتج أجود أنواع الخمور، ودرجة كحوليتها تتراوح ما بين 12 و 15 درجة تكون حمراء أو بيضاء تصلح للحفظ في زجاجات لعدة سنوات، وتتركز أساسا في البويرة، المدية، مليانة، عين بسام .

- **كروم المنحدرات**: متوسطة الجودة درجة كحوليتها ما بين 10 و 12 درجة تنتشر في عين تموشنت، اسطاوالي، الشراقة،

- **كروم السهول**: وهي الأقل جودة كحوليتها أقل من 10درجات تنتشر في سهول عنابة، متيجة، وهران [2].

لقد عرفت زراعة الكروم توسعا سريعا فمنذ عام 1880 إلى 1890م ارتفعت بنسبة تصل إلى 360% [3] ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي[4]:

السنة	1880	1885	1890	1895	1900	1905	1910	1914
المساحة (هكتار)	23724	70886	110048	122186	154430	179950	152129	180735

من خلال الجدول نلاحظ تراجع المساحة المزروعة كرمة سنة 1910 و هذا راجع إلى اجتياح مرض الفليوكسيرا للجزائر لكنها تمكنت من التوسع ثانية بعد القضاء على تلك الآفة[1] .

1- شارل روبير أجرون : تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 126 .
2- عبد القادر حليمي : المرجع السابق، ص 192.
3 - مليكة جرموني : المرجع السابق، ص 10 .
4- عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق، ص 139.

ونظرا للنوعية الجيدة للخمور الجزائرية فإنها لاقت رواجا كبيرا في الأسواق العالمية، و هذا ما أدى إلى تضاعف الانتاج حيث بلغ في الفترة الممتدة من 1930 إلى 1932 حوالي 17 مليون هكتولتر[2] وبلغت قيمة صادرات الخمور مابين عامي 1905 و1914 ثلث ($\frac{1}{3}$) قيمة صادرات الجزائر[3] .

لقد احتل تصدير الخمور في الجزائر إذن مركزا متناميا بالنسبة إلى مجموع الصادرات الجزائرية الأخرى ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي[4]:

السنة	قيمة الصادرات الجزئرية (ألف فرنك)	قيمة صادرات منتوجات الكرمة (الخمور) (ألف فرنك)	السنبة المئوية (%)
1905	228763	51091	22.3
1906	280294	58587	20.9
1907	338488	75964	22.4
1908	319205	81326	25.5
1909	329218	95512	29
1910	513603	214095	41.7
1911	509603	203475	39.9
1912	546099	235475	43.1
1913	501169	164166	32.7
1914	371623	97920	26

1- مليكة حرمولي : المرجع السابق، ص 10 .
2 - شارل روبير أجرون : تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 126 .
3 - مليكة حرمولي : المرجع السابق، ص 10 .
4 - عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق، ص 142.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الخمور في الصادرات الجزائرية بين 1905و1914 مرتفعة إذ تتراوح مابين 20 %و43%،و بالرغم من التذبذب الظاهر إلا أنها تبقى نسبة عالية ويمكن تفسير ذلك بارتفاع الانتاج وحاجة السوق الفرنسية لهذا المنتوج،حيث يتم تسويقه ثانية إلى دول أخرى بأثمان مرتفعة و هذا نظرا للجودة العالية التي تتميز بها الخمور الجزائرية.

وبهذا تطورت صناعة الخمور الجزائرية وأصبحت تقارن بأحسن الصناعات الأوروبية ، وكانت تمثل أهم المبيعات الجزائرية إلى الخارج[1]، ففي عام 1933م مثلت مداخيل الخمور حوالي 66% من قيمة الإيرادات الإجمالية للجزائر، وبذلك اعتبرت أهم مورد للعملة الصعبة[2]، وذلك رغم إجراءات الحد من دخول الخمور الجزائرية إلى الأسواق الفرنسية، وذلك بموجب مرسومي 01 ديسمبر 1934م ومرسوم 16 أوت 1935م[3] لأن المنتجين الفرنسيين كانوا يرون في الخمور الجزائرية خطرا عليهم خاصة وأن الإنتاج في الجزائر يقوم به كبار الملاك و شركات ذات إمكانيات مالية كبيرة وتستخدم أيدي عاملة وفيرة بأجور منخفضة[4]، على عكس الإنتاج في فرنسا والذي يقوم به صغار المنتجين بتكلفة مرتفعة[5]، ولقد حرص منتجو الكروم في الجزائر على استخدام اليد العاملة المحلية خاصة في الأعمال التي لا تتطلب أي مهارة، إلا أن أزمة البيع بأسعار متدنية نتيجة الإنتاج الوفير حتمت على الجزائريين القيام بأعمال أخرى لتحقيق أكبر قدر من الأجور وأضطروا إلى العمل في أقبية ومعاصر النبيذ[6] ،رغم أنهم مسلمون ودينهم يمنعهم من ذلك مصداقا لقوله سبحانه وتعالى: "يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون"[7]

1- انظر: الملحق رقم 22،ص 239.

2 -Hildebert Isnard :Le Maghreb , P.U.F,Paris.1966,p94.

3 - عبد الرحمن رزاقي : المرجع السابق، ص 74 .

4- كان أجر الأوروبيين في مجال جمع قضبان الكرمة أربع فرنكات، وأجر الجزائريين 1.5 إلى 2.25 فرنك، والنساء الجزائريات 0.75 فرنك، بينما لا يتعدى أجر الأطفال اليومي 0.5 فرن، أنظر: عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق ، ص 135.

5 - رزاقي عبد الرحمن : المرجع السابق، ص 75 .

6- عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق، ص 135 .

7- سورة المائدة، الآية 90 .

وقوله صلى الله عليه وسلم: "لعن الله الخمر وشاربها وساقيها وبائعها ومبتاعها وعاصرها وآكل ثمنها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه"[1]

وكانت أغلب اليد العاملة ترد من الجبال القريبة من مناطق الإنتاج ، كما تشهد بعض المناطق البعيدة أفواجا من الهجرة الموسمية ففي عام 1914 م من أصل 386 ألف عامل زراعي مسلم كان يعمل أكثر من 160 ألف عامل في زراعة الكروم[2].

وبالتأكيد لم يكن الهدف من إنتاج الخمور في الجزائر هو استهلاكها محليا، بل كان الهدف منها هو التسويق ، ومن أهم الأسواق المستقبلة له هي: فرنسا، سويسرا، بلجيكا، وعدد من الدول الأخرى خاصة الأوروبية[3]، فكان مثلا يصدر إلى بلجيكا حوالي 2000 هيكتولتر سنويا وكندا 1200 هيكتولتر، أما فرنسا فكانت تستقبل أكثر من 50000 هيكتولتر سنويا. [4]

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الدور الكبير التي تلعبه الخمور الجزائرية في الاقتصاد الفرنسي[5] هو ما جعل السلطات في فرنسا غير مبالية وعاجزة عن التقليل أو الحد من دخول الخمور الجزائرية إلى السوق الفرنسية أو تنظيم زراعتها بالجزائر[6]، خاصة وأنها لعبت دورا هاما في تحريك العملية التجارية بين الجزائر وفرنسا، ولهذا فقد احتكرت البحرية الفرنسية نقل الصادرات الجزائرية من الخمور خاصة بعد الوحدة الجمركية 1851م، حيث كانت صادرات الخمور الجزائرية تتطلب 20 باخرة لنقلها إلى فرنسا بينما لا تتطلب صادرات الحبوب 4 بواخر لنقلها[7].

المطلب الثاني: زراعة الحمضيات

1- عبد الله مسعود : **إنما الخمر والميسر** رجس ، ط1، دار الشهاب للطباعة وانشر، باتنة 1985م، ص 104 .
2- عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق، ص 140.
3- عبد القادر حليمي : المرجع السابق، ص 195 .
4- عبد الرحمن رزاقي : المرجع السابق، ص ص 75- 76.
5 - كانت الخمور الجزائرية العالية الجودة تمزج بالخمور الفرنسية، ويعاد تغليفها تعبئتها في شكل قارورات وبراميل مختلفة الأحجام، أنظر: المرجع نفسه، ص 75.
6- المرجع نفسه، ص 76.

7 -L Billiard :op,cit,p96.

يقول أحد ضباط الاحتلال "كنا فيلقا من 8 آلاف جندي في مدينة البليدة ،وكان كل واحد منا يأكل ويفسد معدل 50 برتقالة في اليوم الواحد ،مما يجعل معدل ما نستهلكه 400 ألف برتقالة يوميا، وعندما انتقلنا تركنا تلك الأشجار لم يبد عليها أي أثر مما فعلناه وقد شاهدت في مدينة البليدة تنظيما يفوق تنظيم التشجير عندنا في أوروبا "[1]

من خلال هذه المقولة يتضح لنا أن الحوامض كانت معروفة في الجزائر، لكن الإنتاج الموجه للتصدير لم يعرف الازدهار إلا في عهد الاحتلال خاصة فيما بين الحربين العالميتين، وتشتهر سهول المحمدية، مستغانم ،غليزان، سكيكدة، عنابة، بجاية، بغراسة أشجار الحوامض وتحكتر سهول متيجة جل المساحة المخصصة لزراعة الحمضيات وثلثي الإنتاج الإجمالي للبلاد[2]

وكان من أسباب التطور السريع لهذه الزراعة هو سهولة المواصلات من أماكن الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك والقرب من موانئ التصدير إلى الخارج، وانخفاض تكاليف النقل و توفر اليد العاملة ،ويمثل البرتقال 60 % من مساحة الحوامض في الجزائر، وتحتل عمالة الجزائر 51% من مساحة الحوامض وو هران حوالي 34.4% وقسنطينة 14 %[3] وقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين قفزة في إنتاج الحوامض في العالم، خاصة في الدول المتقدمة، فارتفع الإنتاج من 33 مليون قنطار سنة 1919 م إلى 80 مليون قنطار سنة 1939 م [4].

وعلى غرار هذه الزيادة العالية فقد عرفت مساحة وإنتاج الحوامض تطورا كبيرا حتى أصبحت الجزائر تشارك بنسبة 2% من الإنتاج العالمي لهذه الزراعة، وأصبحت تحتل المركز العاشر عالميا، وازدادت أهمية الحوامض الجزائرية بالنسبة للسوق

1- عبد الرحمان الجيلالي بن محد :المرجع السابق ،ص ص 251- 252 .
2- عبد القادر حليمي : المرجع السابق، ص202.
3- عبد الرحمن رزاقي : المرجع السابق، ص 78.
4 - H Rebour:**Les Agrumes en Afrique du nord**, 3 édition, Paris, 1950, pp 26-27.

الفرنسية بعد الحرب الأهلية الاسبانية وتضاؤل صادرات هذه الأخيرة وهذا ما أعطى دفعا جديدا لمنتجي الحوامض في الجزائر[1].

رغم الأزمة الاقتصادية العالمية إلا أن الإنتاج الجزائري من الحوامض تضاعف مرتين[2] نظرا لاستخدام الري الكبير بعد الأشغال العامة الكبرى التي قامت بها السلطات الاستعمارية تجاه السدود[3]، وكان أغلب هذا الإنتاج يصدر إلى فرنسا، حيث أن 85% من الحوامض كانت تستقبلها السوق الفرنسية وكانت منتجات الجزائر من هذا المحصول تواجه منافسة كبيرة خاصة من قبل المنتجات الاسبانية المنخفضة الثمن .

حاولت فرنسا الحد من تدفق الحوامض الجزائرية إلى أسواقها للسماح لمنتوجها بالتطور حتى لا تقع مشكلة مثل الخمور، لذلك أصدرت مرسوم 5 جويلية 1937م الذي ينظم الإنتاج والنقل والتسويق الداخلي والخارجي نحو فرنسا ومستعمراتها[4].
رغم هذه الإجراءات بقيت الحوامض الجزائرية رائدة في السوق الفرنسية وذلك لجودتها العالية وأسعارها التنافسية[5] وقد كانت عملية التبادل مع فرنسا فيما يخص هذا المحصول تتم على نطاق واسع في عدد من الموانئ الجزائرية، بحكم قربها من مناطق الإنتاج وكان أهمها : ميناء الجزائر، عنابة، سكيكدة، مستغانم[6].

المطلب الثالث: زراعة الحبوب

إن شهرة الحبوب الجزائرية خاصة القمح كانت سببا من أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر ،وبعد الاحتلال شجع الاستعمار على هذه الزراعة خاصة بعد ارتفاع أسعارها والإقبال الكبير عليها، فارتفع إنتاج الهكتار الواحد من 08 قنطار في الهكتار عشية الحرب العالمية الأولى إلى 12 قنطار في الهكتار سنة 1935[7].

1- H Rebour:**Les Agrumes en Afrique du nord**, op,cit, pp12-13.
2 - Charles Robert Ageron:Histoire de l’Algerie contemporaine, op,cit, p. 414.
3- عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق، ص 176 .
4- عبد الرحمن رزاقي : المرجع السابق، ص ص 82- 83 .
5 - H Rebour:op,cit,pp 449-450.
6 - L Billiard :op,cit, op,cit,p. 08.
7- ناصر الدين سعدوني : الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص41 .

وتتمثل الحبوب الجزائرية في القمح، الشعير، الخرطال، الذرة، ومقارنة مع زراعة الكروم فقد كانت المساحة المخصصة لزراعتها قليلة ،ففي عمالة الجزائر نجد المساحة المزروعة قمحا (اللين والصلب) سنة 1873 م تقدر بحوالي 44934 هكتار أما الشعير فقدرت مساحته في هده العمالة حوالي 16674 هكتار، الذرة حوالي 1558 هكتار[1] أما عمالة وهران فقدرت المساحة المزروعة قمحا (لين وصلب) بحوالي 42261 هكتار، أما مساحة الشعير فقدرت بحوالي 30562 هكتار، أما الذرة فقدرت مساحتها بحوالي 1490 هكتار[2]، وفيما يخص عمالة قسنطينة فقد قدرت المساحة المزروعة قمحا وصلبا بحوالي 305463 هكتار، فيما قدرت مساحة القمح اللين بحوالي 33029 هكتار،ـ الشعير بحوالي 340091 هكتار، الذرة بحوالي 4448 هكتار[3]، وبصفة عامة وعند إجراء مقارنة الأرقام السابقة نستنتج أن عمال قسنطينة تصدرت الحبوب في الجزائر، وحسب ما سبق هذا راجع إلى سيادة زراعة الكروم في كل من عمالة الجزائر وعمالة وهران.

لقد ظل مردود زراعة الحبوب في الجزائر ضعيفا رغم إدخال المكننة بشكل كبير، وبقي الإنتاج معظمه في يد الأهالي و هذا راجع إلى كثرة الاستئجارات واللجوء إلى الخماسة، وهذا ما يؤكده أحد المعمرين بقوله: "إن حقول القمح الجميلة هذه قد أجرت إلى الكولون وأرادوا أن يقيموا هذه الأرض لكن لم ينجحوا ، إن العرب بفضل يدهم العاملة الرخيصة استطاعوا أن يستثمروا في الأراضي الواسعة، إن الزراعة العربية بعد تقهقر قصير قد انتصرت على الزراعة الفرنسية "[4].

فخلال الفترة الممتدة من 1919م إلى 1939 م لم تتوسع زراعة الحبوب الأوروبية من حيث المساحة[5] لكن الركود في المساحات ترافق مع جهد كبير في نطاق التجهيز،

1- Minstere de l'Agriculture du Commerce et des Traveaux Publics: **Enquette agricole, Algerie, Alger, Oron, Constantine**, Impreimerie, Paris, S.D, p179.
2 -Ibid, p313.
3 -Ibid, p450.

4- الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : المرجع السابق، ص 169 .
5- أنظر: الملحق رقم 20،ص 237.

لكن النتائج جاءت عكسية بسبب قلة المردود والتطور غير الملائم للأسعار[1] وتجلى ذلك في تزويد فلاحي الحبوب بمساعدات مالية و بعربات و جرارات متعددة السكك وأدوات قلع الأعشاب وآلات الحصاد ومجمعات الرزم التي عوضت نقص العمالة التي اجتذبتها زراعة الكروم [2].

أصبح عدد المؤسسات التي تبيع العتاد الفلاحي يفوق الـ 100 مؤسسة ،ووصلت القروض الموجهة لإنشاء مستودعات الحبوب 143 مليون فرنك، ومعونات قدرت بحوالي 7 مليون فرنك، وصارت المخازن في يد مالكيها أداة للمضاربة[3] و عل العكس من زراعة الكروم التي سيطر الأوربيين على إنتاجها وتسويقها، فإن الحبوب بقيت إلى حد ما في أيدي الجزائريين، وبلغ إنتاجهم حوالي 11 مليون طن من أصل 18 مليون طن أي أن الأهالي يشاركون بنسبة 66% من إنتاج القمح و 80% من إنتاج الشعير[4].

وقد تركز إنتاج القمح الصلب في الشرق الجزائري الجزائري في سهول: سطيف، برج بوعريريج، عنابة، قالمة وسوق أهراس[5]، أما في الوسط والغرب فتركز أساسا في المدية، سيدي بلعباس، الشلف وتلمسان ، أما القمح اللين فتركز أساسا في القطاع الأوروبي خاصة في الجنوب الوهراني ومعظمه موجه للتصدير[6].

وعلى الرغم من تركز زراعة الحبوب في يد الأهالي إلا أن نفقات العنصر الأوروبي على هذه الزراعة تفوق نفقات الأ هالي فمثلا قدرت نفقات الهكتار الواحد من المساحة المزروعة قمحا عند الأوروبيين 154 فرنك وعند الأ هالي بحوالي 98 فنرك ويمكن توضيح ذلك كما يلي[7]:

	الحرث	التسوية	سعر البذور	الغرس	تكاليف العناية	الحصاد	استرجاع البذور	التصفية والتنقية	المجموع

1- عبد اللطيف بن أشنو : المرجع السابق، ص 171.

2 -Germes J saint :op,cit,p160.

3- عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق، ص171 .

4- عبد الرحمان رزاقي : المرجع السابق، ص 95 .

5 -Jules Carbonal : op,cit, p84.

6- عبد الرحمان رزاقي : المرجع السابق، ص 96.

7-Minstere de l’Agriculture du Commerce et des Traveaux Publics : op,cit, p 450.

الأوروبيين	50 فرنك	10 فرنك	25 فرنك	3 فرنك	6 فرنك	30 فرنك	10 فرنك	20 فرنك	154 فرنك
الأهالي	30 فرنك	30 فرنك	30 فرنك	2 فرنك	2 فرنك	20 فرنك	6 فرنك	10 فرنك	98 فرنك

من خلال الجدول نلاحظ أن نفقات العنصر الأروبي في زراعة الحبوب أكثر من نفقات الأ هالي خاصة فيما يتعلق بالحرث والغرس،تكاليف العناية والحصاد واسترجاع البذور والتنقية ، ويمكن تفسير ذلك بالإستخدام الواسع للمكننة من الجانب الأروبي وحرصه على جني المحصول كاملا، في حين نجد الأهالي يعتمدون على وسائل تقلية في الحرث باستخدام الجابدة اعتمادا على الثيران والأحمرة،هذا إلى جانب قلة الحرص على استخلاص المنتوج كاملا وهذا لحاجتهم الماسة إلى بقايا المحصول في رعي قطعانهم.

وعلى العموم فقد ظلت الصناعات المرتبطة بالحبوب ضعيفة فقد قدر عدد الطاحونات بحوالي 1500 وحدة، منها 300 وحدة حديثة، وتشغل أكثر من 3600 عامل، وتعتبر مطحنة الدار البيضاء أكبر وأحدث هذه الطاحونات ،وتنتج حوالي 300 ألف قنطار سنويا من مشتقات الحبوب، بينما أهم مطحنة في الشرق الجزائري لا يزيد إنتاجها عن 700 قطار يوميا.(1)

ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية 1929م فقد تلقى القطاع الزراعي الحديث والتقليدي تأثيرات هذه الأزمة خاصة بعد 1931 م ، فانخفضت أسعار الحبوب وتدنت كمية الصادرات التي مست كل المنتجات مما أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي للسكان.(2)

رغم هذه الأزمة إلا أن الحبوب بقيت ولمدة طويلة تحتل المرتبة الثانية في قائمة الصادرات الجزائرية بعد الكروم، وكان أهم مشكل يواجه صادرات الحبوب في الجزائر،

1- عبد الرحمان رزاقي : المرجع السابق، ص 85.

2 - Charles Robert Ageron:Histoire de l’Algerie contemporaine ,op,cit, p 412.

يتمثل في أن هذه الأخيرة في الظروف العادية تنتج أكثر مما تستهلك[1] وبالتالي يجب أن تصدر الفائض إلى الخارج ،لكن النظام الجمركي لا يسمح لها بتصدير القمح ، فنجد منتجي القمح في الجزائر في حرج خاصة عندما يكون إنتاج فرنسا من القمح يفوق حاجتها، فتتدهورالأسعار، فمثلا في سنة 1930م كان سعر القنطار من القمح 240 فرنك لكنه انخفض إلى 100 فرنك للقنطارعام 1934م بسبب زيادة الإنتاج[2] .

المطلب الرابع: زراعة الخضر

إن اهتمام الفرنسيين بهذا النوع من الزراعات راجع إلى عدة عوامل أهمها : توفر المياه والتربة الخصبة خاصة في السهول الساحلية، إضافة إلى قربها من موانئ التصدير[3] وتمثلت أهم الخضار المزروعة في البطاطا التي كانت تتطلب كميات كبيرة من المياه، فقد كان الانتاج مختلفا بين المنطقة الجافة، والتي أعطت إنتاجا يتراوح ما بين 5000 إلى 8000 كلغ في الهكتار، وبين المنطقة المسقية التي تتراوح إنتاجها بين 20000 إلى 40000 كلغ في الهكتار، وكانت زراعة البطاطا تكلف حوالي 350 فرنك لكل هكتار مقسمة كما يلي:

- الحرث والتسوية: 70 فرنك .
- شراء البذور : 140 فرنك .
- الغرس: 15 فرنك . المجموع: 350 فرنك
- العناية: 70 فنرك .
- الاقتلاع والنقل: 55 فرنك .

1- إن متوسط الانتاج الجزائري من الجبوب في الظروف العادية كان يقدر ب 17 مليون قنطار، وحاجياتها تتراوح ما بين 14و15 مليون قنطار سنويا، وفي هذه الحالة فإنها تصدر حوالي مليوني قنطار من هذه المادة وفي بعض الأحيان كانت تستهلك كل ما تنتجه بل وتضطر إلى الاستيراد أحيانا، مثلما حدث سنة 1927م، حيث استوردت الجزائر ما قيمته 240 مليون فرنك أغلبه من فرنسا، أنظر: عبد الرحمن رزاقي : المرجع السابق، ص 102 .
2- عبد الرحمن رزاقي : المرجع السابق،ص 98 .
3- المرجع نفسه، ص 85 .

وما هو ملاحظ على هذه الزراعة(البطاطا) هو سيطرة العنصر الأوروبي عليها تقريبا، فقد كانت المساحة المخصصة لها مثلا في عمالة الجزائر حوالي: 2051 هكتار سنة 1873م، منها 1550 هكتار للأوروبيين[1].

لقد عرفت زراعة البطاطا تزايدا مستمرا في كمية الانتاج ، الذي ارتفع من 400 ألف طن في الفترة الممتدة من 1916م إلى 1920 م إلى أكثر من 600 ألف طن بين 1920 -1926 م ليبلغ سنة 1930 م حوالي 800 ألف قنطار[2]، ويفسر عدم التزايد بنفس الوتيرة السابقة إلى تأثيرات الاقتصادية لعام 1929 م [3].

إلى جانب البطاطا هناك خضار أخرى على غرار: الفاصولياء، البازلاء، العدس، الشمندر، الجزر، اللفت، الكرنب[4]، وقد كانت الصادرات الجزائرية من الخضار تعبأ في براميل تزن من 100 إلى 150 كلغ أو في سلات تتراوح وزنها من 15 إلى 30 كلغ ، أما الصادرات نحو أنجلترا فكانت عن طريق صناديق[5] يزن الواحد منها 25 كلغ[6] وكانت تسعة أعشار الصادرات الجزائرية من الخضار موجهة إلى السوق الفرنسية ،أين يعاد تغليفها وتعليبها ثم تصديرها من جديد إلى دول أخرى[7].

المطلب الخامس: زراعة التبغ

لقد كان الفلاح يمارس زراعة التبغ في مساحات صغيرة جدا للاستهلاك الشخصي عن طريق ما كان يعرف في الأوساط الشعبية بالاستنشاق[8] ،وكان يزرع بنواحي عنابة وبعض الواحات الصحراوية، وأشهر أنواعه هو تبغ وادي سوف الممزوج بالحشائش.

1 -Minstere de l'agriculture du Commerce et des Traveaux publics : op,cit.pp162-163.

2- عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق، ص 176 .

3- الهواري عدي : المرجع السابق، ص 168 .

4 -Minstere de l'agriculture du Commerce et des Traveaux publics :op,cit, pp 451،453.

5- هناك عدد كبير من المشاغل اهتمت بتحويل الخشب إلى صناديق لتعبئة الخضر والفواكه وذلك لارتفاع تكاليف النقل البحري وزيادة كمية الصادرات، أنظر: الهواري عدي : المرجع السابق، ص 161 .

6- عبد الرحمن رزاقي : المرجع السابق، ص 87.

7- المرجع نفسه، ص 88 .

8- حسن بهلول، محمد بلقاسم: **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر**، م، و، ك، الجزائر، 1984، ص46 .

ومن هنا يمكن القول إن اهتمام فرنسا بزارعة التبغ لم يكن من العدم بل اعتمدت على قاعدة تكونت من قبل ونمتها وطورتها حي أصبح مردود الهكتار الواحد يفوق عشر قناطير خاصة في المناطق المروية قرب السدود[1] ، ففي سنة 1873 م بلغ إنتاج الهكتار الواحد في عمالة وهران حوالي 15 قنطارا وتتراوح ما بين 8 و 12 قنطارا في عمالة قسنطينة[2] ، فقد عرفت هذه الزراعة تطورا كبيرا يفوق تطور زراعة القطن، ويعود ذلك إلى سهولة زراعة التبغ مقارنة بالقطن التي تحتاج إلى تكاليف كبيرة للإنتاج[3]، فالهكتار الواحد من التبغ يكلف حوالي 173 فرنك موزعة كالتالي: [4]

الحرث: 40 فرنك.

التسوية: 15 فرنك

البذور: 35 فرنك. المجموع : 173 فرنك

الغرس: 3 فرنك.

العناية: الحصاد: 15 فرنك.

الاسترجاع: 8 فرنك.

التنقية: 25 فرنك.

لقد قامت السلطات الفرنسية بتشجيع زراعة التبغ، الشيء الذي أدى إلى توسع المساحة المزروعة من قبل الفلاحين الجزائريين والكولون معا، ففي سنة 1883 م بلغت مساحة وإنتاج القطن حوالي 8694 هكتار و 5.227.738 كلغ على التوالي مقسمة كالتالي:[5]

1- المرجع نفسه، ص ص 45- 46 .
2 - Minstere de l’agriculture du Commerce et des Traveaux publics : op,cit,p 316.
3 - عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق، ص 178 .
4 -Minstere de l’agriculture du Commerce et des Traveaux publics : op,cit,p 316.
5 - C.G.A:Conseil supérieur de Gouvernement, session de novembre- décembre 1884, op,cit, p193.

	عدد المزارعين	المساحة	الانتاج
الأوروبيين	1240	2278 هكتار	2.250.671 كغ
الأهالي	8735	6416 هكتار	2.977.067 كغ
المجموع	9975	86944	5.227.738كغ

لقد ظلت زراعة التبغ بصفة عامة نشاطا مقصورا على عدد من الغارسين ، ولقد شهد بعد الأزمة التي ألمت به بين سنة 1903 وسنة 1908 م توسعا جديدا، فتضاعفت المساحات المغروسة وارتفع معدل الإنتاج السنوي الذي كان في حدود36.867 قنطار بين (1900-1908) إلى 550. 65 قنطار بين1909 – 1914م[1] ، وتوسعت المساحة المزروعة تبغا سنة 1930 م لتصل إلى أكثر من000 24 هكتار، أنتجت أكثر من 220000 طن حيث صدر من هذا لأخير حوالي 190000 طن ، وساهم الأهالي بحوالي ثلثي ($\frac{2}{3}$)الإنتاج الإجمالي.[2]

والملاحظ أن التبغ كان يصدر إلى فرنسا للتصنيع، وكان المخالفون في إنتاجه بعدم تقديمهم للكميات المحددة يحاسبون حسابا قاسيا [3]

ورغم هذه النجاحات التي حققتها زراعة التبغ إلا أن مساحتها وتأثيراتها الاقتصادية بقيت محدودة مقارنة بزارعة الكروم أو الحبوب.[4]

المطلب السادس: إستغلال الثروة الغابية

وهي أقدم ثروة عرفها الإنسان واستغلها في حاجاته، وتشتمل هذه الثروة على مختلف الأشجار واالنباتات الموجودة وحتى المحيطة بالغابات، هذه الأخيرة كانت تغطي

1- شارل روبير أجرون : **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**،ترجمة م.حاج مسعود،ع.بلعريبي، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص 316- 317 .
2- عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق، ص 177 .
3- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 68 .
4- الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : المرجع السابق، ص 168 .

مساحات شاسعة في شمال الجزائر[1] وقد فاقت مساحتها - من أشجار وحلفاء- الـ 7 ملاين هكتار[2].

فقد لعبت الغابة دورا أساسيا في حياة سكان الأرياف الجزائرية، حيث كتب أحد الإعلاميين سنة 1892م يقول في هذا الصدد: "كانت الغابة في الزمن الغابر تفي بنصف، بل بثلثي ضروريات معاش الأهالي"، فالسكان الجبليون يتخذونها مرعى لأغنامهم من بداية فصل الخريف إلى نهاية فصل الربيع، وعندما يشتد فصل الصيف فإن الرعاة الرحل يتخذونها ملاذا ومرتعا لقطعانهم، ويوجد من القبائل من اتخذ الغابة مثوى ومقاما، ذلك لأن الغابة توفر فرص استعمالات عديدة، فإلى جانب وظائفها الرعوية وهي الأهم، فإنها تتوفر على مساحات زراعية معتبرة، وتدر منتجات خشبية متنوعة وكثيرا من المنتجات الغذائية[3]، وحيث أن الغابة تعتبر الأم المغذية للقطعان، فهي تسمح بأن تنشأ في حضنها مجالات تتخذ حقولا لزراعات موسمية، ولم يكن الفلاحون الأهالي يهتمون بإنتاج الفحم بجذوع الأشجار الباسقة، ويبدو أن سبب ذلك لا يعود إلى عدم توفرهم على الوسائل التي تسهل قطعها فحسب، بل لأنهم يفضلون الشجر الصغير الذي يسهل عليهم مهمة التزود بالأغصان الضرورية لتسقيف أكواخهم، فأغصان الأشجار الصغيرة توفر لهم العصي وركائز الخيام وخشب المحاريث وحطب التدفئة، كما كان سكان الجبال في بعض غابات القبائل ينزعون قشور أشجار الفلين لاستعمالات عديدة كتغيطة زريباتهم، أو لصناعة خلايا النحل، كما تستغل تلك القشور لصناعة مادة كالدباغة، وفي تلك العمليات لا يلجأ الناس إلى قطع الأشجار وإنما تعريتها من القشور فقط.

ومن بين النشاطات المستحدثة جمع مادة لصاق الصنوبر، وصناعة القطران باستعمال فحم الحطب، كما تستغل أشجار البلوط لاستخراج مادة الدباغة (بدءا من سنة 1870م)[4].

1- أنظر: الملحق رقم21،ص 238.
2- عبد القادر حليمي : المرجع السابق، ص ص 170-171.
3- شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص195.
4- المرجع نفسه، ص ص 199-200.

لكن سرعان ما تحولت هذه الهبة الإلهية إلى نقمة تهدد الفلاح الجزائري[1]، لأن الحكومة الفرنسية أصدرت مجموعة من القوانين التي تقيد استغلال هذه الثروة إن لم نقل تمنعها، فبموجب قانون 16جوان1851م وقانون 22جويلية1863م المعروف بقانون سيناتوس كونسيلت "Sénatus-Consult" تم التصريح بملكية الدولة الفرنسية للغابات الجزائرية، وصنفت بذلك المساحات الغابية تلقائيا ضمن أملاك الدولة[2].

إن الاستغلال الكثيف للغابات بسبب مضاعفة الورشة الاروبية في مجالات اقتلاع نباتات الحلفاء، وإنتاج مادة الدباغة والفحم،خاصة مع وجود مقاولين تحصلوا على رخص الاستغلال، وتطور وسائل النقل كالسكك الحديدية ووجود موانئ كعنابة وسكيكدة،جعل السلطات الاستعمارية تقوم بمحاولات ترمي إلى تنظيم الاستغلال الأمثل للغابات لكنها فشلت بسبب تزايد حاجة السوق الفرنسية بصفة خاصة والأسواق الأروبية بصفة عامة للثروة الغابية.[3]

لقد سعت السلطات الفرنسية إلى ضم الغابات إلى ملكية الدولة فمن سنة 1863م إلى سنة 1870م تم ضم حوالي 752,000 هكتار، ومن سنة 1876م إلى سنة 1887م تم تصنيف 550,000 هكتار إضافي[4]، لتصبح المساحة الغابية التي تعود لملكية الدولة سنة 1911 م حوالي 2,031,578 هكتار موزعة كالتالي:

- عمالة الجزائر: 479,899 هكتار
- عمالة وهران: 611,682 هكتار
- عمالة قسنطينة: 939,965 هكتار

ومن بين هذه الغابات نذكر في عمالة الجزائر: غابة بني سليمان (1911 هكتار)، غابة أهل العش(641 هكتار)، غابة واد مسلم(906 هكتار)، غابة سبقرة(12787هكتار)، غابة بني منصور(6938 هكتار)، غابة الويش (1290 هكتار)، غابة تاكرزان

1- فرحات عباس : المصدر السابق، ص 94.
2 - G.G.A,Conseil supérieur de Gouvernement, session de Novembre-Décembre 1884 ,op,cit, p257.
3- شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا ،ج1، المرجع السابق،ص ص199-201.
4 - G.G.A:Exposé de la situation générale de l'Algérie, Imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1912 , Op, cit, p 398.

(13135هكتار)، غاية جبل بسراب (18605 هكتار)، أما عمالة قسنطينة فأهم غاباتها: غابة أكفادو (11629 هكتار)، غابة بني ميمون (2943 هكتار)، غابة بني أفور (5918 هكتار)، غابة جبل الأندروم (2000 هكتار)، غابة جميلة (4043 هكتار)، غابة بني ملول (1376 هكتار)، غابة الأوراس (42660 هكتار)، غابت تبسة (3646 هكتار)، غابة أولاد عسكر (2580 هكتار)[1]، وبالنسبة لعمالة وهران فنذكر: غابة توميات (990 هكتار)، غابة فنونة (500 هكتار)، غابة أولاد ميمون (1540 هكتار).[(2)]

لقد قامت السلطات الفرنسية بسن مجموعة من القوانين[(3)] والتي يمكن القول عنها بأنها استثنائية وبحكمها لا يحق للأهالي استغلال أي شيء من الغابة حجرا كان أم ثمرا، بل تعدى ذلك إلى تغريمهم ومعاقبتهم، وتتراوح الغرامة من 10 إلى 30 فرنكا، حيث يعاقب كل من وجد في الغابة وهو يحمل أداة قطع ويغرم بعشرة فرنكات، ويغرم بـ 50 فرنكا كل من قام ببناء منزل قرب الغابة دون رخصة من السلطات الفرنسية.[(4)]

وفي المقابل قامت السلطات الاستعمارية بمنح رخص الاستغلال للمستوطنين الأوروبيين والشركات الأروبية وتأجيرها لهم بأثمان زهيدة، بل تعدى ذلك إلى التنازل لهم مجانا على جميع الأجزاء الغابية التي التهمتها الحرائق بموجب مرسوم 7 أوت 1867م وبذلك كرست السلطات الفرنسية استغلال غابات الفلين عن طريق صيغة الإيجار[(5)] لتنطلق الشركات والرأسماليون الأوروبيون في استغلال الثروة الغابية الجزائرية وخاصة:

1- الفلين

[1] - G.G.A:Conseil supérieur de Gouvernement, session de Novembre-Décembre 1884 ,op,cit,p p258-259.
2 - Ibid,p 261.
3- أهم هذه القوانين 1851، 1870 م وكانت تزداد شدة القوانين بعد كل حريق خاصة قوانين 1882م بعد حرائق 1881 م في الشمال القسنطيني أنظر: شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص ص 223،220.
4- عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص ص 195-196.
5- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 216.

كانت الجزائر في الفترة الاستعمارية تنتج كميات كبيرة من هذه المادة، فالفلين الجزائري يتميز بجودة عالية جدا[1]، فقشرة شجرة الفلين هي أفضل المواد المستعملة في الدباغة على الإطلاق، فقد كان جمع محصول الفلين في البداية يتم باقتلاع الأشجار البالغة والكبيرة السن، ثم لبث أن امتد أيضا إلى الأشجار الصغيرة، فقد قدر عدد الأشجار المقتلعة في الفترة الممتدة من 1870 و 1875 م بحوالي 966311 شجرة من أجل الحصول على 43485 طن من الدباغة[2]، لقد بلغت المساحة الغابية لأشجار الفلين في الجزائر حوالي 400000 هكتار سنة 1890 م منها حوالي 278 ألف هكتار تابعة للدولة، وكانت قيمة المواد التي ينتجها الهكتار الواحد حوالي 30 فرنك، أي أن المدخول العام لهذه المادة حوالي 8.340.000 فرنك[3]، لقد بلغ إنتاج الفلين في الجزائر حوالي 46 ألف قنطار سنة 1900 م وارتفع إلى حوالي 106 آلاف قنطار سنة 1907م، وكان سعر القنطار الواحد يتراوح ما بين 32 إلى 35 فرنك[4].

لقد كان الفلين الجزائري المنتج معظمه موجه للتصدير، فقد فاقت صادراته سنة 1913 م الـ 41 ألف طن بقيمة 13 مليون فرنك[5]، وفي سنة 1925 م بلغت الكمية المصدرة حوالي 125.776قنطار، وهو ما قيمته 16.977.167 فرنك، وبهذا أصبحت الجزائر تنافس بعض الدول الرائدة في إنتاج وتصدير الفلين مثل: البرتغال واسبانيا والمغرب، واستمر الإنتاج في الزيادة إلى أن وصل سنة 1929 م إلى حوالي 470 ألف طن، تجاوزت قيمته 85 مليون فرنك[6].

إن هذا التطور في الإنتاج راجع إلى الامتيازات الكبيرة التي منحتها فرنسا للشركات الأوروبية لاستغلال الغابات الجزائرية، فقد حصلت شركة جمعية الغابات على

---

1 - G.G.A: Conseil supérieur de Gouvernement, session de Novembre-Décembre, 1884 , op, cit,p264.

2- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 200.

3 - G.G.A: Conseil supérieur de Gouvernement, session de Novembre-Décembre 1884 , op, cit, p. 264.

4- G.G.A:**Exposé de la situation générale de l'Algérie**, présenté par M.Ch.Jonnart ,Imprimerie Administrative Victor Heintz, Alger, 1909, p 338.

5 - G.G.A: Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1925 ,op, cit, p 455.

6- عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق، ص257.

مساحة قدرها 160 ألف هكتار من الغابات لاستغلالها لمدة 90 سنة، وبلغت المساحة التي سيطرت عليها السلطات الاستعمارية أكثر من 200 ألف هكتار من الغابات[1].

لكن هذا الإنتاج لم يستمر خاصة مع انطلاق الثورة الجزائرية، وتركز المجاهدون في الجبال والغابات لهذا انخفض الإنتاج من الفلين إلى حوالي 140 ألف قنطار، وكان من أسباب ذلك عمليات الحرق التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي لتمشيط هذه المناطق[2] وأهم الدول المستوردة للفلين الجزائري نجد: الولايات المتحدة الأمريكية، الأراضي المنخفضة (هولندة)، بلجيكا، ألمانيا، بريطانيا، اليابان، روسيا والبرتغال[3].

2- استغلال الحلفاء

تعتبر المنطقة الممتدة جنوب الأطلس التلي الموطن الرئيسي لنمو نبات الحلفاء، فهي تنمو في شكل شريط ممتد من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية مرورا بسعيدة، المشرية، بوسعادة، الجلفة، باتنة، تبسة ....الخ[4] ، فلقد شرع في استغلال هذه المادة منذ عهدالإمبراطورية الثانية، ففي سنة 1862 م بلغ الإنتاج أقل من 4500 طن، وانتقل إلى 37 ألف طن سنة 1870م[5] فقد اكتسى جني الحلفاء أهمية كبيرة بعد هذا التاريخ، إذ رأى الناس فيها مصدر ثروة يمكن أن تحقق رخاء الأهالي خاصة في الغرب الوهراني[6]، وقد شهد استغلال هذه المادة تزايدا سريعا في عهد الجمهورية الثالثة التي وفرت وسائل النقل الضرورية[7]، فمثلا تسببت حمى الحلفاء التي أثيرت في الغرب الوهراني في سنوات 1873-1876م في دفع المبادرة إلى مد العديد من السكك الحديدية المتخللة: أرزيو- سعيدة، مستغانم- تيارت، و تقديم مشاريع جديدة من بينها العفرون-عين وسارة عن طريق قصر البخاري[8]، و لتطوير الإنتاج أكثر قامت السلطات الفرنسية بمنح امتيازات

1- يحي بوعزيز : سياسة التسلط الإستعماري، المرجع السابق، ص ص16-17.
2- أندري برنيار وآخرون : المرجع السابق، ص 364.
3 - Victor Dements:**L'Algérie Industrielle et commerçante 1830-1930**, Librairie Larose, Paris, S.D, p 164.
4 - Jules Carbonel : op, cit, p66.
5- الصالح عباد : المرجع السابق، ص 100.
6- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 689.
7- الصالح عباد : المرجع السابق، ص 100.
8- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 689.

لشركات الاستثمار في الحلفاء؛فحصلت الشركة الفرنسية الجزائرية على أكثر من300 ألف هكتار من أراضي الحلفاء[1]. كما منح لها أيضا امتياز استغلال السكة الحديدية أرزيو- سعيدة و هذا في سنة 1873م، الشيئ الذي ساهم في ارتفاع الإنتاج إلى 110 ألاف طن في سنة 1879م[2]، وقبل هذا التاريخ كان استغلال مادة الحلفاء استغلالا عشوائيا كبير الضرر، وكان حكرا تجاريا بين أيدي الإسبان في سيدي بلعباس بصفة خاصة والجنوب الوهراني بصفة عامة، وكان البيع يتم بالمزاد العلني وفق تقديرات المزايدين الحاضرين مما فتح الباب للغش في مثل تلك الأوضاع.

وبعد سنة 1879 م فرض على استغلال الحلفاء تنظيم صارم إذ يجب أن تؤجر الأراضي من طرف جماعة الأهالي للمستغلين، ويجب أن يتم اقتلاع الحلفاء يدويا من غير استعمال المنجل، وأن لا تقتلع النباتات من جذورها، ويجب أن يتم وزن الكميات المقتلعة[3].

هذه الإجراءات ساهمت في ارتفاع الإنتاج إلى حوالي 20 ألف طن سنة 1883م[4]، ثم إلى حوالي 92 ألف طن سنة 1885م موزعة كالتالي: 89 ألف طن في عمالة وهران، 2250طن في عمالة الجزائر، 1593 طن في عمالة قسنطينة.[5]

كان للإسبان خبرة كبيرة في استغلال الحلفاء أو إنتاجها، فقد كانت اسبانيا أول مصدر لهذه المادة قبل الاستغلال الواسع للحلفاء الجزائرية ،حيث بلغت صادراتها في الفترة 1868-1872 م ما يقرب 900 ألف طن سنويا، و انخفضت إلى 45 ألف طن سنة1888 م[6] نتيجة الحرب الأهلية، و هو ما جعل الكثير من منتجي الحلفاء الإسبان يتجهون إلى الجزائر؛ حيث سيطروا على تجارة هذه المادة خاصة في الجهة الغربية للجزائر[7]، و سبب الاتجاه إلى الجزائر كون الاسباني يندمج بسرعة أكبر في الجنسية

---

1 - Jules Carbonel : op, cit, p67.

2- صالح عباد : المرجع السابق، ص 100.

3- شارل روير أجيرون : الجزائريون المسلمون و فرنسا،ج1، المرجع السابق،ص689.

4 -G.G.A:Conseil supérieur de Gouvernement,, session de Novembre –Décembre,1884,op,cit,p211.

5- عباد صالح : المرجع السابق، ص100.

6-المرجع نفسه.

7- عمار بوحوش :العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق،ص75.

الفرنسية و يرتبط بسهولة كبيرة بالأرض الجزائرية التي يتأقلم معها، ويعتبرها امتداد لأرضه الأم، ولتشجيع و تسهيل الهجرة الاسبانية اقترحت مندوبية المستوطنين عام 1905 إلغاء شكل جواز السفرين فرنسا و إسبانيا لكن الاقتراح رفض من قبل فرنسا وكانت وهران قد استقبلت في سنة 1907 م حوالي 25 ألف إسباني [1].

ولما أدركت فرنسا أهمية هذه المادة في صنع الورق خاصة وأن لها أسواق أوروبية واسعة أهمها انجلترا[2] ،عملت على تطويرها حيث ارتفع الإنتاج من 58 ألف قنطار عام 1919 م إلى حوالي 2 مليون قنطار عام 1929 م و كان ذلك نتيجة لعمليات المصادرة الواسعة التي كانت السلطات الاستعمارية تنتهجها إضافة إلى منع الجزائريين من الرعي في مناطق تواجد الحلفاء.

لقد كان لمد السكك الحديدية دور كبير في تطوير إنتاج الحلفاء، نظرا لعمليات النقل و التصدير السريعين خاصة نحو انجلترا التي كانت تستقبل أكثر من 85% من صادرات الجزائر من هذه المادة[3]، و التي كانت في تزايد مستمر حيث تم تصدير من وهران كميات تتراوح من 55 إلى 60 ألف طن بين 1873-1876 م بقيمة 135 إلى 145 فرنك للطن، ووصلت الكمية إلى 80.000 طن سنة 1881 م و حوالي 90000 طن سنة 1890م و في المجموع بلغت الكميات المصدرة بالنسبة للجزائر من 1867 إلى 1879 م فقط حوالي 592.596 طن من الحلفاء و 1020000 طن سنة 1884 م و بقيمة إجمالية وصلت إلى 127 مليون فرنك[4].

وإلى جانب الفلين و الحلفاء نجد بعض المنتجات الغابية الموجهة نحو التصدير كالخشب و بعض الألياف النباتية، و التي بلغت مداخيلها سنة 1924 م حوالي 5.306.128 فرنك[5].

1- صالح عباد : المرجع السابق، ص100.
2- عبد اللطيف بن اشنهو : المرجع السابق، ص256.
3-المرجع نفسه.
4- شارل روبر أجيرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص689.
5 -G.G.A :Exscposé de la situation générale de l’Algérie en 1925,op,cit, p465.

المطلب السابع: إجراءات تطوير الزراعات التجارية

لتحقيق الزيادة والنمو في الإنتاج الزراعي الاستعماري، فقد حرصت فرنسا منذ العقد الثاني لاحتلالها للجزائر على إنشاء مدارس زراعية من أجل إعداد و توفير الإطارات و الأيدي العاملة الماهرة،فبموجب قرار 03 أكتوبر 1840م تقرر إنشاء التعاونية الفلاحية الجزائرية، و في 03 أكتوبر1948 م صدر مرسوم ينص على إنشاء و تنظيم التكوين المهني الزراعي في الجزائر، ففي عمالة وهران تم تخصيص مبلغ قدره 60000 فرنك سنة 1875م كدعم مالي لعشر جمعيات زراعية متواجدة بوهران، مستغانم، معسكر، تلمسان،عين تيموشنت، سيدي بلعباس، تيارت، غيليزان، و هذا قبل الشروع في بناء مؤسسات تعليمية زراعية و ذلك رغبة من السلطات الفرنسية على توجيه الفلاحين صوب هذه الجمعيات، و في 30 جويلية 1875م، صدر قانون ينص على إنشاء مدارس ابتدائية للتعليم الفلاحي الابتدائي، و في سنة 1877م، صدر إعلان يدعو الكولون إلى تسجيل أبنائهم في قائمة الراغبين في المشاركة للدخول إلى المدرسة الوطنية للفلاحة في مونبلي[1]، و في أفريل 1881 م تبنتت الجمعية الفرنسية من أجل ترقية العلوم اقتراحا يرمي إلى خلق مدرسة عليا أو معهد عالي للفلاحة بالجزائر، و مدرسة تطبيقية فلاحية في كل عمالة من العملات الثلاث للمستعمرة(الجزائر)[2]، و في نفس السياق إتخذت الحكومة الفرنسية إجراءات لتوجيه التلاميذ الجزائريين صوب المدارس الفلاحية والبيطرية بناءا على فكرة إسماعيل عربان[3] ،بهدف منح أطفال الجزائر تعليما قاعديا باللغة العربية والفرنسية وتزويدهم بمفاهيم حول الفلاحة التطبيقية[4].

ودائما و بهدف تطوير الزراعة التجارية تم إنشاء مؤسسة "القرض المالي و الزراعي للجزائر" في 30أكتوبر 1880م و هذا بهدف تقديم قروض طويلة المدى تتراوح

1- عدة بن داهة : الاسنيطان و الصراع حول ملكية الأرض،المرجع السابق، ص ص 229،227.

2-المرجع نفسه،ص230.

3-اسماعيل عربان:وهو توماس عربان ولد في 1812/12/31 م بعنابة،و ابوه عربان برو تاجر من مرسيليا و امه ابوليف عربان،انتقل به ابوه الى فرنسا عام 1820م ،انخرط في صفوف السانسيمونيين و هو تلميذ بالثانوية في سنة 1833م ارسل في مهمة لتدريس اللغة الفرنسية الى المشرق العربي،و هنالك تعلم اللغة العربية، و في سنة 1835 م اعتنق الاسلام و اختار لنفسه اسم اسماعيل، وفي سنة 1837 م ارسل الى الجزائر في مهمة مترجم بالقرب من جنرالات فرنسا من امثال بيجو، ثم فيما بعد مترجم للامبراطور و من المقربين له(نابليون الثالث)، احيل الى التقاعد سنة 1871م ، توفي سنة 1884م بالجزائر، انظر: عدة بن داهة :الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ،المرجع السابق،ص131.

4-المرج نفسه،ص237.

من 10 إلى 30 سنة للفلاحين و التجار و بوجه خاص للمستوطنين الأوروبيين، و هذا لتمكينهم من تحقيق مشاريعهم مقابل فوائد تتراوح بين 5,5% و 6,6%، و للإشارة فإن مقرات هذه الشركة بلغ 46 مقرا خلال عام 1908م، و يضاف إلى ذلك عدة مؤسسات بنكية ساهمت في حصول المستوطنين الأوروبيين على المزيد من الأراضي الزراعية، خاصة خلال 1870-1894 م ومنها: بنك الجزائر، الشركة الجزائرية، القرض العقاري الفلاحي للجزائر، القرض الليوني...الخ[1].

و راح الاهتمام المتزايد بالزراعات التجارية إلى دفع إدارة الاحتلال إلى إصدار مرسوم في 31 مارس 1902 م يقضي بتعميم إنشاء الفرق الزراعية على مستوى مقر كل عمالة، و في 18 نوفمبر 1904 م صدر مرسوم آخر ينص على إعادة تنظيمها بحيث تصبح كل غرفة زراعية تتألف من ستة عشر عضو فرنسي منتخب و ستة أعضاء جزائريين يعينهم الحاكم[2].

ولتوجيه الاقتصاد الأهلي و التأثير عليه قامت الإدارة الاستعمارية بإنشاء مؤسسات ذات منفعة عامة أطلق عليها اسم "الشركات الأهلية للاحتياط"[3]، و التي كانت سابقا مؤسسات عرفية تعرف بأهراء التخزين الاحتياطي الموجودة منذ القديم في الجزائر، تم إنشاء هذه المؤسسات بموجب قانون 14 افريل 1893م[4]. بهدف مساعدة الفلاحين الجزائريين الفقراء، و تقديم قروض مالية لهم بغرض تطوير محصولهم الفلاحي وتحسين أدوات العمل و تجديدها، و حظي هذا القانون بالموافقة و تأييد الحاكم العام جول كامبون[5]، يوم 07 ديسمبر 1894 م[6]، و الواقع أن المسلمين كانوا ساخطين من سير شركات الاحتياط الأهلية كما أكد عليه مندوبوهم الماليون، حيث أكد رئيس المندوبية

1- احميدة عميراوي وآخرون : المرجع السابق، ص66.
2- عدة بن داهة : الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ،المرجع السابق،ص270.
3-المجع نفسه، ص271.
4- شارل روير اجيرون : الجزائريون المسلمون و فرنسا،ج2،المرجع السابق،ص411.
5-يعتبر جول كامبونJules Cambon أول حاكم عام للجزائر يتم تعيينه للإشراف على تنفيذ سياسة خاصة بالأهالي نصحه لأطباء بالإستشفاء بالجزائر، تم إلحاقه بديوان شانزي الحاكم العام سنة 1874، و عينه هذا الأخير عامل عمالة قسنطينة سنة 1877 و عمره آنذاك 33 سنة،عين حاكما عاما على الجزائر سنة 1891،أنظر: شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون و فرنسا،ج1،المرجع السابق ، ص ص 865 - 956 .
6- عدة بن داهة : الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض،المرجع السابق،ص 270.

القبائلية آيت مهدي في سنة 1899 م أن الأغنياء يستحوذون على الاستفادة من هذه المؤسسات[1]، و عليه و بصفة عامة لم توفق شركات الاحتياط الأهلية في وضع حد للمجاعة و لا للتعامل بالربا و لم تلعب سوى دورا ضئيلا في تحسين أوضاع الاقتصاد الأهلي[2]، إلى جانب ذلك قامت السلطات الاستعمارية بوضع ترسانة من القوانين الخاصة بالغابات في الجزائر فقد طالب جول فيري في سنة 1892 م بوضع نظام غابي خاص بالجزائر، فتم إعداد مشروع قانون صاغه سان جرمان نائب وهران في سنة 1898م ثم حرره سنة 1900م بعد أن صار النائب سيناتورا ، و تمت المصادقة عليه في جويلية 1901م، كما تم وضع قانون آخر للغابات صدر في 11 فيفري 1903 م اشتمل على 190 مادة ، نص على طريقة استغلال الغابات و النقاط التي يطبق فيها التغريم الجماعي و الحجز على الأهالي[3].

إذن هذه الإجراءات و القوانين، إضافة إلى القوانين المتعلقة بالبنى التحتية و الاستيطان و نزع الملكيات و القوانين الجمركية ساهمت في تشكيل نظام اقتصادي جديد في الجزائر مبني على الزراعة التجارية.

وهكذا انتقلت الزارعة في الجزائر من زراعة داخلية خاصة بالاكتفاء الذاتي إلى زراعة تجارية موجهة لما تحتاجه السوق الفرنسية متجهة بذلك للبحث عن الربح النقدي الذي يمثل الحافز الأساسي لزيادة الإنتاج في أي بلد رأسمالي كفرنسا وعليه فقد عملت السلطة الفرنسية على تنمية زراعات مختلفة لا تستهلك بالداخل إنما أغلبها موجهة للتصدير إلى السوق الفرنسية بصفة خاصة والأوربية بصفة عامة.

المبحث الثاني: نمو الصناعات الإستخراجية

على غرار التطور الكبير الذي عرفته الزراعات التجارية الاستعمارية في الجزائر، واكبه تطور صناعي تمثل أساسا في الصناعات الاستخراجية خاصة بعد

1- شارل روبير آجيرون : الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج2،المرجع السابق، ص414.
2- شارل روبير آجيرون : الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج2،المرجع السابق ، ص 430.
3-المرجع نفسه،ص ص 273-274.

الدراسات والبحوث الاستكشافية التي أظهرت أن الجزائر تزخر بكميات هائلة من المعادن والموارد الطاقوية،[1] فقد كان للتطور الصناعي الذي سهدته فرنسا في النصف الأول من القرن التاسع عشر آثار مباشرة على استغلال الجزائر بالبحث عن المعادن فيها ونقلها ، ففي ستينات القرن التاسع عشر كانت فرنسا تدفع حوالي 80 مليون فرنك (14.5 % من وارداتها) مقابل استيراد الحديد والنحاس والرصاص والرخام، فقد بدأت الأبحاث تجري في الجزائر خاصة في الجهة الشرقية قاد ها باحثين هما: أنفونتين والمهندس المنجمي فرونال وقد شرع هذا الخير في نشر أبحاثه ابتداء من عام 1850 م، حيث تم العثور على 45 منجما و شرع في استغلالها مع نهاية الستينات[2] قصد تلبية احتياجات الصناعة الفرنسية ،وقد شهد هذا الاستغلال إفراطا كبيرا خاصة بعد الحرب العالمية الأولى[3]، و من بين المشاكل التي كانت تواجه استغلال المعادن خاصة في المناطق الصحراوية الغنية بها، نقص المواصلات ووسائل النقل ولهذا اهتم الاستعمار باستغلال المناجم الموجودة في الشمال حيث توجد شبكة كثيفة من المواصلات – طرق برية، سكك حديدية- إضافة إلى قربها من موانئ التصدير.[4]

لقد عرف استغلال المناجم الجزائرية توسعا كبيرا في عهد الجمهورية الثالثة التي وفرت الشروط الضرورية لذلك، خاصة ما يتعلق بوسائل النقل فقد جاء في تقرير الحكومة العامة للمندوبيات المالية دورة ماي 1903 م أن الإدارة لفتت انتباه المندوبيات المالية منذ عام 1898م إلى التطور الذي عرفته الصناعة المنجمية في المستعمرة (الجزائر) خلال السنوات الأخيرة وقد ترجم هذا التطور في ارتفاع الامتيازات الممنوحة والتي ارتفعت من 51 في 01 جانفي 1898م إلى 69 في 01 جانفي 1903م وبالتزايد المعتبر لعدد الطلبات للبحث التي كانت على التوالي بالنسبة لعمالة قسنطينة وحدها 227

1- إبراهيم مياسي : من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 92 .
2- صالح عباد : المرجع السابق، ص 98 .

3 -René Lespes : op, cit, p 103.
4 -Bernard Mourice Antoin : op,cit, p28.

في سنة 1897م ، 304 سنة 1898م 465 عام 1899م، ثم 545 سنة 1900م ويمكن تعليل ذلك بالأرباح المحققة في استغلال المناجم والتي كانت عالية في العمالة. [1]

ومن أهم المعادن التي تحتويها المناجم الجزائرية:

المطلب الأول: الحديد

والذي أعتبر من أكثر المعادن المطلوبة في الأسواق العالمية، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، لأنه يدخل في مختلف الصناعات الحربية ولذلك أهتم به الفرنسيون كثيرا وبدأوا باستغلال أول منجم لهذا المعدن عام 1865م، بجبل "دير" بتبسة ثم أتبعه اكتشاف عدة مناجم كان أهمها: منجم الونزة، الذي يقع بالقرب من تبسة ويعتبر أكبر منجم للحديد اكتشف بالجزائر، حتى ذلك الوقت حيث أن إنتاجه كان يمثل ثلثي ($\frac{2}{3}$) الإنتاج الجزائري من هذه المادة[2] ،وقد ازدادت أهمية منجم الونزة خاصة بعد ربطه بميناء عنابة عن طريق سكة حديدية يبلغ طولها حوالي 142 كلم وأشرفت منذ 1913 م شركة الونزة على استغلاله[3].

إضافة إلى منجم الونزة اكتشفت مناجم أخرى أهمها : منجم بوخضرة الذي يقع بالقرب من منجم الونزة ويحتل المرتبة الثانية من حيث الإنتاج، ومنجم آخر ناحية سكيكدة وهو منجم فلفلة إضافة إلى تيزميرت على بعد 30 كلم من مدينة بجاية[4] ،إضافة إلى مناجم أخرى على غرار منجم باب المثرب، منجم دار الريح ،منجم البارود بعمالة وهران، ومنجم الأرض منجم عين سدونة، منجم قورابة،منجم عين أودرار بعمالة الجزائر، أما عمالة قسنطينة إلى جانب المناجم السابقة الذكرنجد منجم عين مقرة، منجم

1- عباد صالح : المرجع السابق، ص ص 98 -99 .
2 - G.G.A: Le Bone Guelma L'ounza,Imprimerie Administrative Victor Heintz, Alger,1913, op,cit, pp 18,22.
3 -L Billiard :op,cit,p09.
4- عبد الرحمان رزاقي : المرجع السابق، ص 53 .

مروانية، عين بن مروان، منجم الميكمان[1] كما توجد مناجم أخرى تختلف من حيث كمية الإنتاج.

لقد بلغ إنتاج المناجم الجزائرية من الحديد سنة 1913 م حوالي 308.6 ألف طن[2] ليرتفع سنة 1919 م إلى أكثر من 750 ألف طن[3]، ثم إلى 1.662.506 طن سنة 1924م، احتكر منجم الونزة منها 595.656 طن[4]،وارتفع الإنتاج ليصل سنة 1930 م حوالي 2.3 مليون طن[5] ليعود وينخفض الإنتاج ما بين 1930-1935م[6] ويمكن إرجاع ذلك إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م.

لم يكن إنتاج الحديد الخام مرتبطا بأي تصنيع محلي و لذلك فقد بقي تابعا لمجالات التصريف الخارجية[7] حيث كانت نسبة صادرات الحديد تفوق دو ما نسبة 7% من القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية ،وكانت أ هم الأسواق المستقبلة للحديد الجزائري لسنة 1927 م انجلترا بنسبة 44% والأراضي المنخفضة "هولندة" بنسبة 37% والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 10% وألمانيا بنسبة 3.2% وفرنسا بنسبة 2%، كندا بنسبة 2% إيطاليا بنسبة 1% إضافة إلى بلدان أخرى تستورد الحديد الجزائري لكنها غير دائمة وغير منتظمة كبلجيكا.[8]

المطلب الثاني: الفوسفات

الفوسفات معدن ناتج عن تحول البقايا الحيوانية منذ آلاف السنين ،يصنع منه السماد الضروري للحياة النباتية و يستخرج في شكل صخور رمادية اللون[9]، موجودة في الجزائر بكثرة وبقي يحتل المرتبة الثانية بعد الحديد في الصادرات المعدنية

1 - G.G.A:Exposé de la situation générale de l'Algérie, 1912,op,cit , p286 .

2- صالح عباد : المرجع السابق، ص 99 .

3 -Bulletin Officiel du Gouvernement Général : 1929,p85.

4 -G.G.A:**Exposé de la situation générale de l'Algérie**,présenter par mourice viollette,imprimerieadministrative victor heintz, Alger ,1926, p 429 .

5 -Bulletin Officiel : op, cit, p.85.

6 - Charles Robert Ageron:Histoire de l'Algerie contemporaine, op, cit, p 412.

7- عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق، ص 258 .

8- عبد الرحمان رزاقي : المرجع السابق، ص 60 .

9 - عبد القادر حليمي : المرجع السابق، ص 231 .

الجزائرية، ويعتبر منجم الكويف الذي يقع على بعد 40 كلم شرق تبسة، أكبر منجم لإنتاج الفوسفات في الجزائر[1] ،حيث بدأ في استغلاله سنة 1893م[2] و قد سيطرت شركة الكويف "Quif" وسكرة مزايتا "Mzaita" على إنتاجه، ففي سنة 1917م لم تكن هناك مناجم تذكر وذات أهمية لإنتاج الفوسفات في عمالة وهران والجزائر باستثناء بعض الأبحاث في ضواحي بوغار، أما في عمالة قسنطينة في نفس السنة نجد حوالي 146 رخصة أخرى لاستغلال الفوسفاط في منطقة تبسة نذكر منها: شركة ذو كونستانتين فوسفات سيلتد "The Constantine phosphate cylted" وشركة سانت غوبان "Sainte -Gobain " .[3]

لقد بلغ إنتاج الجزائر من هذه المادة عام 1928م حوالي 767 ألف طن [4]، ومن جراء الأزمة الاقتصادية العالمية تراجع الإنتاج ليصل إلى حوالي 572 ألف طن سنة 1935م[5]، بالإضافة إلى أن انخفاض الاستهلاك العالمي ابتداء خاصة من عام 1930 خاصة انخفاض الاستهلاك الأوروبي كانت وراء التراجع أيضا، فقد كانت الدول الأوروبية سوقا رئيسيا لفوسفات بلدان المغرب العربي فقد بلغت واردات الفوسفات في أوروبا عام 1930م حوالي 6.5 مليون وانخفضت إلى حوالي 4 مليون طن سنة 1931م[6].

ونظرا لأهمية الفوسفات في صناعة السماد الضروري للزراعة فقد أولت السلطات الاستعمارية اهتماما خاصا له، وأعطت 13 رخصة للبحث عنه خاصة في المناطق الشرقية سنة 1921م[7] وقد سيطرت أربع شركات على إنتاج هذه المادة، هي برج رودير

1- عبد الرحمان رزاقي : المرجع السابق، ص 54 .

2 -G.G.A: Exposé de la situation générale de l'Algérie, 1912 ,op, cit, p 295 .

3 - G.G.A: Exposé de la situation générale de l'Algérie, 1912 ,op, cit, pp295-296 .

4 -B.O.G.G ,1929, p 85

5 -Charles Robert Ageron:Histoire de l'Algerie contemporaine, op,cit, p412.

6- عبد الرحمان رزاقي : المرجع السابق، ص ص 60- 61.

7 -Jules Carbonal : op,cit , p 104.

"Bordj Redir" وميزايتا "Mezaita" وجبل الكويف "Djebel- Quif" وتوكي فيل "Tocqueville" حيث بلغ إنتاج هذه الشركات سنة 1925م حوالي 716.632 طن[1].

لقد كان الفائض من الفوسفات يصدر إلى فرنسا وتستقبل 27% من صادراته ألمانيا وتستقبل هولندا 14% من صادراته، أما إيطاليا فتستقبل حوالي 11% بالإضافة إلى دول أخرى كإسبانيا وبلجيكا بنسب مختلفة.[2]

المطلب الثالث: الزنك

يعتبر الزنك من بين المعادن التي تنشط الصناعات الاستخراجية في الجزائر، وأهم مناجمه: منجم العابد على الحدود الجزائرية المغربية،[3] منجم جبل مسار، منجم المعازي في عمالة وهران، أما عمالة الجزائر فأهم مناجم الزنك فيها منجم أورسنيس، منجم ناظور الشعير، منجم قرومة، منجم جهمامة، أما فيما يخص عمالة قسنطينة فنجد: منجم تيمزريت، منجم واسطة، منجم مسلولة، منجم سيدي عيشة، منجم كاف السماح، منجم بوخدمة، منجم دار الصفاء، منجم جبل الغسار، جبل يوسف، منجم جبل السوتلة، منجم جبل مروانة، منجم جبل عين الأركو، منجم الشلالة، منجم عين بربار[4]، إضافة إلى تيون كوانك منجم "Tion koing" بالقرب من باتنة، و هذا المنجم تستغله شركة مناجم إفريقيا.[5]

لقد بلغ إنتاج النزك في الجزائر سنة 1913 م حوالي 82.256 طن ولكنه انخفض إلى حوالي 54 ألف طن سنة 1925م،[6] ليصل في حدود 60 ألف طن سنة 1926م، وتأثر الإنتاج بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 م ليصل إلى أدنى مستوياته

1 -G.G.A: Exposé de la situation générale de l'Algérie 1926, op,cit, p 433 .

2- عبد الرحمن رزاقي : المرجع السابق، ص 62 .

3- عبد القادر حليمي : المرجع السابق، ص 234 .

4 -G.G.A: Exposé de la situation générale de l'Algérie 1912, op,cit, pp 291- 292 .

5- عبد الرحمان رزاقي : المرجع السابق، ص 55.

6 -G.G.A: Exposé de la situation générale de l'Algérie 1926, op.cit, p 430 .

سنة 1932م إلى حدود 4000 طن، و هذا ما أثر على صادراته التي انخفضت من 30 ألف طن سنة 1929 م إلى حوالي 2000 طن عام 1934م، وكانت أهم الأسواق المستقبلة لهذه المادة هي بلجيكا ب 61% ، فرنسا ب 25%، ألمانيا 8.7%، بولونيا بـ 6.7%.[1]

المطلب الرابع: الرصاص

إن الرصاص عادة ما يتواجد مع الزنك، وتشتمل صناعة استخراج الرصاص والزنك في الجزائر على حوالي 45 منجما أهمها: منجم جبل مسار و منجم المعازي في عمالة وهران، منجم قرومة و منجم أورسنيس و منجم جمهامة في عمالة الجزائر و منجم تيمزريت، منجم كاف السماح، منجم جبل عين الأركو، منجم الشلالة في عمالة قسنطينة.[2]

لقد بلغ إنتاج الرصاص في الجزائر حوالي 21596 طن سنة 1913 م و في سنة 1919 م حوالي 8435 طن ، وفي سنة 1925 م حوالي 16459 طن ليرتفع الانتاج إلى حوالي 33 ألف طن سنة 1927م[3] ،وقد تأثر إنتاج الرصاص كغيره من المعادن بالأزمة الاقتصادية العالمية 1929 م فانخفض الإنتاج بصورة كبيرة حيث و صل الإنتاج إلى حوالي 157 طن فقط سنة 1933م[4] و هذا ما أثر على صادراته التي انخفضت بدورها من 22 ألف طن سنة 1930 م إلى 200 طن عام 1934م وبقيت صادراته متدهورة إلى غاية الحرب العالمية الثانية[5] ، وتمثلت أهم أسواقه في فرنسا بنسبة 72 %، بلجيكا بنسبة 9%، اليونان بـ 8%، ألمانيا بنسبة 1% وكانت النسب مختلفة من سنة إلى أخرى.[6]

المطلب الخامس: الفحم الحجري

وهو مادة ناتجة عن بقايا نباتية مدفونة منذ آلاف السنين تحت الرواسب، تحولت إلى فحم حجري بفعل عاملي الحرارة والضغط،[7] أكتشف أهم منجم له بالجزائر سنة

1- عبد الرحمان رزاقي : المرجع السابق، ص 62 .

2 -G.G.A: Exposé de la situation générale de l'Algérie 1912, op,cit, pp 291- 292.

3 -G.G.A: Exposé de la situation générale de l'Algérie 1926, op,cit, p430 .

4 -B.O.G.G :1929, p85.

5- عبد الرحمان رزاقي : المرجع السابق، ص 62.

6- المرجع نفسه، ص 63 .

7- عبد القادر حليمي : المرجع السابق، ص239.

1927 م والمتمثل في منجم القنادسة "قرب بشار" والذي يبعد عن سواحل وهران بحوالي 550 كلم، لم يتم استغلاله إلا مع نهاية العشرينات من القرن العشرين ويرجع هذا التأخر إلى انتظار إكمال أشغال السكك الحديدية الرابطة بين منطقة القنادسة ومنطقة وجدة المغربية [1]،ولقد ازدادت أهمية الفحم الجزائري بالنسبة للاستعمار الفرنسي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وهذا راجع إلى نقص المصادر الطاقوية، فأزدادت الأبحاث الاستعمارية للبحث عن المواد الباطنية فاكتشفت عدة مناجم للفحم منها: منجم صافية، منجم العبادلة بالقرب من القنادسة والذي بدأ في استغلاله عام 1942 أشرفت على استغلاله شركة الجنوب الوهراني "Oran Houilleres Du Sud"[2] وكان الفحم يستهلك من قبل المراكز الكهربائية.[3]

هذا وقد لجأت الإدارة والشركات الاستعمارية إلى البحث عن بدائل أخرى للطاقة خاصة البترول والغاز ،فقد بدأت أولى أعمال التنقيب عن البترول سنة 1913 م بمنطقة غليزان من طرف رأسماليين إنجليز وفرنسيين وكانت الأبحاث تتطلب المغامرة برؤوس الأموال دون أي ضمانة للنتيجة.[4]

وأثناء الحرب العالمية الأولى جرت بعض أعمال البحث والتنقيب عن البترول في المناطق الشمالية مثل عين فركون وسيدي عيسى سنة 1917م،[5] ولقد منحت السلطات الفرنسية فيما بعد أكثر من 39 رخصة[6] للبحث والتنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية وفي مساحة تتجاوز 600 ألف كلم^2 [7] وكانت هذه الاكتشافات قد غيرت

---

1 - Germes J.Saint : op,cit,p228.
2 -G.G.A: Encyclopédie Mensuelle, op,cit, p 199.
3 .- Germes J.Saint :op,cit,p174 .
4 -Ibid, p176.

5- عبد القادر حليمي : المرجع السابق، ص. 244 .

6- هناك العديد من الشركات التي حصلت على رخص هامة للبحث والتنقيب على البترول والمواد الطاقوية الأخرى، وكان من أهم هذه الشركات ، الشركة الفرنسية للبترول التي حصلت على مساحة تفوق 120 ألف كلم2 شركة البترول الجزائرية والتي حصلت على أكثر من 160 ألف كلم2 و من الأراضي الصحراوية الجزائرية، شركة البحث والإستغلال البترولي والتي حصلت بدورها على مساحة تفوق 145 ألف كلم2 وشركة الاستغلال البترولي التي حصلت على مساحة 3 آلاف كلم2 وقد استخدمت هذه الشركات أكثر من 277 أجير مختص في الأعمال المنجمية، أنظر: . Germes J Saint : op, cit ,p 177

7 -René Gendarmer,**L’Economie de l’Algérie**, Librairie armand Colin,Paris, 1959,p251.

مجرى النمو الاقتصادي في الجزائر الذي بدأ يتحول من الإنتاج الزراعي إلى إنتاج الموارد الأولية وهذا بعد اكتشاف البترول سنة 1956م[1].

1 -Ibid, p250.

المبحث الثالث: تجارة الجزائر الخارجية

إن التطور الذي عرفته الجزائر خاصة في إنتاج المزروعات التجارية وكذلك تطور وسائل النقل خاصة الموانئ، والتي كان لها دور كبير في تحريك التجارة الخارجية التي تعتبر المرآة والعاكسة للاقتصاد الداخلي فمن خلالها يمكن الحكم على الاقتصاد الداخلي لأي دولة ،فالجزائر كما تطرقنا سابقا كانت تجارتها الخارجية جد مزدهرة في العهد العثماني وكانت تربطهما علاقات تجارية بأوروبا والبلدان المجاورة[1]،حيث كانت تجارة الشرق الجزائري مع تونس والسودان تساهم بقسط كبير في تنشيط التجارة الداخلية مع أن المواد المتداولة في عمليات البيع كانت كمالية،[2] هذا في الشرق أما في الغرب فكانت لتلمسان علاقات تجارية مع المغرب الأقصى.[3]

وكنتيجة للسياسة الاقتصادية الفرنسية من مصادرة الأراضي وتطوير الزراعات التجارية وتدعيم البنى التحتية وتوفر رؤوس الأموال بدأت فرنسا تجني ثمار هذه السياسة ويظهر ذلك في طبيعة الصادرات التي عرفت تغيرا كبيرا عما كان عليه الحال في أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال.

بعد أربعين سنة من احتلال الجزائر بلغت قيمة تجارتها الخارجية أكثر من 200 مليون فرنك، منها 98 مليون فرنك للصادرات، و هذا نتيجة لبداية مشاركة الزراعات التجارية في الصادرات خاصة الخمور إضافة إلى مواد أخرى بدأت تشارك هي الأخرى في حركة الصادرات مثل المعادن[4] والاستغلال المنجمي بصفة عامة، هذا إلى جانب القوانين الجمركية خاصة قانوني 11 جانفي 1851 و 17 جويلية 1867 ساعدت على دمج الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، ورفع الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، وإلغاء كل رسوم الدخول إلى فرنسا على المنتجات الواردة من الجزائر وبالتالي الحرية التجارية الكاملة بين فرنسا والجزائر

1- محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 117 .
2- المرجع نفسه، ص107 .
3- علي عامر محمود: **تاريخ المغرب العربي المعاصر**، دمشق 1997، ص 106 .
4- عبد الرحمن رزاقي : المرجع السابق، ص 31 .

وبفعل ذلك ارتفعت الصادرات الجزائرية نحو فرنسا ولكن الواردات من هذه الأخيرة ارتفعت أكثر فقد انتقل مجمل الصادرات والواردات من حوالي 365 مليون فرنك (متوسط سنوات 1871- 1875م) إلى حوالي الملیار فرنك سنة 1912م، أما الواردات الفرنسية فقد بلغت حوالي 560 مليون في حين لم تبلغ الصادرات سوى 385 مليون فرنك، هكذا ارتفعت نسبة فرنسا في التجارة الخارجية الجزائرية بحيث أصبحت تمثل سنة 1912 م حوالي 80% ،وما يلاحظ كذلك هو التزايد المستمر للعجز في الميزان التجاري الجزائري لصالح فرنسا[1] ،ومن بين الأسباب التي أدت إلى هذا العجز الزيادة الكبيرة لعدد المستوطنين حيث بلغ عددهم سنة 1929م أكثر من 650 ألف مستوطن كان لهم دورا كبيرا في تطوير الاستهلاك في الجزائر، و هو ما تؤكده قيمة الواردات التي فاقت 52% من قيمة التجارة الخارجية.[2]

المطلب الأول: الصادرات

خلال السنوات الأولى استمرت الصادرات على ما كانت عليه في العهد العثماني[3]، لكن بعد عام 1870 م طغت المشروبات الخمرية و الكحولية على الصادرات الجزائرية[4]، و بقيت تحتل الصدارة، فقد بلغ الإنتاج من الخمور عام 1928 م حوالي 12 مليون هكتولتر كان معظمه موجه إلى التصدير[5]، حيث أن نسبة الخمور فاقت نسبة 40 % من إجمالي الصادرات الجزائرية[6]، وفي هذه السنة تمثل أكثر من 63 % من قيمة واردات فرنسا السنوية من هذه المادة أي أن صادرات الخمور الجزائرية اكتسحت الأسواق الفرنسية[7].

لقد بلغت قيمة الصادرات الجزائرية سنة 1911 م حوالي 543.430.000 فرنك و بارتفاع يقدر بحوالي 163 ألف فرنك فقط عن سنة 1910، احتكرت فيها المنتجات

1- صالح عباد : المرجع السابق، ص ص 101 -102.
2- عمار عمورة : موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع ،ط2،الجزائر ،2002،ص 120 .
3-الزبيري محمد العربي:التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 83.
4-أنظر: الملحق رقم22، ص239.
5- عبد الرحمان رزاقي: المرجع السابق، ص. 72.
6- صالح عوض: **معركة الاسلام و الصليبية في الجزائر (1830-1962)**، ج1، ط1، مطبعة دحلب ، د ت ،ص222.
7- الهواري عدي : المرجع السابق، ص 158.

الزراعيـة مـا قيمتـه 383.831.000 فرنـك، مثلـت المـوارد المعدنيـة منهـا حـوالي 37.608.000فرنك[1]، و لقد كانت الصادرات الفلاحية الجزائرية تمثل 85% من قيمة صادرات الجزائر نحو فرنسا و هذا بين سنتي 1919-1928م، و يمكن توضيح ذلك كمايلي:

- الخمور تمثل 40% من مجموع الصادرات الفلاحية نحو فرنسا.
- المواشي تمثل: 15%.
- تبغ و قطن: 8%.
- خضر و فواكه: 6%.
- منتوجات غابية (حلفاء) تمثل: 5%.
- زيت الزيتون: 3%.
- حبوب جافة و بطاطا: 3% من مجموع الصادرات[2].

هذا إضافة إلى أن المعادن عرفت تطورا ملحوظا في النصف الأول من القرن العشرين، خاصة الحديد و الفوسفات، حيث بلغت قيمة صادراتها عام 1913 م حوالي 32 مليون فرنك[3]، ولقد كانت فرنسا تحتكر الصادرات الجزائرية من الإنتاج إلى وسائل النقل البرية، ثم الشحن و الإنزال في الموانئ إلى البواخر، التي تنقل هذه الصادرات إلى فرنسا أو باقي الدول الأوروبية[4]، خاصة بفضل النظام الجمركي المفروض و المتمثل في قانون 1851 الذي عزل التجارة الخارجية الجزائرية و جعلها خاصة بفرنسا و حدها[5].

1-G.G.A :Exscposé de la situation générale de l’Algerie,1912,op, cit,pp 433-434.
2-احميدة عميراوي و آخرون : المرجع السابق، ص67.
3- G.G.A :Le Commerce et l’Industrie de l’Algerie,op, cit,p8.
4- L. Billiard:op,cit,pp136-137.
5- R. Establan et Autres :op, cit,p131.

المطلب الثاني: الواردات

كانت أهم واردات الجزائر في بداية الاحتلال امتدادا لوارداتها قبل الغزو الفرنسي[1]، لكن تطور العلاقات التجارية بين الجزائر و الأسواق الخارجية كان هو الآخر يخضع للعامل الجمركي بالدرجة الأولى، فقد استطاع هذا النظام جعل الجزائر سوقا لمنتجات فرنسا الصناعية[2]، مما ساهم في ارتفاع الواردات الجزائرية من فرنسا خاصة، ففي سنة 1883 م بلغت قيمة الواردات الجزائرية حوالي 320.563.067 فرنك، احتكرت فرنسا نسبة 75.59%، و أغلب هذه الواردات تتمثل في وسائل التجهيز و المواد المصنعة و التي بلغت قيمتها حوالي 223.957.802 فرنك منها حوالي 185.950.288 فرنك من فرنسا، أما واردات الجزائر من المنتجات النباتية فقد بلغت قيمتها حوالي 58.714.641 فرنك من فرنسا، و فيما يخص قيمة الواردات من المنتجات الحيوانية فقد بلغت قيمتها حوالي 8.726.585 فرنك منها حوالي 5.824.237 فرنك من فرنسا[3]، فيما قدرت قيمت الواردات الجزائرية سنة 1911 م بحوالي 565.188.000 فرنك و بزيادة تقدر بحوالي 53.220.000 فرنك عن سنة 1910م، و ما يلاحظ هوبقاء طبيعة الواردات الجزائرية على حالها [4] فقد عرفت عملية استيراد الآلات الفلاحية ارتفاعا قدر بحوالي 1.821.000 فرنك، و قطع غيار الآلات ارتفاعا بحوالي 1.655.000 فرنك، الأسمدة الكيماوية ارتفاعا بحوالي 845.000 فرنك، فيما شهدت الألبسة القطنية الجاهزة ارتفاعا بحوالي 2.501.000 فرنك، و الواردات من السيارات ارتفاعا بحوالي 8.530.000 فرنك[5].

و في سنة 1928 م بلغت قيمة الواردات الجزائرية حوالي 563 مليون فرنك،و قد تصدرت السيارات الريادة بحوالي 98 مليون فرنك، أما واردات الآلات الفلاحية فقدرت

6- Jules Carbonel : Op,cit ,p16.

2- عبد الرحمان رزافي : المرجع السابق، ص20.

2- G.G.A : Conseil supérieur de gouvernement.séssion de Novembre-Décembre,1884,op ,cit , pp227-228.

3-أنظر: الملحق رقم 22،ص239.

4- G.G.A : Exsposé de la situation générale de l’Algérie1911,op,cit,p488.

بحوالي 25 مليون فرنك، الصابون بقيمة قدرها مليون فرنك، المواد الكيميائية 13 مليون فرنك، الألبسة 11 مليون فرنك[1].

و الجدير بالذكر أن الجزائر كانت تحتل المرتبة الأول في التجارة الخارجية بين المستعمرات الفرنسية والمتروبول (فرنسا)[2].

المبحث الرابع: السياسة المالية و الضريبية

لقد اعتمد الاستعمار الفرنسي بعد سنة 1870 م و في عهد الجمهورية الثالثة سياسة مالية و ضريبية موجهة أساسا لخدمة الاقتصاد الفرنسي بالدرجة الأولى و خدمة للمستوطنين بالجزائر و رعاية بمصالحهم بالدرجة الثانية و هذا على حساب الأهالي الجزائريين و أملاكهم.

المطلب الأول: المؤسسات المالية

بعد سنة 1870 م شهدت المؤسسات المالية تطورا كبيرا، بفضل إيجاد مؤسسات مالية كان أهمها: الشركة الجزائرية التي تكونت عام 1877م، الشركة المارسيلية للقروض و الصناعة و التجارة، الشركة العامة للقرض العقاري، القرض الجزائري، القرض الليوني، بنك تيبو"THIBAUT"، القرض العقاري للجزائر و تونس، و البنك الصناعي لشمال إفريقيا[3].

هذه البنوك ذات الطابع التقليدي، كانت تغطي الجزائر بشبكة من وكالاتها، و كانت وظيفتها تسهيل القرض الفلاحي و تطوير الفلاحة[4]، و لهذا تأسس القرض الفلاحي الجزائري في 05 جويلية 1900[5]، و كان هدفه هو تطوير الحركة التعاونية الزراعية لأكثر من 55 ألف مشترك، تحصلوا على قروض قصيرة المدى، لمساعدتهم على تطوير

1- G.G.A : **Exsposé de la situation générale de l'Algérie1928** ,présenté par.M.Pierre Bordes, Imprimerie. Administrative, Victor Heintz,Alger,1929.p487.

2- احميدة عميراوي وآخرون :المرجع السابق، ص66.

3 - G.G.A :La colonisation en Algerie, Imprimerie Algerienne.Alger,1924, p. 03.

2- René Gendarme :op,cit,p154.

5 - Frédrec Silent :op,cit,p130.

الزراعة التقليدية والتجارية و تعميم المعارف الزراعية، أما القروض المتوسطة و الطويلة المدى فكانت تمنح في شكل عتاد من ماكنات وجرارات وغيرها[1].

وقد لعب القرض الفلاحي الجزائري دورا كبيرا في تطوير بعض الزراعات كالكروم و غيرها، حيث ارتفعت أرقام تعاملاته من 200 مليون فرنك 1907 م إلى 250 مليون فرنك عام 1911م[2]، و كان هذا المبلغ موزع على 41 صندوقا جهويا و 281 صندوقا محليا للقرض الفلاحي و يجمع أكثر من 200 ألف منخرط بنفس الطريقة في فرنسا، و قد منحت الصناديق الجهوية سنة 1921م 31 مليون فرنك كقروض[3].

و ما إن حلت الحرب العالمية الأولى حتى كان هنالك نظام متكامل تقريبيا للمؤسسات المالية التي استمرت في التطور بين الحربين، و ذلك لسياسة فرنسا التي كانت تهدف إلى إبقاء الاقتصاد الجزائري زراعيا، فارتفعت الاستثمارات الزراعية من 50 مليار فرنك سنة1920م إلى 55 مليار فرنك عام 1930م[4]، و ارتفع القرض الطويل الأجل بعد الحرب العالمية الأولى، من 26 مليون فرنك عام 1926م إلى 40 مليون فرنك عام 1935م، أما بالنسبة لرؤوس الأموال الفرنسية التي أغلقت أمامها أبواب أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الأولى، فقد اتجه أصحابها إلى المستعمرات؛ خاصة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 م، التي تأثرت بها الجزائر، ليعود الاقتصاد الجزائري إلى حالته فيما بعد خاصة في سنة 1936م[5].

أما في القطاع التقليدي فإن عدد المزارعين الذين استفادوا من الصناديق الجهوية كان محدودا جدا لان القروض لم توزع توزيعا عادلا،بل منحت لأشخاص ليسوا في حاجة إليها[6]، كما كان الحال بالنسبة للشركات الأهلية للاحتياط، التي كان دورها مساعدة المزارعين و إرشادهم إلا أنها فشلت في تأدية مهامها رغم ارتفاع عددها من 120 شركة

---

1 -René Gendarme :op,cit,pp155-156.
2 - Frédrec Silent :op,cit,p131.
3 -G.G.A ;La colonisation en Algérie,Op,cit, p 4 .
4 - Frédrec Silent :op,cit,p131.
5 - Charles Robert Ageron : Histoire de l'Algérie contemporaine, op.cit, p412.
6- عبد الرحمان رزاقي : المرجع السابق، ص 49.

عام 1900 م إلى 200 شركة عام 1915م، و فاقت الـ 260 شركة سنة 1940و قد لوحظ ضعف مشاركة هذه المؤسسات في الاقتصاد الأهلي، إذا ما قورنت بالاقتصاد الأوروبي الذي وجهت له أغلب المساعدات المالية، نتيجة لارتباطه بالاقتصاد الرأسمالي، و كانت هذه الشركات تضم حوالي نصف مليون مشارك[1]، و بصفة عامة فإن أغلب هذه المؤسسات كانت مركزة في الشمال (خاصة الوسط و الغرب الجزائري) حيث يتمركز المعمرون و الشركات المساهمة و الصناعات[2].

المطلب الثاني: المندوبيات المالية و الاستقلال المالي

لقد تعددت التسميات التي أطلقت على هذه المندوبيات حيث نجد أن أبو القاسم سعد الله ويحيى بوعزيز أطلقا عليها اسم الوفود المالية أو المجلس المالي في حين نجد ناصر الدين سعيدوني يذكرها باسم الممثليات المالية تارة و باسم المندوبيات المالية تارة أخرى.

فالمجلس المالي أو الوفود المالية عبارة عن مجلس استشاري منتخب من الجزائريين و الفرنسيين بطريقة منفصلة، لدراسة الميزانية و ما يتصل بها كالضرائب[3]، أنشئت عام 1898م، عبارة عن برلمان مالي يبدي آراءه فيما يخص مداخيل و مصاريف الجزائر[4]، لكن هذه الآراء لا تنفذ إلا بمصادقة البرلمان الفرنسي عليها، إذ أن الفصل والبت في آراء هذا المجلس يبقى من اختصاص البرلمان الفرنسي[5].

إن هذه المندوبيات يمنع عليها التدخل في الشؤون السياسية، فقد جاء في قانون إنشائها أنها تمثل رغبات مشتركة و متعارضة في نفس الوقت لأنها تضم عناصر مختلفة، ليس لها اهتمامات واحدة، و مع ذلك عليها أن تشترك فيه، و هذه المندوبيات أو المجلس المالي يساعد الحاكم العام في أمور الضرائب و المداخيل عموما، و هو أيضا منبر تلتقي فيه العناصر المتساكنة لقاءا نظريا فقط، ذلك أن أعضاء كل فرع يجتمع على حدة[6]؛

1- عبد الرحمان رزاقي : المرجع السابق ، ص 50.
2- احميدة عميراوي وآخرون :المرجع السابق، ص 66.
3- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص504
4ناصر الدين -سعيدوني : الجزائر منطلقات و آفاق، المرجع السابق، ص24.
5- يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري الإستعماري، المرجع السبق، ص 35.
6- أبو قاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص504.

حيث يتكون المجلس المالي من 69 عضوا، منهم 48 عضوا أوروبيا و 21 عضوا من الاهالي[1]، فقد وصف قانون إنشاء هذه المجلس الكولون بأنهم المستغلون للأرض و الملاك للأرياف، وأن غير الكولون من الفرنسيين هم دافعوا الضرائب من ممثلي المدن و غيرها والذين يعتبرون مصدر للثروة، و أما الصنف الثالث من الوفود المالية فهم الجزائريون الذين يشاركون لأول مرة في مجلس على هذا المستوى، و لكن القانون الجديد وصفهم بأنهم رعايا فرنسيين و هم الدافعون للضرائب، فوجودهم في المجلس هو فقط لمعرفة رأيهم في مسألة الضرائب، و لذلك نبه القانون إلى أن المجلس ليس ميدانا للحديث عن اندماج الجزائريين، فإذا كان الفرنسيون بالمواطنة مثل اليهود و الإيطاليين و الفرنسيين و الإسبان، يؤلفون هيئة واحدة، رغم اختلاف أجناسهم و أعراقهم و أديانهم، فإن الجزائريين رغم وحدتهم فإن هيئتهم في المجلس لن تكون موحدة، إذ أن عليهم أن يؤلفوا فرعين، فرع عربي و فرع قبائلي[2]، و بطبيعة الحال هذا تطبيقا لسياسة فرق تسد.

وعليه فإن هذا المجلس يضم مصالح أربعة شرائح اجتماعية متميزة في الجزائر و هي:

- المستوطنون الاروبيون (المالكون للأراضي)...24 مقعدا.
- المستوطنون الاروبيون (غيرالمالكين للأراضي)...24 مقعدا.
- الجزائريون (المتكلمون باللغة العربية)...15 مقعدا.
- الجزائريون (المتكلمون بالقبائلية)...06 مقاعد[3].

و عن التمثيل والانتخاب، فقد جاء في الحيثيات أن الهيئة الأولى (الوفد الأول) يتكون من 24 عضوا ينتخبهم الكولون بطريقة مباشرة، بمعدل ثمانية أعضاء عن كل ولاية، كما أن الهيئة الثانية تتكون من 24 عضوا بمعدل ثمانية أعضاء عن كل ولاية، مع

1- ناصر الدين سعيدوني : الجزائر منطلقات و افاق، المرجع السابق، ص 34.
2- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 504.
3- عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962، المرجع السابق، ص 182.

الانتخاب المباشر، و الأمور تسير دائما طبيعية في كل ما يتعلق بالفرنسيين و المتجنسين، أما الجزائريين الذين يمثلون الهيئة الثالثة و المتكونة من 21 عضوا فتسعة(09) منهم من المناطق المدنية و هم ينتخبون بطريقة فردية بمعدل ثلاثة عن كل ولاية، و انتخابهم لا يكون مباشرة، و لكن بواسطة المستشارين البلديين في البلديات الكاملة، و بواسطة أعضاء اللجنة الأهلية في البلديات المختلطة، و يضاف إلى التسعة ستة أعضاء ينوبون عن المقاطعات العسكرية بمعدل اثنان عن كل مقاطعة، و هم لا ينتخبون مباشرة أيضا، وإنما يعينهم الحاكم العام ممن يرضى هو عنهم، وأما الستة الباقون فهم من قبائل الزواوة، و ينتخبون بطريقة فردية بواسطة رؤساء الجماعات في القرى، و هؤلاء الستة يجب أن يمثلوا قسما خاصا ضمن الهيئة الثالثة، و قد ذكرنا أن كل قسم أو فرع يجتمع على حدة و يناقش مسائله منفصلا عن الآخر[1].

ولما كانت موافقة هذا المجلس أو المندوبيات ضرورية لفرض ضرائب جديدة في الجزائر، فقد سيطرت عليه الطبقة الرأسمالية المستغلة و جعلوه أداة طيعة في أيديهم، وعرقلوا كل مشاريع الإصلاح، فتم إدخال الضريبة العقارية و ضريبة الدخل العام إلى الجزائر، وعندما حددت اختصاصات هذا المجلس، احتج المستوطنون أصحاب المصالح، وأرغموا السلطات الفرنسية على إصدار قرار ينص على فصل ميزانية الجزائر عن الميزانية الفرنسية[2]. ففي 22 ماي 1900 م وضعت الحكومة الفرنسية مشروعا يقضي بإنشاء ميزانية خاصة بالجزائر[3]، لتصبح الجزائر بمقتضى قانون 19 ديسمبر 1900 م مستقلة ماليا[4]، فقد نص هذا القانون على فصل ميزانية الجزائر عن الميزانية الفرنسية، و تخصيص الإيرادات المحلية لإنفاقها في الجزائر على المصالح الإدارية، و تسديد القروض و المرتبات، و ميزانيات المؤسسات الإسلامية و الحرس المدني[5].

فقد نصت المادة الأولى من القانون الخاص بهذه الميزانية على عدة نقاط منها:

1-سعد الله أبو قاسم : الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص504-505.
2- يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري ، المرجع السابق، ص 35.
3- صالح عباد : المرجع السابق، ص 156.
4- عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 182.
5- يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري ، المرجع السابق، ص 35.

- تمنح الجزائر الشخصية المدنية.

- يمكنها أن تحوز على ثروات و أنشاء مؤسسات للمنفعة الكولونيالية، منح خطوط السكك الحديدية، أو أشغالا كبرى عمومية و قبض القروض.

- يمثل الحاكم العام الجزائر في نشاطات الحياة المدنية، و أنه لا يستطيع أن يقبض القروض أو أن يمنح خطوط السكك الحديدية أو أشغالا أخرى كبرى عمومية إلا بالمداولات عن طريق المندوبيات المالية و المجلس الأعلى و المصادق عليها بقانون.

- أما المادة الثانية فقد حددت مداخيل الميزانية و التي كان من أهمها: الضرائب بمختلف أنواعها و المصاريف و المتمثلة أساسا في مجموع المصاريف المدنية و معاشات الموظفين و الوكلاء الكولونياليين [1].

لقد كانت الميزانية الجزائرية تمر بعدة مراحل أهمها:

1- تحضر الحكومة العامة مشروع الميزانية، تحت رقابة وزارة الداخلية.

2- تناقش المندوبيات المالية المشروع، و يقترع عليه في جمعية عامة، بعد تقديم تقرير اللجنة المالية التي تتكون من 11 عضوا منتخبين من طرف كل مندوبية على أساس 4 أعضاء من الهيئة الأولى و4 أعضاء من الهيئة الثانية و 3 أعضاء من الأهالي.

3- يقدم المشروع للتداول في المجلس الأعلى، الذي تقدم له بدوره لجنته المالية المتكونة من 9 أعضاء منتخبين، تقريرا حول المشروع، و على المجلس أن يرفض المشروع كاملا أو أن يقبله كاملا.

4- يصدر رئيس الجمهورية الميزانية بمرسوم بعد الاطلاع على التقرير المقدم من وزير الداخلية بشأنها[2] .

1- صالح عباد : المرجع السابق، ص 157.
2-المرجع نفسه.

إن الاستقلال المالي للجزائر الذي تجسد في المندوبيات المالية، كان صوريا و موجها لخدمة الاستيطان و المستوطنين[1]. فهذه المندوبيات كانت سيدة الميزانية و الاقتصاد و سيطر عليها المستوطنون الذين كانوا يستمدون قوتهم من ثرائهم العريض، و بذلك نشأت حول هذه المندوبيات سلطة جديدة سوف تتمادى إلى حد منازعة السلطة المركزية في باريس[2].

إن المستوطنين هم الذين يتداولون في الميزانية في المندوبيات المالية و هم الذين يتداولون فيها في المجلس الأعلى و يعمل نوابهم في البرلمان من أجل هذه الميزانية ،و بذلك خلقوا نظاما اقتصاديا استعماريا محضا للدفاع عن مصالحهم و مصالح أصحاب المصانع والمعامل الفرنسية لا غير، و لم يكن للمندوبين الفرنسيين أي وعي سياسي في أغلب الأحيان فالنشاط بالنسبة لهم يعني تحقيق المصالح فتمكنوا من السيطرة على الاقتصاد الجزائري، و ليس هذا فقط بل كان لهم دور كبير في توجيه السياسة و القضايا الاجتماعية ،ففي سنة 1907م لما حاولت فرنسا إدخال نظام العطلة الأسبوعية في ميدان العمل الفلاحي في الجزائر ثار المندوبون ضدها [3]و اعتبروها انتهاكا لحرية العمل، كما تم مناقشة مسألة الخدمة العسكرية سنة 1908م في هذه المندوبيات، و في بعض الأحيان تقوم هذه الأخيرة بانتقاد السياسة الفرنسية كما حدث سنة 1906م حيث قدمت مندوبية المستوطنين احتجاجا شديد اللهجة إلى الحكومة الفرنسية لأن هذه الأخيرة أخذت تبحث مسألة تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الخمور الاسبانية الواردة إلى فرنسا ،و مهما يكن فإن السياسة المالية و الاقتصادية لا يمكن فصلهما عن السياسة لان السياسة ليست هدفا في حد ذاته ،لهذا كانت المندوبيات المالية تناقش كل القضايا التي تهم المستوطنين سواء كانت سياسية ،اجتماعية أو اقتصادية[4]

1- ناصر الدين سعيدوني : الجزائر منطلقات و آفاق، المرجع السابق، ص 34.
2- فرحات عباس : **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم، الشاب الجزائري 1930**، ترجمة الدكتور أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007. ص29.
2- عباد صالح : الرجع السابق ، ص158.
3- المرجع نفسه، ص 159.

ومهما يكن فإن الاستقلال المالي للجزائر أدى إلى نمو إمكانيات البلاد المالية و تطورت الميزانية الخاصة بالجزائر من 55 مليون فرنك سنة 1901م إلى 117مليون فرنك سنة1917م لتصل إلى أكثر من 500مليون فرنك سنة 1920م، و كل هذه المبالغ الضخمة كانت في خدمة المعمرين[1] الذين استطاعوا تمويل استثماراتهم و تجهيزها و الدخول في ملكية الأرض[2] و لهذا بقيت الأوضاع الاقتصادية للجزائريين سيئة جدا وأوضاعهم المعيشية بدائية[3].

المطلب الثالث: تفاقم الأعباء الضريبية

لقد فرضت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر ضرائب متنوعة على الأهالي، حيث حافظت على أنواع الضرائب المفروضة من قبلها من 1830م إلى 1870 م، وبعد قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة ألزمت هذه الأخيرة الأهالي على دفع ضرائب جديدة.

و موازاة مع الزيادة في قيمة الضرائب العربية المفروضة على الأهالي، فإن الإدارة الاستعمارية قد طبقت سياسة التمييز والتفرقة بين المستوطنين الأوروبيين والأهالي، فالأوروبيون الأغنياء كانوا يدفعون أقل ما يدفعه الجزائريون الفقراء ،فقد ألزم هؤلاء على دفع الضرائب المباشرة[4] وكل الرسوم والضرائب الأخرى غير المباشرة[5] إلى جانب الضرائب العربية[6] ،فقد دفع الأهالي عام 1870م مقدار 14 مليون فرنك ضريبة عربية و22مليون فرنك كضرائب أخرى[7] ،فالإدارة الفرنسية لم توفق في إصلاح الضرائب العربية ، ولم تنجح في فرض الضرائب على الأوروبيين، ولم تجد بدا من رفع الضرائب مرات عديدة حرصا على على توفير موارد ثابتة للعمالات وتحمل أعباء النفقات الجديدة ، ففي سنة 1873م تقرر فرض مبلغ كبير من السنتيمات المضافة

4- ناصر الدين سعيدوني :الجزائر منطلقات و آفاق ،المرجع السابق، ص 34.

1- عبد اللطيف بن اشنهوا :المرجع السابق، ص131.

3 - Germes J.Saint : op,cit,p162.

3- الضرائب المباشرة هي الضرائب التي تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين وتقتطع مباشرة كضريبة المهنة، وضرائب الدخل العام والضريبة على العقارات وحقوق الجمارك والضرائب البلدية، أنظر: بشير بلاح، العربي منور، نبيل دواودة: **تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 162.

4- الضرائب غير المباشرة هي الضرائب التي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات كالرسم على القيمة المضافة وحقوق الطوابع والتسجيلات وحقوق الصيد والرخص المختلفة، أنظر: المرجع نفسه.

6- يحي بوعزيز : سياسة التسلط الإستعماري ، المرجع السابق ، ص42.

7- احميدة عميراوي وآخرون : المرجع السابق ،ص57.

على الضرائب العربية، لتمويل مصلحة شؤون الملكية الأهلية ، وقد صدر مرسوم 13جويلية 1874م ليحدد مبلغها سنتيمين إثنين لكل فرنك من الضريبة الأصلية بالنسبة لمختلف الضرائب العربية، وعشر سنتيمات للزمة القبائلية، وحين تبين أن ذلك ليس كافيا تقرر بموجب قانون 27 جويلية 1875م مضاعفة الأرقام المذكورة إبتداءا من السنة الموالية[1].

فإلى جانب الضرائب العربية التي تحدثنا عنها، كان المسلمون الأهالي يدفعون مابين 1877م -1881م سنتيمات مضافة معدل مجموعها السنوي حوالي 2.300.000 فرنك، السنتيمات الإستثنائية حوالي 800.000 فرنك، الرسوم البلدية حوالي 5ملايين فرنك، يضاف إلى ذلك الضريبة التي تدعى بالضريبة الفرنسية المباشرة وغير المباشرة، فمثلا سنة 1881م نذكر المبالغ التالية: 45.000 فرنك لرخص بيع التبغ، 138.321فرنك ضريبة الحرفة الأهلية،679.770 فرنك مقابل حقوق الدمغ والتسجيل، ولقد تم التفكير في سن ضريبة على الأبواب والنوافذ غير أنه تم التراجع عن ذلك نظرا للصعوبة التي لقيتها عملية إحصاء الفتحات الموجودة في دور الأهالي، وبين سنتي 1871- 1881م دفع الأهالي مبلغ قدره 34.500.000 فرنك كضريبة حرب وكذا 9مليون فرنك مقابل استرجاع قسما من المحجوزات[2]، و في سنة 1882 م قدرت قيمة الضرائب العربية المدفوعة من قبل الأهالي حوالي 12.991.587فرنك والمتعلقة بالعشور، الحكور، الزكاة واللزمة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي[3]:

1- شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا ،ج1،المرجع السابق ،ص475.

2 - المرجع نفسه ،ص ص 478-479.

3- G.G.A: Conseil supérieur de gouvernement.séssion de novembre-décembre,1884,op ,cit , p 340.

الضرائب العربية					العملات
المجموع العام	اللزمة(فرنك)	الزكاة(فرنك)	الحكور(فرنك)	العشور(فرنك)	
3.061.788	698.772	969.762	/	1.413.253	المناطق المدنية عمالة الجزائر
2.230.067	/	698.869	/	1.531.218	عمالة وهران
4.815.425	496.953	1.899.187	881.739	1.537.546	عمالة قسنطينة
10.127.301	1.195.725	3.567.818	881.739	4.482.017	المجموع(فرنك)
798.284	173.012	465.447	/	159.825	المناطق العسكرية عمالة الجزائر
467.359	/	403.483	/	638.875	عمالة وهران
1.598.622	650.908	556.530	172.982	218.202	عمالة قسنطينة
2.864.266	823.920	1.425.460	172.982	441.903	المجموع(فرنك)
12.991.587	2.019.645	4.993.279	1.054.721	4.923.921	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أن عمالة قسنطينة تحتل المرتبة الأولى في دفع الضرائب العربية ،و ذلك راجع إلى أنها تدفع ضريبة الحكور دون باقي العمالات من جهة و من جهة أخرى لكثرة عدد سكانها ، و قد ارتفعت هذه الضرائب لتصل قيمتها سنة 1883م إلى حوالي 14.030.028فرنك وبزيادة تفوق المليون فرنك و قد لعبت ضريبة الحكور والعشور دور كبير في هذا الارتفاع حيث قدرت ضريبة العشور في هذه السنة بحوالي 5.259.112 فرنك أما ضريبة الحكور بحوالي 1.150.451فرنك[1].

1 - G.G.A: Conseil supérieur de gouvernement.séssion de novembre-décembre,1884,op ,cit, p 341.

لقد كانت هذه الضرائب مجحفة في حق الأهالي بالنظر إلى الفقر المدقع الذي كانوا يعيشونه [1]، فقد كان الأهالي يساهمون عن طريق الضرائب العربية في مختلف الخزائن العادية بنسب تتراوح ما بين 15و20% و يمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي[2]:

ميزانية الدولة	ميزانية الولايات		
	الجزائر	وهران	قسنطينة
%15.68 1882	%70.04	%65.39	%82
%17.20 1883	%62.94	%68.18	%81.51
%17.23 1884	%69.26	%67.22	%80.77
%18.42 1885	%56.62	%63.78	%73.82
%19.20 1886	%56.55	%62.03	%64.76

مع مطلع القرن العشرين اتضح أن الجزائريين كانوا يدفعون 46% من الضرائب المباشرة، رغم أنهم لا يملكون سوى 37% من ثروات البلاد[3] ،وإذا كانت جباية الضرائب تستمد مشروعيتها من كون الدولة تعيد إلى دافعي الضرائب أموالهم بطرق غير مباشرة على شكل خدمات مختلفة و ضرورية، ففي حالة الجزائريين لم يكن الأمر كذلك فرغم أن أغلب موارد خزينة الجزائر كان مصدرها الضرائب العربية إلا أن أغلب نفقاتها ظلت حكرا على المستوطنين الأوروبيين[4].

إن تسديد الضرائب من طرف سكان يعيشون في مثل هده الحالة من البؤس يعتبر بمثابة اقتطاع من الأصل، ولنقل بعبارة معاصرة اقتطاع من لقمة العيش ،و يجمع الملاحظون بأن الأهالي كانوا يسددون الضرائب حتى في الحالات التي يحكم فيها بعجز ها

1- شارل روبير اجيرون : الجزائر المسلمون و فرنسا ج1،المرجع السابق، ص479.
2 - المرجع نفسه، ص484.
3- يحي بوعزيز : سياسة التسلط الإستعماري ، المرجع السابق ،ص42.
4- رمضان بور غدة :"**مصادرة الاراضي و الضرائب و الغرامات و اثر ها على المجتمع**"،**مجلة البحوث و الدراسات الانسانية** ، جامعة 20أوت سكيكدة ، عدد 3، جوان 2008 ،ص365.

عن القيام بذلك، ولقد قال أحد المستوطنين من سهل الشلف "شاهدت كيف كانت المئات من الأهالي يحرمون أنفسهم من مدخرات الحبوب التي كانت بحوزتهم ، ويبيعون شاتهم الوحيدة وحمارهم أو بقرتهم و يجردون نساءهم من حليهن من أجل الاستجابة لواجبات الضريبة[1].

أمام فشل الإصلاحات الضريبية التي حاولت الإدارة الاستعمارية القيام بها وأمام الضغط الضريبي المفروض على الأهالي ، انخفضت نسبة مساهمة الضرائب العربية في ميزانية العمالات بعد سنة 1908م من حوالي 84% إلى 64% سنة 1911م ثم 57% سنة 1918م ،فلقد بدأ الثدي الذي تقتات منه ميزانية العملات في النضوب حيث انخفضت هذه الضرائب من حوالي 17.290.469 فرنك إلى حوالي 15.388.749 فرنك سنة 1909م، فالانخفاض منذ سنة 1909م كان أمرا واقعيا وحقيقيا، أما تفسير أسباب هذا الانخفاض فان المستوطنين كانوا يعتقدون بتعميم التهرب الضريبي و هذا تبرير غير مؤسس والتفسير الأكثر بداهة قد أعطي بكل بساطة من طرف آيت مهدي رئيس المندوبية القبائلية حين قال : "لقد تناقصت الضريبة العربية لأن أراضي العرش صارت الآن بيد الأوروبيين و لم تعد تدفع شيئا"[2].

وللإشارة إلى أن الضرائب المفروضة على الأهالي لا تمثل الوجه الوحيد للهجمة الرأسمالية الاستعمارية فهناك العقوبات الجماعية[3] والغرامات المالية (أو ما يسمى بالخطية)[4] ، وهي وسيلة قهرية أخرى طبقها الاستعمار الفرنسي للسيطرة على الأهالي وإذلالهم فعلى سبيل المثال تشير المحاضر القضائية التي تم تسليطها بسبب الجنح المرتكبة في نطاق الغابات، أن مبلغ الغرامات انتقل من 241.799 فرنك في سنة 1904م إلى 268.048 فرنك في سنة 1907م ثم إلى 385.669 فرنك سنة 1908 ثم إلى

1- شارل روبير اجرون : الجزائريون المسلمون و فرنسا ،ج2،المرجع السابق، ص 171.

2- المرجع نفسه، ص ص 173-174 .

3 - أول من أدخل هذا النوع من العقوبات في الجزائر هو الجنرال بيجو والتي استخدمت في بدايات الاحتلال،ثم ألغاها الأمير جيروم نابليون ثم أعيد العمل بها بموجب قانون 17جويلية1874م المتخذ لمكافحة حرائق الغابات , أنظر: اوليفيه لوكور عزا نميزون : **في نظام الا هالي،** ترجمة العربي بوينون، ط1،منشورات السائحي، الجزائر، 2011 ،ص ص 168-169.

4- مليكة قليل :**هجرة الجزائريين من الأوراس الى فرنسا**،1900-1939م،مذكرة ماجستير،قسم التاريخ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009م،ص53.

428.995 فرنك سنة 1909م[1] و هذا إلى جانب الغرامات المفروضة على الأهالي في إطار قانون الأهالي[2] 28جوان1881م .

لقد استمر استخلاص الضرائب العربية إلى غاية 1918م لتبرز بعد هذا التاريخ منظومة ضريبية جديدة، إذ لم يعد الأهالي يسددون سوى نسبة 16 %من مبلغ الضرائب المباشرة التابعة للميزانية الاستثنائية و 28% من مبلغ الضرائب غير المباشرة و 27% من المبلغ الإجمالي للضرائب سنة 1921م و الحال أن هذه النسب كانت في سنة 1913م كما يلي 66% (ضرائب مباشرة)، 26% (ضرائب غير مباشرة)، 41% من مجموع الضرائب[3].

لقد شهدت الجزائر بعد قيام الجمهورية الثالثة تحولا اقتصاديا كبيرا، خاصة بعد عمليات مصادرة أراضي الأهالي، و إنشاء مؤسسات مالية و وضع نظام ضريبي وجمركي لخدمة مصالحها، و كل ذلك ساهم و بشك كبير في ربط الاقتصاد الجزائري باقتصاد الوطن الأم بفرنسا.

إن تشجيع سياسة الاستيطان واكبها نزع ملكيات الجزائريين و مصادرة أراضيهم بشتى الطرق و الوسائل، و أضفت الإدارة الاستعمارية الطابع القانوني لذلك بسن مجموعة قوانين أبرزها قانون وارني 26 جويلية 1873م، و خدمة للمستوطنين و اقتصادها قامت السلطات الفرنسية بالجزائر بإنجاز مشاريع كبرى تتعلق أساسا بالطرق و المواصلات (طرق، سكك حديدية، موانئ) و التي بدأت تعطي ثمارها في مختلف المجالات خاصة المجال الزراعي، فتحول نوع الإنتاج تحولا كبيرا، تماما كما أرادته فرنسا منذ البداية، و تحولت الجزائر من بلد مصدر للحبوب إلى أحد أكبر البلدان المصدرة للمنتوجات الزراعية التجارية خاصة الكروم إضافة إلى زراعات تجارية أخرى عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا على غرار الحمضيات، التبغ و القطن، و أصبحت

1-اجيرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون و فرنسا ،ج2،المرجع السابق، ص ص285-286.
2- قوانين الأهالي (Les Codes de l’indiginat) 28 جوان 1881: عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام حدد هذا القانون 41 مخالفة خاصة بالأهالي في نفس العام وخفضت إلى 21 مخالفة سنة 1891 واستكملت شكلها النهائي سنة 1897، أنظر يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، ص ص، 38-39.
3- أجيرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون و فرنسا ،ج2،المرجع السابق ، ص 200.

الجزائر تضم بذلك قطاعين زراعيين أحدهما تقليدي خاص بالأهالي و الآخر حديث خاص بالمستوطنين ذو طابع تجاري.

إن التطور الزراعي الذي عرفته الجزائر بعد سبعينات القرن التاسع عشر، سرعان ما بدأ يفقد بريقه بعد اكتشاف أن الجزائر تزخر بثروات معدنية، و مواد طاقوية كبيرة جدا، و قصد استغلال هاته و تلك (المنتوجات الزراعية و المواد المعدنية و الطاقوية) عملت السلطات الاستعمارية على تشييد الطرق البرية و السكك الحديدية و ربطها بالموانئ و التي هي الأخرى عرفت تطورا و توسعا قصد استقبال هذه المنتوجات و تصريفها إلى فرنسا و باقي الدول الأوروبية.

فلقد لعبت الموانئ دورا كبيرا في تطوير الحركة التجارية للجزائر فالصادرات كان معظمها من المنتوجات الزراعية خاصة الكروم إضافة إلى المواد المعدنية و في مقدمتها الحديد، أما الواردات فتمثلت أساسا في السيارات و الملابس و الآلات الفلاحية و غير ذلك من المواد المصنعة.

إن تطور الحركة التجارية الجزائرية إلى جانب فرض ضرائب مرتفعة على الأهالي خاصة الضرائب العربية ساهم و بشك كبير في نمو ثروة المستوطنين، الشيء الذي أكسبهم نفوذا سياسيا في الحكومة الفرنسية و البرلمان و من خلال ذلك وجهوا السياسة الاقتصادية للجزائر وفقا لما يخدم مصالحهم الشخصية.

الفصل الرابع:
انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر

المبحث الأول: انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على الأهالي المسلمين الجزائريين.

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر على النظام الإستعماري

لقد ترتب عن السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر عدة انعكاسات، مست عدة جوانب الاقتصادية منها و الاجتماعية و السياسية و حتى الثقافية متعلقة بالأهالي من جهة و بالنظام الاستعماري من جهة أخرى، و المشكل من المستوطنين و الإدارة الاستعمارية أو الدولة المستعمرة من جهة أخرى.

المبحث الأول: انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على الأهالي المسلمين الجزائريين.

بصفة عامة أثرت السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر سلبا على الأهالي الجزائريين و تجلى ذلك في:

المطلب الأول: تغيير بني المجتمع الأهلي الجزائري

إن محاولة فرض كيان إجتماعي غريب يخضع لمنطق الإستعمار الرأسمالي، تطلب تدمير كل تلك الأشكال من الحياة الإجتماعية المحلية في الجزائر التي تقف حائلا بين الإنسان و تحويله إلى سلع، فعلى العكس من الأتراك [1] الذين احتفظوا بالبنى الاجتماعية المحلية دون أن يمسوها - بل كانوا يستمدون منها قوتهم و دخلهم-، قام الاستعمار الفرنسي بتحطيم أسسها الاجتماعية، بغرض انفتاح المعمرين على الأهالي خاصة وأنهم لم يستطيعوا إخضاع السكان المحليين[2]، ففكروا في البداية استبدال القبائل الثائرة من الجزائريين بالموارنة[3] المسحيين اللاتينيين من المشرق، لكن الإدارة

1- في شأن الحكم التركي بالجزائر يقول الكاتب الفرنسي "ولسين استر هازي: كان الأتراك - الذين يفترض نظريا أنهم اضعف منا- أقوى منا بكثير في الممارسة، وعلى الرغم من أنهم لا يدعون أنهم محسنون، إلا أنهم كانوا في النهاية أكثر إحسانا في النتائج التي كانوا يحققونها، ولن يكون من العسير البرهنة على أن سبع سنوات من إدارتنا قد كبدت المحمية - الجزائر - من الدمار أكثر مما كبدتها عشرون عاما أو أكثر من حكم الأتراك، لقد كان الناس يخشونهم، أما نحن فلا يخشوننا و كانوا موضع احترام أما نحن فإننا سادة محتقرون، كانوا يريدون بكل ما لديهم من وسائل إخضاع عبيدهم واستغلالهم لكن فرنسا طلبت الخضوع ذاته لكي تستغل المهزومين إنما نعيد خلقهم وتحريرهم، أنظر: مغنية الأزرق : المرجع السابق، ص235.

2- المرجع نفسه، ص 67.

3- الموارنة هي طائفة من المسيحيين الكاثوليك، يسكنون جبل لبنان أولت لهم فرنسا عناية خاصة، لتجعل منهم أعوانا لها في المنطقة، بعد المذابح التي وقعت بين الموارنة والدروز سنة 1860م، حاولت فرنسا نقل أعدادا منهم إلى الجزائر أنظر: إسماعيل حلمي محروس: **تاريخ العرب الحديث**، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، 1997م، ص 317.

الاستعمارية و أمام صعوبة تحقيق هذا الهدف اهتدت إلى تفتيت القبيلة، هذه الأخيرة التي أدركت الإدارة الاستعمارية أنها العامل الأساسي الذي يحفظ التوازن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري[1].

فقد كان من بين مرامي السياسة الفرنسية في المجال الاقتصادي - خاصة في الجانب العقاري - تفتيت الملكية الجماعية، و تجسد ذلك بعدد من لقوانين والمراسيم كان أهمها قانون سيناتوس كونسيلت "Sénateurs consulte" لعام 1863م، الذي اعتبر أول إجراء فجر القبيلة - التي كانت الخلية الاجتماعية الأساسية التي يشد بعضها بعضا بصلة وثيقة خاصة صلة الدم - و حل عوامل وحدتها و طبق هذا التقسيم على أكثر من 272 قبيلة كان عدد سكانها أكثر من مليون أهلي و هو ما يمثل حوالي خمس مجموع السكان[2]، وتم تشتيت هذه القبائل وتفريقها إلى شكل دوار أو مجموعة دواير[3] في نظام القبيلة كان الفرد يتمتع بنصيب سنوي من المنتوج يستمده من الملكية الجماعية خاصة في السنوات التي كان فيها الإنتاج سيء، و هذا ما لم يعد موجودا بعد أن تم إدخال نظام الملكية الفردية [4]، وهذا بعد إلحاح الجمهوريين في البرلمان الفرنسي بتاريخ 27 فيفري1869م، حتى يصبح كل فرد يتوفر على صكوك للملكية تسمح له بوضع أرضه للبيع[5].

ويمكن القول أنه من النتائج المباشرة للسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، تحطيم البنية الاجتماعية السائدة في الريف، فقد سقطت سلطة عائلات الشرفاء الكبيرة في الصحراء رغم أنها حافظت على نفوذها لوقت طويل، ونتيجة لهذا لم تعد السلطة الفرنسية تعترف بوجود عائلات كبيرة لها أملاك عقارية[6]، هذا الانهيار الذي أصاب العائلات كان مدعاة لبعض الفرنسيين الذين كانوا أكثر إهتماما بالسيطرة الاجتماعية حين قيل "إننا فككنا المجتمع المحلي بصورة كاملة إلى حد أننا إذا احتجنا أن نفعل فيه فعلا نجد أننا لا

1- الطاهر عمري: **دور بني المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار**، مذكرة ماجستير،قسم التاريخ، جامعة قسنطينية، 1998م-1999م، ص222.

2- أندري برنيار وآخرون : المرجع السابق، ص40.

3- Charles Robert Ageron ; Les Algériens musulmans et la France, op,cit,p 275.

4- Nouchi André : Enquête … op, cit, pp 243-244.

5- Charles Robert Ageron: **Politique colonials au Maghreb**, P.U.F, paris, 1972, p78.

6- الطاهر عمري : المرجع السابق، ص 222.

نملك سيطرة عليه، إذا فنحن نواجه أفرادا منعزلين، و نتيجة لهذا فإننا دون وسطاء لا نستطيع تبليغ نياتنا و تنفيذ أوامرنا أو لتقدير حاجات هؤلاء الناس."[1]

ونتيجة لهذا قررت السلطات الاستعمارية الاستعانة ببعض الشخصيات التي حاربت في صفوف الجيش الفرنسي، أو الذين عينوا للخدمة العسكرية و حتى بعض الأشخاص الذين حصلوا على أراضي واسعة طبقا لقانون وارني"WARNIER"، و لهذا حاولت الاحتفاظ بالمراكز و الألقاب و تأمين المزايا المادية لرجال القبائل المتعاونين، ومع ذلك فإنهم حدوا من السلطة الفعلية لمساعديهم المحليين، وسرعان ما حولوا وظائفهم إلى مجرد ألقاب شرف.[2]

أما أولئك الذين جرت استعارتهم للعمل في الأجهزة الإدارية "المكاتب العربية" كمترجمين أو محررين أو محامين، فقد اكتسبوا أهمية اجتماعية في أعين رجال القبائل بسبب قدرتهم و لو المحدودة على تحقيق أغراض الإدارة الاستعمارية، و في عام 1898م أمرت الحكومة الفرنسية بأن تعزز سلطة الزعماء المحليين"القياد"[3] و أن يعينوا على رأس القبائل و القرى الأهالي الذين يتمتعون بنفوذ موروث، والأعيان الذين يملكون مكانة مرموقة[4].

إن إدخال نظام الخماسة في العمل الزراعي كان باهض التكاليف[5]خاصة عندما يكون المنتوج جيدا، و لهذا ولهذا بدأ المستعمرون والشركات الخاصة تتعاقد سنويا مع العمال[6] و تدفع أجورهم نقدا، وأصبحت هذه الطبقة تشكل 3%من مجموع السكان الريفيين العاملين، أما العمل الريفي المأجور فكان يتكون من عمال موسميين و دائمين، و كانت أجور العمال الموسميين تتراوح ما بين 1.5و1.75 فرنك للرجال و نصف فرنك

---

1 -Charles Robert Ageron :Les Algériens musulmans et la France ,op, cit , p 393.

2- مغنية الأزرق : المرجع السابق، ص61.

3- القياد جمع قائد، كان في عهد الاحتلال من أعوان الإدارة الاستعمارية، مكلف بتسيير بعض شؤون القبيلة أنظر: مصطفى الأشرف : المرجع السابق، ص 308.

4- مغنية الأزرق : المرجع السابق، ص62.

5- و ذلك لان الخماسين كانوا يحصلون على مداخيل كبيرة خاصة عندما يكون المحصول جيدا و هو ما أدى بالمعمرين إلى الاستغناء عنهم.

6- المرجع نفسه ،ص62.

للنساء و الأطفال يوميا و لهذا ساءت الأحوال المعيشية للفلاحين خاصة بعد إدخال المكننة بشكل واسع فمثلا كانت حاصدة دارسة واحدة تغني عن 100عامل زراعي.[1]

كما وجدت تحت طبقة الخماسين فئة جديدة وهي التي تعيش من إحسان أقاربهم و أصدقائهم و غالبا ما كانوا يملكون قطعة أرض صغيرة، يزرعون بها بقول الفول و يربون عليها الدواجن والماعز وكان عددهم يقارب 4,1 مليون مع نهاية القرن التاسع عشر، وقد عجلت سياسة التفقير هذه بظهور طبقة شبه بلوريتارية من الأهالي [2]، و هذا ما أكده احد مترجمي الإدارة الاستعمارية غورجو " Gourgeot "بقوله :"إننا لا يمكننا أن نتصور حالة الفقر والحرمان الشنيعين التي يتخبط فيها الجزء الكبير من السكان في القبائل من أقصى الجزائر إلى أقصاها الآخر"[3]، و في نفس السياق يقول أحد المعمرين:"إن تدهور الشعب المحلي إلى حالة بلوريتاريا يشكل خطرا جسيما بالنسبة للمستقبل، وسوف يحرمنا من أقوى وسائل التأثير في الجنس المنقرض، أي الخوف من العزل و سيثير في المستعمرة مسألة اجتماعية، يكمن أكثر ما فيها من حدة أنها ستترافق مع كراهية عنصرية دينية"[4]، و الغريب في الأمر أن العملية نفسها التي دمرت وحدة القبيلة أحدثت بين الجزائريين الوعي بوحدة مصيرهم، واستطاعوا في الأخير أن يتخطوا الانقسامات الاقتصادية و الاجتماعية[5]، فبعد تراجع دور القبيلة في البنية الاجتماعية، بقيت الأسرة كمؤسسة اجتماعية تقوم بدورها في صيانة القيم الأخلاقية و الدينية فأصبحت العائلة بؤرة تتجمع فيها القيم الاجتماعية والتقليدية و منفذ للمكنونات الأخلاقية والدينية في المجتمع.[6]

فبعد جيل من الإحتلال قام الفرنسيون بدراسات عديدة للمجتمع الجزائري من وجوهه المختلفة فيما يخص التعليم والزوايا و القبيلة والقضاء و الأسرة و نحوها، و قد اختلفوا في تعريف القبيلة مع اتفاقهم على أهميتها في البنية الاجتماعية، و بناءا على

1- مغنية الأزرق : المرجع السابق، ص63.
2- شارل روبير آجرون : تاريخ الجزائر المعاصرة ، المرجع السابق، ص 126.
3- الجيلالي صاري، محفوظ قداش : المرجع السابق، ص200.
4 - Charles Robert Ageron :les algériens musulmans et la France ,op,cit , p 846.
5- مغنية الازرق :المرجع السابق، ص68.
6- الطاهر عمري : المرجع السابق، ص223.

دراستهم فإن القبيلة تشكل وحدة متماسكة، و هي خلية أبوية السلطة، ذات أصل واحد، و كانت بداية القضاء على هذه المنظمة (القبيلة) المنغلقة على نفسها في نظر الفرنسيين، و التي كانت تشكل حجر عثرة في طريق تغلغلهم في المجتمع الجزائري وتفتيته هي مرسوم 1863 م حول تمليك الأرض[1]، فبموجب هذا المرسوم تقطعت الأرض القبلية إلى دواوير و بلديات، وأصبح لكل دوار قائد متواضع و غريب[2]، و تراجع دور الأجواد و شرفاء القبائل نتيجة لذلك و نتيجة لأسباب أخرى منها:

- جعل"حق السوق" من المكس و غيره يدفع لخزينة الدولة بدل دفعه للقياد، وإلغاء "حق البرنوس" و بذلك حرم القياد من أن يدفع رعاياهم مصاريف تعيينهم.

- تجريد الأجواد من حقوقهم في استعمال السخرة لمصالحهم الخاصة و لحصادهم و حمل محصولهم....إلخ

- أصحاب الألقاب العالية (كالباشغوات و الآغاوات) كانوا يحصلون على مرتباتهم من الإدارة الفرنسية مباشرة، و أما القياد فيحصلون على مرتباتهم من عشر الضرائب التي يجمعونها و الغرامات التي يفرضونها، و لكن هذه الحقوق أخذت تتقلص.

- إدخال عناصر متواضعة الأصول في نظام الحكم و منحها السلطة لتنافس الأجواد، على أن يكون ولاؤها للسلطة التي عينتها و ليس للقبيلة أو التقاليد[3].

وبذلك انتزعت آليات السلطة من بين أيدي العائلات التقليدية، التي تحتم عليها أن تقنع بأداء أدوار بسيطة في مجال الوظيفة[4]، و كان"اسماعيل عربان ISMAIL URBAIN " هو الذي نبه منذ مدة طويلة إلى خطورة القضاء على هذه البنية الاجتماعية بقوله: "لم ندرك حين ذهبنا نطارد هذه الأشباح (الإقطاع و الأرستقراطية)، أننا نقوم بتفكيك أنظمة المجتمع الأهلي، و حين أردنا التأثير على ذلك المجتمع اكتشفنا أننا لا نملك زمام أموره، فلم نعد نواجه مجتمعا بل أفرادا معزولين عن بعضهم"، فحسب

1- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 113-114.
2- المرجع نفسه، ص 120.
3- المرجع نفسه، ص 118.
4- شارل روبر أجيرون : الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 710.

عربان فإن تفتيت المجتمع الأهلي وإلغاء طبقاته القيادية هو الذي حرم الإدارة الاستعمارية من الوسطاء الذين يبلغون نواياها و ينفذون أوامرها، و يمكنوها من التعرف على حاجيات السكان و اتجاهاتهم[1].

المطلب الثاني: تدهور الاقتصاد الأهلي الجزائري

كان للإستيلاء التدريجي على أراضي الفلاحين آثار سلبية متعددة على الاقتصاد المعاشي للريفيين، لا سيما و أن كل المحاولات التي قامت بها السلطة الاستعمارية في تغييب زراعة الحبوب آتت أكلها، حيث هبط الإنتاج السنوي للحبوب من 19.6 مليون قنطار عام 1901 م إلى 16 مليون قنطار عام 1930[2]، و عملت على تشجيع الزراعات التجارية و الزراعات الغربية الاستوائية[3].

ونتيجة لعمليات المصادرة لم يبق في أيدي الأهالي إلا بعض الأراضي الفقيرة في المرتفعات الجبلية المنعزلة و النواحي الصحراوية النائية، و هذا ما نتج عنها تراجع في الإنتاج الزراعي للأهالي و طبع بطابع التقهقر، وانخفضت نسبة إنتاج المحصول الرئيسي للأهالي و هو القمح من 80% عام 1860 م إلى 44% عام 1938[4]، كما أدت إلى هبوط حاد في تربية الماشية بسبب مصادرة أراضي الرعي، و اضطر الأهالي إلى التخلي عن هذا الشكل من أشكال نشاطهم الفلاحي[5]، كما توقفت هجرات قطعان الماشية الموسمية من الجنوب إلى الشمال.[6]

كل هذا أدى إلى الحد من النشاط التجاري الكثيف الذي كان يترافق نع هذه التحركات، واضطر أولئك الذين لم يعد باستطاعتهم إطعام قطعانهم نتيجة لنقص المراعي إلى بيعها، و البحث عن عمل لدى ملاك الأراضي الأوروبيين[7]، و هذا ما أدى إلى نقص قطعان

1- شارل روبر أجيرون : الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 715.
2- شارل روبر أجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 129.
3- الجيلالي صاري، محفوظ قداش : المرجع السابق، ص 168.
4- ناصر الدين سعيدوني : الجزائر منطلقات و آفاق، المرجع السابق، ص41.
5 - Hildebert Isnard : la Réorganisation De la rurale des Mitidja ,op,cit,p112.
6-Addi Lahouri:**de L'Algérie pré colonial a L'Algérie colonial (Economie et societé)**,E.N.A.L,Alger,1985, p 65.
7- مغنية لأزرق : المرجع السابق، ص 58.

الماشية، والتي وصل عددها عام 1867 م حوالي 8 مليون رأس، وانخفض هذا العدد إلى 3.6 مليون رأس عام 1900، كما انخفض عدد الأبقار من 1 مليون رأس عام 1887 إلى أقل من 800 ألف رأس سنة 1937.[1]

إنه من بين النتائج الجانبية لتطبيق قوانين نقل الملكية، هو تعرض أملاك الأهالي لعمليات المقايضة و السمسرة و الربا التي يقوم بها الأوروبيون، كما اضطر الأهالي إلى إقتراض النقود لدفع الضرائب، و تسببت هذه العمليات في إفلاس الكثير من الأهالي، و جعلتهم يفقدون أراضيهم و يخسرون ممتلكاتهم[2]، و قد فاقت فوائد هذه القروض أحيانا الـ120% و كان السداد يتم على أساس الدفع الأسبوعي.[3]

وفي هذا السياق يقول الموثق الأهلي عبد الرحمان فارس[4]:" كانت معظم العقود التي أحررها تخص بيع قطع صغيرة من الأراضي المشاعة أو الأراضي المرهونة، و هي في الحقيقة عمليات ربا مقنعة، كان يتعاطاها كل من الجزائريين و الأوروبيين، كما سمح لي تفحص بعض العقود بملاحظة بعض الممارسات التي يتعاطاها يهوديان لاكتساب الملكية و تتمثل في قطعتين تقعان بضواحي عين بوسيف، و كان هذان اليهوديان يمنحان قروضا بفوائد تبلغ نسبتها 25% لبعض الجزائريين طمعا في مصادرة أراضيهم عند حلول أجل الاستحقاق، فحين يعجز هؤلاء عن تسديد السلفيات كانوا يبيعون أراضيهم الزراعية إلى الدائن، مع العلم أن هذه الأراضي الزراعية كانت من وجهة النظر القانونية أرضا مشاعة، و نتيجة لذلك كان الدائنون يرفعون لدى المحكمة المدنية بالبليدة دعوى ضد الشركاء في الملكية المشاعة فيتم بيعها عن طريق المزايدة بأثمان بخسة لهؤلاء الدائنين.[5]

1- ناصر الدين سعيدوني : الجزائر منطلقات و آفاق، المرجع السابق، صر 41.
2- المرجع نفسه، ص 38.
3- Charles Robert Ageron : Les Algériens musulmans et la France ,op,cit,p372.
4- ولد عبد الرحمان فارس في 30 جانفي 1911 بمدينة أقبو ببجاية، يتيم منذ سن السادسة، أنهى دراسته في الحقوق سنة 1931 بالجزائر العاصمة، تم تعيينه في وظيفة موثق و التي تقلدها، في كل من البرواقية و القل و القليعة، كان عضوا في المجلس العام لمدينة الجزائر قبل أن يصبح نائبا في المجلس الجزائري بعد 1946، اشتهر كواحد من أبرز المسلمين المطلعين على المسائل المالية، اعتقلته السلطات الفرنسية في 15 نوفمبر 1961 وأطلق سراحه غداة وقف إطلاق النار. عين في المرحلة الانتقالية رئيسا للهيئة التنفيذية المؤقتة، أنظر: عبد الرحمان فارس : **الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965**، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص6 -222.
5- المصدر نفسه،ص22.

و قد ذكرت إدارة شؤون الأهالي عام 1879 م في الملاحظة التي سجلتها عن أوضاع الجزائريين، و التي جاء فيها:"إن جميع الطبقات الوسطى القبلية تنهار تحت وطأة الربا، فهم مدينون بمبالغ طائلة، وأنهم يندفعون نحو خرابهم".[1]

كما أن الفلاحين الأهالي لم يكن لديهم آلات سوى المحراث الخشبي البسيط، و لم يكن دخلهم السنوي يتعدى 22 ألف فرنك، و كان مجتمع الأهالي يضم عام 1950 10% من الخماسين، 12% من الرعاة، 22% من العمال الدائمين و الفلاحين المالكين، و بلغ عدد المستخدمين في القطاع الزراعي الريفي حوالي 400 ألف عامل، و عدد العاطلين عن العمل أكثر من مليون شخص سنة 1954، و كانت الورشات الصناعية في عام 1924 تشغل حوالي 125 ألف عامل، و المؤسسات الأوروبية تستخدم 250 ألف أجير، و من هنا فإن عدد العاملين اليدويين الأهالي يشكل ما نسبته 95% من إجمالي العمال في الجزائر.[2]

إن تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري نجم عنه أن أصبح الريفيون يعملون أجراء في مزارع المعمرين، و أصبح كثير منهم مجرد خماسين، مما تسبب في تفكيك الوحدة الاقتصادية العائلية.[3]

المطلب الثالث: تدهور الأوضاع الاجتماعية للأهالي

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية للأهالي أدى إلى انخفاض مستوى معيشتهم لا سيما في المواسم التي يكون فيها المردود الزراعي سيئ، و قد عاشت الجزائر أزمات حادة في الفترة الممتدة من 1866 إلى 1870 م حيث تواصل الجفاف و القحط و زحف الجراد على البلاد[4]، ففي عام 1866 عبرت أفواج من الجراد جبال الأطلس من الجنوب إلى الشمال، و التهمت كل ما وجدته أمامها من خضار و ثمار، ففقد الانتاج الزراعي و

1- Charles Robert Ageron : Les Algériens musulmans et la France ,op,cit,p384.

2- شارل روبر أجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص ص 133-134.

3- احميدة عميراوي وآخرون : المرجع السابق، ص 83.

4- أندري برنيار و آخرون : المرجع السابق، ص 340.

تعرض الناس لضائقة مالية[1]، و بينما الأهالي يعانون من أخطار الجراد، حدث زلزال في البليدة و قرى متيجة، في مطلع عام 1867 م و انتشرت أمراض التيفويد و الكوليرا[2]، هذا الأخير ظهر بشكل محدود في مطلع عام 1866 و تعاظم خطره سنة 1867 و وصل إلى الجزائر عن طريق المسافرين الوافدين من الموانئ [3].

ومع انتشار الكوليرا، انتشر التيفيس، وأخذ الجزائريون يموتون بالجملة، في الطرقات العامة و القرى و أرغمت السلطات الاستعمارية على حفر خنادق عميقة لدفن الموتى[4]، و بلغ عدد الموتى في وهران و حدها أزيد من 100 ألف شخص، و هو ما يمثل خمس سكانها[5]، إلى جانب هذه الأمراض، كثر القحط و الجفاف و قلت المحاصيل الزراعية، نتيجة لقلة الأمطار، و جفاف الينابيع، و بذلك يبست الحشائش، و ماتت قطعان الماشية، وانتشرت المجاعة وأصبح الناس يؤرخون لهذا العام (1867) و يقولون ذلك هو عام الشر[6]، وهناك من يسميها المجاعة و هناك من يسميها بالمسغية وهناك من أطلق عليها قحطا[7].

لا شك أن أسبابها بعيدة و قريبة، و من البعيدة نذكر معاناة الفلاحين و المالكين للأرض في عقد الخمسينيات نتيجة الإجراءات الجديدة، و قد لاحظ الجميع أن النكبة لم تصب المناطق التي إستوطنها الكولون بشكل كبير، و إنما أصابت الأراضي التي بها الأهالي، أي الفلاحين ممن بقي مالكا للأرض من الجزائريين، و بذلك اتضح أن المسألة ترجع إلى عمليات الإهمال و الإفقار التي اتبعتها السلطات الفرنسية مع السكان، و ربما

1- يحي بوعزيز: **كفاح الجزائر من خلال وثائق**، م، و، ك، الجزائر ،1986، ص 63.

2- كانت كل الهجمات تنطلق من السواحل بعد نزول العساكر من المراكب التي أقلتهم من الموانئ الفرنسية، و هم مصابون به، وقد كانت المراكز الصحية والثكنات والسجون بؤر العدوى، وقد تراوحت معدلات الوفيات من 50 إلى 73% من الحاضرين، وخارج هذه المراكز فإن المعطيات نادرة، وكان مرض الكوليرا قادما من وسط آسيا ثم انتقل إلى أوروبا وإفريقيا، أنظر: الجيلالي صاري، محفوظ قداش : المرجع السابق، ص 191.

3- بسام العسلي: **محمد المقراني و ثورة 1871 الجزائرية**، ط1، دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع، د ت. ص 100.

4- يحي بوعزيز : **ثورة 1871- دور عائلة المقراني و الحداد-** ، ش،و، ن، ت، الجزائر، د، ت، ص 86.

5- بوعلام بالسايح: **"المقراني"، مجلة الثقافة**، العدد 100، م، و، ف، م، الجزائر، 1988،ص 10.

6- يحي بوعزيز : ثورة 1871- دور عائلة المقراني و الحداد- ، المرجع السابق، ص 103.

7- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 150.

يرجع إلى تخلف و سائل الفلح و الإنتاج عند الفلاحين مقارنة بالوسائل التي لدى الأروبيين[1].

ومن أثر هذه المجاعة أن الناس أكلوا كل ما يجدونه، من الأعشاب و الأوراق و الأشجار و الحيات و الكلاب، بل إنهم نبشوا القبور و أكلوا- كما قيل- جثث الموتى، و من لم يفعل ذلك مات جوعا في الطرقات، كما بلغ الربا على يد اليهود ذروته إذ وصل إلى 50%.[2]

وفي هذا الصدد ذكر الصالح العنتري، أن هذه المجاعات و القحط ترك آثارا على سكان قسنطينة، و من هذه الآثار السيئة تلك التي خلفتها إنتشار الأوبئة الفتاكة بينهم كالكوليرا والتيفيس وغيرها، وضياع الثروات المدخرة، وبيع العقارات والأراضي تحت الضغوط المختلفة التي أحاطت بهم، ومنها الديون التي تراكمت عليهم من الضرائب العقارية غير المدفوعة، وفوائد القروض الربوية التي كانوا يلجأون إلى أخذها من البنوك والمرابين اليهود وغيرهم[3]، وأضاف قائلا: "إن الفقراء أكلوا ما لا يحل أكله، وربما أكل الناس بعضهم بعضا، كما أن الفقراء عانوا من ارتفاع الأسعار والبؤس، وكذلك الأغنياء الذين أفقرتهم المجاعة السوداء و خلت ديارهم من المخزون، و تلفت الحيوانات لفقدان العلف أيضا[4].

ووصفا للحالة التي كان يعيشها الجزائريون نشرت بعض الصحف مقالات حول هذه الوضعية منها:"ذلكم هم مصير هؤلاء السكان العرب المساكين، أنظروا إلى هذه الوجوه التي تعذبها آلام الجوع الرهيبة، أنظروا إلى هذه الأجساد حيث يرتسم - بصفة مخيفة - شكل الهيكل العظمي البشري، وقدروا عذاب كل واحد من هؤلاء الجائعين الذين مزق الجوع أحشاءهم أثناء احتضارهم الطويل "، و جاء في مقال آخر " لقد شاهدنا بعض

1- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق ، ص 151.
2- المرجع نفسه،ص154.
3- صالح العنتري : **مجاعات قسنطينة**، تحقيق و تقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر، 1974،ص15.
4- المصدر نفسه، ص98.

هؤلاء البؤساء و هم هياكل بشرية حقيقية متنقلة، ينتظرون 14 يوما قبل أن يلفظوا أنفاسهم"[1]، و قد قدرت حصيلة هذه المجاعات بحوالي 500 ألف شخص[2].

لقد بقي المجتمع الجزائري يتعرض لمجاعات متلاحقة، فقد أدت الحالة الاقتصادية المتدهورة في بعض نواحي البلاد، خاصة في الشرق القسنطيني بين 1887- 1888م، إلى خسارة قدرها 39 مليون فرنك بسبب الاجتياح الضخم للجراد، و انعكس ذلك سلبا على الأهالي و عادت إلى الأذهان مجاعات 1867[3]، و نتيجة لذلك فقد تراجعت قيمة قطعان الغنم التي يمتلكه الأهالي في الجزائر كلها من 10.424.159 فرنك عام 1888 م إلى 8.578.590 فرنك سنة 1890م، فقد فقد الأهالي في الشرق القسنطيني وحده 1.131.290 رأسا من الغنم[4].

إذن و لئن تراجعت المجاعات الشاملة للبلاد، و التي كانت تتسبب في الوفيات بالجملة، فإن المجاعات التي حلت على المستوى المحلي أو الجهوي و ما رافقها من أوبئة فتاكة ظلت موجودة، كذلك كان الحال في سنة 1905م، و هي سنة جفاف إنخفض فيها المحصول العام للحبوب إلى 10 قناطير للهكتار، و هذا يعني الندرة الهالكة بالنسبة لمناطق الجنوب و خاصة في الجنوب الوهراني، و ما ضاعف آثار تلك الندرة هو التهاب أسعار الحبوب، فلم يكن في وسع شركات الاحتياط الأهلية و مختلف صناديق الإغاثة سوى تلطيف البؤس السائد قدر الامكان[5]، لقد كانت سنة 1908 م أيضا سنة رديئة حيث ساد الجفاف و هاجم الجراد منطقة الشرق القسنطيني، و لم تنتج أشجار الزيتون في بلاد القبائل غلالا كافية، فارتفعت أسعار المواد الغذائية، فتضاعف سعر الزيت و القمح مرتين و سعر الشعير ثلاث مرات، و تدهورت حالة الفقراء في المدن حيث بلغ بهم الأمر إلى الإقتيات مما يجمعونه من المزابل العمومية من النفايات، و في الأوساط الريفية سادت المخمصة و كان الجياع ينتقلون عراة عبر الحقول، يقتلعون الجذور و يقتاتون بالحشائش

1- الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : المرجع السابق، ص 194.
2- المرجع نفسه، ص 195.
3- شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج 1، المرجع السابق، ص 694.
4- المرجع نفسه، ص 697.
5- شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج 2، المرجع السابق، ص 318.

و يتنازعون على نباتات "تلغودة" و هي جذور نباتية لا تكاد تؤكل، و ظهر وباء الحمى الصفراء في أفريل 1909م في كل من بجاية، سوق اهراس، بونة و قسنطينة و الجزائر، مما اضطر الإدارة الاستعمارية إلى اصدار أوامر بمنع الجموع الجائعة من اكتساح المدن[1]، كما شهدت هذه المناطق أيضا إنتشار مرض السل و الكوليرا، و كان التلقيح مقتصرا على المستوطنين الأوروبيين فقط[2]، و كان من نتائج هذه الأمراض و نقص الغذاء انخفاض عدد المواليد من 32 ألف عام 1914 م إلى 7 آلاف مولود عام 1915[3].

لقد تسببت سيطرة المستوطنين الأروبيين على البلاد و خيراتها في إضعاف أصحاب البلاد الشرعيين و انتشار الفاقة المدقعة بينهم، و أدى ذلك إلى إنهيار الحرف و الصناعات المحلية، و تحول أصحابها إلى عمال بسطاء و عاطلين مزمنين خاصة بعد أن انتشرت الوسائل التقنية الحديثة و تسرع المعمرون في استخدامها، فانتشرت البطالة بشكل خطير، و اضطر العمال المزارعون إلى الهجرة شبه الجماعية نحو المدن للإستقرار على أطرافها و في أحياء قذرة بنوها بأنفسهم من القصدير و قطع الأخشاب و علب الأطعمة الفارغة، و أصبح أكثر من نصف مليون شخص يسكنون هذه الأكواخ التي تضم بين خمسة و عشرة أشخاص في كل خيمة في حالة اجتماعية يرثى لها، حيث لا غذاء كاف و لا عناية صحية و لا عمل يوفر لهم الغذاء الضروري[4]، إذ أن أغلب أفرادها عاطلون عن العمل اليدوي، و لا يشتغل الواحد منهم أكثر من شهرين إلى ثلاثة أشهر في العام[5].

إن العمال المادي الاقتصادي له أثره في مجرى الحياة كلها و منها الثقافة فالفرد و مثله المجتمع، فبدل أن يبحث عن وسائل التثقيف و المعرفة، يبدأ أولا في البحث عما يسد رمقه، و ذلك من شأنه أن يصرفه عن الوجهة الثقافية و لو إلى حين، و هو ما يريده و يسعى إليه الاستعمار، و إلى جانب سياسة التفقير و التجهيل طبق الاستعمار الفرنسي بالجزائر إتجاها عنصريا في ميدان الثقافة الأساسية لمحاربة لغة البلاد و ثقافتها القومية

1- شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج 2، المرجع السابق ،ص ص 318 -319.
2 -KADDACHE Mahfoud,**Histoire du Nationalisme Algérien**,Tome1,2eme Edition, E.N.A.L.Algeie,1993 , p 24.
3- عبد الحميد زوزو : **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1900)**، م.و.ك. الجزائر، 1984، ص 56.
4- يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 52.
5- المرجع نفسه، ص 53.

العربية و نشر اللغة الفرنسية بدلا منها[1]، فالثقافة الجزائرية عانت نتيجة الإحتلال، فالمواسم الوطنية و التاريخ و اللغة إما اختفت و إما اضطهدت، إلى جانب ذلك فقد تحولت معظم المساجد قد تحولت إلى كنائس[2].

و من خلال ما سبق يمكن القول أن الإمكانيات التي كانت متوفرة للمستوطنين لم يجن منها الأهالي إلا البؤس و الشقاء، الذي جعلهم مشردين في الجبال و الصحاري، و بالرغم من المجاعات و الأزمات الاقتصادية و الأوبئة المتوالية التي أتت عليهم، فإن الإدارة الاستعمارية لم تكترث لذلك، بل ظلت تفرض عليهم ضرائب تفوق إمكانياتهم، و إذا كانت القبائل تعاني من ضغط هذه الضرائب، فإن المعمرين كانوا ينتفعون بها في تحسين شروط حياتهم[3]، فالجزء الأعظم من موارد الميزانية لفائدة العنصر الأروبي وحده تقريبا، إن حاجات الأهالي الأكثر استعجالا لا يستجاب لها، و في كثير من البلديات تخصص مبالغ هامة لنفقات كمالية، مع إهمال أعمال أساسية للسكان المسلمين، و إن هذا الوضع لمن الشذوذ بحيث أن الميزانية العامة، و كذا ميزانيات البلديات و الدوائر إنما تتغذى في معظمها من الضرائب التي يدفعها الأهالي[4].

يمكن أن نصف الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري بمقولة الحاكم العام كامبون أمام مجلس الشيوخ المنعقد في 29 ماي 1893:" هو واقع مأساوي يصدم الأنظار كلها و هي من نتائج الاحتكاك بحضارتنا "[5].

المطلب الرابع: استمرار الثورات الشعبية

لقد قاوم الشعب الجزائري الاحتلال الفرنسي منذ البداية بشتى الطرق و الوسائل و تبعا للإمكانيات و الظروف السائدة، فالأهالي الجزائريون لم يبقوا مكتوفي الأيدي تجاه السياسة الفرنسية بالجزائر، و بوجه خاص السياسة الاقتصادية خاصة ما تعلق منها

1- يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق ، ص ص 59-60.
2- أبو قاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2،ط4،دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص 60.
3- صالح فركوس : المرجع السابق، ص ص 204- 205.
4-Ben Hbilesse Charif: **L’Algérie Française vue par un indigène**,impimerie oriental Fontane Frère ,Alger,1914, p121.
5- شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج 2، المرجع السابق، ص 387.

بمصادرة الأراضي، و التي نتج عنها ظروف اجتماعية و اقتصادية مترديةـ، و هو ما يؤكده ماكماهون في شهر جوان 1869: " إن الجزائر خاضعة بالقوة لكن سكانها لم يستسلموا، و أي حادث تقترفه فرنسا ضدهم سيدفعهم إلى الثورة"[1]، و من أهم الثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية نذكر:

أولا: ثورة أولاد سيدي الشيخ[2]

لقد عين الفرنسيون سليمان بن حمزة باشاغا بعد موت أبيه بوبكر[3]، الذي توفي في مطلع 1862 و قيل أنه قتل مسموما من طرف إحدى زوجات أبيه، و عينوا معه عمه سي الأعلى قائدا على أغوية ورقلة، و كان هذا الأخير صاحب حيوية و نشاط، و يكن في نفسه أحقادا للفرنسيين، فأخذ يسعى و يدفع ابن أخيه إلى الثورة و التمرد ضدهم مستغلا عدة ظروف مثل: رحيل القوات الفرنسية إلى الحرب و الغزو الاستعماري في المكسيك، و الكوشنشين بالهند الصينية، ولم تتوقف محاولاته حتى نجح في أوائل 1864[4].

ومن أسباب الثورة نذكر: سوء سياسة المكاتب العربية تجاه السكان فبعد أن استدعى ضباطها القدماء ذووا الخبرة و المقدرة في معاملة الأهالي للمشاركة في حروب إيطاليا و المكسيك، عوضوا بضباط جهلاء بأوضاع البلاد، و بطبيعة سكانها، و قد اتصفت سياسة هؤلاء بالشراسة و العجرفة، و عدم مراعاة مشاكل الناس، ضف إلى ذلك قيام السلطات الفرنسية بإرهاق كاهل السكان بالضرائب و الغرامات، و مصادرة أملاكهم العقارية والحيوانية، كلما وجدت فرصة لذلك بقصد لإفقارهم ولتوفير الإمكانيات للجيش الفرنسي، إلى جانب قيام السلطات الفرنسية بحملات التشهير والتحقير ضد الجزائريين

1- يحي بوعزيز : ثورة 1871، دور عائلة المقراني و الحداد، المرجع السابق، ص 100.

2- ينحدر أولاد سيدي الشيخ، حسبما هو شائع و متواتر من أسرة الخليفة أبي بكر الصديق، فقد هاجر أجدادهم الأوائل من المدينة المنورة بالحجاز إلى مدينة الإسكندرية بمصر، و من هناك انتقلوا إلى تونس و استوطنوها بعض الوقت، فانحدر منهم العالم المشهور سيدي محرز الذي ما يزال قبره يمثل إحدى المعالم المعمارية البارزة في مدينة تونس، و من هذه الأخيرة انتقل البعض منهم إلى تنس و تلمسان بالمغرب الأوسط، ثم إلى غرناطة بالأندلس، ثم إلى منطقة فيقيق بالمغرب الأقصى وأخيرا استقروا في واحة تانكيرت التي أصبحت تعرف باسم الأبيض سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني منذ مطلع القرن السادس عشر وذلك نسبة إلى الجد السادس والعشرين الذي يسمى عبد القادر بن محمد و يعرف بسيدي الشيخ، أنظر: يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين**، ط1،دار البعث للطباعة والنشر،قسنطينة ، الجزائر،1980م ،ص ص133-134.

3- سعدي عثمان : **الجزائر في التاريخ من العصور القديمة و حتى 1954**، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2012، ص 574.

4- بوعزيز يحي : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، المرجع السابق، ص 140.

بواسطة الصحافة والمعمرين وأجهزة الإدارة، و لم تكتف بذلك، بل قامت بإنزال مركز عائلة أولاد سيدي الشيخ، حيث عينت أعيانها في مركز الباشا أغا، كما افتكت عدة مناطق من إدارتهم ووضعتها تحت إدارة قواد جدد مستقلين خاضعين لضباط المكاتب العربية في البيض وغيرها، وأكثر من ذلك قيام السلطات الفرنسية بتعيين عددا من القواد الجزائريين الجدد دون استشارة الباشا أغا سي سليمان مما أثار حفيظته.[1]

وإلى جانب ذلك كله يمكن اعتبار حادثة 29 جانفي 1864 سببا مباشرا للثورة حيث اعتدى أحد الصبايحية التابعين للمكتب العربي بالبيض على سي الفضيل كاتب سي سليمان بن حمزة، و سبب هذا الحادث يرجع إلى مشاركة أفراد عائلة أولاد سيدي الشيخ و سي الفضيل في لعبة "الهف" و هي لعبة تشبه لعبة الشطرنج، و خلال اللعب تدخل أحد الصبايحية لصالح بعض اللاعبين، فغضب سي الفوضيل و نهره، و أدى ذلك إلى مشادات كلامية تطورت إلى مشاجرة بينهما أدت إلى تدخل كل الصبايحية ضد كاتب سي سليمان بن حمزة والذي اقتادوه إلى مركز المكتب العربي أين أشبعوه ضربا، و لما علم سي سليمان بما حدث لكاتبه عزت عليه نفسه و اعتبر ذلك إهانة له، فاستقال من منصبه (الباشاغا)[2]، فقرر القيام بالثورة، فكلف كاتبه بتحرير رسالة توجه إلى القبائل و العروش والمقاديم والإخوان التابعين لزاوية العائلة يدعوهم فيها إلى حمل السلاح للجهاد في سبيل الله و شرح لهم فيها الأسباب التي دفعته إلى ذلك.[3]

بعد القيام بالاستعدادات اللازمة هاجم سليمان القوات الفرنسية المتمركزة في هضبة عوينت بوبكر يوم 08 أفريل 1864 و قتل قائدها الضابط" بو بريط "، وأباد طابوره الذي لم ينج سوى ثلاثة جنود، في المقابل استشهد سليمان بن حمزة[4]، و لذلك تمت في الحال مبايعة سي محمد ولد حمزة شقيق الباشاغا الراحل[5]، الذي انضم له سكان جبال عمور و أولاد يعقوب، كما انضم له النعيمي ولد جديد و إخوته بوبكر و المداح وابن

1- بوعزيز يحي : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، المرجع السابق، ص ص 140-141.
2- بشير بلاح: العربي منور، نبيل داودة، المرجع السابق، ص 277.
3- يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، المرج السابق، ص 143.
4- عثمان سعدى ، المرجع السابق، ص 574.
5- يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، المرج السابق، ص 147.

يوسف في خمسمائة فارس، و زعيم أولاد مختار بالمدية، و هاجمت قوات محمد بن حمزة في 26 افريل 1864 قوات الجنرال مارينو في عين القطة وضيقت عليه الخناق، كما هاجم أيضا مدينة فرندة يوم 8 أوت 1864، استشهد محمد بن حمزة يوم 4 فيفري 1865 وخلفه أخوه أحمد بن حمزة[1]، و تواصلت الثورة التي شهدت معركة البيض في مارس 1870[2]، و معركة واد قوليلة التي قادها الأعلى بن بوبكر في 13 مارس 1871، ضد الكولونيل "قاند"، و هي معركة حامية الوطيس، لكن قوات الاستعمار القرنسي كانت أكثر عددا و عدة من جيش الأعلى بن بوبكر الذي أجبر على الفرار إلى الساورة حيث ظل مختفيا هناك حتى وفاته سنة 1886[3].

والخلاصة أن ثورة أولاد سيدي الشيخ، انتشرت و امتدت لتشمل سائر الصحراء، و توغلت أحيانا إلى مناطق في الشمال و الشرق و الغرب، لقد كانت فعلا ملحمة ثورية امتدت من 1864 و حتى سنة 1884[4]، لكن عدم التكافؤ في القوة العسكرية و الامكانيات حال دون استمرار الثورة و نجاحها، و بالرغم من ذلك فيمكن القول بأنها حافظت على الروح الثورية للشعب الجزائري.

ثانيا: ثورة محمد بن التومي بوشوشة[5]

امتدت حياة بوشوشة العسكرية من وسط الستينات إلى وسط السبعينات، و أبرزها كان بين 1871-1874، كان ظهوره نتيجة لثورة أولاد سيدي الشيخ سنة 1864- التي شارك فيها- وسخط الأعراش والأعيان من مرسوم 1863، و المجاعة الكبيرة بين 1867-1869، كما أن لهزيمة فرنسا سنة 1870، و أحداث الأوراس و سوق اهراس المعاصرة، ثم انتفاضة المقراني و الرحمانيين سنة 1871 دور كبير في دعم حركته، و كان لجوء

1- عثمان سعدى ; المرجع السابق، ص 574.575.
2- المرجع نفسه، ص 576.
3- عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، المرجع السابق، ص 145.
4- عثمان سعدى : المرجع السابق، ص 576.
5-إسمه الحقيقي محمد بن التومي بن ابراهيم، و يدعى بوشوشة أي الفارس، و يذكر سعد الله أبو القاسم في كتابه الحركة الوطنية، ج1، أنه سمي كذلك لكثافة شعره، ولد بقرية الغيشة (المنيعة) في تاريخ غير معروف و المتوقع أن يكون ذلك مع مطلع القرن التاسع عشر،و يذكر سعدي عثمان، المرجع السابق، انه ولد عام 1826، مارس في صغره مهنة الرعي مما جعله يتقن حياة الفروسية و يتصف بالشجاعة، سجن بمدينة معسكر يوم 22 سبتمبر 1862، و في عام 1863 فر بشوشة من سجنه و اتجه إلى الفجيج بالحدود المغربية و من هناك اتجه إلى توات و أخذ يجمع حوله الأنصار و الأتباع، أنظر: يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص ص 184-185.

بومزراق المقراني و من معه إلى المنطقة التي ينشط فيها (المنيعة، سوف، توقرت، ورقلة) قد مكنه من سمعة كبيرة.[1]

لقد كان هذا القائد من المؤسسين لحركة التوارق بالصحراء الذين قرروا حمل السلاح ضد الاستعمار الفرنسي، و في شهر أفريل من عام 1870 م هاجم مدينة القليعة و استولى في 05 ماي 1870 على مدينة متليلي بعد حصار دام عدة أيام، وابتداء من هذا التاريخ أصبح بوشوشة هو قائد المقاومة الجزائرية في الجهة الجنوبية لصحراء الجزائر، و في أواخر سنة 1870 انتقل من مركزه بعين صالح إلى واحة الرويسات قرب ورقلة ثم اتجه إلى وادي سوف، و في 05 مارس 1871 هاجم حامية ورقلة فهزمها واستولى عليها بمساعدة أنصاره الكثيرين الموجودين داخلها[2]، و عين ابن شهرة خليفة عليها وجعل منها قاعدة للثورة[3]، وفي 28 مارس اتجه بوشوشة إلى تقرت حيث جرت بينه و بين حاكمها علي باي معركة الزيتاية، و بين 4 و 5 ماي هاجم بلدة قمار بوادي سوف لأن الزاوية التيجانية فيها قد آوت عائلة علي باي وأبت تسليمها له، ووقفت البلدة بأكملها مع حرمة العائلة الضيفة، وجرى اقتتال مات على إثره ستون شخصا وجرح مائة، وانتهى التصادم بالتفاوض والتفاهم، على أن يرفع بوشوشة الحصار، وتدفع إليه تعويضات عن الخيول التي قتلت وقدرها 25 ألف فرنك، ولم يكن كل أهل قمار مع الزاوية في موقفها السياسي، ولكن مع حق الضيف اللاجئ في الاحترام و الأمن.[4]

في 13 ماي هاجم بوشوشة تقرت و هزم القبائل المتعاونة مع الفرنسيين و عين بوشمال بنى قبى آغا عليها، و عاد إلى عين صالح وكون قيادة ثلاثية للثورة تكونت منه ومن محمد عبد الله وابن ناصر ابن شهرة، راحت تنظم الثورة في المناطق التي تسيطر عليها و التي تمتد من عين صالح جنوبا إلى أولاد جلال شمالا ومن وادي سوف شرقا.[5]

1- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 276.
2- عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، المرجع السابق، ص 145.
3- عثمان سعدى ، المرجع السابق، ص 578.
4- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 280.
5- عثمان سعدى : المرجع السابق، ص 578.

وبعد أن قضى الجيش الفرنسي على ثورة المقراني توجه إلى الجنوب وتمكن يوم 27 ديسمبر 1871 من شن هجوم كبير على مدينة تقرت ثم احتل من جديد مدينة ورقلة يوم 2 جانفي 1872م، وذلك بعد معركة عسكرية ضد حاكمها بوشوشة[1]، وفي يوم 09 جانفي استولى الفرنسيون على معظم زمالة بوشوشة بما فيها الأغنام والجمال والخيام والحبوب والتمور، وعلى إثر ذلك افترق شمل الثوار فاتجه بوشوشة ومساعدوه إلى الجنوب [2] فقد اتجه إلى عين صالح وخلال عامي 1872-1873م قام بعدة عمليات في-الصحراء الوسطى[3] ففي توات ألف من جديد قافلة من الفرسان وأخذ يمارس الإغارة على خصومه في أنحاء كثيرة من الصحراء ففي أواخر شهر جيولية 1873م، ظهر بالمنيعة وأغار على قطعان أولاد يعقوب بين الأغواط والبيض وجبال عمور وأقترب من ورقلة[4]،إستأنف بوشوشة مقاومته بإتباع حرب العصابات ضد القوات الفرنسية في المنيعة إلى أن وقع في الأسر في مارس 1874م، فأقتيد إلى ورقلة عاصمته الأولى في بداية ثورته، ثم نقل إلى سجن قسنطينة حيث قدم إلى المحاكمة فصدر ضده حكم بالإعدام والذي تم تنفيذه بتاريخ 29 جوان 1875م، بمعسكر الزيتون بقسنطينة.[5]

ثالثا: ثورة الصباحية[6] وأولاد عبدون

في مجموعهما حركات مهدت لثورة المقراني، فبالنسبة لثورة الصباحية تتمثل في قيام الجنود الجزائريون العاملون في الجيش الفرنسي بتمرد في شرق البلاد في أواخر شهر سبتمبر عام 1870م، وذلك عندما حاولت فرنسا أن تقلهم إلى أوربا لمحاربة الألمان بروسيا[7] وقد انطلقت ثورتهم من المدية وانتشر فرارهم من ثكناتهم ليمتد للشرق إلى الطارف وبوحجار شمال سوق أهراس وعين قطار بشرق سوق أهراس[8]، وقد قامت السلطات الفرنسية بإصدار أحكام إعدام ضد البعض من الجنود ونفذتها فيهم بالساحة

1- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، المرجع السابق، ص 145 .
2- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص ص 189- 190 .
3- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، الرجع السابق، ص 284 .
4- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 190 .
5- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، المرجع السابق، ص ص 145- 146 .
6- الصباحية: فرسان من الأهالي كانت تعمل في صفوف الجيش الفرنسي في وضع شبيه بالمخزن في العهد العثماني، أنظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 244.
7- المرجع نفسه، ص 146 .
8- عثمان سعدي: المرجع السابق، ص 582 .

العامة بمدينة سوق أهراس، وصادرت أملاك وأراضي سبعة دواوير وأخذت عشرات المواطنين كرهائن.[1]

من خلال ما سبق نلاحظ أن سبب القيام بالثورة لا يتعلق بالجانب الاقتصادي ولكن لنتساءل عن السبب الذي جعل هؤلاء يقبلون العمل والتجنيد في صفوف الجيش الفرنسي ،أليست الأوضاع الاجتماعية المزرية والقاسية التي كانوا يعيشونها بسبب انتزاع أراضيهم وممتلكاتهم من قبل الاستعمار الفرنسي.

وما إن خمدت ثورة الصباحية حتى اندلعت ثورة أولاد عبدون بالميلية يوم 15 فيفري 1871م، حيث قام سكان الميلية شمال قسنطينة بثورة على الأوروبيين المتواجدين بالمدينة وأرغموهم على الاعتصام بقلعة المدينة، وأحرقوا عددا من مزارعهم وتضامن معهم سكان بني تليلان بنفس المنطقة ،واضطرت السلطات الفرنسية إلى الإستعانة بجنود البحرية الفرنسية وسبعة فيالق استعملت في حرق معظم القرى المعزولة، وفي معركة زرزور التي خاضوها ضد القوات الفرنسية يوم 26 فيفري 1871م، استطاعت هذه الأخيرة التغلب عليهم، وتم أسر 400 رجل كرهائن.[2]

رابعا: ثورة المقراني[3] والشيخ الحداد 1871 م

حين نتصفح سجل الانتفاضات التي تعاقبت على هذه الأرض الجزائرية العريقة، فربما يصح القول بأن ثورة 1871 هي التي كان يتوقع حدوثها أكثر من غيرها، فقد كان الكولونيل لاباسات La passet من أشد المناصرين لسياسة نابليون الثالث المهتمة بقضية الأهالي، فقد كتب في 31 مارس 1865م، إلى صديقه إسماعيل عربان Urbain مستشار الحاكم العام يقول: "إننا الآن وسنظل لمدة طويلة نواجه شعبا لا يتحمل هيمنتنا و هو يبحث

1- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، المرجع السابق، ص146 .

2- المرجع نفسه.

3- ترجع عائلة المقراني إلى أصول عربية قديمة بعضهم يرجعها إلى سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم، عن طريق إبنته فاطمة الزهراء، ومن ثمة فهم أشراف، بعضهم يرجعها إلى بني هلال وبالذات إلى قبائل عياد وهناك من يقول أنهم من قلعة بني حماد، ولكن الناس مصدقون في أنسابهم كما يقول إبن خلدون، وقد استقر جد أولاد مقران بقلعة بني عباس، بعد طوافه بالبيبان وغيرها فترة ، و أحمد بن عبد الرحمان هو الذي بنى القلعة وحصنها وأعلن نفسه سلطانا، وأصبحت سلطنته تمتد من وادي الساحل إلى الحضنة، وقد تحالف أولاد مقران مع العثمانيين ضد الاسبان إلا أنها ساءت بعد 1552، وبعد احتلال قسنطينة من طرف الإستعمار الفرنسي، حصل الفرنسيون على طاعة أولاد مقران، انظر: أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائري، ج1، المرجع السابق، ص.ص 247. 249 .

ما وسعه ذلك عن أية وسيلة تمكنه من التخلص منا، إن جيشنا هو ملاذنا الوحيد ما لم تواجهنا بعض التعقيدات على الساحة الأوروبية ،والحال أن الأفق مظلم حاليا وأن أية مشكلة تهز القارة العجوز سوف ترغمنا على تقليص عدد جنودنا في إفريقيا، ومهما يكن فإن مشاعر الإستقلال والتطرف الديني هنا متربصة بنا".[1]

فبعد أن احتل الفرنسيون الجزائر اتصلوا بعائلة المقراني فعينوا أحمد المقراني خليفة لهم على منطقة مجانة ،بحيث تمتد سلطته بين فرجيوة بالبابور شرقا والتيطري غربا ، وبسكرة والزيبان جنوبا ، فخضع له سكان الجلفة والحضنة وبوسعادة وأولاد نايل وبسكرة وحوض وادي ريغ[2] ،تحصل الشيخ أحمد المقراني على إذن من السلطات الاستعمارية لأداء مناسك الحج، وفي طريق عودته مع بداية 1853م، وعند مروره بمدينة مرسيليا وجد في انتظاره رسالة من الإمبراطور يدعوه فيها لحضور حفل زفافه المقام بباريس، وقد استقبل هناك ومنح وساما شرفيا، وعند عودته إلى مرسيليا أصيب الباشاغا بالمرض وتوفي في 04 أفريل 1853م، وتولى بعده المنصب إبنه محمد المقراني[3] الذي عين عضوا في المجلس العام لولاية قسنطينة، وقد كان صاحب سمعة كبيرة بين الأهالي ورؤسائهم في سطيف والحضنة والبرج، وكان من الأغنياء يملك هو وعائلته أراضي شاسعة ما تزال تحت يده حتى سنة 1871 رغم مرسوم 1863 ،ولكن الخوف من خروجها من يده كان كبيرا [4] خاصة وأن السياسة الفرنسية كانت تهدف إلى تحويل الجزائر إلى مستوطنات للمعمرين وطرد السكان الأصليين نحو المناطق الجرداء وإخضاعهم فيما بعد لمراقبة دقيقة وهذا باستعمال قوة السلاح.[5]

لقد عاشت الجزائر خلال السنوات التي سبقت الانتفاضة فترة عانت فيها من الجفاف وكوارث الجراد وخسر فيها الفلاحون أملاكهم كما حلت المجاعة ببيوت عديدة، وقد قام الباشاغا وأعضاء عائلته بتوزيع الشعير والقمح على الفلاحين خاصة بين 1867-

1- أجيرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 13 .
2- عثمان سعدي: المرجع السابق، ص 584 .
3- الصديق تاوتي: **المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة، مأساة هوية منفية، نتائج و أبعاد ثورة المقراني والحداد**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 48 .
4- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، الرجع السابق، ص ص 250- 251.
5- الطاهر أوصديق، **ثورة 1871م**، ترجمة مسعود حباح، م.و.ك الجزائر، 1985، ص11 .

1868م، كما قام بتفريغ جميع المخازن[1] ،وإلى جانب ذلك إقترض من البنوك وسلف للمواطنين المتضررين من المجاعة بضمانات حكومية[2] ،كما طلب من المرابين اليهود منح قروض للفلاحين تمكنهم من بذر أراضيهم، حتى أنه اضطر لرهن بعض أملاكه الخاصة لضمان القروض[3] وكان من المفروض أن يسدد الفلاحون ديونهم بعد موسم الحصاد، لكن بسبب إتلاف الجراد لمحصولهم الزراعي عجزوا عن ذلك، وتنكرت السلطات المدنية التي خلفت السلطة العسكرية عام 1870م بالعهد الذي قطعه ماكماهون للمقراني[4] ،فقدعمل هذا الأخير على الاستدانة من البنوك والمرابين مع قبول الشروط التي وضعوها ظنا منه أن الوعود التي نطق بها ممثل الحكومة كافية [5] ، حيث تعهد الحاكم ماكماهون بتسديد ديون المقراني في حالة عجزه عن أدائها ،الشيء الذي شجع الباشاغا على إمضاء وصلات باسمه للبنك الجزائري وللسماسرة اليهود، ولكن السلطة المدنية الجديدة التي خلفت النظام العسكري بعد رحيل ماكماهون رفضت الوفاء بهذا التعهد، ووجد الباشاغا نفسه في أزمة مالية [6] وعندما حل الخريف عام 1870 جاءت إلى المقراني أوراق تسديد الديون من البنك، فلم يجد ما يرد به حيث كانت الديون حوالي مليوني فرنك، إذ أن الحكومة لم تدفع ضماناتها بل غرقت في ديون الحرب مع بروسيا وكانت البنوك والمقرضون الخواص يلحون عليه بالدفع، وهكذا كان على المقراني أن يبيع أرضه - وهي إحدى الطرق التي لجأ إليها مرسوم 1863 لانتزاع الأراضي من أصحابها - أو يرهن مثمناتها أو يثور.[7]

وما زاد الطينة بلة هو إصدار مرسوم 24 أكتوبر 1870م، أو ما يعرف بمرسوم كريميو[8] ،إذ كان له أثر بالغ ودور في قيام ثورة المقراني حيث نص هذا المرسوم على

1- الصديق تاوتي: المرجع السابق، ص ص49 - 50.
2- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، الرجع السابق، ص251 .
3- الصديق تاوتي: المرجع نفسه، ص50.
4 - يحي بوعزيز: ثورة 1871- دور عائلة المقراني والحداد، المرجع السابق، ص 103
5- الصديق تاوتي : المرجع نفسه، ص50.
6- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 199.
7- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، الرجع السابق، ص251 .
8- اسحاق مويز كريميو Issac Moise Cremieux وعرف كذلك باسم أدولف كريميو Adolphe Cremieux من مواليد 30 أفريل 1796م، بمدينة نيمز من عائلة يهودية ثرية، اشتغل عام 1817 بالمحاماة ودخل البرلمان في عهد الحمهورية الثانية، وظل نائبا حتى عام 1852، وأصدر قانونبة كريميو عام 1870، عندما كان وزير العدل والذي منح الجنسية الفرنسية لأعضاء الجماعة اليهودية في الجزائر،

إلغـاء النظـام العسـكري وتعويضـه بالنظـام المـدني وذلـك للتوسـع أكثـر فـي أراضـي الجزائريين ووضع مخططا لتطوير الاستيطان خاصة بعد فقدان الألزاس واللورين ،كما نص أيضا على إلغاء المكاتب العربية وإعطاء الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بصورة جماعيـة [1] وكـانوا يمثلـون حـوالي 38 ألـف يهـودي، وتأكـد البشـاغا محمـد المقرانـي أن استلام المدنيين الأوروبيين واليهود المتجنسين للسلطة سيضاعف مآسي الجزائريين لذلك أعلن رفضه لمثل هذه السلطة المدنية [2] قائلا : "إنني مستعد أن أضع رقبتي تحت السيف لقطع رأسي ولكن لا أقبل أن أخضع لحكومة من التجار اليهود".[3]

فعندما تدهورت الأوضاع بالشرق الجزائري من جراء السياسة الفرنسية، طلب الشيخ محمد المقراني من السلطات الفرنسية أن تقبل استقالته من منصبه بصفته باشاغا ،لأنه لا يرغب في أن يعمل مع السلطات الفرنسية ، ولكن هذة الأخيرة رفضت طلب استقالته يوم 09 مارس 1871م، وطلبت منه تقديم استقالة أخرى مع التعهد بأن يظل مسؤولا عن كل ما يحدث في منطقته إلى أن يرد له بالجواب القبول أو الرفض، و هذا ما يؤكد ما ذهبنا إليه أن الثورة كان متوقعا حدوثها، فاعتبر المقراني هذا التصرف بمثابة تحدي له وإهانة بالغة[4] ،وهكذا اشتد عليه الكرب، وللتخلص من مصاعبه الكثيرة إداريا سياسيا ومدنيا واقتصاديا، لم تكن له وسيلة أخرى غير الحرب. [5]

لقد قرر الشيخ محمد المقراني القيام بالثورة فلقد أعاد إلى وزارة الحرب شارة الباشاغوية المتمثلة في البرنوس الخاص بالوظيفة، وقضى الأيام ما بين 10 و 15 مارس 1871 في الاجتماعات المتواصلة مع رجال عائلته و كبار قواده، و كان آخرها الإجتماع الحربي الموسع يوم 14 مارس الذي قرر فيه إعلان الثورة في صباح اليوم الذي يلي غده[6] ، وبعث المقراني برسالة إلى الحاكم العام بالعاصمة يعلن فيها الحرب، فأخرج

انتخب عام 1871 نائبا ممثلات للجزائر توفي في باريس عام 1880م، أنظر: موسوعة المعرفة الإلكترونية http://www.marefa.org 16/04/2013 14 :00

1- ابراهيم مياسي : **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، ديوان الطبوعات الجامعة، الجزائر، 2007، ص.ص 151 . 153

2- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 198.

3- المرجع نفسه، ص 200 .

4- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، المرجع السابق، ص 146 .

5- صالح فركوس: **إحتلال ومقاومة (المكاتب العربية لمقاطعة قسنطينة)** ،أطروحة دكتوراة،قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2000-2001 ،ص 331.

6- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، المرجع السابق، ص 202.

الفلاحون بنادقهم و بدأت عملية إغتيال المعمرين، و في 16 مارس 1871 زحف المقراني على برج بوعريريج على رأس حوالي 8 آلاف فارس، حيث شن هجومات عديدة على المراكز الفرنسية، وسبب ذلك هلع في أوساط المعمرين(1)، غير أنه فشل في السيطرة على مدينة برج بوعريريج لأن القوات الفرنسية تمكنت من فك الحصار عليها يوم 26 مارس 1871(2).

وفي يوم 8 أفريل 1871 أعلن الشيخ الحداد(3) الإنضمام إلى المقراني، و الجهاد في صدوق، والتف الشعب حول الثورة، و خرجت كلمة المقدمين الرحمانيين إلى آذان وقلوب الإخوان، و اتحد صف الأجواد و المرابطين و اتسع ميدان الثورة فشملت دلس وتيزي وزو وبجاية، وامتدت إلى نواحي قسنطينة والعاصمة، واشتعلت الحرائق قرب متيجة، وتسامع الشعب في كل مكان من الجزائر بالثورة(4).

وقصد القضاء على الثورة أرسلت باريس جيشا ضخما في أسطول بقيادة الأميرال قيدون" GUEYDON" و الذي راح يطبق خطة قمع دموية بواسطة ثلاثة جيوش بقيادة الجنرالات" سيريزCEREZ" و سوسيه" SAUSSIER" و لاباسيت" LAPASSET" إلى جانب لالمان و لاكروا.(5)

وفي 08 ماي 1871 و واجهت قوات الشيخ المقراني قوات الكولونيل "ترو ميلي" الذي كان يحكم سور الغزلان، وعندما خف الاقتتال إغتنم المقراني الفرصة لأداء صلاة الظهر مع رفاقه، وبينما كان يؤدي فريضة الصلاة فاجأه جنود الزواف (6) الذين يراقبون

1- عمار عمورة: موجز تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 156.

2- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، المرجع السابق، ص 147.

3- يعود أصل هذه العائلة إلى قرية صدوق العليا الواقعة بشرق البلاد، حيث قدم واستقر جدهم الأكبر في أواخر القرن الخامس عشر، كان والد الشيخ المسمى علي بن محمد الحداد، مثله مثل جميع أعضاء عائلته الآخرين حدادا صاحب أملاك كثيرة، و كان يعرف بالإحسان و فعل الخير، حتى أنه كان أول من فتح مدرسة بالقرية تتسع لثلاثين تلميذا، تكفل لوحده بكل مصاريفها، فكان حبه للعلم عظيما، بالإضافة إلى ذلك فإن بيته كان دائما مركزا لاستقبال المساكين و أبناء السبيل، و كان لعلي أربعة أبناء أصغرهم محمد أمزيان والذي كان خلافا لإخوته الثلاثة - الذين يمتهنون الحدادة - تعلم القراءة والكتابة وانخرط في الطريقة الرحمانية ليتسلم فيما بعد مشيخة الطريقة التابعة لسيدي عبد الرحمان، أنظر: الصديق تاوتي : المرجع السابق، ص ص 52-53.

4- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 253.

5- عثمان سعدى : المرجع السابق، ص 591.

6- الزواف:هي قوات جندتها فرنسا من الأهالي و تعود تسميتها إلى اسم الزواوة العائد معناها إلى القبائل الأولى التي تم منها التجنيد، أنظر: الصديق تاوتي : المرجع السابق، ص 67.

الثوار من بعيد فأطلقوا عليه النار فأصابوه في جبهته وسقط شهيدا مع ثلاثة من رفاقه [1]، واستلم القيادة أخوة بومزراق الذي استأنف القتال بقوة [2]، أما الشيخ الحداد الذي إنضم إلى الشيخ المقراني فقد إستطاع أن يشكل جيشا يتكون من حوالي 120.000مجاهد، و خاض معارك طاحنة ضد الجيش الفرنسي لكنه لم يستطع أن يجمع السلاح الضروري و لذلك فشل في إيقاف الزحف الفرنسي في جبال القبائل، وتمكن الجنرال لالمان يوم 24جوان1871م من تشتيت العائلات و حرق المنازل و إجهاض المقاومة، و اعتقل أبناء الشيخ محمد أمزيان الحداد، و تم اعتقال الشيخ الحداد نفسه بعد عشرة أيام من ذلك و أرسلته القوات الفرنسية إلى بجاية حيث وضع في قلعة بارال[3]، وأهم معارك الشيخ الحداد، معارك جبال عمور و عموشة و معركة إيشريض التي دارت يوم 24جوان1871م التي كسرت فيها الثورة وأقام لها الفرنسيون نصبا تذكاريا.[4]

لقد كان لاستسلام الشيخ الحداد أثره الكبير على معنويات القائد احمد بومزراق شقيق الشيخ الراحل محمد المقراني الذي ثار ضد الفرنسيين، ففي يوم 08اكتوبر1871م خاض بومزراق معركة فاصلة ضد قوات الجنرال "غوستاف سوسيه" بجوار قلعة بني حماد بناحية بجاية، انتهت بتغلب الفرنسيين على قواته و بعد ذلك اتجه إلى ورقلة و التقى القائد بوشوشة و ابن شهرة والزبير ولد سيدي الشيخ، وعندما أدرك أنه غير قادر على مواجهة القوات الفرنسية بقواته المتواضعة نحاول أن يجد مكانا آمنا يلتجأ إليه في الصحراء لكنه تاه هناك، واكتشفته دورية فرنسية يوم 20جانفي1872م أمام بركة ماء قرب واحة الرويسات في حالة إغماء، فحملته القوات الفرنسية إلى معسكر الجنرال "دولاكرو" بالرويسات، فتم التعرف عليه و إسعافه ثم أرسل إلى السجن في كاليدونيا الجديدة حيث بقي هناك قرابة 30 سنة إلى أن وافته المنية هناك.[5]

1- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م ، المرجع السابق، ص 147.
2- عثمان سعدي : المرجع السابق، ص 591.
3- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص 147.
4- عثمان سعدي :المرجع السابق ص ص 592-593.
5- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص ص 147-148.

لقد كانت المواجهة في هذه الثورة عموما بين حوالي 200 ألف من الأهالي وحوالي 86 ألف جندي فرنسي وكانت أهم نتائجها استشهاد حوالي 60 ألف شخص من الأهالي ومنهم الشيخ محمد المقراني و إعدام حوالي 6 آلاف منهم بتهم مختلفة[1]، إذ لم يتمكن الاستعمار من إخماد هذه الانتفاضة إلا بعد خوض حوالي 300 معركة في كامل التراب الوطني[2]، أهمها معركة المكلا، تامدة، المرقب، بو جليل، الصهريج، سيدي مبارك، قصر الطير، رجاس، بو حجر قرب عنابة، نقاوس، تقرت، أولاد جلال، نقرين، الأوراس، إشريض.[3]

لقد طبق الاستعمار الفرنسي سياسة قمعية ضد الأهالي بعد الانتفاضة، فلقد كان القمع رهيبا تجاوز مقدار ما تسميه الإدارة الفرنسية بالجرم المرتكب بل هو أشبه بعملية انتقام منه إلى معاقبة.[4]

لقد قررت السلطات الفرنسية مصادرة و حجز الممتلكات الجماعية و الخاصة بالقبائل الثائرة بموجب مرسوم 31 مارس 1871[5]، إذ تم مصادرة حوالي 446.000 هكتار، قيمتها حوالي 19 مليون فرنك، كما فرض على الأهالي 36.582.000 فرنك كضريبة حرب أي من أجل حملهم السلاح[6]، الشيء الذي اضطرهم للهجرة لأنهم و أصبحوا يعملون فقط من أجل دفع الضرائب المفروضة عليهم، فتحول الفلاحون في هذه المناطق من أسياد إلى مجرد عبيد يخضعون للقوانين[7].

وإلى جانب ذلك فقد طرح دوقيدون في تقرير له يوم 27 جويلية 1871 بفكرة معاقبة المشاركين في الانتفاضة قائلا:" تتمثل الوسيلة الأكثر فعالية في طرد القبيلة الثائرة من أرضها و تفكيكها تماما، و ذلك بتشتيت كل أعضائها[8]، و تجسدت هذه الفكرة فيما

1- الزبير سيف الإسلام : **ثورة المقراني في حديث مع الأولاد** ، م. و. ك، الجزائر، 1985، ص ص 57-58.
2- عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 157.
3- عثمان سعدي : المرجع السابق، ص 593.
4- شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 50.
5- المرجع نفسه، ص 53.
6- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 269.
7 Mouloud Gaid: **MOKRANI**, Edition, Andalous , Alger , 1993, p 177.
8- شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون ،ج 1، المرجع السابق، ص 53.

بعد بنفي الجزائريين المشاركين في هذه الانتفاضة إلى كاليدونيا الجديدة[1]، هذه الجزيرة النائية التي تقع في جنوب غرب المحيط الهادي جعلت منها فرنسا مستوطنة للمنفيين سياسيا ولمتمردي ثورة المقراني المسلحة[2].

إذن فلقد مثلت ثورة المقراني حلقة من حلقات مقاومة الشعب الجزائري للسياسة الفرنسية و بوجه خاص السياسة الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بمصادرة أراضيهم التي تعتبر رمز عزة بالنسبة لهم.

خامسا: ثورة واحة العامري [3] 1876م

بعد قضاء القوات الفرنسة الاستعمارية على ثورة بوشوشة وإعدامه في مارس 1874م، سعت السلطات الفرنسية إلى إعادة النظر في إدارة المناطق الصحراوية كما فعلت بعد ثورة المقراني والحداد سنة 1871 م واستعانت بآغا ورقلة والأغواط، ابن إدريس، وحاولت أن تحقق نوعا من التوازن بين العائلات الصحراوية الكبيرة مع إعطاء نوعا من الحرية الذاتية للمنطقة كما اقترح الحاكم العام شانزي[4]، غير أن هذه السياسة لم تنجح لأن المباشرين للتطبيق من ضباط المكاتب العربية كانوا يمارسون سياسة الدس والإيقاع بين العائلات الكبيرة خاصة بين عائلة بن قانة[5]وعائلة بوعكاز[1] التي كان علي

1- لقد كان أغلب الجزائريين المنفيين إلى كاليدونيا الجديدة في مقتبل العمر ذووا هامات طويلة و قوية، يشعرون بعزة النفس و لا نقرأ في وجوههم عبارات الذل أو الإحباط النفسي و البدني مثلما يبدو عادة على ملامح المجرمين المتوحشين، فلقد كانت تستغرق رحلات نفيهم قرابة الخمسة أشهر، و من أهم السفن المقلة لهم نذكر سفينة "الالوار" التي انطلقت من ميناء برست يوم 05 جوان 1874 و وصلت إلى كاليدونيا في 16 اكتوبر 1874 م و كانت تقل 39 شخصا توفي 5 منهم، أما سفينة "كالفادوس" فانطلقت من نفس الميناء بتاريخ 2 سبتمبر 1874 و وصلت في 18 جانفي 1875 م و كانت تضم 62 شخصا توفي 3 منهم، سفينة "لونافرين" انطلقت من ميناء طولون يوم 13 جوان 1876 و وصلت يوم 06 جانفي1877،أنظر: الصديق تاوتي : المرجع السابق، ص ص 124-125.:

2- عبد الوهاب بن خليف : **تاريخ الحركة الوطبية من الاحتلال إلى الاستقلال**، ط1، دار طليطلة، الجزائر 2009، ص 87.

3- تقع واحة العامري في الجنوب الغربي لمدينة بسكرة على بعد حوالي 50 كلم تقريبا، على مجرى مائي ينحدر من جبال أقسوم، ويصب في وادي جدي، وقد قامت هذه القرية على أنقاض قرية قديمة تدعى "بيقو" تقع على بعد 500 م شرق القرية الحالية، التي لا تزال آثار ها قائمة إلى يومنا هذا، أما القرية الحديثة (العامري) فهي قرية بسيطة البناء مبينة من الأخشاب والجريد، عدد دور ها حوالي 300 دار، يحيط بها سور حصين، مزود بمنافذ وأبراج لمراقبة محيطها، والدفاع عنها، يوجد بالقرية مدخلان شرقي وغربي وهما عبارة عن بابين يوصدان بعد صلاة العشاء ويفتحان بعد طلوع الشمس ، كما يوجد بها قصر العامري المكون من منازل متجاورة، أنظر: شهرزاد شلبي : **ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر**، مذكرة ماجيستير،قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009 ، ص ص 84- 85 .

4- أنظر :الملحق رقم 1،ص216 .

5 – تعد أسرة بن قانة من السلالة الشريفة "الشريف السيد الحاج بن قانة بن علي بن سليمان بن بعد العزيز بن محمد بن عمر بن خالد بن يونس بن ابراهيم بن منصور المكنى قانة بن محمد بن عبد الله بن عبد الملك بن العابد بن الحبيب بن احمد بن عيسى ابن يوسف ابن عدنان بن يوسف بن محمد بن داود بن عبد الغفار بن عيسى بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله بن علي بن عيبسى بن داود بن مهدي بن مسعود بن موسى بن عزوز بن عبد العزيز بن جبار بن عمران بن سالم بن عبد الله بن احمد بن ادريس الأصغر بن ادريس الأكبر بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن بن علي وفاطمة الزهراء " وأصل تسيمتهم تعود إلى الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، فكانوا يلفون حول المنازل ويراقبون السكان خوفا من ردتهم وعندما يسأل عنهم يجاوبون بلفظ كان وكان ولكن مع مرور الوقت تغيرت اللهجات ومنطق الألسن، أنظر: الشارف عبد الله بن محمد : **سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول**، المطبعة التونسية، تونس، 1929، ص 150 .

باي زعيمها وممثلها [2]، وبذلك تم الإبقاء على التنازع بين هاتين العائلتين و هو التنازع الذي جعل الفرنسين يدخلون بالتدرج عناصر جديدة ويعطونها الوظائف الصغيرة فتصبح تابعة لهم حسا ومعنى، ليس لها ولاء قبلي ولا وطني ولا جهوي ولا عائلي إلا للفرنسيين ولمصالحهم الصغيرة.[3]

وعلى أي حال فقد كان سكان الصحراء يكنون كرها شديدا للإحتلال الفرنسي وعانوا كثيرا من الصراعات الشديدة بين عائلة بن قانة وعائلة بوعكاز ومن قسوة الضباط الفرنسيين ضدهم في المعاملة وأعمال السخرة المفروضة عليهم [4]، كما عانى السكان من الضرائب المرتفعة المفروضة عليهم والتي أوكل تحصيلها إل القايد بلوخراص بن قانة الذي كان متسلطا على السكان، فقد عبرت جريدة LA VIGE ALGERIENNE عن ثقل الضرائب والصادرة في 23 مارس 1882م بمقال بعنوان: صرخة إنذار CRIE ALARME : "لن نكون مبالغين إذا قلنا أنه لو طبق هذا الأسلوب الاستنزافي على بلد أوروبي، ولو كان من أغنى البلدان فإن بمرور سنوات قليلة يكفي لإحلال البؤس التام به"[5] وصادف أن كتب سكان بسكرة ومنطقتها رسالة إلى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر خلال شهر جوان 1875م واشتكوا فيها من ظلم عائلة بن قانة و من ظلم الضابط الفرنسي كروزيCROUZET الذي كان يطبق سياسة تعسفية ضدهم، فاتهم بولخراص كاتبه محمد يحي[6] بأنه هو الذي كتب هذه الرسالة لهم، وأوقفه وأقتاده إلى بسكرة للتحقيق معه حيث اكتشف بأن لا علاقة به بتلك الرسالة، و مع ذلك بقي بولخراص غاضبا من كاتبه وطلب منه أن يستقيل من منصبه وكشيخ على أولاد دريس أحد فروع بوزيد

1- تنحدر جذورها من بني هلال، وهي أسرة عريقة في المنطقة تميزت بالشرف والشجاعة، وتضم أولاد صاولة والدواود، أنظر: شهرزاد شلبي : المرجع السابق، ص 16 .

2- يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 228 .

3- ابو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 298.

4- يحي بوعزيز : ثورات الجزائر بين القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 227 .

5- شهرزاد شلبي : المرجع السابق، ص 90.

6- اسمه يحي محمد بن محمد، زعيم ثورة البوازيد وشيخ لأولاد إدريس الذين يعتبرون فرعا من فروع أولاد بوزيد، كان خوجة(كاتبا) للقايد بولخراص بن قانة لعدة سنوات، كان اخوه الكبر قاضيا، مات مسموما في منزل الوكيل المدعو "الخمار" بسكرة، أنظر: يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر العشرين، المرجع السابق، ص ص 227-228 .

(البوازيد)[1]، لكنه رفض ذلك و أصر على مواصلة زعامته لهم، وتزايد بذلك التوتر وساءت العلاقة بينهما [2]

بعد عودة محمد يحي من الاجتماع الذي جمعه مع بولخراص ببسكرة قصد التنقاش في العديد من المشاكل التي كانت السبب في إشعال نار الخلاف بينهما، شرع في دعوة البوازيد إلى الوئام لأنه كانت هناك انقسامات في صفوفهم، وقد تمكن من التوفيق بين مختلف الأطراف، وأصبح بحكم الأمر الواقع شيخا للقبيلة وقد وجد محمد يحي في أحمد بن عياش قوة دعائية لثورته[3]، وعندما علمت السلطات الاستعمارية بأمر التحضير للثورة طلبت من بولخراص أن يرسل تقريرا يتضمن تفاصيل ما يحدث في واحة العامري من أجل الإسراع في القضاء عليها (الثورة) قبل أن يشتعل لهيبها ويصعب إخمادها، لكن بولخراص كتب في تقريره بأن البوازيد مخلصون للسلطة وأن اجتماعاتهم التي نظموها إنما كانت من اجل طلب الغيث والاستسقاء من الله بعد أشتد القحط والجفاف لديهم [4]

ومن باب التضليل والتمويه إستجاب البوازيد لطلب الجنرال كارتري "CARTRERET" لإقتحام مدينة تقرت حيث توجهوا في 08 مارس 1876م لمرافقة القوات الفرنسية إلى تقرت، وما إن وصلوا إلى منطقة "مراير" حتى انفصلوا عنه وكان ذلك في 11 مارس 1876م وحاولوا استغلال فرصة انفرادهم بالجنرال والقضاء عليه وعلى قواته لكنه تفطن لذلك [5]، وبعد هذه الحادثة أعلن الحكام العسكري لتقرت أن عرش البوازيد في حالة عصيان ولا بد على فرنسا أن تسرع في اتخاذ التدابير اللازمة لإخماد هذه الثورة.[6]

1- يعود أصل البوازيد إلى الولي الصالح سيدي بوزيد بن علي بن مهدي بن قوان بن مروان بن يسار بن موسى بن سلمان بن يحي بن موسى بن عيسى بن ادريس ألصغر ابن ادريس الأكبر بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسين ابن علي بن أبي طالب وفاطمة بنت الرسول (ص) وبوازيد منطقة الزاب ينتمون إلى الإبن الرابع سيدي بوزيد علي بن سيدي بوزيد وبسبب الاضطهاد التي تعرضوا له في الغرب من قبل أمراء تلسمان انسحبوا إلى جبل عمور (عين الريش) ثم إلى أولاد جلال وأخيرا استقروا في واحة العامري، أنظر: شهرزاد شلبي : المرجع السابق، ص ص 82، 83 .

2- يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 228 .

3- مصطفى حداد:" **انتفاضة البوازيد من سكان واحة العامري والمناطق المجاورة سنة 1876**"، الملتقى الوطني للمقاومة الشعبية بالزيبان، مديرية المجاهدين لولاية بسكرة، الجزائر، 1998،ص8.

4- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعرشين، المرجع السابق، ص ص 229- 230.

5- المرجع نفسه، ص 230 .

6- شهرزاد شلبي : المرجع السابق، ص ص 97- 98 .

بدأت ثورة واحة العامري في 26 مارس 1876م، حبث انتفضت قبيلة البواز يد، واحتلوا واحة العامري، وخاضوا أول معركة ضد قوات الجنرال كارتري الذي كان يملك حوالي 1000 بندقية، و200 سيف، وتذهب الأخبار إلى أن القائد محمد يحي قد استشهد في أولها، وبوصول النجدة والإمدادات لم تعد الانتفاضة مقصورة على البواز يد فقط، بل جاءت النجدات من أنحاء الزيبان وقد قدرها البعض 5000 مقاتل [1]، وعلى إثر ذلك خشي الجنرال كارتري أن يطغى عليه العدد، كما خشي أن يشكل تراجعه حافز لإشعال فتيل انتفاضة أوسع، مما جعله يفضل التخندق في معقل آمن في انتظار الإمدادات[2] .

في 03 أفريل1876م منح القائد "لوفر" للبواز يد مدة 05 أيام للعدول عن أمر الثورة، وبعد انقضاء المدة الممنوحة لهؤلاء تحركت القوات الفرنسية، وو صلت إلى بوشقرون في 10 أفريل 1876م، وفي 11 أفريل اتجهت نحو واحة العامري التي خرج فرسانها لرد الهجوم، وبلغت القوات الفرنسية حينها حوالي 2200 جندي، وحوالي 800 من المشاة، و200 خيالة وفرقة مدفعية وعناصر من القومية، بقيادة بن قانة[3]، فيما قدرت قوات الثوار حوالي 1000 فارس و2000 من المشاة[4] حيث نشبت معركة طاحنة بين الطرفين، وقد استمر الهجوم الفرنسي من الساعة الثامنة إلى العاشرة والنصف تلقى خلالها الثوار هزيمة كبيرة غير أنهم قرروا مواصلة الجهاد، وفي 14 أفريل 1876م استغل الثوار هبوب عواصف رملية شديدة وقاموا بالهجوم مرة أخرى، حيث اقتحموا مخيما للفرنسيين وتمكنوا من قتل 27 جندي، و4 من الخونة وجرح ثلاثة ضباط فرنسيين.[5]

1- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 300.
2- أ جيرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 110. أ
3- شهرزاد شلبي : المرجع السابق، ص.96 .
4- مصطفى حداد : المرجع السابق، ص 09.
5- شهرزاد شلبي : المرجع السابق، ص ص 97- 98 .

بعد وصول الإمدادات العسكرية للجيش الفرنسي حاصرهذا الأخير واحة العامري بين 22 و24 أفريل 1876م، ثم شرع في قصفها بالمدافع وهو السلاح الذي يفتقده الثوار وفي 29 أفريل انتهت معركة العامري بدك الواحة وانهزام الثوار.[1]

فباستسلام الثوار بدأت السلطات الفرنسية تسليط أبشع وأقسى العقوبات على الواحة وسكانها فقاموا بتخريبها بشكل كامل، كما اتخذوا عدة إجراءات منها: فرض غرامة مالية مضاعفة بـ 08 مرات للضريبة السنوية المعتاد دفعها، وذلك بموجب القانون الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 أوت 1876 م والتي فاقت 150.000 فرنك [2]، كما أرغمتهم على تسليم 1122 بندقية لكنهم لم يتمكنوا من تسليم سوى 452 بندقية فقط، ففرض عليهم العدو غرامة أخرى قدرها 45.000 فرنك [3] كما تم مصادرة أملاك البوازيد الممثلة في حوالي 337 نخلة مصادرة في العامري، 810 نخلة مصادرة في فوغالة، 144 نخلة في البرج، بالإضافة إلى ما يزيد عن 4000 من الإبل، و5000 من الغنم والخيول، ولكن عقاب البوازيد لم يتوقف عند هذا الحد، فقد حمل 91 سجينا إلى كورسيكا وقد تم إعدام البعض منهم، كما فرضت ضرائب حربية على أولئك الذين أنجدوا الثوار من أهل الزيبان، وقدرها 44.200 فرنك، وبذلك افتقرت العائلات فقرا شديدا.[4]

إضافة إلى ذلك تم تشتيت فروع البوازيد قصد إضعافهم والتخلص من خطرهم فنفي الجبابرة إلى تيارت وأولاد إدريس إلى ولاية المسيلة، وأولاد أيوب إلى تبسة، وأولاد سعود إلى بريكة، كما نفي البعض منهم إلى التل الوهراني و فاس والدار البيضاء غربا، وإلى منطقة القبائل الكبرى حي تتواجد قرية البوازيد ويطلق على سكانها "إيبوزيدن" كما نفي البعض منهم إلى منطقة قرب جيجل. [5]

1- ابو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 300.
2- شهرزاد شلبي : المرجع السابق، ص.100.
3- ابو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 301.
4- مصطفى حداد : المرجع السابق، ص 225 .
5- ابو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 301.

سادسا: ثورة الأوراس 1879

ظهرت هذه الثورة المسلحة في منطقة جبال الأوراس الغربية أواخر شهر ماي 1879م، بزعامة الشيخ محمد أمزيان بن بعد الرحمان* وسكان أولاد داود في دائرة باتنة وبني بوسليمان في دائرة بسكرة، وكان وراءها عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية فمن الناحية السياسية إشتد النظام الاستعماري وضباط المكاتب العربية في سوء المعاملة السكان وفي قهرهم وإذلالهم[1]، وهي نفس الأسباب والتفسيرات التي تقدمها الإدارة الاستعمارية من خلال التقارير التي وصلتها من المسؤولين الإداريين والعسكريين ورؤساء المكاتب العربية، بالقول أن الثورة والانتفاضة هي رد فعل أهالي المنطقة تجاه نظام الحكم المدني، كما ترجعها إلى أسباب دينية فتلقي التهمة على الزوايا والمرابطين من أتباع الطريقة الرحمانية بدعوى تقلص نفوذهم فحرضوا السكان على الثورة، كما حاولت أن تحصر بعض الأسباب في استياء الأهالي من تصرفات الزعماء المحليين والقياد.[2]

إضافة إلى ذلك فقد عاشت المنطقة أوضاعا اقتصادية واجتماعية عصيبة خاصة بين عامي 1877-1878 م، حيث عم القحط والجفاف وتراجع الإنتاج الزراعي بشكل يكون منعدما، وانخفضت أسعار المواشي، دون أن تجد من يشتريها وارتفعت أسعار الحبوب وتضاعفت عدة مرات إلى مستويات عجز فيها الأهالي عن شرائها [3]، وزيادة على هذا فقد تشدد جباة الضرائب ضد السكان وأرهقوهم بمستلزمات القواد والأغوات الإقطاعيين التي تفرض عليهم كعنوان وعربون على الطاعة والخضوع والامتثال، وعانوا نتيجة لذلك من تشدد السماسرة اليهود والأوربيين في رفع نسب فوائد وربا الديون والقروض، والتي كانوا يأخذونها منهم ليواجهوا بها مشاكل الحياة والواجبات المفروضة عليهم.[4]

1- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 237 .
2- يسين واد فلي : المرجع السابق، ص ص 99- 100.
3- عبد الحميد زوزو: ثورة الأوراس، 1879م، م.و.ك الجزائر، 1986، ص ص 35- 36 .
4- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 238 .

بدأت الثورة في 30 ماي 1879[1] حين أرسل قايد عرش أولاد داود "سي الهاشمي بوضياف" رجلين للقبض على الإمام محمد أمزيان[2] بن عبد الرحمن وترحيله إلى باتنة بتهمة التحريض والدعوة إلى الجهاد، حيث كان الإمام بالمسجد حين أقدما الرجلين للقبض عليه، إلا أن أتباعه من عرش أولاد داود تصدوا لهم وقتلوهم، فكانت تلك الأحداث بداية الانتفاضة حيث واصل الثوار هجومهم ضد القياد وأعوان السلطة العسكرية، فتوجه عدد من الثوار إلى معسكر القايد سي الهاشي بالقرب من "المدينة" (إشمول)، إلا أنهم لم يجدوه هناك، فغيروا مسارهم باتجاه منطقة تكوت، حيث يتواجد قايد أولاد بو سليمان وقتلوه، ثم عادوا مرة مرة أخرى إلى معسكر قايد أولاد داود وتمكنوا منه.[3]

بمقتل قايد أولاد داود وقايد بني بوسليمان انتشرت الانتفاضة، وفي 06 جوان 1879م هاجم الثوار على برج واد الطاقة فأضرموا فيه الذيران وأحرقوه، وقد أسفر الهجوم على مقتل الإبن الأكبر لقايد بني عبدي، وهو من أمراء المرابطين في منطقة الأوراس الغربي، كما قتلوا عدد من القومية وأعوان الإدارة الفرنسية، ولقد انخرطت في هذه الانتفاضة أعراش أولاد داود، بني بوسليمان وبني أوجانة وبني ملكن والسراحنة.[4]

كان الثوار مسلحين بأسلحة بسيطة، ومع ذلك رموا بأنفسهم في الانتفاضة دون قراءة للعواقب، وكل ما عندهم من سلاح للمواجهة هو بعض البنادق القديمة وبعض السيوف، ومع ذلك فقد كانوا من الجرأة والشجاعة بحيث قتلوا القيادات المذكورة، والتي اعتبروها مسؤولة على ما أصاب السكان من نقص في الأموال والزرع، وفي09 جوان

1- شارل روبير أجيرون : الجزائربون المسلمون وفرنسا،ج1، المرجع السابق، ص 238.
2- محمد امزيان بن عبد الرحمن، الذي يعرف بالمنطقة باسم "محمد بن جار الله"ويلقبه الناس باسم" الشيخ بوبرمة"، زعيم ديني ولد في قرية "جار الله"في قبيلة بني بوسليمان، هاجر إلى قبيلة أولاد داود (التوابة) إنضم إلى أتباع سي صدوق، فأصبح مقدم إمام مسجد قرية الحمام، وبتوسع نفوذه الديني كثر أتباعه وأنصاره، ومع حلول 1879 بدأ الشيخ بوبرمة يظهر عداءه للسلطات الفرنسية المحتلة، ومنذ شهر جانفي 1879 أخذ يقوم بزيارات لزاوية الصادق القديمة بقرية تيرماسين للإتصال بأصدقائه ورفاق سي الصادق القدماء والأوفياء لتوثيق الصلات والعلاقات معهم ولتدارس الأوضاع السياسية السائدة آنذاك، أنظر: يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص ص 238-239 أنظ أيضا: عبد الحميد زوزو: ثورة الأوراس 1879، المرجع السابق، ص 140.
3- يسين واد فلي : المرجع السابق، ص ص 100- 101 .
4- شارل روبير أجيرون : الجزائربون المسلمون وفرنسا،ج1، المرجع السابق، ص 115.

1879 م هاجم الثوار على مركز لارباع المحمي والمحصن جدا من قبل عدة فرق من القناصة والخيالة والرماة، ومع ذلك فقد تغلبوا عليه. (1)

ونظرا لخطورة الثورة طلب حاكم مقاطعة قسنطينة من الجنرال "فور جيمول بوسكينار" F0RGEMOL BOSTTQUENARD أن يعد ثلاث فرق عسكرية لمحاصرة الثوار والتضييق عليهم كالآتي :

- الأولى تجهزمن مدينة باتنة بقيادة الجنرال لوجرو Logrot
- الثانية تجهز من بسكرة بقيادة الكولونيل كاجار Cajard
- الثالثة تجهز من خنشلة بقيادة الكولونيل قوم Gaume

وقد أعطيت الأوامر إلى المسؤولين في كل من عنابة وسكيكدة وقسنطينة والجزائر العاصمة ليعدوا قوات أخرى ويعجلوا بإرسالها إلى المنطقة.(2)

بعد وصول الإمدادات العسكرية تدخلت القوات الفرنسية لضرب الثائرين وإقاء القبض على عدد كبير منهم ونظرا لعدم التكافؤ في القوة انسحب الثوار إلى الصحراء ومن هناك دخلوا جنوب تونس، لكن الباي التونسي ألقى عليهم القبض وسلمهم للسلطات الفرنسية، (3) وجاء بعد ذلك دور القمع الشديد فقد أغار الفرنسيون وأتباعهم من القيادت الموالية على ماشية الثوار، وفرضوا ضريبة حرب تتراوح بين 10 و20 مرة قيمة الضريبة العادية السنوية، ثم لجأوا إلى المصادرة الجماعية لأملاك القبائل الثائرة كاللحالح وأولاد داود وبني بوسليمان، فقد بلغت الأراضي المصادرة لأولاد داود 2777 هكتار، ولم يجد الفرنسيون ما يصادرون لغير أولاد داود سوى قطع صغيرة من الأرض، وانتصب المجلس الحربي لمحاكمة الثوار، حي أصدر أحكامه ضدهم يوم 16 جوان 1880م على الشكل التالي:

1- يسين واد فلي : المرجع السابق، ص101.
2- أبو القاسم سعد : الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 305 .
3- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 242 .

- أربعة عشر شخصا بالإعدام وعلى رأسهم زعيم الثورة محمد أمزيان .
- عشرة أشخاص بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات.
- سبعة أشخاص بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات
- شخصان بالإقامة الجبرية لمدة خمس سنوات
- ستة عشر شخصا بالبراءة وقد أطلق سراحهم

وبعد صدور هذه الأحكام الجائر ة حاولت السلطات الفرنسية أن تتظاهر بالرأفة والرفق فأصدرت عفوا جزئيا على أتباع المحكوم عليهم بالإعدام وعوض بالأشغال الشاقة المؤبدة (1)، ويذكر سعد الله أن هناك أحكاما بالنفي إلى أمكان بعيدة مثل كورسيكا .

إذن فثورة أهل الأوراس كانت ضد التعسف و من أجل الحرية ونصرة الدين، فقد كانت قصيرة الأمد إذ استغرقت حوالي أسبوعين فقد ولم تشمل جغرافيا إلا مناطق محدودة وقبائل معدودة، لكنها عميقة بفعل رصيدها الديني والسياسي حيث ظلت منبعا للعبرة والاهتمام بالمنطقة. (2)

سابعا: ثورة الشيخ بوعمامة(3)

تعتبر هذه الثورة أطول ثورة في تاريخ مقاومة الجزائريين للإحتلال الفرنسي، فقد دامت حوالي 23 سنة على فترات متقطعة، وتعتبر امتداد لثورات أولاد سيدي الشيخ التي بدأت سنة 1864م فلقد أسس بوعمامة زاوية في مغرار التحتاني "بين عين الصفراء

1- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 244.
2- أبو القاسم سعد : الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 305 .
3- هو محمد بن العربي بن الشيخ بن الخرمة بن محمد بن سيدي ابراهيم بن التاج، المشهور ببوعمامة، ولد بقصر حمام الفوقاني بمدينة فيقيق، حوالي 1838، حفظ القرآن الكريم، استقر الشيخ بوعمامة بمغرار التحتاني سنة 1875م، وأنشأ زاوية هناك، وراح يجمع الناس حوله كزعيم روحي مرابط، وأكتسب ثقة قبائل الطوارق (التراقي) والعمور والغزانية والأحرار والجعافرة وحميان وأمتدت سمعته حتى القصور الجنوبية وتافيلالت، أنظر: عثمان سعيدي،المرجع السابق، ص ص 602- 603.

وبرزق"، والتي التفت حولها قبائل الصحراء مثل قبائل رزينة وحمياني وترافي وبني جيل وأولاد جرير، وكان بوعمامة يراسل هذه القبائل يدعوها للإستعداد للجهاد.(1)

وعن أسباب هذه الثورة فهي عديدة وفي مقدمتها بلا شك مقاومة الاحتلال الفرنسي ولكن بعض الدراسات ترجعها بالدرجة الأولى إلى مجاعة السكان، نظرا لكون النظام الاستعماري في الجزائر يقتضي أن يحطم ويحط من قيمة العنصر العربي، ويحرمه من جميع وسائل الرزق حتى يخضع للهيمنة الفرنسية وبذلك تعم السيطرة على السكان ثم الاحتلال الكامل للبلاد، هذا إلى جانب تذمر قبائل آفلو والبيض والتي منعت من التنقل بمواشيها إلى الجنوب خلال موسم الترحال وذلك في فصلي شتاء 1879-1880 م 1880-1881م، مما أدى إلى موت مواشيها بأعداد كبيرة من شدة البرودة السائدة بتلك المنطقة(2)، أما السبب المباشر للثورة فتمثل في مقتل ضابط فرنسي برتبة ملازم أول و هو "واينبر وينر" نائب رئيس المكتب العربي لمدينة البيض يوم 22 أفريل 1881م مع أربعة صبايحية من حراسه حينما حاول إيقاف نشاط بوعمامة واعتقال مبعوثيه لدى الحرامنة وهما: الطيب بن الجرماني ومرزوق السروري.(3)

و كان هذا الحادث بمثابة الفتيل الذي أشعل النار، وفجر الثورة وزاد من حدة الصراع بين بوعمامة وجيش الاحتلال(4)، وكان أول لقاء بين الثوار والقوات الفرنسية يوم 27 أفريل 1881م في معركة "سفيسفة" جنوب عين الصفراء(5)، وفي 10 ماي 1881 م قام الثوار في منطقة تيارت وفرندة وسعيدة بحرق الورشات المفتوحة لاستغلال نبات الحلفاء(6)، أما المعركة الطاحنة بين الطرفين فكانت يوم 19 ماي 1881، في موقعة المولاق "EL- MOLLEK" وهي معركة عنيفة جرت في ميدان فسيح يقدر عرضه بثلاث كيلومترات ومتكون من تلين متوازيين تقريبا وهو يقع قرب قصر الشلالة بجبال

1- عثمان سعدي : المرجع السابق، ص 604 .
2 - إبراهيم مياسي: توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، المرجع السابق، ص ص 93- 94 .
3 - المرجع نفسه، ص 95 .
4 - يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 249 .
5 - إبراهيم مياسي: توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، المرجع السابق، ص 95 .
6 - شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج1، المرجع السابق، ص 121.

القصور[1] و كان النصر لبوعمامة، فقد تغلب الثوار على الجيش الفرنسي الذي كان يفوقونهم عددا و عدة، بفضل الشجاعة والإقدام، فقد انطلق الفرسان في سرعة فائقة واخترقوا مقدمة الجيش وتغلغلوا في عمق بطاريات المدفعية فقد أصيب المدفعيين من قبل قناصة الثوار، فاهتز الجيش و كان بعض القوم لم يحاربوا المجاهدين بسبب تأثرهم بشخصية بوعمامة.[2]

ونظرا لضخامة خسارة الفرنسيين في هذه المعركة، فقد استدعوا فرقة الضابط "إينوسانتي" الذي هزم في المعركة، فاستغل بوعمامة هذا الاضطراب في صفوف الأعداء وأخذ يدعم صفوفه ويتقدم إلى الشمال نحو البيض فمر بالقودير، وفاجأ يوم 25 ماي 1881م قوم القايد الطيب بن حمو التابع لآغوية فرندة وأعتقلهم جميعا دون صعوبة، ثم أطلق سراحهم ليستمليهم إليه، وهو ما حصل فعلا إذ انضموا إليه جميعا، و قام في 28 ماي بقطع خط الهاتف الذي يربط بين البيض وفرندة[3]، كما قاموا بمهاجمة مراكز الشركة الفرنسية- الجزائرية- للحلفاء وقتلوا العديد من العمال الإسبان الذين يشتغلون بهذه الشركة، كما أحرقوا وأتلفوا الكثير من العتاد كما استولوا أيضا على قطعان كثيرة لبعض أعوان الفرنسيين.[4]

كان بوعمامة يمتاز بسرعة تنقل قواته التي كانت مصدر قصص شعبية حيث نسبت هذه السرعة إلى كرامات الشيخ التي تجعل قوات العدو لا تراه، و هذه القصص زادت من رصيده في الوعي الشعبي بحيث راح الناس ينضمون لثورته ويعتبرون ذلك تقربا إلى الله، لكن السبب الحقيقي يعود إلى معرفته الجيدة بالصحراء وبالمنافذ التي توصله إلى التل بعيدا عن أعين العدو، و قد اعتمد على أدلاء مهرة عارفين بالمناطق جغرافيا و سكانيا يقومون بدور مزدوج كشف الطرق، وكشف مواقع طوابير العدو من

1- إبراهيم مياسي: توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، المرجع السابق، ص 95.
2- المرجع نفسه، ص 604.
3- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص ص 249- 250.
4- إبراهيم مياسي: توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، المرجع السابق، ص 98 .

أجل تجنبها، كما قسم جيشه إلى كتائب وجعل كل واحدة منها تسلك طريقا مخفيا وجوده، لأن العدو كان يبحث عنه هو. [1]

مع تزايد شمولية الثورة التي أخذت تتوسع حيث شملت كل مناطق تيارت وفرندة وسعيدة والمناطق الجنوبية منها، اضطرت القوات الفرنسية إلى التعجيل بإعادة جزء من قواتها التي اشتركت في احتلال تونس عام 1881م، كما اضطرت إلى التعجيل بإكمال الخط الحديدي الرابط بين أرزيو وسعيدة لنقل المؤن والذخائر والجنود، وفي أواخر جوان 1881م أعدت السلطات الفرنسية أربعة كتائب عسكرية كبيرة لحماية التل ومنع انتشار الثورة في الشمال وركزوها في أربعة مناطق هامة وحساسة هي:

- فرقة رأس الماء بقيادة الكولونيل جانين JANIN
- فرقة حيثر برئاسة الكولونيل زويني ZWINY
- فرقة تيارت بقيادة الكولونيل برونتير BRUNETIERE
- فرقة البيض بقيادة الحاكم تاديو TADIEU ثم دي نيقري . [2]

ورغم هذه التحركات والاستعدادات فإن بوعمامة بقي سيد الموقف طيلة فصل الصيف الحار، واكتفى الفرنسيين بالدفاع فقط، ولم تستطيع القوات الفرنسية السيطرة على الموقف [3]، غير أنها ركزت قواتها في عين الصفراء وعين خليل والعريشة ورأس الماء والمشرية، البيض وسبدو والضاية وسعيدة وخيثر وفرندة، لوضع شبه حاجز على التل الوهراني من أجل حمايته، وإزاء هذا الضغط الفرنسي اضطر بوعمامة أن ينسحب إلى منطقة فيقيق داخل المغرب الأقصى فقل نشاطه، وتشتت أتباعه وأنصاره فانضم بعضهم إلى سي قدور بن حمزة رئيس الشراقة والبعض الآخر انضوى تحت قيادة سليمان رئيس

1- عثمان سعدي: المرجع السابق، ص 605 .
2- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص ص 249- 250.
3- إبراهيم مياسي: توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، المرجع السابق، ص ص 100-101.

الغرابة، الذي قدم من المغرب الأقصى، وجزء ثالث من الثوار رابطوا بالقرب من فيقيق وضواحيها.[1]

بقيت قوات الجيش الفرنسي خلال سنة 1882 تلاحق جيوب الثورة، وتعاقب القبائل التي وقفت في وجه توسعها وآزرت بوعمامة في ثورته، كما لاحقت هذا الأخير في فيقيق والذي رد عليهم بهجوم عنيف يوم 16 أفريل 1882م، في شط نقري ضد البعثة الطبوغرافية لرسم الخرائط العسكرية، والتي كانت محاطة بحامية عسكرية ضخمة ولم يتمكن الجيش الفرنسي من الانسحاب إلا بصعوبة كبيرة، وكان لهذه الهزيمة وقع كبير في الأوساط الاستعمارية خاصة العسكرية منها والتي منيت بالفشل الذريع أمام صمود ثورة بوعمامة [2]، وقد خاض هذا الأخير عدة معارك بعدها منها معركة وادي الشارف في النصف الثاني من شهر ماي 1882م، واستشهد خلالها حوالي ثمانون ثائرا وقتل اثنين من الفرنسيين[3]، ولقد استمرت مقاومة بوعمامة إلى غاية 1883م، وهي السنة التي وضع العديد من أنصاره السلاح، إلا أن المناوشات مع الجيش الفرنسي بقيت مستمرة رغم رحيل الشيخ بوعمامة إلى المغرب الأقصى، واستقر بالقرب من العيون أين أسس زاويته وعاش فيها حتى وفاته المنية [4] يوم 07 أكتوبر 1908م في دائرة وجدة بالمغرب الأقصى.[5]

حين نتصفح هذه الثورات نجد أن أغلب أسبابها اقتصادية واجتماعية حيث كانت إما بسبب ارتفاع قيمة الضرائب الملقاة على كاهلهم، وإما بسبب المجاعات أو مصادرة الأراضي ونزع ملكيات الأهالي، فقد ثار الجزائريون ضد الاستعمار الفرنسي وسياسته القائمة على محاولة طمس هوية المجتمع الجزائري واستغلال ثرواته لكن قوة الجيش الفرنسي وعدم التكافؤ في الإمكانيات حال دون نجاح هذه المقاومات في التخلص من الوجود الاستعماري.

1- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 253 .
2- إبراهيم مياسي: توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، المرجع السابق، ص 102.
3 - يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 255.
4- عمار عمورة: الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 158 .
5- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من بداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 151 .

المطلب الخامس: هجرة الأهالي

لقد لجأت العديد من العائلات الفرنسية مع بداية الاحتلال الفرنسي إلى الهجرة هروبا بدينها من الحكم الكافر[1]، فقد هاجر عدد كبير منهم من القرى والأرياف يوم استولى العدو على البلاد، وأيقنوا أن البقاء تحت حكم الكافر لا يجيزه الشرع، وتذكر المصادر أن مدينة الجزائر وحدها قد نقص عدد سكانها بأكثر من النصف سنة 1836م، وخلت مدن عنابة ووهران وبجاية والمدية وتلمسان ومستغانم من سكانها، وبالطبع فإنه ليس كل من خرج من مدينة فقد هاجر منها، فقد تفرق السكان في البداية خارج المدن انتظارا لم ستسفر عنه الحرب، ولجأ آخرون إلى المدن والمراكز التي سيطر عليها الأمير عبد القادر، ولم يهاجر فعلا إلى خارج البلاد إلا عدد محدود، و هم أولئك الذين لهم المال أو لهم العلم، و بذلك هاجر عدد من المثقفين والبورجوازيين الجزائريين إلى المشرق وهاجر بعضهم أيضا إلى المغرب وتونس.[2]

وإلى جانب ذلك فقد هجر الأعيان والقادة السياسيين وحملوا على مغادرة بلادهم، فمنذ الوهلة الأولى للاحتلال ثم اتهام العناصر الفاعلة في الساحة الدينية والسياسية بالتآمر أو الارتباط بالأتراك أو بالانضمام إلى مقاومة الأمير عبد القادر، فلقد استقبلت الإسكندرية وأزمير والحجاز الباي مصطفى بومزراق، والباي حسن بن موسى، والمفتي محمد بن العنابي والمفتي مصطفى الكباطي، كما استقبلت باريس حمدان خوجة ومصطفى بن عمر وحمدان بن أمين السكة وغيرهم و هم أولئك الذين شكلوا لجنة المعارضة للاحتلال ثم طردهم الحاكم الفرنسي الجديد كلوزيل.[3]

لقد ساهمت عدة أسباب في دفع العديد من العائلات الجزائرية إلى الهجرة ومغادرة قراها ومدنها، فالظروف الاقتصادية الصعبة والفقر وتناقص قطعان الماشية كلها عوامل دفعتهم إلى الهجرة، إلا أن أقوى الأسباب لدى الفلاحين هي المصادرات وعمليات الحجز التي تعرضت لها أراضيهم، مما سهل بشكل كبير في إفقارهم، فأصبح المخرج للكثير من

1- عثمان سعدي: المرجع السابق، ص 655.
2- أبو القاسم سعد الله : **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج1، ط4، الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 193 .
3- المرجع نفسه، ص ص 193 - 194 .

الأسر بعدما ضاقت بها السبل وفقدت أراضيها هو الهجرة[1]، فقلد شهدت الجزائر في سنوات 1875، 1888، 1898م هجرات إلى تونس والمشرق خاصة نحو سوريا، وبالنظر إلى هذه التواريخ نرى أنها متصلة بأحداث جرت بالجزائر كانت دافعة للناس على الهجرة[2]، فقد كان لعمليات المصادرة الجماعية للأراضي، دورا كبيرا في عملية الهجرة، خاصة بعد مصادرة أراضي المنهزمين في ثورة المقراني 1871م فاضطر الكثير من الأهالي للهجرة إلى بلدان المشرق[3]، هذا إضافة إلى انعكاسات قانون وارني، ومشاريع التجنيس (سيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865)، والمساس بالشريعة الإسلامية في الحملة التي شنت على القضاة المسلمين بالإضافة إلى قانون الأهالي وتغيير الحالة المدنية[4]، وتذكر بعض التقارير الفرنسية أنه في عام 1888م خرج من قسنطينة حوالي 261 شخصا إلى سوريا، وعرفت هذه السنة أيضا هجرة الكثير من الفلاحين المتضررين من الجفاف وقلة الأمطار، بعد أن سمحت لهم السلطات الفرنسية بالهجرة إلى تونس للبحث عن الكلأ لمواشيهم وقد واصل الكثير منهم الطريق إلى المشرق[5]، و إلى جانب ذلك فقد عرفت هذه السنة (1888م) ذروة الهجرة من منطقة القبائل باتجاه سوريا، إذ بلغ عدد العائلات المهاجرة حوالي 78 عائلة و347 شخص، الأمر الذي أثار قلق السلطات الاستعمارية وجعل الحاكم العام "تيرمان "TIRMAN [6] يحمل مسؤولية تلك الهجرات لمبعوث الدولة العثمانية الذي زار الجزائر طلبا لاستخدام الأيدي العاملة،[7] فقد عملت الإدارة الفرنسية على منع الجزائريين من الهجرة لأنها تؤدي إلى إنقاص الأيدي العاملة خاصة الزراعية، وهو ما يخلق صعوبة كبيرة في إيجاد أيدي عاملة بديلة [8]ودليل ذلك إصدارها لمرسوم مؤرخ في 16 ماي 1874م، والذي يقيد الهجرة[9] (هجرة الجزائريين نحو الخارج)، غير أن بعض المعمرين يرون في هجرة الجزائريين خدمة

1- يسين وادفلي: المرجع السابق ،ص 95

2- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 553.

3 -Jean Jaques Rager: **Les Musulmans Algériens En France Et Les Pays Islamiques**, Les Belles Lettres, France, 1958, P12.

4- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 553.

5- عمار هلال: **"الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي، 1847-1918"**، **مجلة الثقافة**، العدد 82، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1984م، ص ص 90- 91 .

6- أنظر :الملحق رقم 1،ص 216.

7- شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج2، المرجع السابق، ص 752.

8- عمار هلال: المرجع السابق، ص 101 .

9- مليكة قليل: المرجع السابق، ص 101 .

جليلة لهم وذلك لما كانوا يتركونه ورائهم من ممتلكات خاصة الأراضي الزراعية وقد ذكرت صحيفة LA DEPECHE AGERIENNE في عددها الصادر بتاريخ 25 جوان 1910م، أن بعض المعمرين اشتروا أراضي من بعض المهاجرين بأسعار وصلت إلى 1000 فرنك للهكتار الواحد[1].

إن الهجرة الجماعية للأهالي لم تكن مقصورة على مدينة أو إقليم ما، ولكن كانت عامة فقد غادرت بعض الأسر الكبيرة مدينة مليانة سنة 1899م، وسطيف سنة 1910م، متجهة إلى سوريا، وفي سنة 1911م غادر مئات الجزائريين قسنطينة وسطيف متجهين إلى سوريا أيضا.

ولقد امتدت حركة الهجرة إلى المدن التالية :ثورين (صبرة حاليا)، ندرومة، الرمشي، سبدو [2]، حيث هاجرت عائلات بشكل جماعي قبل هذا التاريخ إلى الحجاز والشام منذ أواخر القرن الماضي مثل عائلة الشيخ الطيب العقبي[3]، أو منذ أوائل القرن العشرين مثل الشيخ البشير الإبراهيمي[4] ولكن الهجرة التي هزت وجدان الجزائر وأثارت مخاوف الفرنسيين هي هجرة تلمسان سنة 1911م، [5] إن السبب الظاهري لهذه الهجرة هو قانون التجنيد الإجباري[6] الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الشباب الجزائري استعدادا للحرب العالمية الأولى، حيث وبمقتضى قانون 17 جويلية 1908م، شرعت السلطات الفرنسية في إحصاء الشباب الجزائري المعنيين بالخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية في السنة الموالية (1909)، وهذا ما أيقظ أزمة الهجرة من جديد خاصة في المراكز الحضرية الهامة في البلاد، وتصدى رجال الدين لهذه المؤامرة الاستعمارية الجديدة التي أحيكت ضد الجزائريين، ونددوا بمراميها ونتائجها السلبية بالنسبة للشعب الجزائري في

1- عمار هلال: المرجع السابق، ص 99.
2- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 123.
3- الطيب العقبي، من مواليد سنة 1890م، بمدينة سيدي عقبة ببسكرة، وسط عائلة متدينة هاجر سنة 1895، إلى الحجاز واستقر بالمدينة المنورة أين تلقى تعليمه الأول بها، وهناك نشر عدة مقالات في الصحف في الدين والسياسة، مما جلب له المشاكل مع السلطات العثمانية التي تفته إلى الأناضول وبعد عودته إلى الجزائر سنة 1920، استقر بمدينة بسكرة حيث بدأ نشاطه الإصلاحي بها، وساهم في تأسيس جمعية العلماء المسلمين 1931، أنظر: عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص 347 .
4- أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق، ص 196 .
5 -Chales André Julien : **Avec la collaboration de lagali Mozz, une pense anticolonial position, 1914-1979**, sindhibad 1 et 3 feut, s.d,P25 .
6- صدر قانون التجنيد الإجباري، رسميا يف 03 فيفري 1912، ويقضي بإلزامية تجنيد الشبان الجزائريين، المسلمين للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، استعدادا للحرب العالمية الأولى، أنظر: الجيلالي صاري، محفوظ قداش : المرجع السابق، ص 19 .

المساجد والمقاهي وغيرها من الأماكن التجمعية الشعبية جهرا وعلى مسمع و مرأى السلطات الفرنسية وأعوانها[1]، غير أن هناك أسباب عديدة أدت إلى هذه الهجرة فلقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية بتلمسان أمام تنامي أهمية و هران التي بدأت تستقطب التبادل التجاري مع مناطق الجنوب، ولم تعد القوافل الصحراوية تحط الرحال على أبواب تلمسان، وبعد أن مدت السكك الحديدية نحو المغرب أصبحت تلمسان مجرد محطة في طريق التبادل التجاري غرب شرق، كما أصبحت المصنوعات الأوروبية تنافس المنتجات الحرفية التقليدية ثم ما لبث هذا التدهور يستفحل أمره إلى أن تحول الصناع والحرفيون إلى عالم البطالة المدقع [2]، وهكذا ساهمت هذه الهجرة في ارتفاع المهاجرين الجزائريين في سوريا الذي أصبح عددهم في سنة 1911م يقارب 20.000 مهاجر جزائري.[3]

أما عن الهجرة إلى فرنسا فيتفق أغلب الذين كتبوا عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بأنها تمت في مرحلتها الأولى دون إثارة الانتباه إليها، لذلك يصعب على الباحث تحديد سنة بعينها كبداية للهجرة نحو فرنسا [4]، غير أنه وبعد ثورة المقراني 1871 فقد تم تسجيل تزايد في عدد المهاجرين من منطقة القبائل نحو فرنسا بسبب مصادرة الأراضي وضخامة الضرائب المفروضة عليهم [5]، إلا أن آجيرون يرجع تاريخ الهجرة الجزائرية إلى فرنسا إلى سنة 1905م، حين أوكل لبعض المستخدمين المسلمين (الأهالي) مهمة مرافقة قطعان المواشي إلى غاية مرسيليا من قبل بعض تجار الحيوانات، حيث استقر المرافقين إلى جانب بعض الباعة المتجولين والخدم المرتبطين بالفرنسيين في فرنسا، كما وصل في سنة 1906 وسنة 1907م، بعض المهاجرين من منطقة القبائل (حوالي مائة) للعمل في معامل الزيت والتكرير في مرسيليا، و هذا بهدف كسر الإضرابات التي يشنها العمال الإيطاليون، وبعد أن رضيت معامل التكرير بمردودهم بادرت إلى توظيف عمال

1- عمار هلال: **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 ، ص 96 .
2- شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج2، المرجع السابق، ص 755.
3- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 123.
4- عبد الحميد زوزو: **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939) نجم شمال افريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 52 .
5- كمال بوقصة: مصادر الحركة الوطنية الجزائرية، دار القسبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 41 .

جزائريين آخرين في معاملها بباريس، وبطلب من أحد الصناعيين من مدينة لاناس ذي الأصل الجزائري استقدمت مناجم كورير Courriers اليد العاملة القبائلية.[1]

لقد كانت أغلب دوافع الهجرة الجزائرية إلى فرنسا اقتصادية، ومنها ارتفاع الأجور في فرنسا وانخفاضها في الجزائر[2]، فقد كانت الأجور المدفوعة للعمال الجزائريين تعادل على الأقل مرتين ما كانوا يتقاضونه في الجزائر، مما شجع العديد على الهجرة بحثا عن العمل في فرنسا[3]، و ما تجدر الإشارة إليه هو أن جموع المهاجرين الجزائريين كانوا عمالا ليست لهم مؤهلات فنية استنادا إلى مواقع عملهم، وكانت نسبة كبيرة منهم تشتغل بمصانع الغاز و في ورشات الفحم، و في مصالح التنظيف الخاصة بالبلديات والتخزين والمستودعات، ولعل ما يميز الهجرة إلى فرنسا أنها من النوع المؤقت وذلك أن مدة إقامة المهاجرين كانت تتراوح بين ثمانية وثمانية عشر شهرا.[4]

لقد قدر عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا بين سنتي 1900 و 1914 م بحوالي 10 آلاف مهاجر، وحوالي نصف هذا العدد بين عامي 1912 – 1914م[5]، وكان نصف هؤلاء سنة 1912م في مرسيليا حيث يشتغل حوالي 2000 عامل في المصابن والمرافئ والمصافي، في حين نشط حوالي 1500 عامل في المصانع والمعامل التعدينية في بادي كال "Pas de Calais" بينما تنشط مابين 700 و800 عامل في مدينة باريس حيث يعملون في مصانع السكر والنقل والورشات[6]، وعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى غادر أول فيلق من القناصة الأهالي ومعهم 6000 جندي من الصباحية النظاميين في أول سبتمبر 1914، كما تم تجنيد حوالي 2749 جندي إحتياط الجزائر باتجاه فرنسا[7]، وبذلك ارتفعت أعداد المهاجرين إلى فرنسا مع مرور السنوات من 7000 مهاجر سنة 1914 إلى 20000 مهاجر سنة 1915م ثم إلى 30000 مهاجر سنة 1916 ليصل عددهم إلى

1- شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج2، المرجع السابق، ص 400.
2- عبد الحميد زوزو: **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939**، ش.و.ن.ت الجزائر، د ت، ص 35 .
3- شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج2، المرجع السابق، ص 400.
4- حكيم ابن الشيخ: **دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين (1912-1936)**، مذكرة ماجيستير، قسم التاريخ،جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 50.
5- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 128 .
6- عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا، المرجع السابق، ص 13.
7- شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج2، المرجع السابق، ص 815.

35000 مهاجر سنة 1917م، وفي عام 1924 م ارتفع عددهم إلى أكثر من 100 ألف مهاجر، لكن العدد تناقص أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية1929 م نتيجة لإغلاق المصانع وطرد العمال.[1]

إن المهاجرين الجزائريين في فرنسا خاصة بين 1914-1919 كانوا قد اكتشفوا حياة جديدة تختلف عن حياتهم التعيسة في بلادهم، وذلك لأن الإقامة في فرنسا قد أتاحت لهم الاحتكاك بالمجتمع الفرنسي ومحاكاته في الملبس والمأكل والمشرب ومكنتهم من التعرف على عقلية الطبقة العاملة من الفرنسيين والأوروبيين، والإطلاع على الاتجاهات السياسية هناك في جو من الحرية المفقودة في بلادهم، إن الحياة في فرنسا كانت تحمل المهاجرين على الفعل والمشاركة وعلى التساؤل أحيانا، فمخاطبة الفرنسيين تستوجب منهم الإلمام بمبادئ اللغة الفرنسية، وكان عليهم أيضا فهم ما يجري حولهم من تجمعات ومظاهرات وغيرها، وكان هناك من يسألهم عن جنسيتهم وبلادهم فيتحرجون من الإجابة أحيانا، ولكن ذلك كان يثير حنينهم الوطني ويحرك فيهم مشاعرهم القومية الكامنة، وكانوا هم يتساءلون عن مفهوم الحرية والديمقراطية والشيوعية، وعن معنى حق الشعوب في تقرير مصيرها، وكان الأمر ينتهي بالكثير منهم إلى الانخراط في النقابات والأحزاب السياسية التي تجد صدى في نفوسهم [2]، وما يلاحظ عن الهجرة نحو فرنسا هو اقتصارها على الرجال دون النساء والأطفال.[3]

بالإضافة إلى الهجرة الخارجية فقد كان هناك نزوح داخلي من الأرياف إلى المدن نتيجة لمصادرة الأراضي الريفية وقوانين الغابات وتوفر الشغل بالمدينة، حيث كان عدد سكان الريف يمثلون 14 مرة عدد سكان المدينة عام 1886م، وأصبح 7 مرات عام 1913 بينما انخفض إلى أقل من 05 مرات عام 1954م.[4]

1- عبد القادر حليمي: المرجع السابق، ص ص 135- 136 .

2- مليكة قليل: المرجع السابق، ص 120.

3 -Mahfouf Kaddache: op ,cit, p 174 .

4-الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 212.

وهكذا نخلص إلى أن الأسباب الرئيسية للهجرة كانت اقتصادية بالدرجة الأولى فمعظمها كان بسبب مصادرة الأراضي والضرائب الثقيلة، وعدم الاستفادة من الميزانية التي كانت تستغل بشكل غير عادل، ضف إلى ذلك الأوضاع الاجتماعية والرغبة في البحث عن سبل تمكنهم من تحقيق حياة أفضل كما كان الحال بالنسبة للهجرة إلى فرنسا .

المطلب السادس: تبلور الحركة الوطنية الجزائرية

يقصد بالوطنية الشعور والإحساس الجماعي المشترك بالولاء والانصياع للوطن والدفاع عن سيداته والتضحية في سبيله، أما الحركة الوطنية فهي التعبير السياسي للوطنية ولحب الوطن الذي تمارسه النخب السياسية والطبقة المثقفة في شكل تجمعات وأحزاب ونوادي ثقافية وغيرها[1]، وهي مفهوم سياسي حديث التداول لكونه ارتبط تاريخيا بظهور حركات التحرر الوطنية في كثير من البلدان المستعمرة في القرن التاسع عشر، وكثيرا ما تتباين تعريفات ومفاهيم "الحركة الوطنية "بالنظر إلى اختلاف التجارب الوطنية في ردود فعلها على السياسات الاستعمارية الأمر الذي ينطبق على التجربة الجزائرية، حيث يطلق المفهوم بصورة حصرية على أداء ومواقف التنظيمات والجماعات الجزائرية المنظمة كالأحزاب والجمعيات التي ارتقت بمستوى المطالبة بتغيير الواقع الاستعماري من ردود الفعل العفوية والمؤقتة إلى حركة سياسية دؤوبة غدت تمتلك أدوات العمل السياسي المنظم، بفعل احتكاكها وتأثرها بالتيارات السياسية الخارجية في العالم الإسلامي وأوربا في بداية القرن العشرين.[2]

مع بداية القرن العشرين لجأ الجزائريون إلى تغيير أسلوب الكفاح وعزموا على إيقاف أشكال العنف وتجريب الأساليب السلمية[3]، إن تبني الأسلوب السياسي في الكفاح كبديل عن الكفاح المسلح قد فرضته عدة عوامل نذكر منها:

- فشل المقاومة الشعبية في استرجاع السيادة الوطنية.

1- عبد الوهاب بن خليف: **الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال إلى مجازر 08 ماي 1945**، م دار بني مزغنة ، الجزائر، 2005، ص72.

2- عبد النور خيثر: **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)**، منشورات المركز الوطني للدرسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007، ص ص 13- 14 .

3- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 73 .

- بداية تبلور الفكر الوطني القومي لدى النخبة أولا، ثم امتدادها إلى الجماهير ثانيا، نتيجة بروز نهضة فكرية وإعلامية بقيادة جماعة من المثقفين الجزائريين.
- حركة الإصلاح الديني في المشرق والجامعة الإسلامية في المشرق الإسلامي بزعامة جمال الدين الأفغاني[1] وتلاميذه، والتي كان لها تأثير كبير على الجزائريين[2].

ففي هذه الفترة عرفت الجزائر حركية من جراء الفعالية التي أحدثتها الصحافة الجزائرية سواء كانت عربية أو فرنسية، وكذلك من خلال توجه بعض الجزائريين إلى محاولة إحياء التراث الثقافي الجزائري، من خلال عمليات التأليف والترجمة وإعادة طبع التراث ومحاولة ربط أواصر العلاقات بين المشرق العربي ومغربه، وفي الوقت نفسه توجهت فئة أخرى إلى الغرب في محاولة للاستفادة من الحضارة الغربية، وبدل تجربة المقاومة العسكرية التي واجهت الاستعمار في القرن التاسع عشر، إعتمدت النهضة في بدايتها على الضغط السياسي والإبداع الثقافي، وبذلك برز أسلوب جديد في مقاومة الاستعمار عن طريق التعبئة الشعبية والعمل القاعدي من أجل النهوض بالمجتمع الجزائري مرة أخرى.[3]

إن الحركة الثقافية التي عرفتها الجزائر مع بداية القرن العشرين، قد وجدت مادتها في أفكار جمال الدين الأفغاني الذي دعا إلى نهضة البلدان الإسلامية، كما كانت زيارة محمد عبده في صيف 1903 من بين العوامل التي نشطت الفضاء الثقافي في الجزائر،[4]

1- ولد جمال الدين الأفغاني في مدينة اسعد آباد، في أفغانستان، سنة 1839، تجول شرقا وغربا واكتسب ثقافة واسعة من خلال رحلاته واطلاعاته، دعا إلى تحقيق الوحدة الإسلامية، من أهم كتاباته "إبطال مذهب الدهريين وبيان مفاسدهم"، أنظر: عبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، ط1، دار البعث، قسنطينة،الجزائر، 1981، ص 60 .

2 - بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989**، ج1، دار المعرفة الجزائر، 2006، ص ص 361- 362.

3- سليمان قريري: **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية، 1940-1954**، أطروحة دكتوراة،قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011 ، ص 41 .

4- الطاهر عمري: **النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع 1900-1940**، أطروحة كتوراة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2003-2004، ص 128 .

حيث تم تغذية الجزائريين بأفكار وتصورات جديدة للصراع بواسطة الكتب والصحافة التي كانت تصل الجزائر.[1]

لقد كان لهذه الحركة دور كبير في ظهور كتلة المحافظين بالجزائر مع بداية القرن العشرين، ونعني بهذه الكتلة كل الطبقات الجزائرية التي قبلت الإبقاء والمحافظة على النظم الإسلامية والتعليم العربي والقيم القديمة والمتكونة (الكتلة) من المثقفين التقليديين أو العلماء، ومن المحاربين القدماء، ومن الزعماء الدينيين وبعض الإقطاعيين والمرابطين، وقد كان بعض هؤلاء معلمين أو ممثلين نيابيين معينين تعيينا، ومصلحين يؤمنون بالجامعة الإسلامية وصحفيين، كما كان بعضهم ينادون بالتقدم والتسامح والتعليم، بالإضافة إلى ذلك فقد كان منهم من ترك المقاومة وانغمس في الحياة الدينية، وقد كان برنامجهم يشتمل على النقاط الهامة التالية:

- المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والكولون .
- المساواة في الضرائب والفوائد من الميزانية .
- الدعوة إلى الجامعة الإسلامية .
- معارضة التجنيس والتجنيد العسكري الإجباري .
- إلغاء قانون الأهالي وكل الإجراءات الأخرى التعسفية .
- استرجاع العمل بنظام القضاء الإسلامي .
- نشر وإصلاح وسائل تعليم اللغة العربية .
- عدم عدم استعمال العنف
- حرية الهجرة ولا سيما نحو الشرق الأدنى. [2]

وقد لعبت هذه الفئة دورا كبيرا في الدفاع عن الجزائريين بالاعتماد على اللوائح والعرائض المقدمة إلى السلطات الفرنسية، ففي سنة 1903م، تم تقديم عريضة إلى رئيس

1- عبد الحفيظ بوعبد الله: **فرحات عباس بين الادماج والوطنية 1919-1962**، رسالة ماجيستير،قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص 6.
2- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص ص 145- 146.

الجمهورية الفرنسية طالبوا فيها بتوفير الوسائل الناجعة للأهالي، للمحافظة على ممتلكاتهم ووضع حد لنزع الملكية من المسلمين وإلغاء القوانين الجائرة.(1)

ومن بين الشخصيات التي لعبت دورا هاما في هذه الكتلة نذكر، عبد القادر المجاوي(2)، سعيد بن زكري، عبد الحليم بن سماية(3)، المولود بن موهوب(4).

وإلى جانب كتلة المحافظين ظهرت فئة أخرى تعرف بجماعة النخبة والتي يصفها أحد أعضائها وهو"الشريف بن حبيلس":بأنها ثريات الشباب الجزائريين المتخرجين من الجامعات الفرنسية، والذين كانو قادرين، بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين(5)، وقد وصفها أجيرون بأنهم "ثلة من المسلمين المتفرنسين الذين أسس لديهم وعيا سياسيا عاليا.(6)

فهؤلاء تعلموا من المدارس الفرنسية وأصبحوا يحسون ويشعرون بانعدام المساواة بين الجزائريين والأوربيين وعدم وجود أي تمثيل سياسي لأبناء البلد الأصليين في المجالس المحلية المنتخبة، وقد بدأت هذه النخبة تقوم بالاتصالات مع المسؤولين الفرنسيين منذ1892 وتنقل إليهم هموم المواطنين الجزائريين وانشغالاتهم، ومن جملة الشخصيات التي استمعت إلى جماعة النخبة، السيد"جول فيري"عندما زار الجزائر سنة1882(7) وكان من جملة المطالب التي قدمتها النخبة إليه ما يلي:

- تخفيف أعباء الضرائب وحذف البعض منها المخصص للأهالي.
- القيام بحق الفقراء والعجزة ورد الأوقاف لأصحابها.
- قضية الملكية للأرض وتوزيعها.

1- عبد الحفيظ بوعبد الله: المرجع السابق، ص 7.
2- ولد الشيخ المجاوي سنة1848،وتوفي سنة1914،كان الشيخ عبد القادر المجاوي،أحد قادة الإصلاح في كتلة المحافظين،وكان يتمتع بشعبية واحترام كبيرين بين الجزائريين في وقته،فقد كان أستاذا للعربية والشريعة الإسلامية في المدرسة -الجزائرية-الفرنسية بالعاصمة وقسنطينة لعدة سنوات،تخرج على يده عدد كبير من الطلبة،ساهم بفعالية في النهضة الجزائرية يكتبه ومحاضراته ونشاطه في الصحافة،أنظر أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية،ج2،المرجع السابق،ص ص148-149.
3- عبد الحليم ابن سماية:كان أستاذا في المدرسة الجزائرية-الفرنسية بالعاصمة،وأحد الدعاة البارزين للجالية الإسلامية بالعاصمة،فعندما زار الشيخ محمد عبده الجزائر سنة1903كان مضيفه هو ابن سماية،ونظرا لمكانته كأستاذ في مدرسة رسمية،ولثقافته العالية العربية والاوربية،فإن آراءه كانت في عمومها محترمة من قبل المجتمع الجزائري،أنظر المرجع نفسه،ص ص149-150.
4- المرجع نفسه ،ص147.
5- المرجع نفسه،ص159.
6- آجيرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج2،المرجع السابق،ص704.
7- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962،المرجع السابق،ص202.

- حذف النهب الإداري الذي وقع بسبب قانون الغابات.
- إقامة مصرف للقرض حتى يتخلص الشعب من المرابين.
- التخلص نهائيا من المحاكم الردعية[1].

لم يكن برنامج النخبة لا متطرفا في النظرة ولا صعبا في الطبيعة، وكل ما فعلوه هو أنهم طلبوا من فرنسا أن تضع موضع التنفيذ ما كانت قد كتبته على الورق بخصوص الجزائر، فإذا كان القانون الفرنسي قد أعلن أن الجزائر مقاطعة فرنسية، وإذا كانت الجمهورية الثالثة قد أوضحت أنها تفضل الإدماج الكامل لهذه المقاطعة في فرنسا، فإن جماعة النخبة قد طالبوا بتطبيق هذه القوانين على الجزائر بالروح وبالحرف، فطالبوا بالمساواة في الحقوق السياسة مع الفرنسيين، وبإلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية، وبالتمثيل البياني للجزائريين، وبالمساواة في التعليم والضرائب وفرص العمل، وباختصار فإن جماعة النخبة قد فضلوا التجنس والاندماج وغير ذلك من الإجراءات الأخرى التي قد تساعد على توحيد الجزائر مع فرنسا شريطة عدم التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين.[2]

فمنذ سنة 1900 كان الشبان يطالبون بتوسيع حق الانتخاب ليشمل المثقفين والتجار والصناع الذين يدفعون الضرائب، وبمنح الأهالي الأعضاء بالمجالس البلدية حق انتخاب رئيس البلدية ونائبه الأهلي، كما طالبوا بانتخاب المستشارين العامين ليحلوا محل المساعدين المعينين، وفي سنة1901م أرسلوا إلى البرلمان عرائض سياسية أخرى يلتمسون فيها من"الجمهورية الوفية لمبادئها والحامية لحقوق الضعفاء" أن تنمح الحقوق الأساسية لكل إنسان، كل إنسان و ليس كل فرنسي، و من جملتها حق انتخاب السادة النواب، وختموا العريضة بقولهم "إن الشعب العربي بحاجة ماسة إلى الرعاية والعطف من طرف الأمة الفرنسية العظمى لتحسين ظروف معيشية البائسة".[3]

1- ابراهيم بن العقون عبد الرحمان :**الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر(الفترة الأولى1920-1936)** ،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984،ص82.
2- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية،ج2،المرجع السابق،ص ص162-163.
3- شارل روبير آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج2،المرجع السابق،ص705.

إن المواقف السياسية للنخبة ومعارضتهم العلنية للسياسة الفرنسية في الجزائر، ظهرت بوضوح عام1908م، حين صدر مرسوم17جويلية1908م ينص على إحصاء الشبان الجزائريين الذين بلغوا سن الثامنة عشر، وذلك بقصد تجنيدهم في الجيش الفرنسي، وقد أثار هذا القرار غيظ وتذمر المسلمين الجزائريين الذين دأبت السلطات الفرنسية على احتقارهم وتجريدهم من حقوقهم السياسية بدعوى أنهم مسلمون ولا يتخلون عن دينهم وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم، ثم تأتي نفس السلطات وتفرض عليهم في نفس الوقت الانخراط في جيش هذه الدولة التي تضطهدهم في بلدهم ويدافعوا عن علمها، وفي شهر اكتوبر1908م قدمت هذه النخبة احتجاجا إلى الحكومة الفرنسية على قرارها المتعلق بتجنيد الشباب الجزائري، ودعت إلى إلغائه وعدم قبوله إلا إذا حصل الجزائريون على حقوق أساسية تتمثل في تعديل قانون الأهالي وإلغاء بعض بنوده، وتخفيض العقوبات الواردة فيه، ورفع نسبة التمثيل في الانتخابات المحلية والمساواة بين الأهالي والأوربيين.[1]

بعد إصدار الحكومة الفرنسية لقانون التجنيد الإجباري يوم03فيفري1912م إغتنم جماعة النخبة الفرصة وقاموا بتحرير عريضة حددوا فيها أهدافهم وموقفهم من التجنيد الإجباري، وقدموها إلى الحكومة الفرنسية بباريس يوم18جوان1912م ومما جاء فيها:

- إلغاء قانون الأهالي.
- المساواة في دفع الضرائب.
- المساواة في التمثيل السياسي بالمجالس المحلية والبرلمان الفرنسي.[3]
- تحقيق المساواة في الخدمة العسكرية مع الفرنسيين ووقف المقابل المالي لهذه الخدمة، لأن العائلات الجزائرية ستكون فخورة أن ترى أبناءها يعملون في صفوف الجيش الفرنسي من دون تعويض مالي.[2]
- توزيع متساو لمصادر الميزانية بين الجزائريين والكولون.[1]

1- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962،المرجع السابق،ص203.
2- يحي بوعزيز: **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه1912-1948**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1991،ص ص52-53.

وقد توصلت جماعة النخبة سنة1913 إلى التحالف مع الأمير خالد[2] الذي شغل منصب مسؤول الإعلام فيها ليكون به دور في تشكيل الاتحاد الفرنسي الأهلي وإقامة تعاون بين الأهالي والفرنسيين[3]، أو ما يعرف بالتعاون الفرانكو-أنديجان[4]، وفعلا لقد كان الأمير خالد من أبرز قادة الشبان الجزائريين، حيث مكنته ثقافته الواسعة وإتقانه للغتين العربية والفرنسية، ونسبه و قوة شخصيته و شجاعته لأن يتبوأ مكانة بينهم بل ويصبح تدريجيا الناطق الرسمي بحركتهم، و هي فرصة طالما تطلع إليها للانتقال للعمل السياسي، وإظهار حقده اتجاه المستعمر[5]، إلا أن انضمام الأمير خالد إلى حركة الشبان الجزائريين قد أثار ضجة كبيرة في أوساط رجال الإدارة الفرنسية بالجزائر، حيث كانوا يعتبرونه عدوا لهم، لأن الشعارات التي كان يستعملها تعتبر بالنسبة إليهم بمثابة تحريض للسكان الجزائريين على الثورة ضد الأوربيين في الجزائر، ثم إن تحقيق مطالبهم وجزء منها يعني إعطاء امتيازات للجزائريين على حساب الأوربيين.[6]

وتعتبر سنة 1919م البداية الحقيقية لنشاط الأمير خالد في الميدان السياسي، فبعد صدور إصلاحات 4 فيفري 1919 أو ما يعرف بإصلاحات كليمونصو[7]، انقسمت النخبة إلى تياران سياسيان حيث قبل التيار الأول بزعامة ابن التوهامي بشروط الاندماج اللامشروط، أي قبول الجنسية الفرنسية مقابل التخلي عن الأحوال الشخصية، أما التيار الثاني فكان بزعامة الأمير خالد والذي طالب بحق الحصول على الجنسية الفرنسية مع

1- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية،ج2،المرجع السابق،ص184.

2- الأمير خالد:هو خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر،ولد بدمشق في14محرم1292 هـالموافق لـ20فيفيري1875،بعدما غادرت أسرته الجزائر سنة1848واستقرارها بسوريا من1854،تلقى علومه بدمشق على يد خيرة أساتذتها لمدة عشر سنوات(من1882إلى1892)،وقد خصص الأمير جانبا كبيرا وهاما لدراسة الآداب العربية،اشتهر خالد بلقب"الأمير"وهو لقب شرفي فضله على ألقاب أخرى كما فضله باقي أحفاد الأمير،رحل الأمير خالد مع أبيه إلى الجزائر سنة1892،لينتقل بعد ذلك إلى الدراسة بثانوية"لويس لوغران"بباريس على نفقة الحكومة الفرنسية وبعد تخرجه منها التحق بالمدرسة الحربية "سان-سير"عام1893،وأصبح بعدها جنديا من الدرجة الثانية،صنف الغرباء الأهالي،وعرف عنه أنه كان يرتدي البرنوس،ولا يرغب في الزي العسكري الفرنسي،وهو دليل تشبثه بأصالته وهويته العربية الإسلامية،وقد أدلى الأمير خالد واجبه العسكري بالمغرب الأقصى من08أوت1907إلى غاية1909ضمن الوحدة الرابعة،رقي إلى رتبة نقيب،عمل على الدفاع عن مصالح المجتمع الجزائري،أنظر: حكيم ابن الشيخ :المرجع السابق،ص ص69-80.

3- عبد الوهاب بن خليف :المرجع السابق،ص83.

4- التعاون الفرانكو-إنديجان:يمثل المطالبة بحق المواطنة في إطار قانون الأحوال الشخصية،أنظر:غي برفيلي:**النخبة الجزائرية الفرانكفونية1880-1962**،ترجمة حاج مسعود محمد،دار القصبة،الجزائر،2007،ص414.

5- حكيم ابن الشيخ :المرجع السابق،ص83.

6- عمار بو حوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962،المرجع السابق،ص207.

7- جورج كليمنصو (1841-1929)شغل منصب وزير حرب ورئيس مجلس النواب سنة1917 شارك في مؤتمر الصلح سنة1919 بباؤيس،ويعتبر من كبار الاستعماريين وتنسب إليه إصلاحات 4فيفري1919م،أنظر: محمد بن إبراهيم جندلي :**مبعث الحركة الوطنية بالجزائر وامتدادها بعنابة1919-1954**،مطبعة المعارف،عنابة،2008،ص171.

التمسك بالمقومات الشخصية[1]، ولقد توجه الأمير خالد برسالة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون[2] وطالبه بتطبيق المبادئ التي نادى بها ومن بينها مبدأ تقرير المصيرن ومن بين ما جاء في رسالته: "...رغم كل هذا فإذنا نأتي باسم مواطنينا لنستعطف المشاعر النبيلة لرئيس أمريكا الحرة، نطلب ارسال ممثلين نختارهم نحن بكل حرية، ليقرروا مصيرنا في المستقبل تحت إشراف عصبة الأمم...".[3]

لقد أثارت مطالب الأمير خالد ضجة عارمة في أوساط المعمرين ونوابهم في البرلمان الفرنسي، وطالبوا بنفي الأمير خالد، حيث تم ذلك بالفعل، فخرج الأمير منفيا بعد كفاح سياسي امتد من1919إلى1923م وترك الطريق معبدا لحركة النضال السياسي في الجزائر[4]، وعلى إثر ذلك انقسم أنصاره إلى قسمين، قسم ضئيل عاد للعمل مع ابن التوهامي وشكلوا حزبا جديدا عام1927أطلقوا عليه اسم فيديرالية نواب مسلمي الجزائر"، والقسم الأكبر انتهج طريق النضال الثوري، والذي تجسد في حزب نجم شمال إفريقيا[5].

وعن فيديرالية نواب مسلمي الجزائر فقد تأسست سنة1927على يد مجموعة من المنتخبين المثقفين والمؤيدين للإدماج والفرنسة وتولى رئاستها ابن التهامي، ومن أبرز رجالها:ابن جلول وفرحات عباس[6]، وتعتبر جريدة التقدم لسان حالها، والتي استمرت تعبر عن أهداف هذه الفئة منذ ماي1923 م إلى غاية فيفري1931[7]، ومن أهم مطالب الفيدرالية:

1- عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق،ص83.
2- توماس ولسون(1856-1924):الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية،صاحب المبادئ الأربعة عشر،تحصل على جائزة نوبل للسلام،أنظر: أحمد مريوش:**الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**،دار هومة،الجزائر،2007،ص167.
3- الأمير خالد: **رسالة إلى الرئيس الأمريكي ولسون ونصوص أخرى**،ترجمة محمد المعراجي،منشوراتANEPالجزائر،2006،ص40.
4- محمد خير الدين : **مذكرات**،ج2،المؤسسة الوطنية للكتاب،د.ت،ص15.
5- أحمد الخطيب: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص ص 42-43.
6- فرحات عباس:ولد فرحات عباس سنة1899م في بلدية الطاهير المختلطة،ومارس تعليمه الابتدائي في مدينة جيجل،وتعليمه الثانوي بقسنطينة، والجامعي في جامعة الجزائر،وقد تخرج منها صيدليا وفي سنة1926انتخب رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين في الجزائر العاصمة، وتحت الاسم المستعار "كمال ابن سراج"كتب عباس سلسلة من المقالات خلال العشرينات كانت عموما تعكس اتجاه الحزب الليبيرالي وقد نشرت هذه المقالات في جريدة التقدم التي كان يحررها ابن التهامي،وفي سنة1931جمع عباس هذه المقالات في كتابه"الشباب الجزائري"،أنظر: أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية،ج2،المرجع السابق،ص353.،أنظر أيضا، عمار بوحوش :التاريخ السياسي للجزائر من البادية ولغاية1962،المرجع السابق،ص ص236-237.
7- احمد الخطيب: المرجع السابق،ص43.

- التمثيل النيابي للجزائريين في الجمعية الوطنية الفرنسية وإعادة النظر في قانون الانتخابات الصادر عام1910.
- إلغاء قانون الأهالي.
- تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائريين.[1]
- المساواة في الأجور والتعويضات بالنسبة للعمال المهاجرين.[2]
- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الخدمة العسكرية.
- إلغاء العقود المعرقلة لهجرة الجزائريين إلى فرنسا.

وما يلاحظ أن جميع هذه المطالب لم تكن أساسا جديدة، فقد كانت تقريبا هي نفس المطالب التي نادى بها الجزائريون قبل الحرب العالمية الأولى ثم كررها الأمير خالد سنة1919م، وقد تقدم الليبراليون النشطون في هذه الفدرالية بلائحة للسلطات الاستعمارية في المجلس المالي تنص على أن الاستعمار قد أصبح شيئا من الماضي، وأعلنت أن تأميم الأراضي من قبل الفرنسيين كان ضد مصالح الجزائريين، إذن وبصفة عامة ومما سبق فإن جماعة النخبة ظلت تقريبا منعزلة عن الجماهير، ولم تعبر عن تطلعاتها الحقيقية وهمومها، وظلت متذبذبة بين الجزائر وإسلامها، وفرنسا وحضارتها.

أما عن حزب نجم شمال إفريقيا الذي يمثل التيار الاستقلالي أو التيار الثوري، فقد أنشئ في فرنسا وأنصاره في بداية الأمر مجموعة من العمال المهاجرين من شمال إفريقيا من تونسيين ومغاربة وجزائريين، وقد أنشأ هذا بفعل عدة عوامل نذكر منها:مناخ الحرية الذي ساد فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، إلى جانب نشاط الأمير خالد في فرنسا بعد

1- بشير بلاح: المرجع السابق،ص377.
2- أحمد مهساس: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر،من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**،ترجمة:مسعود الحاج مسعود،عباس محمد،منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال،الجزائر،2002،ص57.

نفيه إليها عام1923، إضافة إلى دور الحزب الشيوعي الفرنسي الذي رغب في إنشاء حركة تدافع عن مصالح شمال إفريقيا[1].

أنشئ حزب نجم شمال إفريقيا في مارس1926 في باريس على يد جماعة من أهالي إفريقيا الشمالية، وكان أكثرهم من الجزائر، وقد أعلن عن الأمير خالد رئيسا شرفيا له، ولكن شيئا فشيئا فقد النجم أعضاءه التونسيين والمغاربة، وأصبح منظمة جزائرية خالصة[2] بقيادة مصالي الحاج[3] سنة1927م، وتتلخص مطالب النجم يوم تأسيسه فيما يلي:إلغاء قانون الأندجينا والبلديات المختلطة والمناطق العسكرية، حق الانتخاب والترشح في جميع المجالس، ومن بينها البرلمان الفرنسي بنفس الحق الذي يتمتع به المواطن الفرنسي، إلغاء جميع القوانين الاستثنائية والمحاكم الزجرية والمراقبة الإدارية وذلك بالرجوع للقوانين العامة، المساواة في التجنيد الإجباري، المساواة في الالتحاق بالوظائف العليا المدنية منها والعسكرية من دون تمييز، حرية الصحافة وإنشاء الجمعيات واحترام الحقوق السياسية والنقابية، تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة.[4]

لقد عرف النجم تطورا في أفكاره ومطالبه السياسة، فمن حركة عمالية تدافع عن حقوق عمال المهاجرين من شمال إفريقيا إلى حزب وطني مهيكل ومنظم ومطالب واضحة خاصة بعد مؤتمر بروكسل27فيفري1927"مؤتمر من أجل الكفاح ضد الإمبريالية ومن أجل استقلال الشعوب المضطهدة"[5]، حيث قدم مندوب النجم مصالي الحاج عريضة تضمنت عدة محاور منها:

- الإستقلال التام للجزائر.

1- أحمد الخطيب: المرجع السابق،ص ص45-46.
2- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية،ج2، المرجع السابق،ص372.
3- مصالي الحاج: من مواليد16ماي1898بتلمسان من عائلة بسيطة،درس بالمدرسة القرآنية لزاوية درقاوة بالمدرسة الفرنسية ،حيث تحصل على شهادته لنهاية الدراسة،وقد حملته الخدمة العسكرية إلى بوردو بفرنسا وهناك انتهز فرصة إقامته لمتابعة الدروس في الجامعة كمستمع حر، عاد إلى الجزائر سنة1921ليعود إلى فرنسا بعدها،لقد عاش حياة صعبة في المهجر عنوانها الفقر والحرمان والبطالة والعمل اليدوي الفرخيص،اشتغل في مهن عدة منها عامل مهني عند رونو، بائع متجول،ولقد تأثر مصالي بنجاحات الأمير خالد في باريس،وكان يتميز بفصاحته،وحرارة مداخلاته ووضوح عروضه بالعربية وبالفرنسية وبشجاعته وقوة شخصيته وكان وراء تأسيس النجم.أنظر: محفوظ قداش:**تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**1919-1939 ،ج1،ترجمة أحمد بن البار،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2012،ص ص243-244.
4- عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ،المرجع السابق،ص361.
5- الحاج مصالي :**مذكرات مصالي الحاج1898-1938**،ترجمة محمد المعراجي،منشوراتANEP،الجزائر،2007،ص139.

- السحب الكامل لقوات الاحتلال.

- إنشاء جيش وطني وحكومة وطنية ثورية، وجمعية تأسيسية منتخبة عن طريق الاقتراع العام.

- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية.

- نقل كل البنوك، المناجم، السكك الحديدية، الغابات والمصالح العمومية التي استولى عليها المحتلون إلى ملكية الدولة.

- مصادرة كل الملكيات الكبرى التي استولى عليها الإقطاعيون حلفاء المحتلين[1].

- الإلغاء الفوري لقانون الأهالي والإجراءات الاستثنائية.

- حرية الصحافة وإنشاء الجمعيات وعقد الاجتماعات.

- العفو عن المساجين بسبب مخالفة قانون الأهالي سواء كانوا منفيين أو تحت الرقابة الخاصة.[(2)]

وفي سنة 1929 قررت السلطات الفرنسية حل الحزب بحجة أن برنامجه يمس بالسيادة الفرنسية في إفريقيا الشمالية، والواقع أن الاستعمار كان يخشى من انتشار شعار الإستقلال وسط الجماهير الشعبية انتشارا لا مرد له، ومن ثمة كان يحبذ أن تظل الجماهير بعيدة عن حركة قادرة على تحسيسها إلى أسمى درجة، ورغم تعرض الحزب للحل فإن إدارة المؤسسين بقيت صلبة ومتماسكة حيث أسسوا في سنة1937"حزب الشعب الجزائري.[(3)]

أما أهم حركة إصلاحية عرفتها الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى فتتمثل في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتي يعود الفضل في تأسيسها للشيخ عبد الحميد

1- صالح عباد :المرجع السابق،ص80.
2- أحمد مهساس :المصدر السابق،ص80.
3- محمد الطيب العلوي:**مظاهر المقاومة الجزائرية من عام1830حتى ثورة نوفمبر1954**،ط1،دار البعث للطباعة والنشر،قسنطينة،الجزائر،1985،ص102.

إبن باديس[1]، الذي اتصل بأصدقائه وزملائه بقسنطينة وضواحيها لإقناعهم بفائدة إنشاء جمعية تدعى"الأخوة الفكرية"، وفي العدد الثالث من الشهاب الصادرة بتاريخ26نوفمبر1925م، وجه إبن باديس نداء إلى العلماء الإصلاحيين ومما جاء فيه:"...أيها السادة العلماء المصلحين المنتشرون بالقطر الجزائري، إن التعارف أساس التآلف والاتحاد شرط النجاح، فهلموا إلى التعارف والاتحاد بتأسيس حزب ديني محض، غايته تطهير الدين مما ألصق به الجاهلون من الخرافات والأوهام، والرجوع إلى أصلي الكتاب والسنة...".[2]

وقد شرح لنا الشيخ الإبراهيمي كيف نجح هو وابن باديس في اجتذاب العلماء والفقهاء فيقول :"...دعونا فقهاء الوطن كلهم، وكانت الدعوة التي وجهناها إليهم صادرة باسم الأمة كلها، ليس فيها اسمي ولا إسم إبن باديس، لأن أولئك الفقهاء كانوا يخافوننا لما سبق لنا من الحملات الصادقة على جهودهم، فاستجابوا جميعا للدعوة واجتمعوا في اليوم المقرر 05ماي1931م..."، وهكذا تأسست الجمعية في نادي الترقي بالعاصمة من طرف هيئة مؤسسة مؤلفة من أشخاص حياديين غير معروفين بالتطرف، ولا يثير ذكرهم حساسية ولا شكوك لدى الحكومة الفرنسة، وقد أعلنوا أن الجمعية دينية تهذيبية تسعى لخدمة الدين والمجتمع، ولا تتدخل في السياسة ولا تشتغل بها.[3]

وقد وضعت الجمعية في مقدمة أهدافها:تحرير الدين الإسلامي من تسلط إدارة الاحتلال، المطالبة بفصل الدين عن الدولة وبحرية الدعوة في المساجد[4]، وقد ركزت جمعية العلماء جهودها في نشر الثقافة العربية ومقاومة البدع والخرافات ومحاربة دعاة التجنيس، إيمانا منها بأن نشر الوعي هو السبيل الوحيد لحماية الشعب من الانحراف،

1- عبد الحميد ابن باديس:من مواليد 05ديسمبر بقسنطينة في أسرة عريقة معروفة بالجاه والعلم تنتمي إلى قبيلة صنهاجة،وكان والده مصطفى بن مكي بن باديس صاحب مكانة معروفة في قسنطينة ،تتلمذ ابن باديس في صغره على يد شيخه محمد المداسي الذي لقنه القرآن فحفظه ابن باديس وسنه ثلاثة عشر سنة ثم زاول دراسته سنة1903م بجامع سيدي عبد المؤمن فأخذ مبادئ العلوم العربية والدينية على يد مجموعة من المشائخ أشهرهم حمدان لونيسي،وفي عام1908م ارتحل إلى جامع الزيتونة بتونس ليكمل تعليمه العالي وكان حينذاك في التاسعة عشر من عمره،ونال الشهادة الجامعية سنة1911م، سافر سنة1912 مإلى البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج،تأثر بمنهج محمد عبده الإصلاحي وركز جهوده في إلقاء دروس الوعظ للكبار في الزوايا والمساجد،وتعليم الأطفال والشباب العلوم الدينية،فكان بذلك رمز الإصلاح في الجزائر،أنظر: عمار عمورة :الجزائر بوابة التاريخ،المرجع السابق،ص366.3367.

2- سعيد بورنان :**شخصيات بارزة في كفاح الجزائر1830-1962**،ط2،دار الأمل،الجزائر،2004،ص24.

3- فضيل عبد القادر،رمضان محمد الصالح:**إمام الجزائر عبد الحميد إبن باديس**،دار الأمة،الجزائر،2007،ص52.

4- أحمد مهساس :المصدر السابق،ص83.

والدين من المسخ، والبلاد من الضياع، فأسست المدارس في مختلف جهات البلاد لنشر الثقافة العربية الإسلامية وأصدرت جريدة الشهاب ثم البصائر لشرح مبادئها وأهدافها.[1]

وبذلك فقد لعبت الجمعية دورا بارزا من خلال تكوين جيل متمسك بعروبته وإسلامه والحفاظ على الهوية الوطنية.

إذن وبصورة عامة فالأوضاع التي كان يعيشها الأهالي هي السبب في ظهور وتطور الحركة الوطنية في الجزائر مع بداية القرن العشرين من خلال مطالب التنظيمات السابقة الذكر، وكل ذلك كان مرآة عاكسة للسياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر.

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر على النظام الإستعماري

المطلب الأول: على المستوطنين الأوربيين

كانت الجزائر تلقب"بمطمورة القمح"قبل الاحتلال الفرنسي لها، و هذا دليل على تطورها في المجال الزراعي، وبعد دخول الاستعمار بدأ في توجيه اقتصاد الجزائر[2]، وعمل على جعلها مملكة زراعية للحيلولة بينها وبين التصنيع حتى تبقى سوقا تباع فيها المنتجات الصناعية الفرنسية بدون منافس، وتبقى مخزنا لليد العاملة في الميدان الزراعي.[3]

كل هذا أكسب المشروع الاستعماري طابعا فلاحيا قوامه المستعمرات الزراعية التي بلغ عددها في ظرف 100عام (1830-1930) أكثر من 928 قرية أو تجمعا زراعيا أوروبيا[4]، فقد سجلت الإحصاءات أنه بحلول سنة 1850م أصبح في الجزائر150مجموعة أو قرية استعمارية تغطي427.604 هكتار يعيش عليها 63.497 من الفرنسيين، ورغم الزيادة في عدد الغرباء(المستوطنين) وفي المساحات الأرضية

1- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري،المرجع السابق،ص90.
2- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق،ص ص277-278.
3- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر،المرجع السابق،ص126.
4- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق،المرجع السابق،ص126.

المغتصبة خلال عقدي العهد النابليوني(1852-1870)، فإن القفزة الكبرى لإغتصاب الأرض وبناء القرى الاستيطانية وتوارد الغرباء كانت بين1870-1880 ثم بين1901-1920، فبين1851- 1860م لم تنشأ سوى91مجموعة أو مركزا استيطانيا وعدد المستوطنين حوالي103.322مستوطن، وبين 1861-1870، لم تنشأ سوى 23 قرية في73.211هكتار، وكان عدد المستوطنين129.898نسمة ثم حدثت الانطلاقة الكبيرة بعد ثورة1871 م وتهجير فرنسي الألزاس واللورين إلى الجزائر، فكان التحول بين1871-1880م حيث أنجزت207قرية في233.369هكتار مع 195.418 نسمة.[1]

وقد سيطر المستوطنون على أخصب الأراضي بعد مصادرتها، وقدمت لهم الحكومة الفرنسية مساعدات وتشجيعات، فنمت المستثمرات الفلاحية بفضل الإجراءات التقنية المتطورة التي طبقت لخدمتها[2]، وتطورت الملكية الأوربية لتصل سنة1917إلى حوالي2.317.000هكتار، ما مقداره 194.159 هكتار من الغابات و 2.123.288 هكتار من الأراضي الزراعية[3]، وفي سنة1930م قدرت ملكيات الأوربيين بحوالي 26 ألف مزرعة، منها حوالي550 مزرعة تفوق مساحة الواحدة منها 100هكتار في الكثير من المزارع.[4]

إن المستوطنين الأوربيين يعتبرون الفلاحة والزراعة مشروعا وليس وسيلة عيش، لأنهم كانوا يتألفون من أناس ذووا سيرة سيئة، وماضي غير شريف، مملوء بالسوابق ينتمون إلى فئة المتشردين وشذاذ الآفاق، وهدفهم الحصول على الثروات وليس الاستقرار وخدمة الأرض والإنتاج[5]، لذلك وبدل أن يهتموا بتطوير زراعة الحبوب والمحاصيل الغذائية الأساسية للأهالي، اهتموا بتطوير الزراعات التجارية ذات الربح السريع، فخصصوا أكثر من نصف مليون هكتار من الأراضي الخصبة لزراعة الكروم، وبذلك أصبح إنتاج الحبوب يتناقص إلى حد أنه لم يعد يكفي لسد حاجيات الأهالي الجزائريين في

1- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية،ج1،المرجع السابق،ص ص417-418.
2- حكيم ابن الشيخ: المرجع السابق،ص63.
3- شارل روبير آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج2،المرجع السابق،ص260.
4- شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة،المرجع السابق،ص125.
5- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري،المرجع السابق،ص33.

كثير من الأحيان خاصة مع بداية ثلاثينات القرن العشرين[1]، وعلى العكس من ذلك فقد ارتفع إنتاج الخمور ليصل عام 1930م إلى حوالي12مليون هيكتولتر، و هو ما كان يمثل40%من قيمة صادرات الجزائر[2]، وبمناسبة الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر لعام1930، أعلنت الصحف أن الجزائر التي كانت بلد القمح والشعير، أصبحت مجبرة على استيراد المواد الغذائية لسكانها، بعد أن سيطر عليها الكولون ووجهوها نحو الزراعات التجارية التي أكسبتهم أرباحا طائلة.[3]

لقد شهد الإنتاج الزراعي للمستوطنين تطورا كبيرا بفضل سياسة المشاريع الكبرى، والتي كان لها دورا هاما في توسع حركة الاستيطان[4]، فالسدود مثلا أصبحت تروي أكثر من 40ألف هكتار، و هو ما أدى إلى تضاعف الإنتاج بالنسبة للمحاصيل الزراعية، خاصة الكروم التي ارتفع إنتاجها الزراعي الوسطي من7مليون هيكتولتر سنة1913م إلى أكثر من22مليون هيكتولتر سنة1934م[5]، كما كان لإدخال المكننة بشكل واسع دور كبير في تطوير الإنتاج الزراعي، خاصة وأن السلطات الاستعمارية كانت تفرض ضرائب كبيرة على رواتب العمال الجزائريين، و هو ما أدى بأصحاب المزارع إلى التخلي عن عدد كبير منهم بالآلات فأصبح يقال أنه من"الأفضل للجزائري أن يواجه البطالة خير له من أن يواجه المجاعة.[6]

رغم التطور الكبير في الملكيات، إلا أن نسبة العمال الأوربيين في القطاع الزراعي لم يتعد15% بينما بلغت في القطاع الصناعي حوالي28.6%، بينما فاقت العمالة الأوربية في قطاع التجارة والخدمات57% من إجمالي العمالة الأوربية[7]، ورغم ذلك فقد كانت تسيطر على أكثر من55% من الإنتاج الكلي الجزائري منها55% من الإنتاج النباتي، ولهذا فقد ارتفعت أملاك الاستيطان الريفي لتفوق 600 مليار فرنك عام1954،

1-علي حشلاف :**المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها(1931-1939)**،مذكرة ماجستير،معهد التاريخ،جامعة قسنطينة،1994،ص55.
2- عبد الرحمان رزاقي :المرجع السابق،ص126.
3- صالح عوض :المرجع السابق،ص222.
4- شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة،المرجع السابق،ص68.
5- عبد الرحمان رزاقي :المرجع السابق،ص72.
6-Germes J saint :op,cit,p161.
7- شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة،المرجع السابق،ص125.

وفاق دخلها السنوي 93 مليار فرنك وتعتبر الفترة ما بين1870-1930م"العصر الذهبي للمالكين والمساهمين في الشركات الزراعية، غير أن تجمع الملكية أدى إلى انكماش حقيقي لسكان الريف الأوربيين، فراحوا يتجمعون في المدن الكبرى حتى فاق عددهم سنة1930م600ألف نسمة[1]، وهذا بدافع الثروة الاقتصادية والتجارية والمرافق الترفيهية، وكمثال على ذلك، كان عدد الأوربيين في مدينة الجزائر حوالي 80.811 أوروبي سنة 1886 ثم ارتفع العدد إلى حوالي134.489سنة1906، ليصل سنة1926 إلى 193.232 ثم إلى212.487 أوروبي سنة1931، وفي سنة1936م بلغ عددهم حوالي 230.185 أوروبي[2].

وبصفة عامة فقد كان لتطور الدخل السنوي للمستوطنين دورا في استقرارهم بالمدن، حتى أصبحت نسبة ساكني المدن من الأوروبيين تفوق82%من عدد المستوطنين الإجمالي، ويمكن أن نتصور الحياة الاجتماعية التي كان يعيشها المعمرون بدراسة إحدى المستعمرات الفرنسية في الجزائر، فهي تتكون من بنايات عصرية تحيط بها الورود وأشجار السرو والحدائق المختلفة، وبالقرب منها بنايات الأدوات الزراعية والحيوانية، وسقف به صهاريج لحفظ الخمور ومطاحن ومخازن الحبوب.[3]

إلى جانب ذلك فقد استولى الأوربيون بمساعدة البنوك والشركات الاحتكارية الفرنسية على التجارة الخارجية والداخلية، وأسسوا شركات متداخلة تسيطر على كل المرافق الاقتصادية في البلاد، وأصبحت الجزائر تمثل سوقا رئيسية للتجارة الفرنسية[4]، الشيء الذي ساعد على تحقيق معدلات إنتاج عالية و مداخيل مرتفعة، وبالتالي الحصول على ثروات ضخمة، ففي سنة1912على سبيل المثال حقق مصدروا الخمور أكثر من 235.47 مليون فرنك، كما ساهمت التسهيلات الإدارية في احتكارهم لسوق تصدير المنتجات الفلاحية الجزائرية عموما[5].

1- شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة،المرجع السابق،ص127.
2- عمار عمورة :الجزائر بوابة التاريخ،ص303.
3- عبد القادر حليمي :المرجع السابق،ص155.
4- حكيم ابن الشيخ :المرجع السابق،ص ص67-68.
4- Hildebert Isnard :L'Algérie,op,cit,p104.

في سنة 1900 صدر مرسوم بإنشاء ميزانية مستقلة للجزائر منفصلة عن الميزانية الفرنسية، إن هذا الاستقلال المالي-الذي سبق التطرق إليه- قد بسط يد الكولون على الشؤون المالية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، ومنحتهم سلطة كاملة على الأهالي، وبذلك أصبح الأوربيون أصحاب الحق قابضين على زمام الحكم بيد من حديد، وصارت السيادة لهم والعبودية للأهالي، استأثروا بجميع الحقوق واستولوا على الوظائف العمومية وعلى المهن الحرة، فهم يحتكرون كما ذكرنا التجارة ورؤوس الأموال، ويشرفون على الأمن العمومي، فمنهم الموظف السامي والمهندس والأستاذ وصاحب البنوك والمعامل، والقاضي والشرطي وصاحب الدرك وموظف السكة الحديدية وغير ذلك[1]، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن السكان الأوروبيين كانوا يمثلون مجتمعا مسيطرا في مختلف المجالات حيث أنهم يمثلون95.8% من الكوادر العليا، و82.4% من الفذيين و86% من رؤساء المشاريع، ولهذا أصبح الكولون يتمتعون بمستوى معيشي راقي، وهو ما أكده إحصاء عام1951م الذي أكد أن هناك أكثر من560ألف معمر برجوازي، وكانت نفقات العطل وحدها آنذاك في الجزائر تصل إلى 20مليار فرنك لحوالي180ألف معمر مصطاف.[2]

إن تحسن الظروف المعيشية للأوربيين انعكس إيجابا على نموهم الديمغرافي، فتشير إحصائيات السكان-باستثناء الجند واليهود-إلى أن عدد الأوربيين انتقل من483.465 أوروبي سنة1891إلى حوالي529.717 سنة 1896، ثم إلى 583.844 أوروبي في سنة 1901، أي بمعدل 20% من الزيادة خلال عشر سنوات، وكانت نسبة تزايد الفرنسيين بالجزائر أعلى من تزايدهم في الوطن الأم[3]، صحيح أن السلطات الاستعمارية شجعت سياسة الاستيطان، لكن تحسن الظروف المعيشية، أيضا كانت من بين عوامل هذه الزيادة أيضا، إن تحسن الوضعية المالية للعنصر الأوروبي انعكس إيجابا على حالتهم الاجتماعية، فالتعليم مثلا، خصصت له ميزانية مرتفعة من قبل الخزينة وبحكم أن الكولون هم المسيطرون على المجلس المالي فإنهم قد وجهوا ذلك لخدمة

1- إبراهيم مياسي: توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري،المرجع السابق،ص ص136-137.
2- شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة،المرجع السابق،ص128.
3- شارل روبير آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا ،ج1،المرجع السابق،ص ص958-959.

مصالحهم وهذا على حساب الأهالي[1] وبالرغم من أن هؤلاء يمثلون المساهم رقم واحد في الميزانية، إلا أن استفادتهم منها ضئيلة جدا وكدليل على ذلك خفضت ميزانية المدارس التابعة للأهالي بـ15% حسب قرار أعضاء الوفد المالي لسنة1902[2].

إن القوة الاقتصادية التي يتمتع بها المستوطنون الأوربيون نتيجة ثرائهم الفاحش المتأتى كثمرة للسياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر جعلهم يتمتعون بهيمنة سياسية لدى الحكومة الفرنسية فقد قرروا منذ1871 أن ينتهجوا سياسة تتمثل في منع الحكومة الفرنسية من التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، وذلك عن طريق الضغوطات التي تفرضها مجموعة من النواب الذين يمثلون المستوطنين الأوربيين بالبرلمان الفرنسي على الحكومة الفرنسية، كما قرر المستوطنون إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر، وبذلك لا تستطيع الحكومة الفرنسية بباريس أن تضغط عليهم أو تتدخل في شؤونهم الداخلية، وفي نفس الوقت عمل المستوطنون الأوربيون على إضعاف الحاكم العام وتركيز السلطات الفعلية في رؤساء البلديات خدمة لمصالحهم الخاصة.[3]

إن وضعية هؤلاء المستوطنين لوضعية ممتازة وقوية الجانب، من شأنها أن تنسي هؤلاء الدخلاء أصلهم الوضيع الصغير، وماضيهم التعس الفقير وكونهم البسيط الحقير حيث صار كل منهم في قصر أمير يفترش الفراش الوثير عوض الأرض والحصير، فانقلبت نفسية كل واحد منهم حتى أصبح العبد منهم سيدا والجبان صنديدا والمسكين جبارا عنيدا، ولم لا يفعلون ويتكبرون ويتجبرون وفرنسا الأم الحنون وضعت رهن إشارتهم القوة والقانون فاقتنعوا كلهم بأن الله حباهم بجميع الفضائل والمناقب ووسم الجزائري بجميع الرذائل والمثالب.[4]

1- أنظر: الملحق رقم23،ص240.
2- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية،ج2،المرجع السابق،ص142.
3- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962،المرجع السابق،ص168.
4- إبراهيم مياسي: توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري،المرجع السابق،ص136.

المطلب الثاني:على فرنسا(الميتروبول)

لقد عمل الاستعمار الفرنسي على انتهاج سياسة اقتصادية تمكنه من تحقيق أهدافه التي كانت في مقدمتها جعل الجزائر مصدرا للمواد الأولية ومجالا لتصريف منتوجاته الصناعية واستثمار رؤوس أمواله ولتحقيق ذلك عمد على ربط الاقتصاد الجزائري ووجهه خدمة لاقتصاده.

فمن الناحية التجارية سيطرت الرأسمالية الاستعمارية على السوق الجزائرية، وفتحت المجال للبضائع الفرنسية لتقضي على الصناعات الأهلية وإنتاج الأهالي، فاحتكرت النقل البري والبحري ونتيجة لذلك أخذت البضائع الفرنسية تغمر أسواق الجزائر بشكل واسع[1]، فيرى سارتر أن فرنسا لم تنو بيع منتجاتها الصناعية للجزائريين فهذا أمر مستحيل، لأنهم وبكل بساطة لا يملكون قدرة شرائية بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية لذلك عمدت على خلق قدرة شرائية في الجزائر عن طريق تشجيع الاستيطان، فالدولة الفرنسية تمنح الأرض للمستوطنين لتكون لهم قدرة شرائية تمكنهم من الإقبال على زيادة شراء المنتجات الصناعية الفرنسية، في حين يزود المستوطن الأوربي و الأسواق الفرنسية بمحاصيل الأرض المسلوبة[2]، وكنتيجة لذلك احتكرت فرنسا التجارة الخارجية للجزائر، فلقد سيطرت على النقل البحري وحده عشر شركات فرنسية، وصار70%من صادرات الجزائر تذهب إلى فرنسا و33%من إيراداتها تأتي من فرنسا، وأصبحت الجزائر تلعب دورا هاما في الاقتصاد الفرنسي حيث تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في شراء الصادرات الفرنسية سنة1954، أما في عام 1955 فقد ارتفعت واردات الجزائر من فرنسا إلى76% من المواد الغذائية والأدوات الصناعية و مواد البناء والوقود، وارتفعت صادراتها إلى78% من المعادن والمنتجات الزراعية.[3]

1- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري،المرجع السابق،ص49.
2- جان بول سارتر: **عارنا في الجزائر**،ترجمة عيدة مطر ،ط2،دار الأدب بيروت،1958،ص ص،118.
3- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري،المرجع السابق،ص50.

وقد كانت الجزائر سنة 1907م تحتل المرتبة الأولى في التجارة الخارجية بين المستعمرات الفرنسية وذلك بنسبة35.3%من حجم التجارة الخارجية للمستعمرات والجدول الآتي يوضح ذلك[1].

المستعمرة	حجم التصدير		نوع الصادرات
	مليون فرنك	%	
الجزائر	774.5	35,3	الحبوب، الخمر، الفوسفات
الصين الشعبية	548,3	25	الفلفل الأسود، الشاي، البن، التبغ، الأرز، المطاط
تونس	206	9,4	الزيتون، الخمر، الحمضيات
السنغال	4,5	4,5	/

أما في المجال الصناعي فلجأت السلطات الفرنسية إلى استخراج المواد المعدنية وتحويلها إلى أقرب الموانئ باتجاه فرنسا وأهمها الفوسفات الذي ارتفع إنتاجه بسرعة كبيرة من 6000 من سنة 1893 إلى 850000 طن سنة 1939 لتبلغ العائدات المالية لفرنسا من هذه المادة سنة 1930 حوالي 65 مليون فرنك[2]، هذا إلى جانب الحديد الذي ارتفع إنتاجه بأربع مرات ما بين 1900 و 1928 حيث وصل إنتاجه إلى 200 ألف طن سنويا خاص من مناجم الونزة وبني صاف حيث تحول جزء كبير منه إلى فرنسا[3]، فالاستعمار الفرنسي قد استولى بصفة مطلقة في الجزائر على كل ما هو تحت الأرض أكثر من ما هو فوق الأرض.[4]

وفيما يخص الزراعة فقد عمل الاستعمار الفرنسي بالجزائر على تطوير الزراعات التجارية وعلى رأسها الكروم وكان الهدف من ذلك تزيد السوق الفرنسية بأكبر كمية من الخمور، لذلك ارتفعت المساحة المخصصة لها بشكل متسارع من 20ألف هكتار

1- احميدة عميراوي وآخرون: المرجع السابق،ص ص66-67.
2- المرجع نفسه.
3- المرجع نفسه،ص68.
4- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر،المرجع السابق،ص124.

سنة1878إلى155,000هكتار عشية الحرب العالمية الأولى و400,000عشية الاحتفالات المئوية بمعدل 8 ملايين هكتولتر في السنة.[1]

لم تكتف الرأسمالية الفرنسية باستغلال الجزائر، بل عمدت على استغلال الجزائريين في فرنسا نفسها فشجعت الهجرة إليها بعد أن تأكدت من أهميتها للاقتصاد الفرنسي في فرنسا، لأن العمال الجزائريين يرضون بكل الأعمال التي تعرض عليهم، ولهذا ألغت فرنسا بواسطة مرسومي جوان1913 وجويلية1914رخصة السفر من الجزائر وإليها[2]، فقد اشتغلت الأغلبية الساحقة من هؤلاء في المهن البسيطة غير الفنية وهذا بفعل مستويات التعليم الضعيفة للعامل الجزائري آنذاك، وكان العمال الجزائريون تسند إليهم الأعمال الشاقة والقذرة والأكثر خطورة مثل العمل في المناجم وفي المعامل الكيمياوية والمصافي والموانئ وسلك المعادن ودباغة الجلود وغيرها من الأعمال التي لا يرضى بها العامل الفرنسي،[3] كما أسندت لهؤلاء المهاجرين أشد الأعمال ضررا بالصحة كأعمال العتالة والعمل في ورشات الفحم الحجري، إضافة إلى أعمال صب الحديد في الأفران ووضع القضبان الحديدية، وكل هذه الأعمال تصاحبها في غالب الأحيان أخطار شديدة[4]، وبذلك فإن العمال الجزائريون كانوا يقدمون خدمات هائلة للاقتصاد الفرنسي، ليس فقط في ميدان المخاطرة بحياتهم خلال تلك الأعمال، بل لكونهم كانوا يقبلون بأدنى الأجور[5]، إذن فلولا الانعكاسات السلبية للسياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر على الأهالي لما اضطروا للهجرة غلى فرنسا والعمل في مصانعها ومناجمها وورشاتها وموانئها.

ولإبراز مدى نجاح النظام الاستعماري في الجزائر، احتفلت فرنسا سنة1930 بالذكرى المئوية المخلدة لاحتلا الجزائر، ويذكر الأستاذ قداش أن سنة1930م هي سنة

1- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق،ص171.
2- صالح عبادك المرجع السابق،ص ص102-103.
3- سعيد بورنان :المرجع السابق،ص ص39-40.
4- ناهد ابراهيم دسوقي:**دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر- الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين-** ،مطبعة سامي،الاسكندرية،2001،ص172.
5- سعيد بورنان :المرجع السابق،ص40.

تقييم العمل الاستعماري وتمجيد المناهج الفرنسية في الإستعمار[1]، وقد كلف هذا الاحتفال الخزينة الفرنسية ما لا يقل عن 130مليون فرنك، وقد دام أكثر من ستة أشهر، فقد بدأ في جانفي وانتهى في 05جويلية1930م (تاريخ استسلام الداي حسين).[2]

ورغم أن الإحتفال مرتبط أساسا بالجزائر، فإن ذلك لم يمنع الإدارة الفرنسية من إيجاد مصادر تمويل خارجها، وتم توزيع حصص المساهمة في ميزانية الإحتفالات على النحو التالي:

- 40 مليون فرنك كأعباء ومساهمة من الحكومة الفرنسية بباريس.
- 40 مليون فرنك كأعباء ومساهمة من الولاية العامة بالجزائر.
- 6 مليون فرنك كأعباء ومساهمة مقاطعات، الجزائر، وهران وقسنطينة.
- 12مليون فرنك كأعباء ومساهمة تونس والمغرب الأقصى وذلك لاعتبار الذكرى عيد ا للجميع.
- 32 مليون فرنك كموارد مالية لمختلف النشاطات التجارية[3].

وكان برنامج الإحتفال يشتمل على معارض واستعراضات، ومحاضرات، وألعاب وأفلام ومطبوعات وجولات سياحية، وافتتاح منشآت جديدة، وقد وجهت الدعوات غلى كثير من الشخصيات والصحف الأجنبية والفرنسية، وقد طبعت سلسلة من الأعمال تحت عنوان"مجموعة الاحتفال المئوي"من قبل أكاديمية الجزائر العاصمة لإعطاء صورة عن إنجازات فرنسا في الجزائر.[4]

بالنظر إلى حجم الأموال التي صرفت في هذه الإحتفالات، نجدها أموالا ضخمة جدا خصوصا وأن آثار الأزمة الاقتصادية لا زالت قائمة في الجزائر، فقد عانى المجتمع

1- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق،ص311.
2- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية،ج2،ص306.
1-Gustave Mercier: **Le Centenaire de l'Algerie**,Tom1,Edition ,P, G, Soubiron, Alger,S.D,pp107-109.
4- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية،ج2،المرجع السابق،ص306.

الجزائري من آثار هذه الأزمة، ولم تستطع الخزينة تحمل عبء مساعدتهم، لكنها لم تقف عاجزة عن إمداد خزينة الإحتفالات بأموال كان بإمكانها أن تساهم في رفع الغبن عن الأهالي.

إن الإستفادة الكبيرة من هذه المستعمرة هي من جعل الاستعمار الفرنسي يقدم على هذه الخطوة ويتباهى بما حققه من انتصارات ومكاسب في الجزائر.

ومن كل هذا يمكن القول أنه كان للسياسة الاقتصادية الفرنسية نتائج وانعكاسات لا راد لها على سكان الجزائر، سواء من الأهالي أو المستوطنين، هذه الفئة الأخيرة قدمت إلى الجزائر بعد أن رفضتها مجتمعاتها، لأنها كانت تمثل عبئا ثقيلا على بلدانها، ووجدت في الجزائر ما لم تكن تتوقعه ففي ظرف قرن واحد من الزمن، تحول أولئك البؤساء المشردون إلى برجوازيين وأصحاب رؤوس أموال كبيرة ووزن اقتصادي وسياسي هام على مستوى المستعمرة والحكومة الفرنسية، وكل هذا كان سببه السياسة الفرنسية التي عملت منذ بداية الاستعمار على جعل الجزائر مستوطنة زراعية مكملة للاقتصاد الفرنسي.

إن النجاحات الهامة التي حققها المستوطنون الأوربيون في الجزائر كانت على حساب الأهالي الجزائريين الذين فقدوا أهم شيء كان يربطهم وهو القبيلة التي كانت ملاذا للفقراء والضعفاء، ومظهرا من مظاهر التكافل الاجتماعي في الأوقات الصعبة، فقد نجح الاستعمار الفرنسي في تفكيك القبيلة عن طريق نزع الملكيات وإخلال نظام الدوار بفضل المصادرات الكبيرة للأراضي والغابات، و فرض الضرائب والغرامات الباهظة على القبائل والأعراش، الشيء الذي انعكس سلبا على الحياة الاجتماعية للأهالي فانتشر الفقر وانتشرت المجاعات، وكل هذا أدى بقسم من الأهالي إلى الهجرة، والقسم الآخر لم يجد بدا سوى المقاومة بشقها العسكري والسياسي، رافضين لهذه السياسة الاستعمارية التي قامت بتفكيك بنيتهم الاجتماعية والاقتصادية وحولتهم من أسياد إلى عبيد.

خاتمة

يقول الجنرال كلوزيل: "بالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد، وسوق ينمو ويكبر ويزيد بأسرع ما كبر الشعب الذي عبر الأطلسي واستقر في أمريكا منذ بضعة قرون، ولكم أن تنشئوا المزارع ما تشاؤون وكونوا على يقين بأننا سوف نحميكم بكل ما نملك من قوة".

- من خلال هذا القول نستشف بأن فرنسا حاولت خلق مستعمرة استيطانية رأسمالية على غرار المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية، فسعت إلى خلق ملكية فردية لكنها اصطدمت ببنى المجتمع الجزائري الذي كان متينا وصلبا من خلال تركيبته الاجتماعية المكونة من القبائل، لذلك لجأت فرنسا إلى سن مجموعة من القوانين والمراسيم، التي كان لها دور وتأثير كبيرين في نقل ملكيات الأراضي من الجزائريين إلى المستوطنين القادمين من أوربا خاصة وأن هؤلاء كانوا من أدنى الطبقات الاجتماعية في أوربا (مشردين، متسولين، مساجين، بطالين) عكس المستوطنين في أمريكا الشمالية الذي كان أغلبهم من الأغنياء والعلماء المستكشفين ،ولهذا عملت على مساعدتهم بكل الوسائل بمنحهم الأراضي مجانا وقروضا بدون فوائد خاصة بعد إحداث شبكة من المؤسسات المالية والبنوك .

- إن أخطر تلك القوانين على الإطلاق المتعلقة بنقل الملكية قانوني سيناتوس كونسلت 1863م، وقانون وارني 1873م، اللذين أقاما الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية (أراضي القبائل والأعراش) فالسلطات الاستعمارية الفرنسية لم تراعي خصوصيات المجتمع الجزائري المسلم، ولم تلتزم بالمحافظة على الشعائر الدينية للجزائريين كما تعهدت بذلك في معاهدة الاستسلام أثناء وضعها لتلك القوانين، فمثلا قانون وارني إضافة إلى إقامته للملكية الفردية داخل أراضي القبائل والأعراش نزع من القضاة المسلمين حق النظر في قضايا الملكية والاستحقاق وكان الهدف من ذلك تسهيل حصول المستوطنين على الأراضي.

- موازاة مع قوانين نقل الملكية شجعت السلطات الاستعمارية الفرنسية الإستيطان الأوروبي في الجزائر واستحدثت مستوطنات جديدة في مناطق إستراتيجية للتحكم في مراكز التوتر وأيضا التحكم في مناطق الثاء واستحوذت على أجود الأراضي وأخصبها، (متيجة، وهران، عنابة) وقد عرفت حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر تسارعا كبيرا خاصة في عهد الجمهورية الثالثة أي بعد 1870م .

-لإعطاء دفع جديد للعملية الاستعمارية أنشأت السلطات الفرنسية العديد من المشاريع الكبرى والبنى التحتية حيث عملت على شق الطرق البرية بين المدن الكبرى، وبين مناطق الإنتاج الفلاحي والموانئ إضافة إلى السكك الحديدية بين المناطق الجنوبية والشمالية بهدف إستغلال الثروة المعدنية، وكان لهذه البنى التحتية تأثير كبير على التحولات العميقة في الإقتصاد الجزائري، حيث تطورت الزراعات التجارية خاصة الكروم ،وبفضل ذلك غدت الجزائر من أكبر مصدري الخمور في العالم في تلك الفترة فقد سيطرت هذه الزراعة سيطرة شبه تامة على الاقتصاد الجزائري، إلى جانب ذلك تطورت زراعة الحمضيات والكروم والتبغ، والغريب في الأمر أن السلطات الاستعمارية وعن طريق الكولون تم تحويل زراعة الحبوب إلى زراعة تجارية موجهة نحو التصدير لتحقيق الربح، وكنتيجة لذلك تعايش في الجزائر قطاعان الأول حديث ذو طابع تجاري إستأثر على أجود الأراضي وأخصبها وتحت سيطرة المستوطنين، والثاني تقليدي ذو طابع معاشي يتركز في بعض السهول الضيقة حول الجبال خاص بالأهالي الجزائريين.

- إلى جانب الزراعات التجارية فقد عمل الإستعمار الفرنسي بالجزائر على تطوير الصناعة الإستخراجية في الجزائر لخدمة الصناعة الفرنسية بصفة خاصة والأوروبية بصفة عامة ،مستغلا بذلك أهم الثروات المعدنية في الجزائر المتمثلة أساس في الحديد والفوسفات والزنك والرصاص والمتمركزة في منطقة الونزة والكويف والقنادسة وفي مناطق أخرى من التراب الجزائري.

- نتيجة لنمو الزراعات التجارية والصناعات الاستخراجية ازدهرت الحركة التجارية الخارجية للجزائر والتي أحتكرت من قبل فرنسا بفعل القوانين التي تم سنها في

المجال الجمركي، حيث تضاعفت قيمة الصادرات والواردات، فقد كانت فرنسا تصدر إلى الجزائر منتوجاتها الصناعية إلى الجزائر وبذلك جعلت هذه الأخيرة سوقا رائجة لمنتوجاتها المتمثلة في أساسا في الآلات الفلاحية والسيارات والألبسة القطنية والجرارات وغير ذلك، وتستورد منها حاجياتها فيما يخص المحاصيل الزراعية كالخمور والحبوب والحلفاء والفلين، وبذلك تم ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي.

- إن النظام الإستعماري الفرنسي بالجزائر وبالرغم من الأرباح الطائلة التي جنا ها من القطاع الزراعي والصناعي والتجاري ،إلا أنه لم يكتف بذلك بل أثقل الأهالي الجزائريين بمجموعة من الضرائب المرتفعة لتغطية نفقاته في الجزائر ولتحقيق المزيد من الربح، وقد ظهر التمييز العنصري جليا في معاملة السلطات الاستعماري الفرنسية بالجزائر للمستوطنين وللأهالي الذين تم فرض عليهم مجموعة من الضرائب الخاصة والمعروفة بالضرائب العربية، وغدا بذلك العنصر الأهلي أكبر مساهم في الخزينة والأقل إستفادة منها.

- بالنظر إلى ذلك كله نستنتج أن فرنسا جاءت إلى الجزائر من اجل البقاء والخلود والأدل على ذلك تلك الأموال الضخمة التي أنفقتها في الجزائر على عمليات الاستيطان المتسارعة وتلك المنجزات التي أقامتها وسخرتها لخدمة المستوطنين ومصالحها الشخصية.

- إن السياسة الفرنسية في الميدان الاقتصادي بالجزائر خاصة بين 1870-1930 كانت لها انعكاسات وخيمة على المجتمع الأهلي فقد أدت إلى تفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية فتراجع دور القبيلة كإطار اجتماعي تكافلي وتراجع معها دور الأسر الكبيرة في تسيير هذا النظام الاجتماعي، كما ساءت الحالة الاجتماعية للأهالي الجزائريين فانتشرت الأوبئة والمجاعات وانخفضت القدرة الشرائية نتيجة قلة المداخيل الشيء الذي أدى بعائلات كثيرة إلى الهجرة خارج الوطن وبصفة خاصة إلى المشرق العربي وإلى فرنسا.

- لم يرض الشعب الجزائري بالسياسة الاستعمارية الفرنسية عامة والسياسة الاقتصادية بصفة خاصة وتجلى ذلك في ظهور المقاومات الشعبية التي إشتد وطيسها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي كانت من أبرزها ثورة المقراني 1871، وثورة الأوراس 1879 وثورة بوعمامة 1881، حيث أن أغلب أسبابها إقتصادية ناتجة عن السياسة الفرنسية كمصادرة الأراضي والضرائب المرتفعة .

- إلى جانب المقاومات والثورات الشعبية كنضال عسكري ظهر مع بداية القرن العشرين نضال سياسي مثله جماعة ممن تلقوا ثقافة عربية وإسلامية و من تلقوا ثقافة فرنسية، والتي قدمت مجموعة من المطالب بهدف تحسين أوضاع المجتمع الأهلي الجزائري، وبعد الحرب العالمية الأولى ظهرت عدة أحزاب سياسية وجمعيات ثقافية لديها مطالب وبرامج خاصة بها كحزب نجم شمال افريقيا، وفيدرالية النواب المسلمين الجزائريين المنتخبين، إلى جانب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

- وفي المقابل وعكس الأهالي وكنتيجة للسياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر تحول المستوطنون الأوروبيون من بؤساء ومشردين إلى أسياد يملكون مساحات شاسعة من العقارات ويتحكمون في أحد أكبر الإقتصاديات الزراعية في المستعمرات الفرنسية، و غدوا صناع القرار في الجزائر، مما مكنهم من إحتلال مكانة سياسية على المستوى البرلماني والحكومة الفرنسية.

- وإلى جانب ذلك فقد إستفادت فرنسا من هذه السياسة وانعكست عليها إيجابا إذ جعلت من الجزائر سوقا لمنتوجاتها الصناعية ومصدرا للمواد الأولية والمنتجات الزراعية الشيء الذي أسهم في إنتعاش الاقتصاد الفرنسي، وتعدى ذلك إلى حد إستغلال الأيدي العاملة الجزائرية في الميتروبول والتي أعطت دفعة قوية للإقتصاد الفرنسي.

الملاحـــق

الملحق رقم (01)

قائمة بأسماء حكام الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي 1830-1962م.

GOVERNORS

Louis Auguste Victor de Bourmont l830
Bertrand Clauze 1830-1831
Pierre Bethezène 1831-1832
Anne Jean Marie Rene Savary 1832-1833
Theophile Voirol 1833-1834
Jean Baptiste Drouet 1834-1835
Bertrand Clauzel 1835-1837
Charies Marie Denys Damremont 1837
Sylvain Charles Valee 1837-1841

GOVERNOR - GENERAL

Thomas Robert Bugeaud de la Piconnerie 1841-1847
Louis Christophe Leon luchault de la Moriciere ....On interim
Marie Alphonse Beddeau …..1847
Henri Eugene Philippe Louis d Orleans 1847-1848
Louis Eugene Cavaignac …..1848
Nicolas Anne Theodule Changarnier 1848
Gerald Stanislas Marey Monge 1848
Viala Charon 1848-1850
Alphonse Henri d Hautpol 1850-1851
Aimable Jean Jacques Pelissier …..1851
Jean Louis Cesar Alexandre Randon 1851-1858

MINISTERS

Napoleon Charles Paul Bonaparte 1858-1859
Justin Napoleon Prosper de Chasseloup-Laubat 1859-1860

GOVERNORS-GENERAL

Aimable Jean Jacques Pelissier 1860-1864
Edouard Charles de Martimprey 1864
Marie Edme Patrice Mauris de MacMahon 1864-1870
François Louis Alfred Durriu 1870
Jean Walsin Esterhazy 1870
Alexandre Charles Auguste du Bouzet 1870-1871
Arsene Mathurin Louis Marie Lambert 1871
Louis Henrri de Gueydon 1871-1873
Antoine Eugene Alfrid Chanzy 1873-1879
Jules Philippe Louis Albert Grevy 1879-1881
Louis Tirman 1881-1891
Jules Martin Cambon 1891-1897
Loze (named but refused post .... - -
Louis Lepine ....1897 -1898

Edouard Julien Laferriere 1898-1900
Celestin Auguste Charles Jonnart 1900-1901
Amedee Joseph Paul Revoil 1901-1903
Maurice Varnier 1903
Celestin Auguste Charles Jonnart 1903-1911
Charles Lutaud 1911-1918
Celestin Auguste Charles Jonnart 1918-1919
Jean Baptiste Eugene Abel 1919-1921
Jules Joseph The-odore Steeg 1921-1925
Henri Dubief 1925
Maurice Viollette 1925-1927
Pierre Louis Bordes ....1927 -1930
Jules Gaston Henri Carde 1930-1935
Gerges Le Beau 1935-1940
Jean Charles Abrial 1940-1941
Yves Charles Chatel...1941-1943
Bernard Marcel Peyrouton 1943
Georges Albert Julien Catroux 1943-1944
Yves Chataigneau 1944-1948
Marcel Edmond Naegelen 1948-1951
Roger Etienne Joseph Leonard 1951-1955
Jacques Emile Soustelle 1955-1956

RESIDENT MINISTRES

Georges Albert Julien Catroux 1956
Robert Lacoste 1956-1958

DELEGATER - GENERAL

Raoul Salan …..1958
Paul Albert Louis Delouvrier...1958-1960
Jean Morin 1960-1962
Christian Foucht 1962

عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص ص 573-575.

الملحق رقم (02)

مشروع قانون السيناتيس كونسيلت (القرار المشيخي)

PROJET DE SENATUS - CONSULT RELATIF

A LA CONSTITUATION DE LA PROPRIET EN ALGERIE.

PROPOSE PAR LE MINISTRE DE LA GUERRE

ARTICLE PREMIER.

Les tribus ou fractions de tribus sont declarees proprietaires des territoires qu'elles occupent a demeure fixe et dont elles ont lajouissance traditionnelle,a quelque titre que ce soit.

ART.2.

II sera procede administrativement a la delimitation de ces territoires et a leur repartition entre les differents douars de chaque tribu ou fraction de tribu, suivant les formes qui seront determinees par un reglement d'administration publique.

Le meme reglement determinera les formes et les conditions de I' alienation des biens appartenant aux tribus, aux fractions de tribus ou aux douars.

ART.3.

Le Gouvemement designera les territoires sur les quels la propriete individuelle pourra etre successivement constituee.

Un reglement d'administration publique etablira les formes du partage de la propriete collective, ainsi que les conditions de la propriete individuelle. Le partage pourra etre provo que d'office par Ie Gouvemement.

ART4

Les rentes , redevances et prestations dues a I' etat par les detenteurs desdits territoires continueront d' etre perc;ues comme par Ie passe.

ART.5.

Sont reserves les droits de l' etat et les droits des tiers a la propriete des biens Beylick et des biens Melk .

Sont egalement reserves les droits qui appartiennent au domaine public, d'apres I'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que ceux qui appartiennent au domaine de I'etat sur les bois et forets, d'apres I'articule 4, § 4, de la me me loi.

ART.6.

II n'est aucunement deroge au droit d'expropriation pour cause d'utilite publique,

tel qu'il est regIe et constitue, au profit de l'etat, par la loi du 16 juin 1851.II sera procede aI' exercice de ce droit et au reglement de l' indemnite, vis-avis, des tribus , des fractions de tribus, ou des douars, conformement aux dispositions de l'ordonnance du 1 er octobre 1844.

ART.7.

Tous actes ou partage anterieurs, intervenus entre l'etat et les indigenes, relativement a la propriete du sol, sont et demeurent confirmes.

يسين وادفلي : المرجع السابق، ص ص 118-119.

الملحق رقم (03)

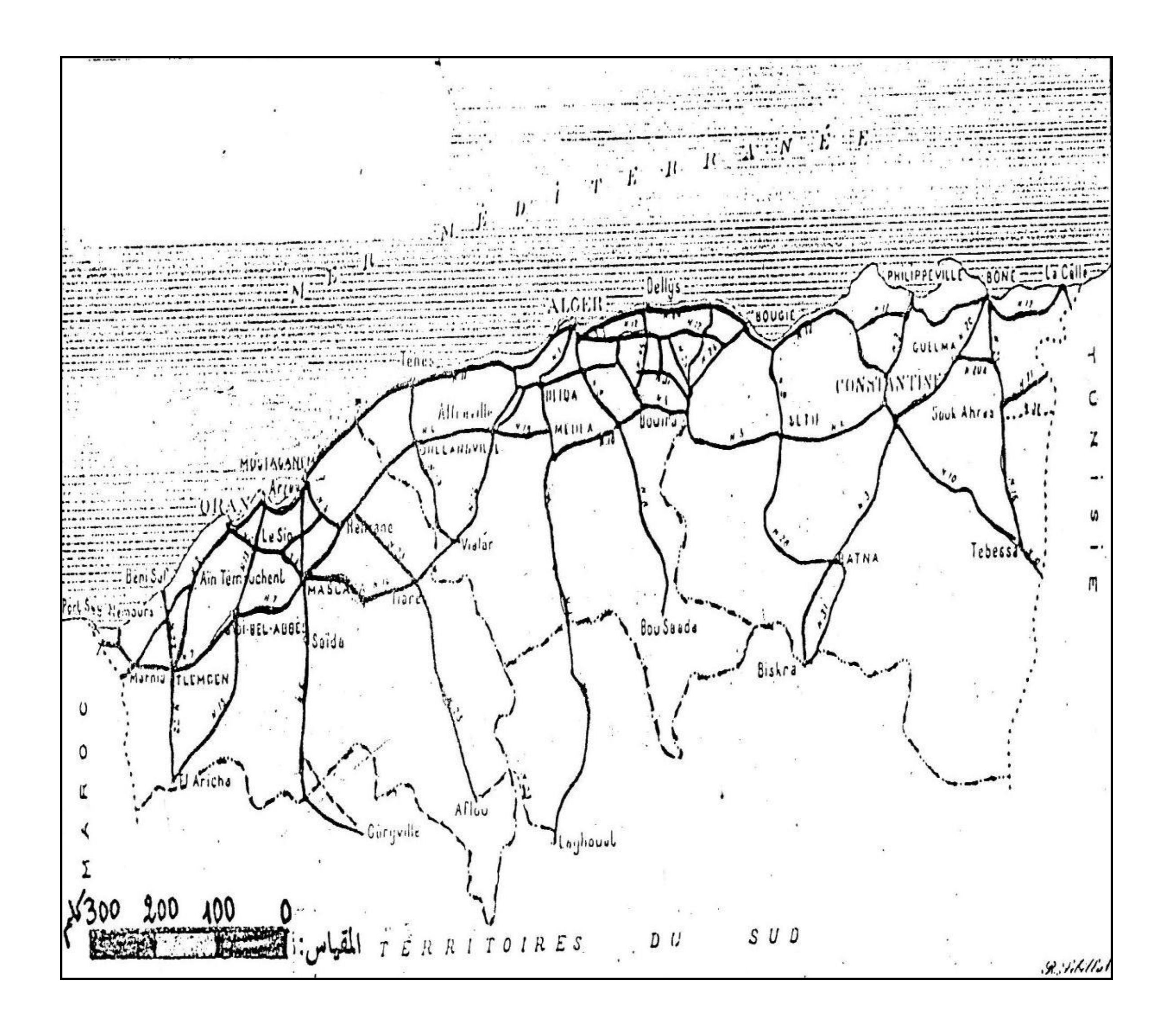
جدول تطور الاستيطان والمساحات الموزعة على المستوطنين: من سنة 1830 إلى غاية 1929 م

الفترة	المستوطنات	المستوطنون	المساحات الموزعة (بالهكتارات)
1850-1830	150	93497	427604
1860-1851	91	103322	184255
1870-1861	23	129898	73211
1880-1871	207	195418	233369
1890-1881	89	267672	161661
1900-1891	80	364257	99353
1920-1901	217	633149	248289
1929-1921	71	657641	70418
المجموع:	928	2414854	1498160

عمار عمورة : موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 120.

الملحق رقم (04)

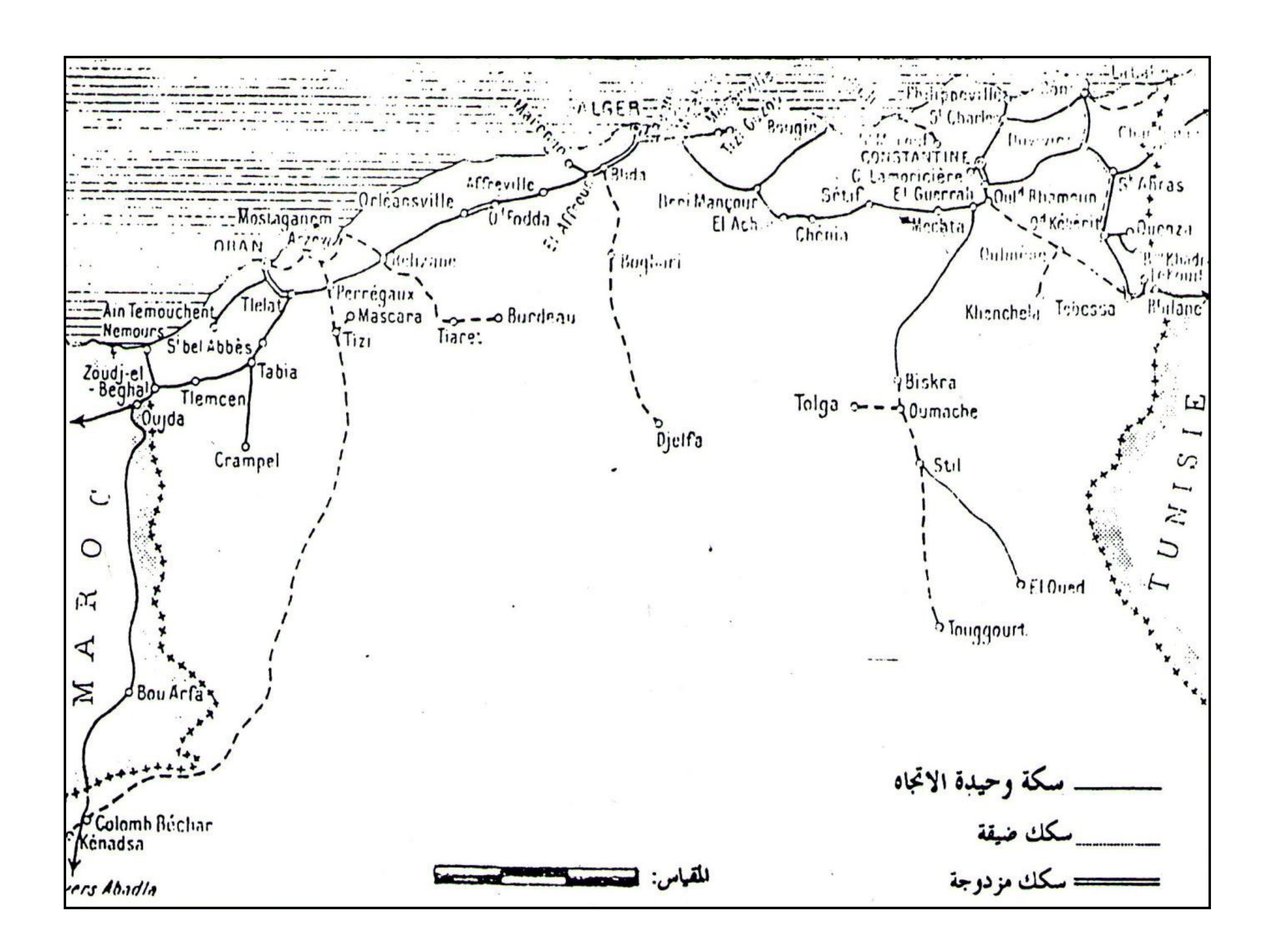
الطرق الوطنية في الجزائر



G.G.A : Encyclopédie ….., op.cit, p88.

الملحق رقم (05)

السكك الحديدية في الجزائر



BERNARD Maurice Antonie :op, cit, p 88.

الملحق رقم (06)

خطوط سكك الحديد والشركات (شركات سكك الحديد في الجزائر)

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	خطوط سكة الحديد	تاريخ الامتياز (المرسوم، القانون، الاتفاقية)	تاريخ الافتتاح	الطول بالكيلومتر
باريس - ليون- البحر المتوسط	1857/07/03	قسنطينة- phulippe-ville	قلنون: 1863/06/11	1870	87
		الجزائر- وهران	قلنون: 1863/06/11	-1863 1871	426
الفرنسية الجزائvية	1873/02/13	أرزيو-سعيدة	مرسوم: 1874/04/29	1879	171
		-Modwbah المشرية	قانون: 1885/07/28	-1881 1882	114
		المشرية- عين الصفراء	قانون: 1886/07/31	1887	102
		مستغانم-تيارت	اتفاقية: 1884/05/15	1879	197
		عين تيزي- معسكر	لاتفاقية: 1883/07/12	1886	12
		سعيدة- Modwbah	مرسوم: 1874/04/29	1881	71
بونة -قالمة B-G	1875/03/24	بونة- قالمة	مرسوم: 1874/05/07	-1876 1877	88
		قالمة- الخروب	قانون: 1877/03/26	-1878 1897	115
		سوق اهراي- Sidi El-hemssi	اتفاقية: 1882/01/09	1884	53
		سوق اهراس – تبسة	اتفاقية: 1885/05/23	1888	182
		-Duvivier سوق اهراس	قانون: 1877/03/26	1881	52
الشرق الجزائري	1876/01/26	سطيف-قسنطينة	قانون: 1875/12/15	1879	155
		-Menerville سطيف	قانون: 1880/08/02	-1882 1886	254
		القراح- باتنة	قانون: 1880/08/02	1882	80
		باتنة- بسكرة	قانون: 1884/07/21	-1886 1888	121
		المنصورة- بجاية	قانون: 1884/05/21	-1888 1889	88
		أولاد رحمون- عين البيضاء	قانونـ 1885/08/07	1889	93

		Maison Carree-Menerville	قانون: 1882/07/02		43
		-Menerville تيزي وزو	اتفاقية: 1882/12/23	-1886 1888	53
الغرب الجزائري	1888/11/10	سيدي بلعباس-Magenta	قانون: 1881/08/22	1885/1883	100
		بليدة- برواقية	قانون: 1886/07/31		83
		اتليلات- سيدي بلعباس	مرسوم: 1874/05/07	1879	52
		السانية- تيموشنت	مرسوم: 1881/12/10	1885	70
		طابية- تلمسان	مرسوم: 1885/05/16	1890	64
موكتة	أفريل 1865	بونة- عين مكرة	مرسوم: 1863/06/12	1865	33

رضا حوحو: **شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار 1830-1914**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص ص 160-163.

الملحق رقم (07)

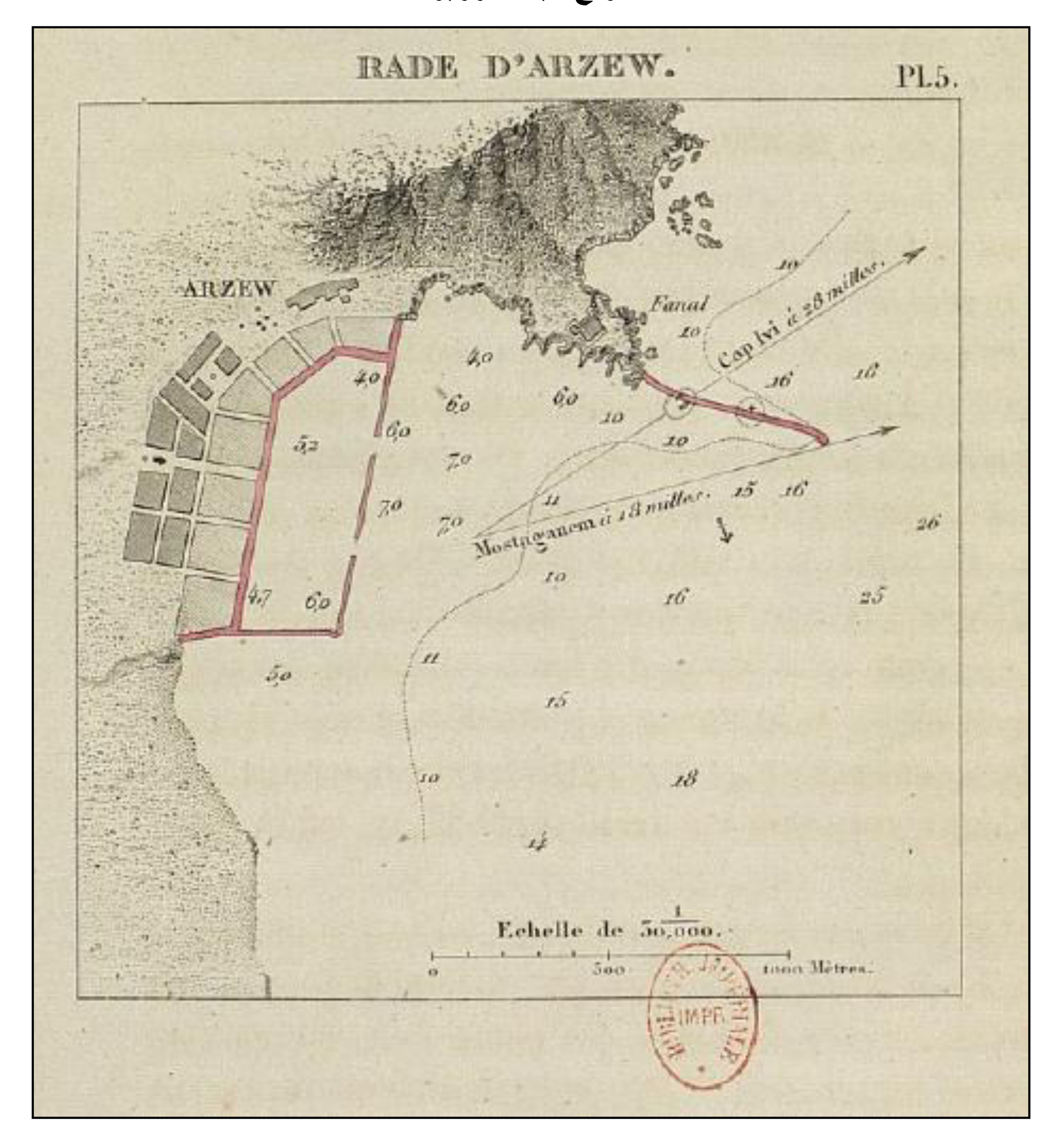
نشاط ميناء الجزائر من سنة 1919 إلى غاية 1927 م

السنة	عدد السفن الداخلة والخارجة	سعة الحمولة الداخلة والخارجة	السلع الداخلة والخارجة
1919	410	4900000	1600000
1920	5300	6300000	1700000
1921	6100	8500000	1800000
1922	7900	12700000	1900000
1923	8400	14000000	2700000
1924	8200	14000000	2600000
1925	8200	13300000	3100000
1926	8600	11400000	3700000
1927	9000	15400000	2900000

L. Billiard : op, cit, p136.

الملحق رقم (08)

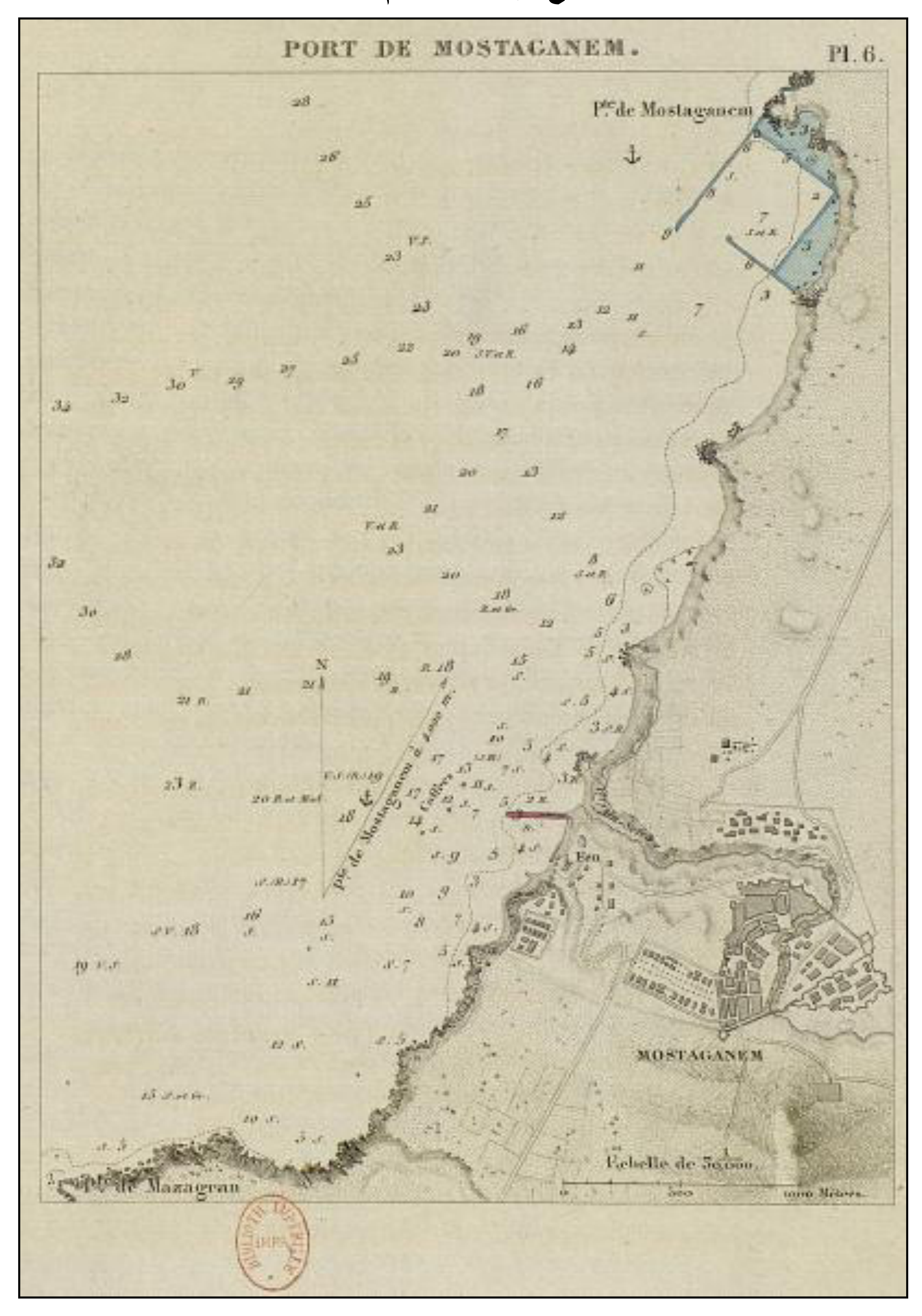
موقع ميناء أرزيو



LIEUSSOU.A : **Etudes sur Les ports de l'Algérie** , Imprimerie Administrative de Paul Dupont, Pris, 1857, p 65.

الملحق رقم (09)

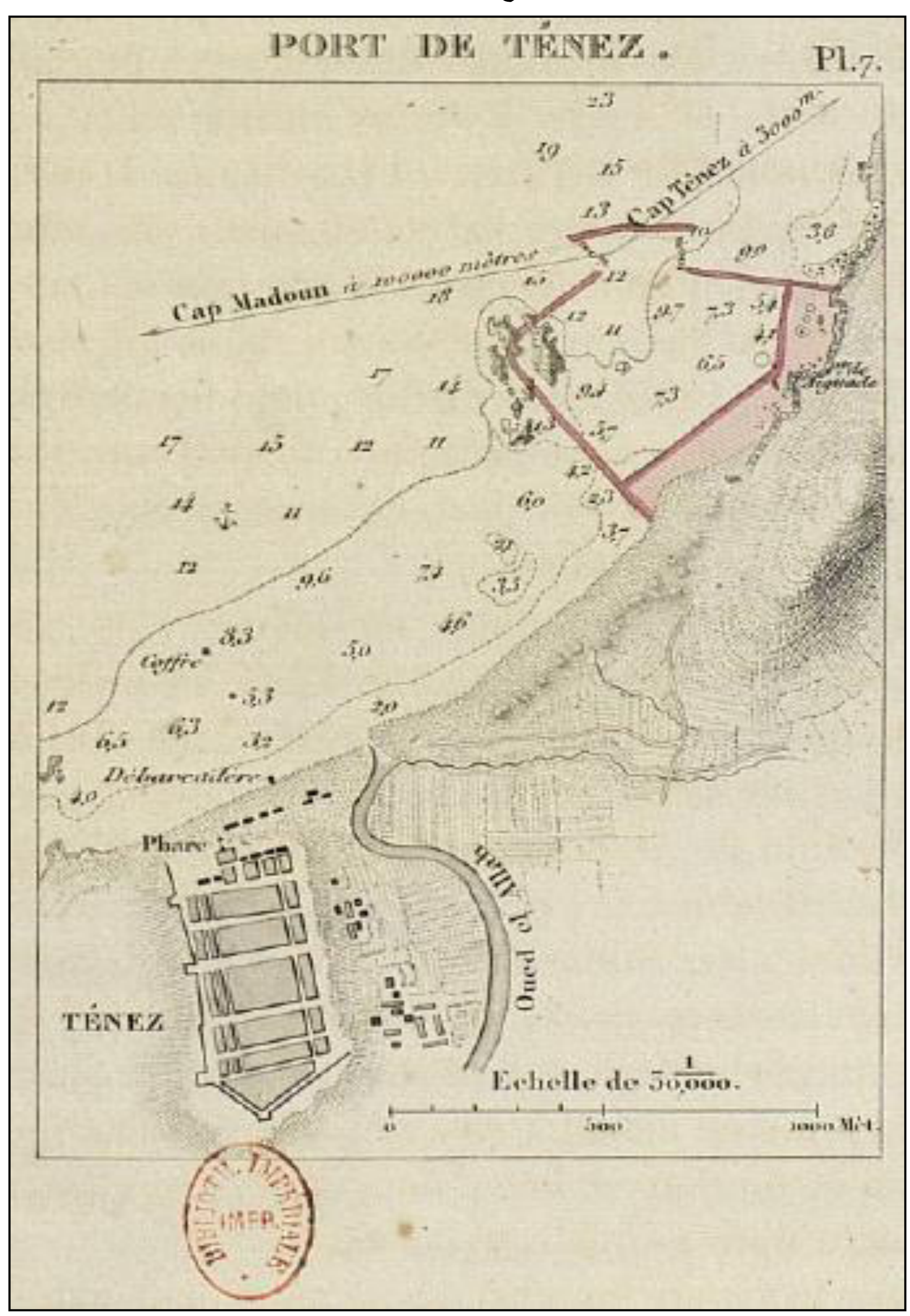
موقع ميناء مستغانم



LIEUSSOU .A : op, cit, p 73.

الملحق رقم (10)

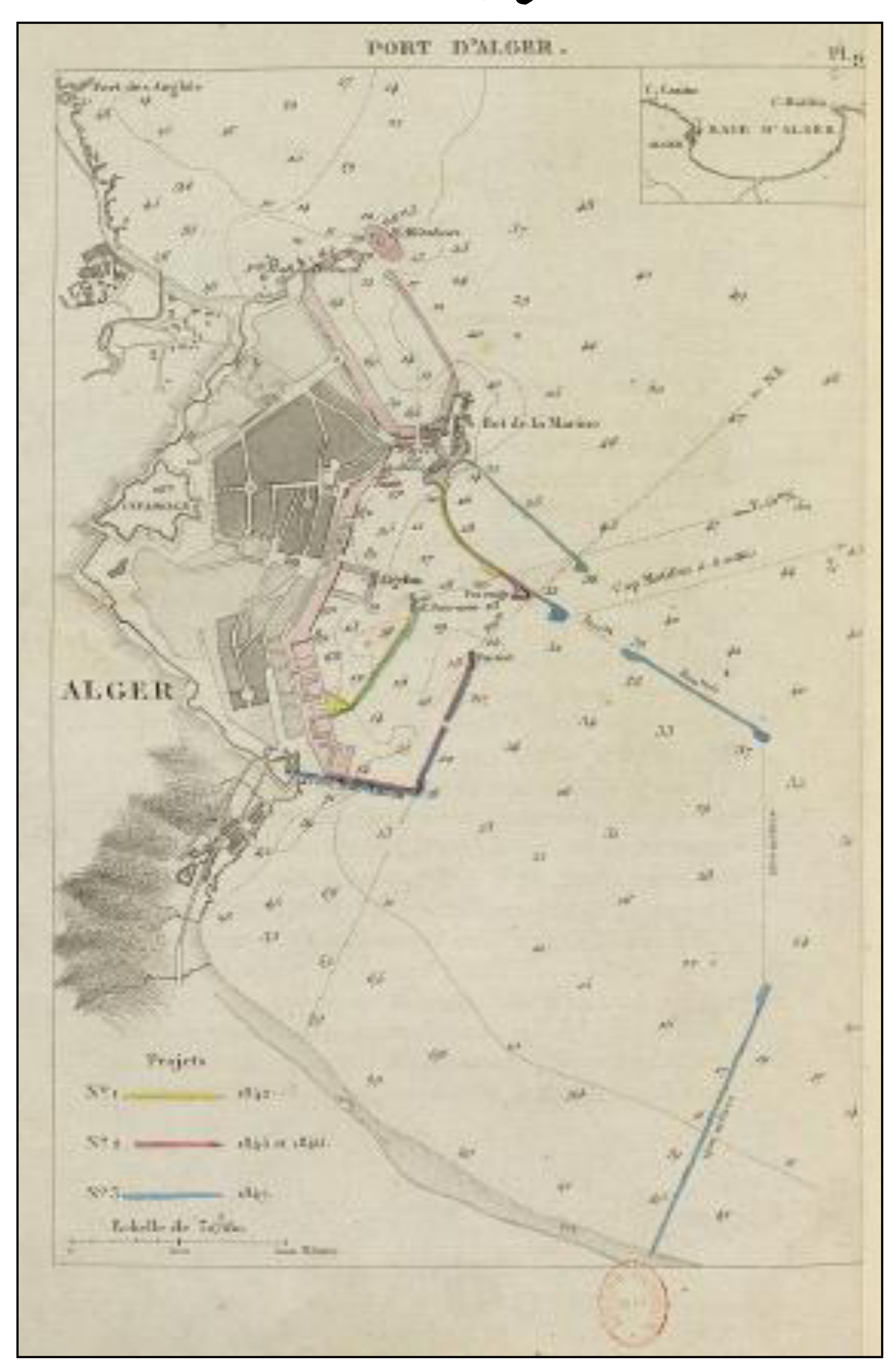
موقع ميناء تنس



LIEUSSOU .A : op, cit, p 77.

الملحق رقم (11)

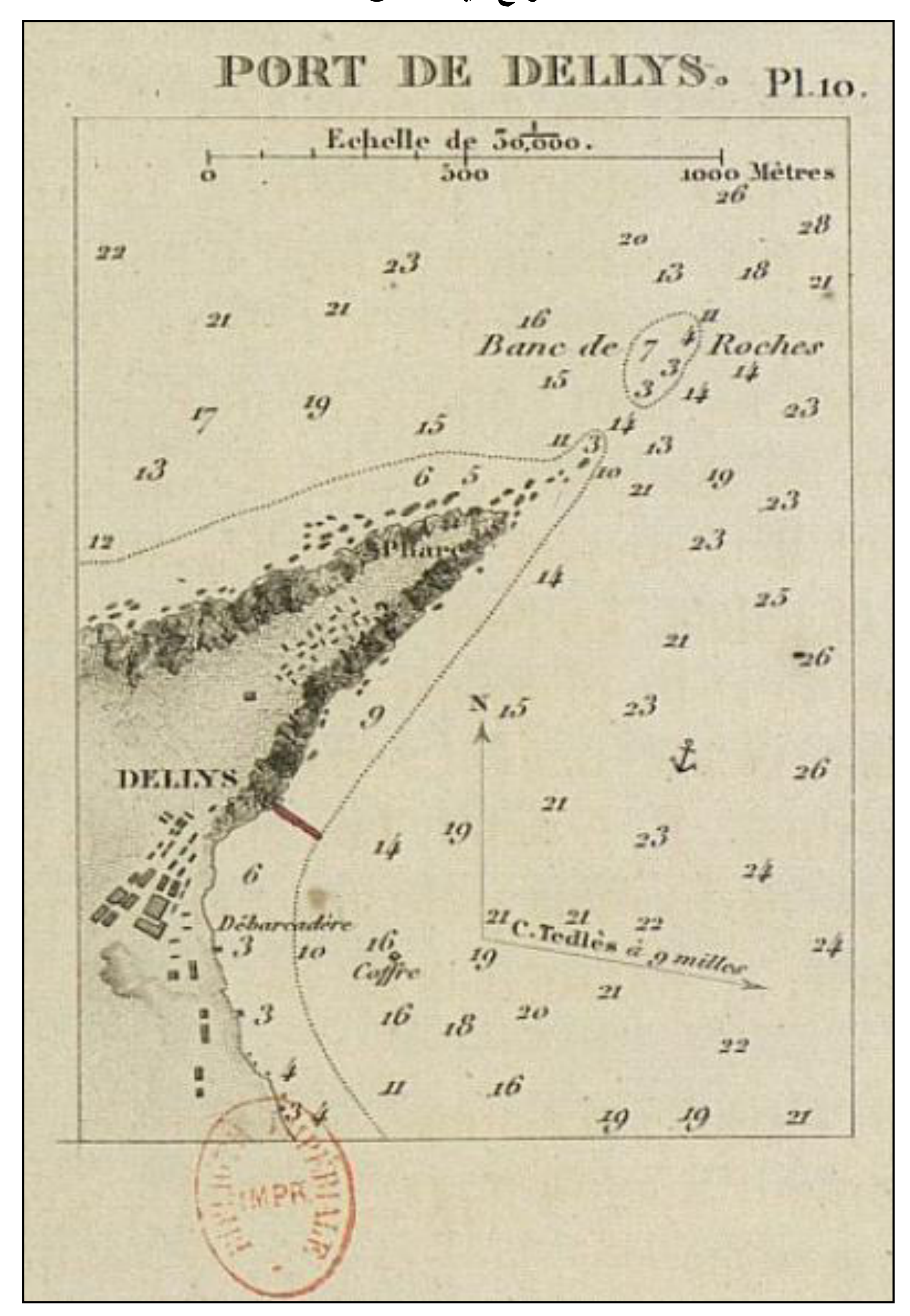
موقع ميناء الجزائر



LIEUSSOU .A : op, cit, p 82.

الملحق رقم (12)

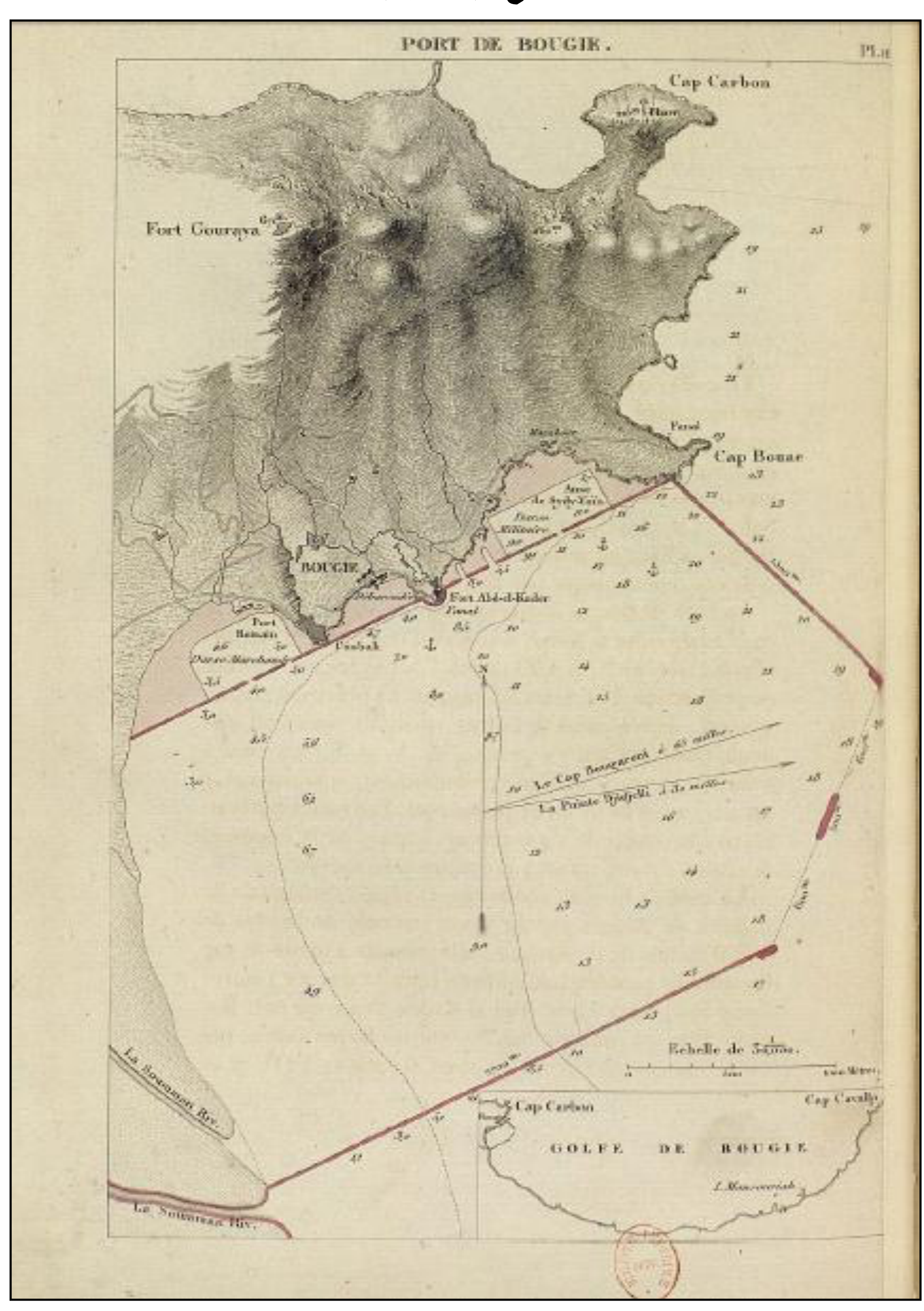
موقع ميناء دلس



LIEUSSOU .A : op, cit, p 120.

الملحق رقم (13)

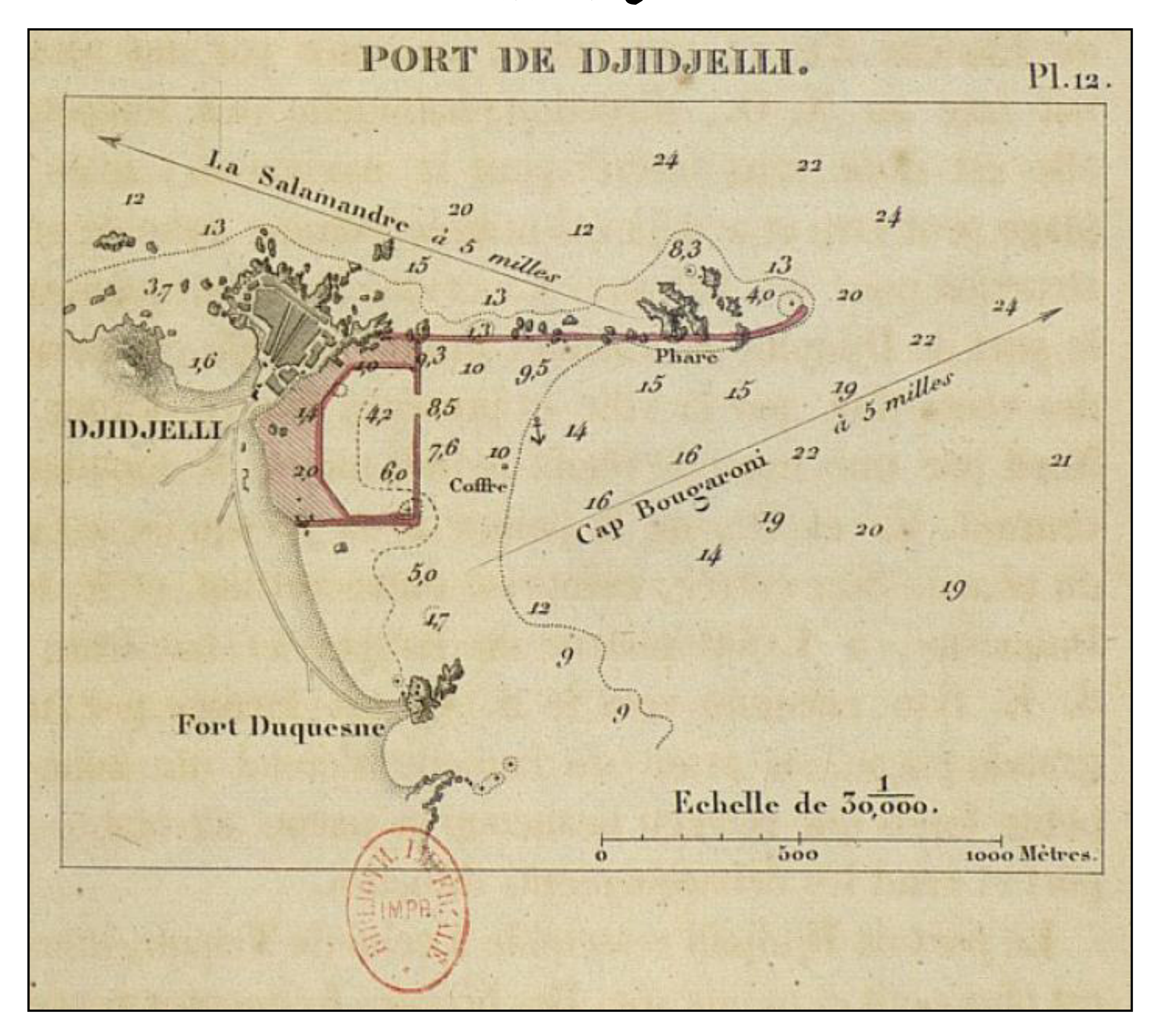
موقع ميناء بجاية



LIEUSSOU .A : op, cit, p 122.

الملحق رقم (14)

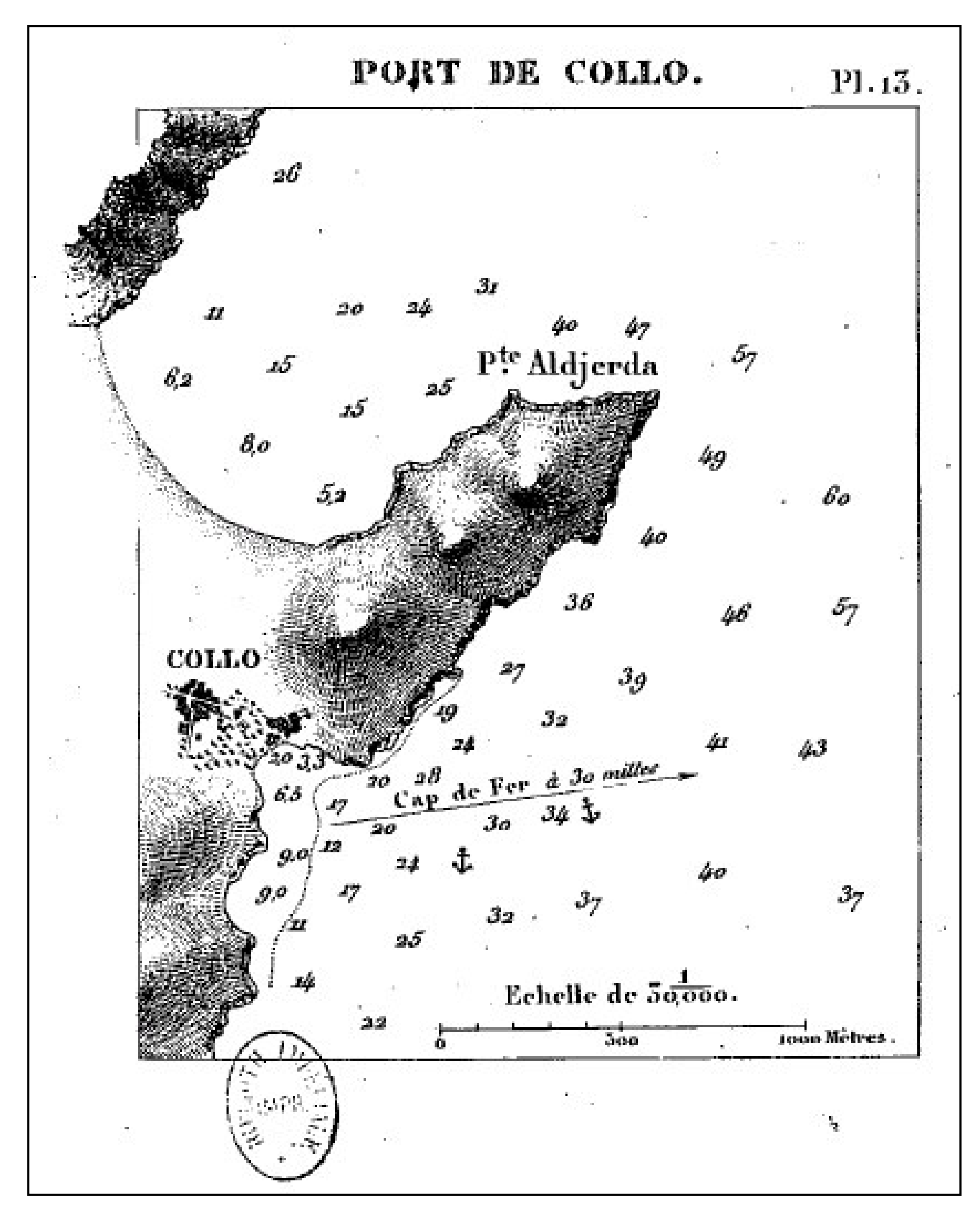
موقع ميناء جيجل



LIEUSSOU .A : op, cit, p 139.

الملحق رقم (15)

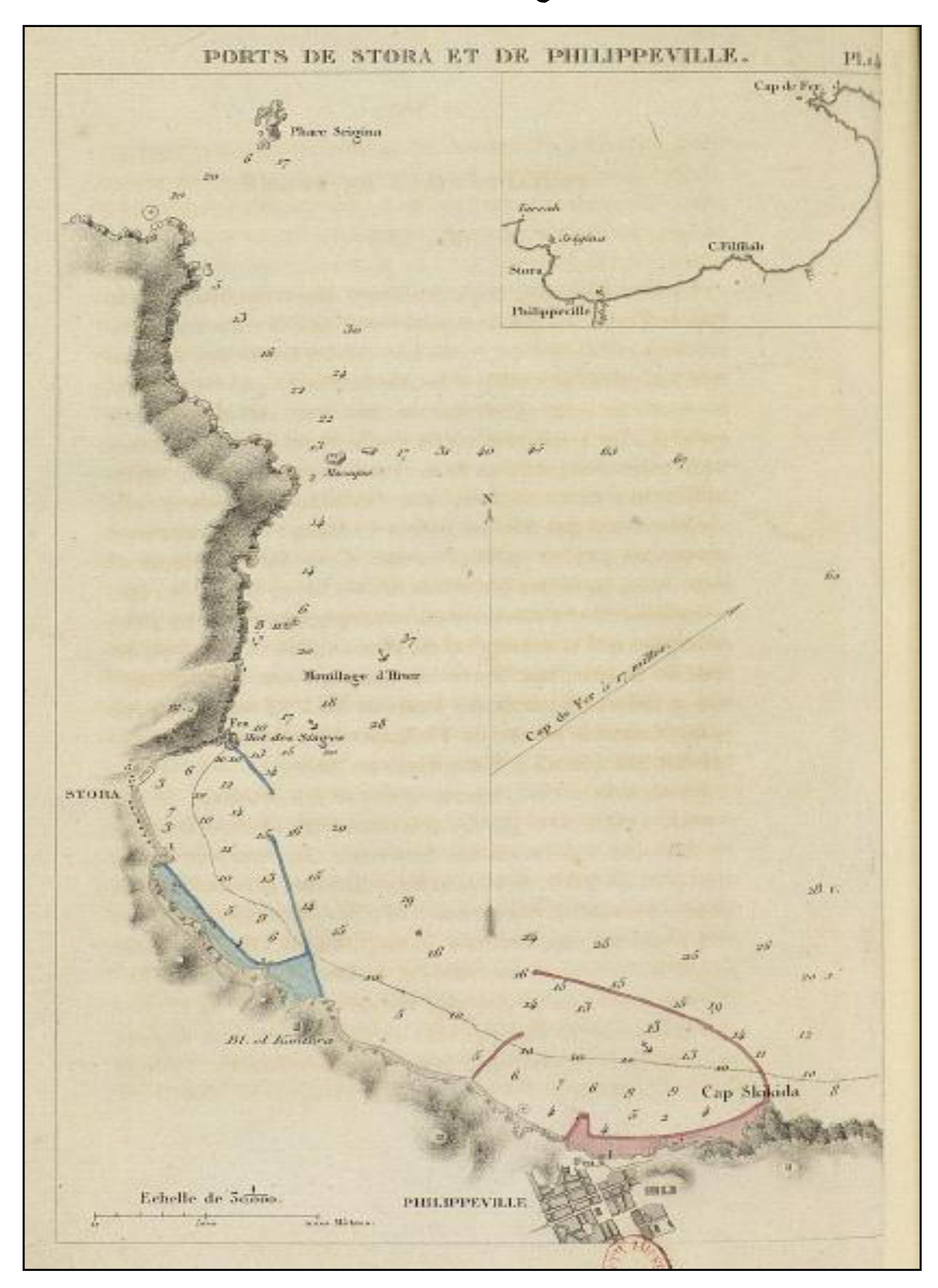
موقع ميناء القل



LIEUSSOU .A : op, cit, p 143.

الملحق رقم (16)

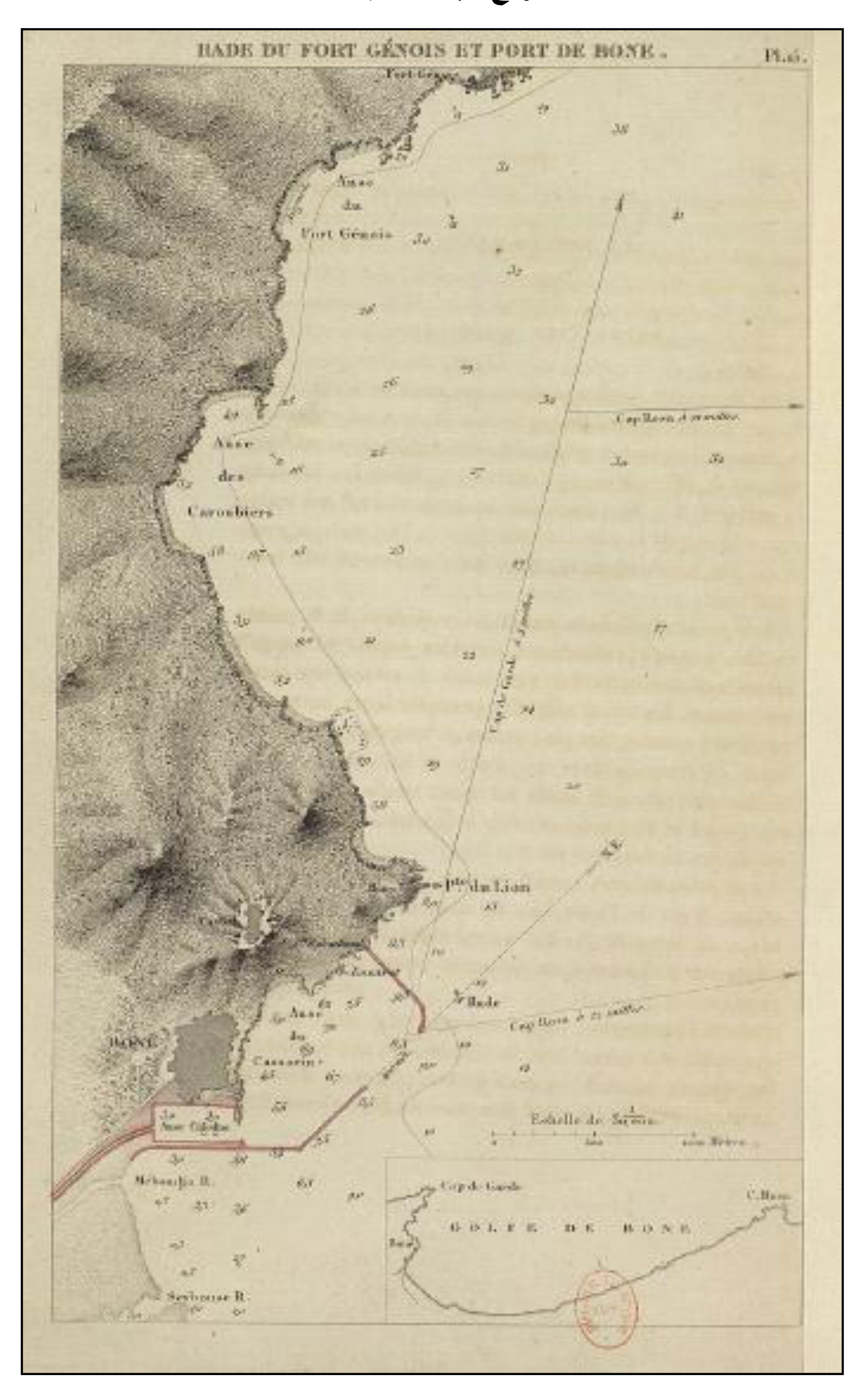
موقع ميناء سكيكدة



LIEUSSOU .A :op, cit, p 145.

الملحق رقم (17)

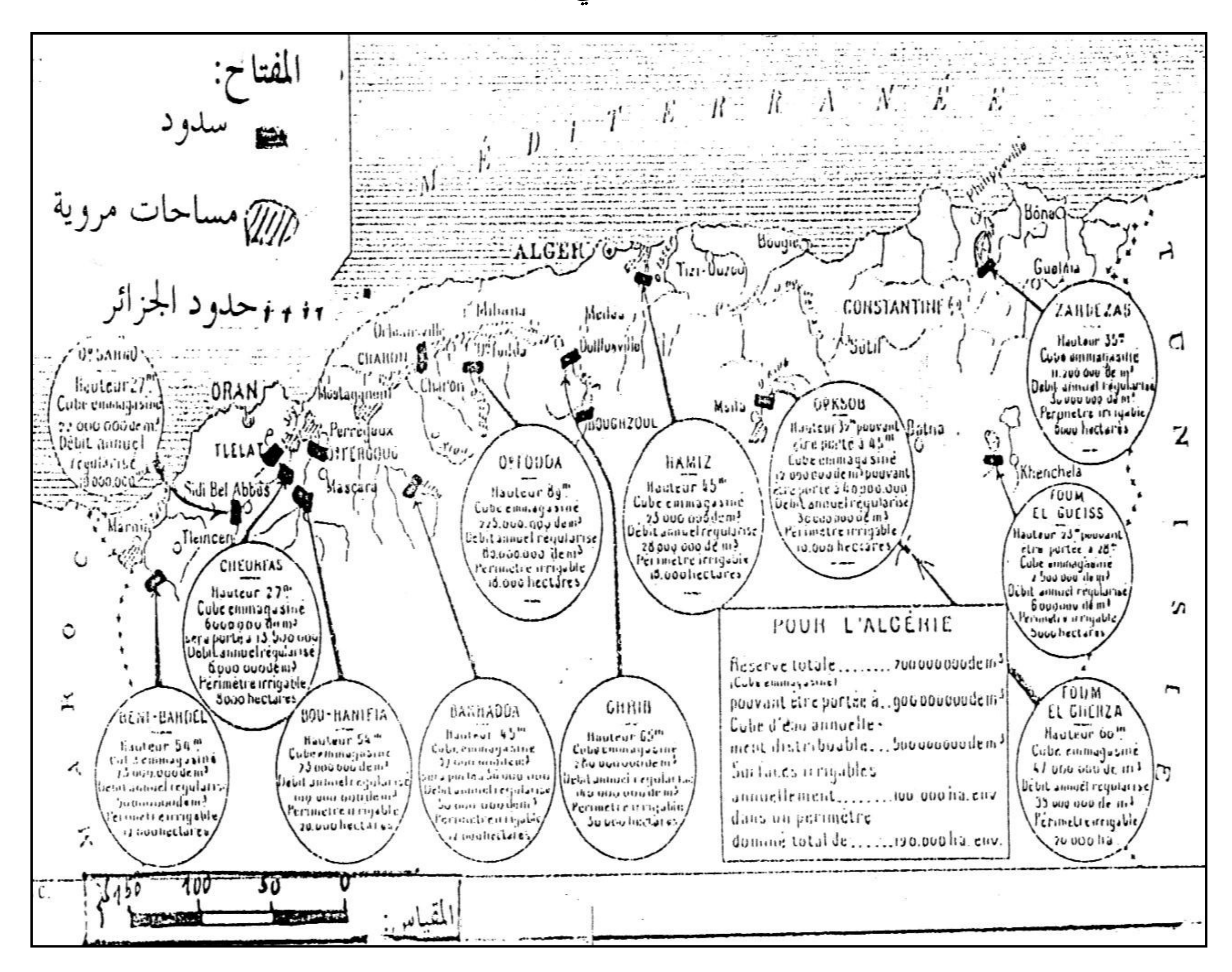
موقع ميناء عنابة



LIEUSSOU .A : op, cit, p 157.

الملحق رقم (18)

السدود الكبرى في الجزائر



G.G.A : Encyclopédie ….., op.cit, p200.

الملحق رقم (19)

إنتاج العمالات من الخمور عام 1934 م

العمالة	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالهكولتر
وهران	239599	10926130
الجزائر	122485	9173512
قسنطينة	25467	1943126

LESPES René : Op, Cit,p58.

الملحق رقم (20)

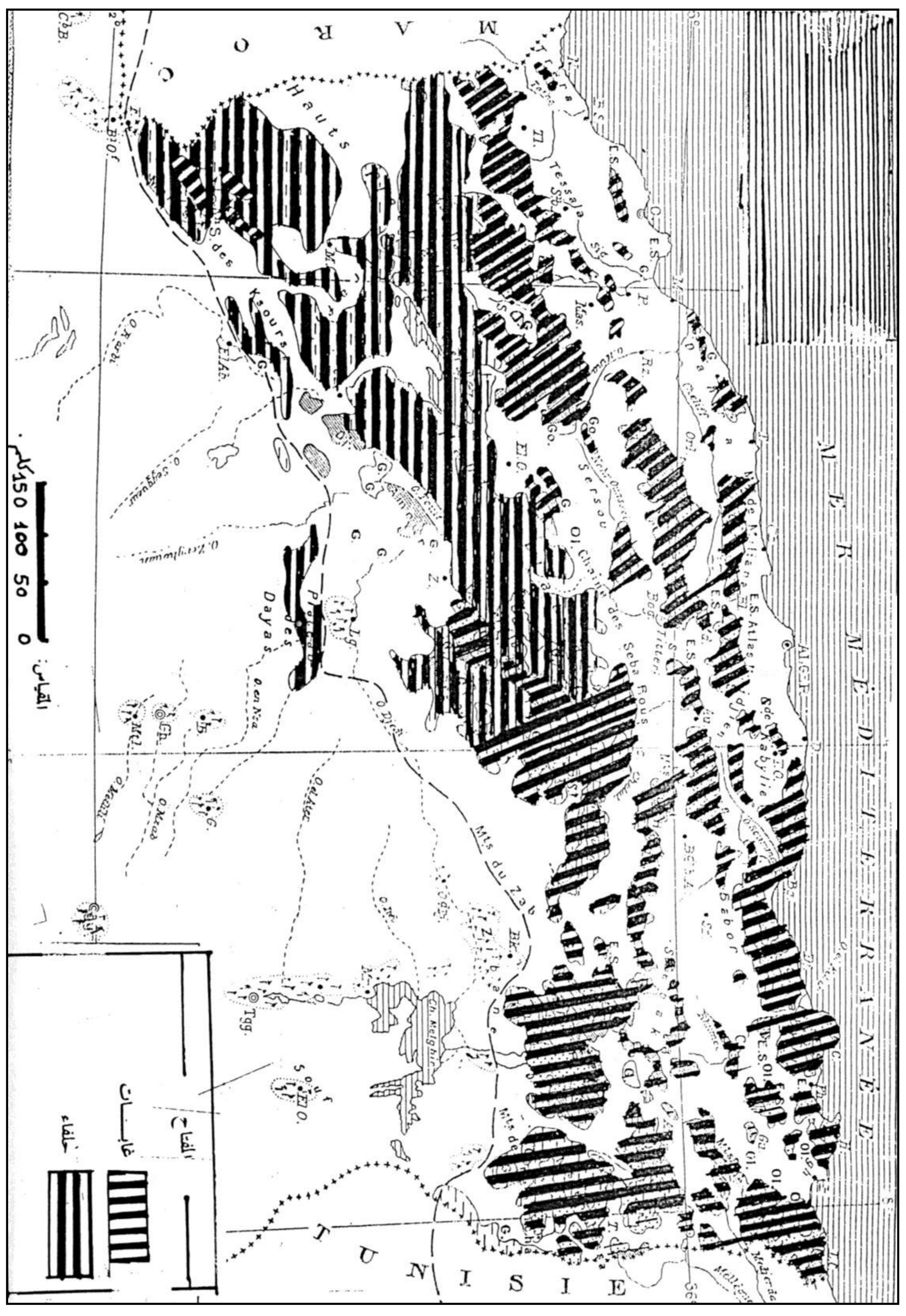
جدول تطور زراعة وإنتاج القمح الصلب

السنة	المساحة المزروعة(هكتار)	الكميات المنتجة(قنطار)
1872	91.395	770.343
1873	100.301	766.916
1874	103.642	796.946
1875	168.646	1.181.253
1876	140.664	961.421
1877	108.718	631.557
1878	105.422	609.098
1879	107.066	659.095
1880	119.672	917.217

عبد اللطيف ابن أشنهو : المرجع السابق، ص 100.

الملحق رقم (21)

الثروة الغابية في الجزائر



G.G.A : Encyclopédie ….., op.cit, p110 .

الملحق رقم (22)

السلع التي تشكل تجارة الجزائر الخارجية 1913

صادرات

السلع	حجم	قيمة- فرنك
الخمور	4.758.562 هيكتولتر	146.564.000
الغنم	1.190.348 رأس	49.756.000
القمح	1.166.436 قنطار	33.360.000
معدن الحديد	1.363.400 طن	18.134.000
الشعير	945.302 قنطار	16.826.000
الفواكه	459.001 قنطار	16.559.000
التبغ	60.554 قنطار	13.288.000
الفوسفاط	438.601 طن	13.158.000
الصوف بالجملة	97.116 قنطار	13.111.000
الفلين	41.914 طن	13.033.000
جلود مختلفة	52.441 قنطار	10.887.000

واردات

السلع	حجم	قيمة -فرنك-
النسيج	118.086 قنطار	51.119.000
الآلات		29.387.000
السيارات		25.909.000
الأثاث		22.260.000
الفحم الحجري	530.622 طن	13.014.000
السكر	348.500 قنطار	13.871.000
الملابس	559.637 قنطار	10.338.000

G.G.A : Le Commerce et L’industrie de L’Algérie, Op, Cit, p8.

الملحق رقم (23)

الميزانية المخصصة للأهالي والمستوطنين في مجال التعليم

السنة	التعليم العام للكولون(فرنك)	التعليم العام للجزائريين(فرنك)
1902	5.081,823	1.389,274
1903	5.558,978	1.179,165
1904	5.732,003	1.299,424
1905	7.847,368	1.314,234
1906	8.189,649	1.385,064
1907	8.955,390	1.549,464
1908	9.923,368	1.617,639

سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص142.

السنة	ميزانية تعليم الأوربيين	ميزانية تعليم الأهالي
1910	8.579,000	2.171,000
1914	10.504,000	2.627,000
1920	32.979,000	6.991,000
1924	47.801,000	11.994,000
1928	84.344,000	21.003,000

رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981، ص 93.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والراجع

أولا: العـــــربية

أ/المصــــــــادر

1- الأمير خالد:**رسالة إلى الرئيس الأمريكي ولسون ونصوص أخرى**،ترجمة المعراجي محمد ، منشورات ANEP ،الجزائر،2006.

2- الحاج مصالي:**مذكرات مصالي الحاج 1898- 1938**،ترجمة محمد المعراجي،منشورات ANEP ،الجزائر،2007.

3- العنتري صالح:**مجاعات قسنطينة**،تحقيق وتقديم رابح بونار،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر ،1974.

4- بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم:**الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر(الفترة الأولى1920-1936)**، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984 .

5- بن عثمان خوجة حمدان : **المرآة**، تقديم وتعريب، الزبيري محمد العربي، الجزائر، 1975م.

6- خير الدين محمد: **مذكرات**، ج2،المؤسسة الوطنية للكتاب،د.ت.

7- عباس فرحات: **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم، الشاب الجزائري 1930**، ترجمة الدكتور أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م.

8- عباس فرحات: **ليل الاستعمار**، ترجمة أبوبكر رحال،ANEP ،الجزائر،2005.

9- فارس عبد الرحمان:**الحقيقة المرة(مذكرات سياسية 1945-1965)**،ترجمة مسعود حاج مسعود،دار القصبة للنشر،الجزائر،2007.

10- مهساس أحمد:**الحركة الوطنية الثورية في الجزائر،من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**،ترجمة الحاج مسعود، عباس محمد،منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال،الجزائر،2002.

ب/المـــــــــــراجـع

1- الكتــــــب

1- أجيرون شارل روبير: **الجزائريون المسلمون وفرنسا1871-1919**، ترجمة م. حاج مسعود، أ.بكلي ،ج1، ،دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

2- أجيرون شارل روبير: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**، ترجمة م.حاج مسعود ،ع . بلعريبي ، ج2،دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م.

3- أجيرون شارل روبير: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمةعيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م.

4- أوصديق الطاهر : **ثورة 1871م**، ترجمة مسعود حباح، م.و.ك ،الجزائر، 1985 .

5- الأزرق مغنية: **نشوء الطبقات في الجزائر**، ترجمة كرم سمير، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980 .

6- الأشرف مصطفى : **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة بن عيسى حنفي،م،و،ك، الجزائر ،1983م.

7- الخطيب أحمد: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1985م.

8- الجيلالي بن محمد عبد الرحمان: **تاريخ الجزائر العام**، ج4، ط4، دار الثقافة،بيروت، لبنان ، 1980م.

9- الزبير سيف الإسلام : ثورة المقراني في حديث مع الأولاد ،م.و.ك،الجزائر،1985.

10- الزبيري محمد العربي:**التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-183**،ط2،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984 .

11- الزبيري محمد العربي:**تاريخ المغرب العربي الحديث**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1985م.

12-العسلي بسام : **محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية**،ط1،دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع،د.ت.

13-العلوي محمدالطيب:**مظاهر المقاومة الجزائرية من عام1830حتى ثورة نوفمبر1954،ط1**، دار الشعب للطباعة والنشر، قسشنطينة ،الجزائر،1985.

14- أحمد توفيق المدني:**هذه هي الجزائر**، دار البصائر،الجزائر،2009.

15- برنيار أندري، وآخرون: **الجزائر بين الماضي و الحاضر**، ترجمة: اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

16- بشير بلاح وآخرون: **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830إلى 1989**،ج1،دارالمعرفة الجزائر، 2006.

17- بشير بلاح، العربي منور، نبيل دواودة: **تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

18- بوحوش عمار:**التاريخ، السياسي للجزائر من البداية ولغاية** 1962،ط2،دار البصائر، الجزائر،2008م

19- بوحوش عمار: **العمال الجزائريون في فرنسا**، و.ن.ت، الجزائر،1975م.

20- بورنان سعيد: شخصيات بارزة في كفاح الجزائر1830- 1962 ،ط2،دار الأمل ،الجزائر،2004

21- بوصفصاف عبد الكريم: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، ط1، دار الشعب، الجزائر، 1981.

22- بوعزيز يحي: **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه1912-1948**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1991.

23- بوعزيز يحي :**السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب(1830-1959)**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995.

24- بوعزيز يحي: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ،دارالبعث للطباعة والنشر نقسنطينة، الجزائر ،1980.

25- بوعزيز يحي: ثورة 1871 **- دور عائلة المقراني والحداد-**، ش.و.ن.ت،الجزائر،د.ت.

26- بوعزير يحي: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007م.

27- بوعزيز يحي:**مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية في الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،1999م.

28- بوعزيز يحي: **كفاح الجزائر من خلال وثائق**، م.و.ك،الجزائر ،1986.

29- بوعزيز يحي:**موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر الحديث**،بداية الاحتلال في الجزائر،ج1،دار الهدى،الجزائر،2004م.

30- بوقصة كمال: **مصادر الحركة الوطنية الجزائرية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

31- بن اشنهو عبد الطيف: **تكون التخلف في الجزائر،" محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962"**، ترجمة نخبة من الأساتذة، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1979م .

32- بن خليف عبد الوهاب : **الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال إلى مجازر 08ماي 1945** م، دار بني مزغنة ، الجزائر، 2005.

33- بن خليف عبد الوهاب:**تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال** ،ط1،دار طليطلة،الجزائر،2009.

34- بن داهة عدة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر**، ج2، الجزائر، طبعة خاصة، دار الحكمة، الجزائر، 2008م.

35- بهلول محمد بلقاسم حسن: **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر**، م، و، ك، الجزائر، 1984م.

36- تاوني الصديق: **المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة – مأساة هوية منفية -**،ط1،شركة الأمة للطباعة والنشر،الجزائر،2007.

37- تركي رابح: **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981.

38- حربي محمد**:الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة عياد نجيب، المثلوثي صالح، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.

39- حلمي محروس إسماعيل: **تاريخ العرب الحديث**،مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية،1997.

40-حليمي عبد القادر:**الجزائر طبيعة،بشرية،اقتصادية**،ط2،مطبعة الإنشاء،دمشق،1968م.

41- خيثر عبد النور: **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)**، منشورات المركز الوطني للدرسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007.

42- جلال يحيى: **السياسة الفرنسية في الجزائر (من 1830م إلى 1959م)**،ط1، دار المعرفة، 1959م.

43- جلال يحي: **المغرب الكبير**، ج3، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.

44- جندلي بن إبراهيم محمد:**مبعث الحركة الوطنية بالجزائر وامتدادها لعنابة1919-1954**،مطبعة المعارف، عنابة،2008 .

45- دريفوس فرانسوا جورج وآخرون: **موسوعة تاريخ أوروبا العام**. ج3، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1995م.

46- دسوقي ناهد إبراهيم: **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين**، مطبعة سامي، الإسكندرية،2001.

47- رزاقي عبدالرحمان:**تجارة الجزائر الخارجية**،ش.و.ن.ت،الجزائر،د.ت.

48- زوزو عبد الحميد : **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939) نجم شمال افريقيا وحزب الشعب،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

49- زوزو عبد الحميد: **ثورة الأوراس،** 1879م، م.و.ك الجزائر، 1986.

50- زوزو عبد الحميد: **دور المهاجرين الجزائريين بقرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، 1919-1939،** ش.و.ن.ت الجزائر، د ت.

51- زوزو عبد الحميد: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة(1880-1900)،** م.و.ك،الجزائر،1984.

52- سارتر جان بول: **عارنا في الجزائر**،ترجمة عيدة مطر ،ط2،دار الأدب بيروت،1958.

53- سبنسر وليم:**الجزائر في عهد رياس البحر**،تعريب وتقديم عبد القادر زيادية،دار القصبة للنشر،الجزائر،2006.

54- سعد الله أبو القاسم: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،** ج1، ط4، الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

55- سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900،** ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007م.

56- سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية،1900-1930**،ج2نط4،دار الغرب الإسلامي،بيروت ،1992.

57- سعد الله أبو القاسم: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال،** ط3، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989م.

58- سعدي عثمان:**الجزائر في التاريخ من العصور القديمة وحتى 1954**،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر،2012.

59- سعيدوني ناصر الدين: **الجزائر منطلقات وآفاق**، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت، 2000م.

60- سعيدوني ناصر الدين: **النظام المالي في الفترة العثمانية 1800-1830م**، ش. و. ن. ت ، الجزائر، 1997.

61- سعيدوني ناصر الدين:**ورقات جزائرية،دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العثماني**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م.

62- سعيدوني ناصر الدين: بوعبدلي المهدي، **الجزائر في التاريخ**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984م.

63- شريط عبد الله: الميلي محمد أمبارك: **مختصر تاريخ الجزائر السياسي الثقافي والاجتماعي**، م، و، ك، الجزائر، 1985م.

64- صاري الجيلالي ، قداش محفوظ: **الجزائر في التاريخ" المقاومة السياسية 1900-1954 "**، ترجمة عبد القادر بن حرات ،م،و،ك،الجزائر،1987.

65- عباد صالح: **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، 1830-1930** ، د.و.م.ج، 1991م.

66- عبد الله مسعود: **إنما الخمر والميسر رجس** ، ط1، دار الشهاب للطباعة وانشر، باتنة 1985م.

67- عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر" سياسة التفكك الإقتصادي و الإجتماعي"(1830-1930)**، ترجمة جوزيف عبد الله،ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر بيروت، 1983م.

68- علي عامر محمود: **تاريخ المغرب العربي المعاصر**، دمشق، 1997م.

69- عميراوي احميدة:**الجزائر في أدبيات الرحالة والأسر خلال العهد العثماني(مذكرة تيدنا نموذجا)**،دار الهدى،الجزائر،2003م.

70- عميراوي احميدة:**السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة،1838-1858**،دار الهدى،الجزائر،2004م.

71- عميراوي احميدة: **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى، الجزائر، 2005م.

72- عمراوي احميدة وآخرون:**آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**,منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر،2007م.

73- عمورة عمار :**الجزائر بوابة التاريخ،الجزائر عامة**،ج1،دار المعرفة،الجزائر،2009م.

74- عمورة عمار: **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة للنشر والتوزيع ،ط2،الجزائر 2002م.

75- عوض صالح:**معركة الاسلام والصليبية في الجزائر (1830-1962)**،ج1،ط1،مطبعة دحلب،د ت.

76- غربي الغالي و اخرون : **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات و الأبعاد** , سلسلة المشاريع للبحث منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة كوزارة المجاهدين , دار هومة , الجزائر , 2007 .

77-غي برفيلي:**النخبة الجزائرية الفرانكفونية1880-1962**،ترجمة حاج مسعود محمد،دار القصبة،الجزائر،2007.

78- فركوس صالح: **المختصر في تاريخ الجزائر، من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين".(814قم- 1962)**، دار العلوم للنشر و التوزيع،عنابة،2003م.

79- فضيل عبد القادر،رمضان محمد الصالح:**إمام الجزائر عبد الحميد ابن باديس**،دار الأمة،الجزائر2007.

80- قداش محفوظ:**تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،ج1919،1-1939**،ترجمة بن البار أحمد ،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2012.

81- قنان جمال:**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**،منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر،1994م.

82- لوكور عزا نميزون اوليفييه: **في نظام الأهالي**، ترجمة العربي بوينون، ط1،منشورات السائحي، الجزائر، 2011 .

83- أحمد مريوش:**الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**،دار هومة،الجزائر،2007.

84- مياسي إبراهيم: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري1881-1912**،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1996.

85- مياسي إبراهيم: **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، ديوان الطبوعات الجامعة، الجزائر، 2007.

86- مياسي إبراهيم:**مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**، دار هومه، بوزريعة، الجزائر،2007.

87- مياسي إبراهيم: **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،2007.

88- هلال عمار: **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 .

89- هلايلي حنيفي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**،ط1، دار الهدى،الجزائر، 2008.

2-المجـــــــــــلات

1- بالسايح بوعلام:"**المقراني**"، **مجلة الثقافة**،العدد100،م.و.ف.م،الجزائر،1988.

2- بوعزيز يحي :"**أهمية ميناء المرسى الكبير والنشاط التجاري الفرنسي الانجليزي1732-1754**"، **دفاتر التاريخ المغربية** عدد1، جامعة وهران، الجزائر،1987.

3- رمضان بورغدة :"**مصادرة الاراضي و الضرائب و الغرامات و اثرها على المجتمع**"،**مجلة البحوث و الدراسات الانسانية** ، جامعة 20أوت سكيكدة ، عدد 3، جوان 2008.

4- هلال عمار:" **الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي، 1847-1918**"، **مجلة الثقافة**، العدد 82، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1984م.

3/الملتقيـــــات

1- حداد مصطفى: "**انتفاضة البوازيد من سكان واحة العامري والمناطق المجاورة سنة 1876**"، الملتقى الوطني للمقاومة الشعبية بالزيبان، مديرية المجاهدين لولاية بسكرة، الجزائر،1998.

2- - بن داهة عدة:"**الخلفيات الحقيقة للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830 – 1873 م)** "، الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007.

3- شيتور جلول:"**العقار إبان الاحتلال دراسة قانونية**"، لملتقى الأول والثاني حول العقارفي الجزائر إبان الاحتلال1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

4- عاشور موسى : "**أساليب الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على الأوقاف**"، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

5- فارح رشيد : "**المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري**"، أعمال الملتفى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

6- قنان جمال:"**التوسع الاستعماري ظاهرة تسلطية عدوانية واستغلالية** "،أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007.

4/الرسائــــل الجامعيـــــــة

1-ابن الشيخ حكيم: **دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين (1912-1936)**، مذكرة ماجيستير،قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002.

2-بوعبد الله عبد الحفيظ: **فرحات عباس بين الادماج والوطنية 1919-1962**، مذكرة ماجيستير،قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.

3-بومزو عزالدين : **الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري " إرنست مرسييه نموذجا"** ، مذكرة ماجستير،قسم التاريخ ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007-2008 .

4-بيرم كمال:**الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية"فترة الاحتلال1840-1954"**،رسالة دكتوراه،قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

5- جرمولي مليكة:**السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها،دراسة حالة ولايات البويرة**،مذكرة ماجستير،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2005-2006.

6- حشلاف علي :**المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها(1931-1939)**،مذكرة ماجستير،قسم التاريخ،جامعة قسنطينة،1994.

7-حوامد كريمة :**دور الجامعة في التنشئة السياسية**،مذكرة ماجستير،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2008-2009.

8-دحماني توفيق :**الضرائب في الجزائر1792-1865 دراسة مقارنة**،رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2007-2008.

9- درباش لخضر:**المدفعية الجزائرية في العهد العثماني**،رسالة دكتوراه،معهد التاريخ، جامعة الجزائر،1989-1990.

10- شلبي شهرزاد: **ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر،** مذكرة ماجيستير، قسم التاريخ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009 .

11- فركوس صالح: **احتلال ومقاومة (المكاتب العربية لمقاطعة قسنطينة)،** أطروحة دكتوراة، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2000-2001.

12- قريري سليمان: **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية، 1940-1954**، أطروحة دكتوراة، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

13- قشاعي فلة:**النظام الضريبي بالريف القسنطيني في أواخر العهد العثماني 1771-1837**، مذكرة ماجستير،معهد التاريخ ،جامعة الجزائر، 1989-1990.

14- قليل مليكة: **هجرة الجزائريين من الأوراس الى فرنسا**،1900-1939م،مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009م.

15- عمري الطاهر: **النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع 1900-1940،** أطروحة كتوراة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2003-2004.

16- عمري الطاهر: **دور بني المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار**،مذكرة ماجستير، معهد التاريخ،جامعة قسنطينية، 1998م-1999م.

17- لونيسي إبراهيم: **القضايا الوطنية في جريدة المبشر"1847-1870"**، مذكرة ماجيستير، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ,1986 ،ص238.

18- واد فلي يسين: **التنظيم العقاري لمنطقة الأوراس بين1863-1900م وآثاره الاقتصادية والاجتماعية،**مذكرة ماجستير،قسم التاريخ ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.

19- يزير عيسى: **السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية1830 - 1914**،مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2008-2009.

ثانيـــــــا: الفرنسية

أ/المصادر

1-الوثائق الأرشيفية

1- B.O.G.G :1929.

2- G.G.A : **Algérie Expansion Economique et progès social et réforme**

administrative, Paris, S.D.

3-G.G.A :**Conseil Supérieur de Gouvernement,Session de Novembre – Décembre 1884, procès - verbaux**, Imprimerie Administrative Gojosso et Cio Boulevard de la République, Galerie de l'exposition, ALGER, 1884.

4-G.G.A : **Encyclopedie Mensuelle d'outre–Mer**, Numéro spécial d'Algérie, paris, 1954.

5-G.G.A: **Exposé de la situation générale de l'Algérie**, Imprimeur du Gouvernement Générale,Victor Heintz ,Alger, 1902.

6- G.G.A : **Exposé de la situation générale de l'Algérie**, présenté par M.C.Jonnart. Imprimerie Administrative Victor Heintz, Alger, 1909.

7- G.G.A :**Exposé de la situation générale de l'Algérie**, Imprimerie Administrative Victor Heintz, Alger, 1912.

8- G.G.A :**Exposé de la situation générale de l’Algérie**, Présenter par Mourice Viollette, Imprimerie Administrative Victor Heintz, Alger ,1926.

9-G.G.A :**Exsposé d ela situation générale de ’algérie1928** ,présenté par.M.Pierre.Bordes,Imprimerie.Administrative,Victor Heintz,Alger,1929.

10- G.G.A :**L’Algérie contemporaine**, paris ,1954.

11-G.G.A : **la colonisation en Algérie**, IM ,Alger,1889.

12-G.G.A :**La colonisation en Algerie**, Imprimerie Algerienne, Alger ,1924.

13-G.G.A :**Le commerce et l’industrie de l’Algerie** ,Imprémérie ,Fantana,Alger1922.

14- Minstere de l’agriculture du Commerce et des Traveaux publics: **Enquette agricole, Algerie, Alger, Oron, Constantine**, Impreimerie, Paris, S.D.

2-الكتب

1- Albertini Marcais: **l’Afrique du nord française dans l’histoire** ,édition Archat,Lyon,1937.

2- Ben Hbillesse Charif :**L’Algerie francaise vue par un indigéne** ,Imprimerie Oriontal Fantane frére,Alger,1914.

4-Bernard Mourice Antoine **:Les chemins de fer Algériens**,Alger ,1913.

5- Billard. L **: Les ports et la navigation de l'Algérie**, libraire la rose. Alger,1930.

6- Carbonal jules : **L'algérie et ses produits**, Imprimeur Librairie Editeur, Alger, 1922.

7- Dements Victor : **L'Algérie Industrielle et commerçante 1830-1930**, Librairie Larose, Paris, 1930.

8-Erneste.Mercière :**L'Algérie et le questions Algériennes** ,Im,CH-Ainé Paris,1883.

9- Establon R et Autres :**Code de l' Algérie annoté**, Alger,1845.

10- Haedo(F.D.D.E) :**Topographie et histoire d'Algerie**, Traduit par Berbrugger et Monerrau,Alger,1871.

11- Lespese René : **Pour Comprendre l'Algerie**, Imprimerie, Victor Heintz,Paris,1937.

12-Leusso.A : **Etudes sur Les ports de l'Algérie** , Imprimerie Administrative de Paul Dupont , Pris, 1857, p 65.

13-Martine.R :**Les grande barrages et les irrigations en Algérie** ,Chantiére,Alger,S.D.

14-Narcisse Foucon :**Livre d'or de l'Algérie** ,T1,Biographies Challamél et Cie, Edition,Paris,1889.

15-Peyrimhoff :**La Colonisation Officielle de1871a1895**, Ed ,Comité Bougeaud ,1928.

15- Pouyanne Mourcier **: Proprieté Foncière en Algerie**, Tom1, Imprimeur Librare, Alger, 1900.

16- Selente Fréderic :**Colonisation Officielle et Crédit Agricole en Algérie**,Imprimerie Minerva,Alger,1930.

ب/المراجــــــع

1-الكتب

1-Addi Lahouri:**De L'Algérie pré colonial a L'Algérie colonial (Economie et societé)**, E.N.A.L,Alger,1985.

2-Ageron Charles Robert:**Histoire de L'Algerie Contemporaine** ,P.U.F ,Paris1966.

3-Ageron Charles Robert :**LesAlgériens Musulmans et la France (1871-1919)**, Tome1, p.u.f, Paris S.D.

4- Ageron Charles Robert: **Politique Colonials au Maghreb**, P.U.F, Paris, 1972.

5-Badjadja Abdelkrim: **Cartographie agraire de l'est algérien à la fin du 19 éme siècle ,étude de géographie à partir des archives des S. consulte** ,D.E.A Constantine,1974.

6-GoldzeinguerAnnie-Rey-:**Le royaume Arabe**,1861- 1877, Alger , 1977.

7- Isnard Hildebert:**L'Algérie**, Editions B.Arthaud,Paris,1954.

8- Isnard Hildebert: **La réorganisation de la propriété rurale dans la Mitidja**, Imprimerie, Joyeux, Alger, 1947.

9- Isnard Hildebert **:Le Maghreb** , P.U.F,Paris,1966.

10- Isnard Hildebert:**Les vignes en Algerie**,Tom1,Edition Ophrys, Louis Jeanggap,Paris,1954.

11-Gendarme Rêne:**L'économie de L'Algérie** , Librairie Armand Colin , Paris ,1959.

12- Julien Chales André : **Avec la collaboration de lagali Mozz, une pensse anticolonial position, 1914-1979**, Sindhibad 1 et 3 feut, s.d.

13- Julien Charles André: **Histoire de l'Algérie contemporaine (1827-1872)**, P.U.B, 1964.

14- KADDACHE Mahfoud: **Histoire du Nationalisme Algérien**, Tone1. 2eme Edition, E.N.A.L.Alger, 1993.

15-Le Beau Luis:**L'Agriculture Algérienne** ,Bacanir,Impremerie, Alger,1954.

16- Mercier Gustave: **Le Centenaire de l'algerie**,Tom1,Edition ,P, G, Soubiron, Alger,S.D.

17- Nouchi Endri: **Enquête sur le niveau de la pouplation rurales constontinois de la conqute jusqu'en 1919, d'histoire economique et social**.P.U.F,Paris ,1961.

18- Rebour H:**Les Agrumes en Afrique du nord**, 3 Edition, Paris, 1950.

19- Rager Jean Jaques: **Les Musulmans Algériens En France Et Les Pays Islamiques**, Les Belles Lettres, France, 1958.

20- Saint Germes.J: **L'économie Algérienne**, Imp, P Guivachain, Alger, 1955.

21- Sari Djillali:**La dépossession des Fallahs (1830-1962)**,S.N.E.D, Alger, 1975.

22-Stora Benjamin:**Algérie histoire contemporain1830-1988**, édition casbah, Alger ,2004.

23-Yacono Xavier: **La Colonisation des plaines du Cheliff**, Tom2 ,Imprimerie Imbert,Alger,1955.

2-الدوريـــــات

1-Mahfoud Smati: "**Viticulture paupérisation De La Paysannerie Algérienne" . Revue Alinsan** ,N°1,Alger,s.d.

3-القــواميـــــس

1-« **La rousse, petit dictionnaire français** », Paris, France, juillet, 1997.

4- **المواقع الإلكترونية**

16/04/2013 14 :00http://www.marefa.org

فهــرس الأماكن والبلدان والأعلام

فهرس الأماكن والبلدان

(ف)

(ق)

(ك)

(م)

(ن)

(ه)

(و)

فهرس الأعلام

فهــرس الموضوعات

فهرس الموضوعات